
KÖPRÜLÜ
M. A. BY





خطائی على المختصر

حاشية على المتوسط فی النحو
المشهور بجلبی

وأوراق فی شرح هداية الحكمة لأبی الشريف

م

كتاب خطائى

من أخر صلوة عن وقت الجمع فان كان جاحدا كفر والا استتيب

ثم قتل بالسيف حدا على الاظهر واقوال الشافعى رضى الله عنه

وعنه عليه السلام من ترك صلوة متعمدا فقد كفر

بانه استوجب عقوبة الكافر

وقال ابو حنيفة يحبس الى ان يصلى

او انه بينه وبين الله تعالى

وعنه انه يحبس

عامه العصرى

صاحبه احمد

اذا اردت شريف الناس كلهم

فانظر الى ملك فى زى مسكين

ذاك الذى ... فى الناس رافته

وذاك يصلح للدنيا وللدين

مما افاده الزمان واساقها الامان اذا ارد

الى نوبة الفقير الى محمد بن حسن عفى عنهما الغفران

٤٨٨

يا من حكى الخال على خده

حبة مسك فوق ياقوته

انعم بوصلك لى فكم ماخلا

يا منية القلب يا قوته

هيچو جا

هيچو جاو

هيچو حافظ برغم مدعيان

شعر رندانه گفتنم هوس است

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم على ما اعطيتنا من سوابغ النعم وبوالغ الحكم ونصلي على نبيك الهادي للعرب والعجم
على وجه الكمل واتم قوله نحمدك آثر الحمد على الشكر لان الحمد يعم الفضائل والفواضل
والشكر مختص بالاخير وكما ان الله تعالى من عظائم النعم لا يحصر بالعد والاحصاء
فله سبحانه من صفات الكمال ما لا يحوم حوله الانتهاء ولانه تصدير الكتاب بثناء
الله تعالى للعمل بموجب حديث الابتداء وانه ورد بلفظ الحمد قال عليه الصلوة
والسلام كل امر ذي بال لم يبدأ بحمد الله فهو اجذم ولانه لموافقة الكتاب المجيد
وانه ورد بلفظ التحميد وعلى المدح لانه يعم بالاختيار للممدوح فيه والحمد يختص بالمحمود
فيه اختيار وقيل المدح يعم غير الحي ويكون قبل الاحسان وبعده والحمد
يختص الحي ويكون بعد الاحسان فالحمد اولى الدلالة على كونه تعالى حيا وعلى
احسانه الى العباد وان ما له سبحانه من صفات الكمال وجزيل النوال
باختياره تعالى وانما [redacted] ما بالاختيار على ما
ليس بالاختيار لا يخفى على ذوي الابصار ولما ذكرنا آخر من الرحمن
في الاول وآثر الجملة الفعلية على الاسمية مع كونها عاطلة عن حلية الدوام
والثبات الذي يدل عليه الاسمية لان الفعل المضارع يدل على الاستمرار
التجددي وانه اولى بالاعتبار في هذا المقام من الثبات والدوام
لدلالة الاولى بمقتضى المقابلة على ان ما يقابل بالحمد من انواع الانعام
واصناف الافضال التام متجدد على الاستمرار فلاح للحمد عن انعام جديد
ومزيد للاحسان عقب مزيد فظهر وجه اختيار صيغة المضارع من بين
صيغ الافعال واما اختيار صيغة المتكلم مع الغير على صيغة المتكلم وحده كما

ذكر

قوله الله

كما ذكر في المفصل فالله لا على اعظم شان حمد الله لما يتضمنه من الاشارة
الى ان هذا الامر العظيم والخطب الجسيم مما لا يمكن ان يتولاه وحده بل يحتاج
الى معاون ونصير ومعين وظهير وربما يدعى ان فيها اشارة الى ان حمده سبحانه
ليس بمجرد اللسان بل بالجنان والاركان على ما قال الامام الرازي لنشر
حمد الله تعالى بجميع الموارد الثلثة ووجهه ان يجعل ما يحمد به من الموارد حامدا
كما يجعل ما يقطع به قاطعا كالسكين وهذا كما ذكره بعض اهل التحقيق في
قوله عليه السلام صلوة الجماعة تفضل على صلوة الفذ ان صلوة الجماعة هي
صلوة بالظاهر والباطن وصلوة الفذ هي صلوة بالظاهر فقط وآثر حرف
الخطاب في نحمدك على اسم الله الدال على استجماعه تعالى لجميع صفات الكمال
اشارة الى ان الاستجماع من الظهور بحيث لا يحتاج الى دلالة عليه في الكلام بل ربما
يدعى ان ترك ذكر ما يدل عليه اوفق بمقتضى المقام بل المفهم الدلالة على انه
تعين للحامد بحيث الاقبال ودواعي التوجه الى جنابه على الكمال حتى خاطبه على
ما سيجيء بيانه في اللطيفة المختصة بالالتفات في اياك نعبد وآثر
تاخير المفعول على تقديمه الدال على الاختصاص المناسب للمقام كما ذكر
في المفصل لان تقديم الحمد كما سيجيء اشد طباقا بمقتضى المقام وجار على ما هو
الاصل من تقديم العامل على المعمول ولما فيه من لطيف الاشارة الى ان
ما يشعر به تقديم المفعول من الاختصاص امر تكفل بشهرته واستقراره في
العقول مؤنة ذكر ما يدل عليه بل ربما يدعى ان ذكره من فضول الكلام
مع ان مشرب الاختصاص ههنا لا يصفو عن شوب شبهة لان المناسب
ههنا قصد الافراد وانه يتوقف ظاهرا على ان يعتقد المخاطب ان الحامد

المؤمن مشرك وفيه ما فيه وحمل التقديم على مجرد الاهتمام وان كان دافعا
للشبهة لكنه حمل بخلاف المقصود احتمالا راجحا لان التخصيص لازم
للتقديم غالبا وآثر كلمة يا الموضوعة لنداء البعيد على ما قيل في قوله ما من
شرح مع انه تعالى اقرب الينا من حبل الوريد هضما للنفس واستبعادا
لها عن مظان الزلفى وقدم شرح الصدر على تنوير القلب لان الصدر
محل آثار القلب وشرحه مقدمة لدخول النور في القلب وذكر البيان
في شرح الصدر والتبيان في تنوير القلب لان التبيان ابلغ من البيان
على ما تقرر ان الزيادة في اللفظ توجب الزيادة في المعنى لانه
بيان مع دليل وبرهان وتنوير القلب اقوى من شرح الصدر والابلغ
احرى بالاقوى والقبس شعلة النار في تبيان كما لتكرار بكسرها شاذ
والمراد من تلخيص البيان انما هو تنقيته عن القصور في افهام
المرام وصافيا عن كدر النقصان في اعلام المقاصد والمهام ولوامع التبيان
لم يكن من اضافة المشبه به الى المشبه كلجين الماء اي التبيان الذي هو كالبروق
اللامعة في الاضاءة وصح ذلك لان التبيان للجنس فيصح اطلاقه على
الكثير والاخبار للمبالغة ويجوز ان يكون استعارة بالكناية بتشبيهها التبيان
بالبرق الخاطف ويكون اثبات اللوامع تخييلا اذ هي جمع لامعة بمعنى اللمعان
لكونها مصدرا على زنة فاعلة للتبيان استعارة تخييلية هذا والانسب بقوله
من مطالع المثاني ان يعتبر تشبيه التبيان بالشمس او النجم الثاقب
ولا يبعد استعمال اللمعان وان كان اكثر ما يستعمل في البرق والنار في
جوز ان يكون بالباء المهملة بعد الميم بمعنى الالفاظ وكثر يكون بالثاء المثلثة

يعني القرآن والاول انسب في مقابلة المعاني ومطالع المثاني من اضافة المشبه به
الى المشبه اي المثاني التي هي كالمطالع ولا يخفى ما في الجمع بين اسامي الكتب
من التلخيص والايضاح والتبيان والمطالع وذكر البيان
والمعاني سيما مع التلخيص والايضاح من اللطافة قوله ونصلي ينبغي
للعاقل ان يستعين في جميع اموره وكل شؤونه بجناب الحق سبحانه ويسأله
افاضة طلبته وانجاح بغيته لكن لا بد من نوع ملائمة وقرب معنوي بين
المفيض والمستفيض ولكوننا متعلقين غاية التعلق بالعلائق البشرية
والعوائق البدنية ومتدنسين بادناس اللذات الحسية والشهوات
الجسمية وكونه تعالى في غاية التجرد ونهاية التقدس تكون الملائمة
منتفية بيننا فاحتجنا في سلوك سبيل الاستفاضة منه جل وعلا الى
متوسط له وجه تجرد ووجه تعلق فبوجه التجرد يستفيض من الحق و
بوجه التعلق يفيض علينا لان وجه التجرد بسبب الملائمة لجوار الحق
ووجه التعلق بملائمة لنا وهذا المتوسط اصحاب الوحي واعظمهم
رتبة وارفعهم مرتبة نبينا صلى الله عليه وسلم فلذا توسل ارباب التصانيف
في مبتداها ومفتتحها بالصلوة عليه عليه الصلوة والسلام ولذلك ايضا
توسلوا بالصلوة على الآل والاصحاب لكونهم متوسطين بيننا وبينه
عليه السلام فان ملائمة الآل والاصحاب بجنابه عليه الصلوة والسلام
اكثر من ملائمتنا له وملائمتنا للآل والاصحاب اكثر من ملائمتنا له عليه
الصلوة والسلام وكلما كانت الملائمة اكمل واوفر كان امر الاستفاضة
اتم وحصول الافاضة اكثر وآثر لفظ النبي على الرسول لما في لفظة

قوله كما في قولهم حب رمانك حيث اضيف الحب الى الرمان ثم اضيف الرمان الى المخاطب فههنا ايضا اضيف الدلائل الى الاعجاز ثم الاعجاز اليه عليه السلام حتى يلزم وصفه عليه السلام بالاعجاز بل قد اضيف دلائل الاعجاز التي هي بمعنى المعجزات اليه عليه السلام والمراد بالاعجاز حينئذ ما هو وصف المعجزات لا وصفه عليه السلام فصار المعجزات دلائل اعجاز المعجزات وهذا وان لم يمتنع اذ يجوز ان يفهم من نفس الفعل الخارق للعادة كونه معجزا فيكون دليلا لاعجاز نفسه لكنه خلاف الظاهر فلذا قال الاحسن والتفصيل انه بنى الامر اولا على ما هو الظاهر من اضافة الاعجاز الى النبي صلى الله عليه وآله فحمل الاعجاز على معناه اللغوي وهذا وان صح لغة الا ان العرف يأباه فعدل عنه الى كون المضاف دلائل الاعجاز وحمل الاعجاز على اعجاز المعجزات لا اعجاز النبي واراد بالدلائل المعجزات كما في الوجه الاول فتوجه لزوم كون المعجزات دلائل الاعجاز نفسها فعدل عن هذا ايضا الى حمل الاعجاز على اعجاز القران وحمل الدلائل على براهين اعجاز القران و في هذا الوجه ايضا اضيف دلائل الاعجاز الى النبي صلى الله عليه وسلم كما في الوجه الثاني فتامل وتبصر

عبد الله بن شهاب الدين اليزدي حاشية خطائي

من الدلالة على الشرف والرفعة على ما قيل انه من النبوة وهي ما ارتفع من الارض وفي الصحاح فان جعلت النبي مأخوذا منه اي انه شرف على سائر الخلق فاصله غير الهمز وهو فعيل بمعنى مفعول قوله المؤيد دلائل اعجازه دليل الشيء ما يعرف به ذلك الشيء فدلائل الاعجاز المعجزات التي يعرف بها اعجازه عليه السلام للمتحدين عن معارضته عليه الصلوة والسلام والاتيان بمثل ما اتى به منها وقد اضافه دلائل الاعجاز اليه عليه السلام كما في قولهم حب رمانك لانه لا يتعارف وصفه عليه السلام باعجاز المتحدين وانما يتعارف وصف معجزاته بذلك فدلائل اعجازه بمعنى معجزاته وفيه انه لا يحسن جعل المعجزات دلائل اعجازه انفسها للمتحدين ثم معنى تأييد المعجزات وتقويتها باسرار البلاغة لنزاعلى المعجزات وانها تامة فهاهنا اشارة ما هو القران واعجازه بما فيه من اسرار البلاغة ولطائفها ولا يبعد ان يراد بدلائل الاعجاز القران والاضافة الى الرسول بادنى ملابسة لانضياف القران اليه عليه الصلوة والسلام ومعنى تأييدها باسرار البلاغة انها اقوى دلائل الاعجاز وما يعول في اثبات المدلول يقوي الدليل والمضمار موضع تضمير الفرس وهو ان تعلفه حتى يسمن ثم ترده الى القوت وذلك في اربعين يوما ويطلق على موضع التضمير ايضا كذا في الصحاح وفي كتاب الخلاص في اللغة المضمار الميدان فههنا ميدان تسابق الفرسان وكانت العادة ان يغرز في اخر ميدان السابق قصبة فمن اخذ نزله واخذ القصبة عد سابقا فاحراز قصبة السبق كناية عن

قوله لان المضاف لا يضاف ثانيا اي بحسب اللفظ فلا يقال غلام زيد عمرو بان يكون غلام مضافا الى زيد ثم عمرو واما قلنا بحسب اللفظ لانه يضاف بحسب المعنى ثانيا كما في حب رمانك فان الحب اضيف الى الرمان ثم الى المخاطب لا يقال اذا لم يكن للمخاطب رمان بل حب الرمان لكن بحسب اللفظ اضيف الحب الى الرمان والرمان الى المخاطب دلائل اعجازه عصام

بان يعتبر تشبيه سبقهم في باب الفصاحة بسبق الفرسان في ميدان التسابق
فيكون هذا التشبيه استعارة بالكناية ويكون اثبات السبق استعارة
تخييلية وذكر مضمار الفصاحة ترشيحا منه

السبق والبراعة من برع الرجل اذا فاق اقرانه والكلام تمثيل شبه
حال الآل والاصحاب في السبق على من سواهم في باب الفصاحة
بحال من سبق من الفرسان في الميدان واستعمل هنا الالفاظ المستعملة
ثمه من غير ان تحمل التجوز في المفردات وتحتمل المكنية والتخييل والترشيح
قوله بسعد التفتازاني نقل عنه رحمه الله ان الاولى لسعد باللام دون
الباء وكان وجهه ان الدعاء ههنا بمعنى التسمية وانه يتعدى الى مفعول
بلا واسطة قال الله تعالى اياما تدعوا اي اي اسم يسمونه فاصل الكلام
المدعو سعد التفتازاني بالنصب وادخال حرف الجر فيه للتقوية
والمتعارف في التقوية اللام دون الباء ويمكن ان يقال كما يقال سميته زيدا وسميته بزيد
فلا يبعد ان يستعمل الدعاء بمعنى التسمية استعمالها في التعدية بالباء الى المفعول
الثاني ويؤيده قول صاحب الكشاف في قوله تعالى ولله الاسماء الحسنى
فادعوه بها اي فسموه بها وان ابيت فاعتبر تضمين معنى الاشتهار والتسمية قوله
سواء الطريق اي وسطه الى السواء او لسواء ملاحظة لما قيل ان الهداية اذا
تعدت بنفسها يراد منه معنى الايصال واذا وصلت بحرف الجر من اللام او
الى يراد معنى الدلالة قال تعالى ان هذا القران يهدي للتي هي اقوم وانك
لتهدي الى صراط مستقيم النقر جمع نقرة وهي في الاصل حلى يصاغ على شكل نقرة
الظاهر استعيرت لنكت الكلام وهي استعارة مصرحة ولذا قال سبكتها
يد الافكار ففيه مكنية وتخييل وترشيح قوله الجم الغفير اي الجمع العظيم
من الجموم وهو الكثرة ومن الغفر وهو الستر اي انه من الكثرة يحجب ويستر
ما وراءه او وجه الارض ويقال ايضا الجماء الغفير على اعطاء فعيل بمعنى فاعل

قوله نقر
لنكته

الفقرة بالكسر اذكر غالكي جمع
فقرات وفقر كلور
اختري

ايضا سميته بزيد

١

قوله فتقبلوا هج

حكم فعيل بمعنى مفعول تغليب احداق الاخذ والانتهاب اي اخذ الغنيمة بتوادبه
جدّهم في النظر الى الكتاب بعين الاخذ والانتهاب كما يقال نظر اليه بعين
القبول وعين الانصاف وقس عليه معنى مدّوا اعناق المدح
على الكتاب والمدح تهديد الصورة بصولة أذون من الاولى ففيه
اشارة الى انهم لو اخذوا من هذا الكتاب معاني وعبّروا عنها بعبارا تهم
كانت العبارات أذون من عبارات الكتاب قوله كنت اضرب عن
هذا الخطب يقال ضرب عنه اي صرف عنه اي اعرض
نفسي عنه قال الله تعالى افنضرب عنكم الذكر واصله في الراكب اذا اراد
ان يصرف مركبه ضربه ليعدل له فوضع الضرب موضع العرف وفي
المصادر ضرب عنه اي تركه وامسك عنه فعلى هذا لا حاجة الى اعتبار
حذف مفعول الضرب وكانه بيان لحاصل المعنى لا انه معنى آخر غير العرف
قوله صفحا اي اعراضا او معرضا على انه مصدر او مفعول له او
حال وفسّر بالاوجه الثلاثة قوله تعالى افنضرب عنكم الذكر صفحا كما في
الكشاف ما بين الخاصرة الى الضلع الخلف تقول طوى فلان على كشحه اي قطعك
كذا في الصحاح ومعنى دون مرامهم قدام مطلبهم وقيل الوصول اليه قوله
باسرها اي بجميعها والاسر القدّ الذي يشد به الاسير باسره فقد ذهب
واذا ذهب بجميعه ويقرب منه قولهم هذا الشيء لك بذمته وهي قطعة الحبل البالية وعن آخرها
اي بكلّيتها وهو متعلق بمحذوف اي قبلوا ناشئا عن آخرها وانه يستلزم
نشاء القبول عن جميعها وقيل من اخرها الى اولها وكلمة عن دون
من بابه وقيل عن جميعها تعبيرا بالجزء عن الكل وقيل متباعدا عن اخرها

قوله اوالاعراض هج

الخاصرة قولنق التي كه بوكردرلر وسط الانسان يجي اختري

الكشح بوزن الفلس اعراض اتك وبراكنده اولق وبوكر خاصره كبي وعند البعض بيل كه فا رسيده مياه درلر وجانب معاسنه دخي استعمال اولنور جمعي كشوح كلور اختري

البلوكطي الضلع اختري

٥

نفيد المبالغة في العموم واورد عليه بانه ربما يتوهم خلاف المقصود لان
التباعد عن الاخر كما يكون بعد المجاوزة عنه يكون قبل الوصول اليه ايضا
وقيل اي متجاوزا عن اخرها وفيه نظر لان معنى تجاوز عنه عفا اللهم الا ان
يعتبر تضمين معنى التعدي والمجاوزة ثم ينبغي ان يقدر من اول الامر التعدي
والمجاوزة ثم فحص المسافة وتحرزا عن التكرار قوله نضب الماء نضوبا غار
وعن الاصمعي الناضب البعيد والقرار المنظر ولا يخفى لطف قوله
خلاقا بلا ثمر فان نتيجة الخلاف لا ثمرة له والمراد هنا الاختلاف بلا نتيجة
والادراج جمع درج والادراج الكتاب طيه يقال ذهب دمه ادراج الرياح
اي ترك والمراد من بقية اثار السلف ما بقي من اثارهم من لطائف
الفوائد وشرائف الفرائد في هذا الفن آوروا جه ونفاق
سوقه والاعتداد به والالتفات اليه او من يقرر فرائد الفن
وينشرها ويروجها بالاشتغال بمباحثه واستخراج لطائفه وقيل
المراد من بقية اثار السلف المولى الاعظم بهاء الدين الحلوائي قوله
وسالت باعناق مطايا تلك الاحاديث البطاح الابطح مسيل واسع
فيه دقاق الحصى يجمع على الاباطح والبطاح على غير القياس والمعنى ذهبت
تلك الاحاديث وتخصيص الاعناق بالذكر لان السرعة والبطء في
سير الابل انما يظهر ان فيها غالبا والكلام تمثيل شبهها حال تلك
الاحاديث بحال ذهاب السائرين على المطايا في البطاح وسيلان
البطاح باعناقها ويجوز ان يعتبر تشبيه الاحاديث بالسائرين
عليها في الذهاب على سبيل الاستعارة بالكناية ويكون اثبات

الغور بالفتح باتمق اختري

الدرج بالفتح والدروج بالضم دوريك دكمك وقوبمق اختري

درج نسخه
هدر نسخه

تشبيهها

ذهاب

المطايا بالاحاديث تخييلية وذكر الاعناق وسيلان البطاح بها
ترشيحا وان يعتبر تشبيه الاحاديث بالمطايا على طريقة لجين الماء
ويكون ذكر الاعناق وسيلان البطاح بها ترشيحا للتشبيه وان
واما الاخذ والانتهاب ذكر اولا ان جماعة سألوه اختصار الشرح معللين
بان ارباب الطلب قد تقاصرت هممهم وان اصحاب الانتحال قصدوا
الاخذ والانتهاب واعتذر ثانيا عن عدم انجاح مسؤلهم بما ذكر ان الاتيان
بالمستحسنة جميع الطباع ليس في قدرة البشر وان هذا الفن
قد كسد سوقه وذهب رواجه ودفع ثالثا من تعليلهم ما يحتاج
اليه الدفع بان الاخذ والانتهاب امر يتنشط لارتكاب من يرتكبه العاقل
الذي يقع الاخذ في كلامه او يتنشط لارتكابه من يرتكبه ويؤيد الاول
قوله فللارض من كاس الكرام نصيب فهو كالتعليل لما تقدمه
وذكر اللبيب ربما يتجه ايضا وفي بعض النسخ وللارض بالواو
وهذا يستقيم على الوجهين اما على الاول فظاهر واما على الثاني فهو انه
على طرز قوله وكيف الخ ومنظوم في سلكه ومما ذكرنا علم وجه
ذكر اما في قوله اما الاخذ وهو انها لتفصيل المجمل الواقع في ذهن السامع
فانه لما اعتذر عن عدم الاسعاف بمسؤلهم وقع في ذهن السامع
انه باي شيء يدفع ما عللوا به سوالهم فقال اما الاخذ وقوله فللارض الخ
مصراع اوله شربنا واهرقنا على الارض جرعة وقد يروى وللكاس
من ارض الكرام نصيب ويقدر الكاس بالخبر ولا
يخفى ملائمته للمصراع الاول وان كان لا يخلو هذا عن لطف حسن

يتجه نسخه

يكون اشارة الى شناعة حال اهل الانتحال ونهاهم اي يمنع
من النهر وهو المنع والزجر ولا يخفى لطف التعبير عن المنع بلفظ النهر
وعن الطالبين بلفظ السائلين لمكان ذكر الانهار ومطابقة نظم التنزيل
واما السائل فلا تنهر مع توافقهما في المنع قوله ولمثل هذا متعلق بقوله
فليعمل وان كان الفاء فيه للسببية مانعا وقع غير موقعها على ما قالوا
في قوله تعالى وربك فكبر الشغف العشق والغرام الولوع والظمأ
العطش والهواجر جمع الهاجرة وهي نصف النهار عند اشتداد
الحر والاوام حر العطش والاقتراح طلب الشيء من غير روية وفكر قوله
قوله مقترحهم دون مسؤلهم ومطلوبهم ونحوهما اشارة الى انهم سألوا ذلك
من غير فكر وروية وفيه مبالغة في كونه مطلوبا لهم وثانيا الاول في مقابلة
الاول وثانيا الثاني بمعنى صارفا من ثنيت العنان اي صرفته وعطفه
ولعنان العناية الاولى ان يكون بدون الواو ليكون قوله ثانيا حالا
من فاعل انتصبت لانه لا يظهر ما يصلح لعطفه عليه لان ثانيا الاول اما صفة مصدر
محذوف اي انتصابا ثانيا او ظرف وثانيا الثاني لا يصح الشيء منهما ولا مجال
لجعلها واو الحال فاما ان يقدر حال من فاعل انتصبت ليكون هذا معطوفا
عليه اي انتصبت مجتهدا وثانيا لعنان العناية او يقدر فعل معطوف
على انتصبت ليكون هذا حالا عن فاعله اي واجتهدت او شرعت ثانيا
لعنان العناية ولا يخفى ما في قوله ولعنان العناية اليه ثانيا من الاستعارة
بالكناية والتخييل والترشيح جمود القريحة بالجيم وخمود الفطنة بالخاء المعجمة قوله
اول ما يستنبط من الثرى استعيرت لما يستنبط من العلم لجامع التسبب

الهواجر نسخه

انتصبت

المعنى صح

الولوع الحرص

للمجموع فان احدهما سبب حصول الارواح والآخر سبب حصول الاشباح
ثم لمحل العلم وهو الطبيعة فهو مجاز في المرتبة الثانية والقريب ذات البنات
والحرث فقد ذكر الجد مع القريحة التي هي الكائن في الاصل وجعل الخطوط
مع القريحة لطف ظاهر والصرصر الريح العاصفة فيناسب ان يجعل الجمود
بها لان الريح تخمد النار وفي وصف قريحته بالجمود وفطنته بالخمود
اشارة الى كثرة طبيعته كالماء والنار وهو غاية جودة القريحة ولطف
الطبيعة الجوب القطع مكان اغبر اي ذي غبرة قاتم الارجاء اي مظلم
الاطراف قوله قوضت عنه خيامه بالاختتام التقويض نقض
البناء من غير هدم والخيام جمع خيمة ومعنى نقضها بالاختتام
ان الكتاب قبل الاتمام لاحتجابه عن نظر الانام كان كمن ضرب عليه
الخيمة واطناب على الناس بعد الاتمام كان كنقض الخيمة ورفعها
ومعنى قوله بعدها كشفت اي انه كشف اولا عن وجوه اللطايف النقاب
ثم قوض عنها الخيام كي تنكشف وجوهها على الداني والقاصي والخرايد
جمع خريدة اي الجميلة من النساء كنى بها عن حسنها واللثام ما كان على الفم
من النقاب وفي بعض النسخ قد صنت عنه الخيام بالاختتام وفي بعضها
ختام الاختتام ومعنى اضافة الختام الى الاختتام انها ضرب عليه
لاجله وفي بعضها فضضت ختامه بالاختتام الفض الكسر والختام
ما يختم به من طين وطرح ومعنى فضه بالاختتام ان الكتاب قبل تمامه
كان محجوبا عن اعين الانام كالشيء المختوم واذا اختتم فقد ازال
ما يحجبه عن نظر الناظرين وتمكنوا من النظر اليه فصار ذلك كفض

الختام

قوله اللثام النقاب الثمام نبت ضعيف سهل الاخذ هو اعلى الثمام
مثل يضرب بمطلوب يتوصل اليه بعد تعب وعناد والمعنى وضعت كنوز
فوائده التي كالفرايد بحيث يمكن من اخذه ويتوصل اليه من غير مشقة

الثمامة بالضم انواع بنا تاندر بر ضعيف او تدركه انوك بير قلمزدن اوك
دلكلرن و بار قلرن بر كدر لرجمعي ثمام كلور اختري

الختام وضع الفرايد على طرف الثمام وهو نبت ضعيف ربما تحشى به
خصاص البيوت كناية عن تسهيل اخذها وتحصيلها وتيسير طريق
الوصول الى محصولها ارقى الشيء بيده وقتي اعجبني ارشف شعره
حدد يا قوله وهو الثناء باللسان وان اختص باللسان لكن ذكره
لفوائد التنصيص على مقابلة المشكر والتصريح باختصاص الحمد باللسان
[illegible] وانه مدار ما قصد هنا من بيان
الفرق والنسبة بينهما وظهور ما سنورد من تفريع النسبة
بينهما على تعريفهما ولذا قال سواء تعلق بالنعمة او بغيرها وسواء
كان باللسان او بالجنان او بالاركان وان كان الاطلاق في النعم يغني
بغيره عن ذكر مثل النعيم وقد يوجه ذكره بان الثناء يطلق على
ما ليس باللسان حقيقة كما في قولك اثنى الله سبحانه على ذاته وفي
الحديث انت كما اثنيت على نفسك فلا بد من ذكر قيد اللسان
احترازا عن ذلك ويتوجه عليه ان كون اطلاق الثناء عليه بطريق
الحقيقة ممنوع ولو سلم فالظاهر ان المراد من كونه باللسان ان يكون
قولا ولا شك ان ذلك قول وان لم يكن [illegible]
[illegible] خارج اللسان
لتنزهه تعالى عنه ووجه التعريف كونه قولا وبالجملة فثناء الله تعالى ان
كان حقيقة فحمده ايضا كذلك وان كان مجازا فمجاز فلا وجه للاحتراز
بقيد اللسان عنه لانه على الاول لا يصح الاحتراز بل لا يصح التعريف
الا بما ذكرنا من ارادة القول وعلى الثاني لا حاجة الى الاحتراز والله اعلم

بالصر

تفرح
جمع سحة

قطع

الخبية سحة

ر
طين

اي جمع ابرة وهي ابرة
سنورة بحجوبة مستورة
لذا قيل لها العقلاء

سهل التناول لعدم تعرض
عن النبات الذي في الارض

التناء

وصلها

بكونه باللسان ان العالب
ان القول يكون به وينبادر
من كونه به ان يكون قولا

اذا الطار لا ادخاله
الحسد

٧

قوله الثمام النقاب الثمام نبت ضعيف سهل الاخذ هو اعلى الثمام
مثل يضرب بمطلوب يتوصل اليه بعد تعب وعناد والمعنى وضعت كنوز
فوائده التي كالفرائد بحيث يمكن من اخذه ويتوصل اليه من غير مشقة

الثمامة بالضم انواع نباتاندر بر ضعيف اوتدر كه انوك بير قلرندن اوك
دلكلرن وبار قلرن بركدرلر جمعى ثمام كلور اختري

الختام وضع الفرائد على طرف الثمام وهو نبت ضعيف ربما تحشى به
خصاص البيوت كناية عن تسهيل اخذها وتحصيلها وتيسير طريق
الوصول الى تحصيلها واثنى الشئ يده وفتى المجتبى اذ هف شعرته
حدّ ذبايحه قوله وهو الثناء بالسان وان اختص باللسان لكن ذكره
لفوائد التنصيص على مقابلته للشكر والتصريح باختصاص الحمد باللسان
وانه مدار ما قصد هنا من بيان [illegible]
الفرق والنسبة بينهما وظهور ما سيذكر من تفريع النسبة
بينهما على تعريفهما ولذا قال سواء تعلق بالنعمة او بغيرها وسواء
كان باللسان او بالجنان او بالاركان وان كان الاطلاق في النعم يغني
عن ذكر بيان التعميم وقد يوجه ذكره بان الثناء يطلق على
ما ليس باللسان حقيقة كما في قولك اثنى الله سبحانه على ذاته وفي
الحديث انت كما اثنيت على نفسك فلا بد من ذكر قيد اللسان
احترازا عن ذلك ويتوجه عليه ان كون اطلاق الثناء عليه بطريق
الحقيقة ممنوع ولو سلم فانطباقه ان المراد من كونه باللسان ان يكون
قولا ولا شك ان ذلك قول وان لم يكن [illegible]
[illegible] بجارحة اللسان
تنزهه تعالى عنه وتوجه التعريف كونه قولا وبالجملة فثناء الله تعالى ان
كان حقيقة فحمده ايضا كذلك وان كان مجازا فمجاز فلا وجه للاحتراز
بقيد اللسان عنه لانه على الاول لا يصح الاحتراز بل لا يصح التعريف
الا بما ذكرنا من ارادة القول وعلى الثاني لا حاجة الى الاحتراز والله اعلم

اى الاهتمام بغير الاختصاص مثل العناية بالدليل القوي هو الاصل ومثل ورود الحكم
ابتداء مفيد للافادة لا يتطرق الشبهة من اول الامر ومثل كون الغرض متعلقا
بالسبب لا بالحكم وامثال ذلك كما ذكره التوضيح كون الدعوى بالدليل

وبهذا القدر في اطلاق الافادة كاف كما يقال جبر الرسول يفيد العلم الاستدلال
ومن البين في ذلك قولهم معنى قولنا المقدمة في كذا ان هذه المعاني في تحصيل ادراكه
الادراكات بمعنى انها يحصل بتلك المعاني على ما حققه الشريف الجرجاني في حواشي المطول

واما على باقي الاجوبة فيندفع بجعل المعرفة بمعنى تعيين والادلة بمعنى الامارات
وتحصيل اليقين عند الامارات انما هو شان المجتهد لا غير وهذا التوجيه
لا ينافي في الجواب الاول كما لا يخفى

فيكون باعتبار كونه فقها مفيدا وباعتبار
كونه معرفة مفادا

اى يندفع الاعتراض لكن لا يلايم المقام

حد بها العلوم المدونة والفقه معرفة العلم بالامارات
على طريق الاجتهاد

انّ بين التعريف الذي ذكر هنا وبين ما ذكر في الشرح وهو الثناء باللسان
على الجميل عموما من وجه لانه ترك هنا قيد كونه على الجميل وذكر قيد
كونه على قصد التعظيم وعكس في الشرح فالمذكور هنا يصدق
على ثناء على قصد التعظيم لا على الجميل بخلاف المذكور ثم ويصدق
المذكور ثمه على ثناء على الجميل لا على قصد التعظيم بخلاف المذكور هنا
فان اعتبر في حقيقة الحمد كلا الامرين فالخلل في التعريفين لاشتمال كل منهما على
واحد منهما وان اعتبر كونه على الجميل فقط فالخلل في التعريف المذكور هنا
وان اعتبر كونه على قصد التعظيم فقط ففي المذكور ثمه ولا يبعد ان يترجح الاخر
فيستقيم ما ذكر هنا بان احدا اذا اثنى على ظالم بانواع الثناء على ما فعل
من نهب الاموال وقتل النفوس بغير حق على قصد التعظيم فالظاهر
انه حمد ولذا يذم بهذا الحامد لان حمده لم يقع في محله اللهم الا ان يقال
الجميل اعم من ان يكون جميلا في الواقع او بجعله الحامد جميلا والظاهر
ان الحامد في الصورة المذكورة يجعل المحمود عليه جميلا ويصوره
بصورته بحسب زعمه وهو انهم ذكروا ان الحمد يخص الامر الاختياري
وما ذكر هنا مطلق عن التقييد به ولا يبعد ان يرجح الاطلاق بانه
لا يوجب اشكالا في حمد الله تعالى على صفاته لانها ليست باختياره تعالى
عندهم والا لزم حدوثها لما عرف في موضعه ولا يحوج الى تاويل في
الحمد على الملكات النفسانية من العلم والشجاعة وغيرها
قوله او بالجنان لا يقال كيف يتبنى الشكر الجناني اعني الاعتقاد
عن التعظيم لانه لا معنى لانبائه بالنسبة الى نفس الشاكر

والحلم والكرم

ثم انه

ولا يتصور بالنسبة الى غيره لعدم اطلاعه ولو اطلع الشاكر غيره بقول
او فعل فذلك المطلع هو المنبي في الحقيقة لا الاعتقاد فلا يكون تعريف
الشكر بالمنبي جامعا ولا قوله او بالجنان صحيحا لا انبائه عن انباء
الاعتقاد لانا نقول معنى الانباء ان تفيد معرفة المنبي معرفة المنبأ عنه ولا يقدح
فيه الجهل بالمنبي ولا ريب في تحقق ذلك في الشكر الجناني وما ذكر من حصر
الانباء في المطلع المذكور ان اريد به حصر الانباء عن تعظيم المنعم فعليه
منع ظاهر بل هو منبئ عن الاعتقاد والاعتقاد منبئ عن التعظيم وان اريد به حصر
الانباء عن الاعتقاد فمسلم ولا ضير لان الكلام في الانباء عن التعظيم
وقد يوجه السؤال على ما ذكر ان الاعتقاد بالجنان من اقسام الشكر
بانه ليس شكرا جزما لانتفاء الانباء فيه لعدم العلم به ولو اطلع عليه بامر
فذلك المطلع هو الشكر لا الاعتقاد لانه المنبئ دونه فيجاب بان الانباء
متحقق فيه لما ذكر والاطلاع عليه لا يلزم ان يكون من الشاكر حتى يجعل شكرا
فضلا عن ان يكون هو الشكر بل يجوز ان يكون من غيره بالهام
او اخبار ولئن كان من جهته لا يلزم ان يكون هو هذا المطلع لا
ما يطلع عليه من الاعتقاد كيف ومعنى الانباء متحقق فيه جزما غاية الامر
ان يكون هناك شكران احدهما القول او الفعل المطلع والاخر
ما يطلع عليه من الاعتقاد وانباء احد الشكرين عن الاخر لا يوجب عدم
كون الاخر شكرا قوله ثم مورد الحمد لما كان الظاهر من التعريفين هو
النسبة بين الموردين وبين المتعلقين ويظهر بها بين النسبتين
التي بين الحمد والشكر فرع ما يظهر من التعريفين عليهما ثم ما يظهر من هذا

المنباء

الشكر

من

الظاهر عليه ج با على ما هو كما على التعليم قوله هو اسم للذات الواجب
اى بالذات لانه المفهوم من الاطلاق وذكر الصفتين اعنى الوجوب الذاتى
والاستحقاق لجميع المحامد كانه تلميح بوجه لطيف الى استجماع صفات
الكمال [illegible]
[illegible]
[illegible] اما الوجوب الذاتى
فلانه يستتبع سائر صفات الكمال وقد صرح بعض المحققين بعضهم بانه هو التحقيق
انه يمكن تفريع الكل عليه واما استحقاق جميع المحامد فلجميع
صفات الكمال ودلالته عليها فمشعر انه تعالى اشتهر بهذه الصفات فى ضمن
اطلاق هذا الاسم فيتفهم منه كما انه اشتهر حاتم بالجود والسخاوة فى ضمن اطلاق
هذا الاسم فيتفهم هذه الصفة منه وكذلك فرعون الذى عادى موسى عليه
السلام اشتهر بصفة الظلم فى ضمن اطلاق هذا الاسم فيتفهم هذه
الصفة منه ولا تفهم من اسمه العلم وكذا لا تفهم صفات الكمال من اسم
الرحمن كما تفهم من اسم الله تعالى فالمستجمع هو اسم الله تعالى دون غيره
ولا يبعد ان يوجه الاستجماع بان هذه الذات المخصوصة هى المشهورة
بالاتصاف بصفات الكمال بما يكون علما لها دالا عليها بخصوصها يدل
على هذه الصفات لا ما يكون موضوعا لمفهوم كلى يعم هذه الذات وغيرها وان
اختص فى الاستعمال بها كالرحمن فانه موضوع لذات لها الرحمة الكاملة
واختص فى الاستعمال به تعالى قوله والعدول الى الجملة الاسمية
يعنى ان قوله الحمد لله كان فى الاصل جملة فعلية اى حمدت الله حمدا او حمد

والثبات
حمد الله فحذف الفعل بقرينة الحال واقيم المصدر مقامه وجعل الجملة اسمية للدلالة على الدوام
كما قالوا فى سلام عليكم وفى عبارته حيث جعل العدول للدلالة على الدوام دون اسمية الجملة
دفع لما يقال قد صرح الشيخ عبد القاهر بانه لا دلالة فى زيد منطلق على اكثر من ثبوت الانطلاق
لزيد وذكر ان الشيخ انما نفى الدلالة عن نفس الاسمية فلا ينافى كون العدول الى الاسمية للدلالة على الدوام
لان الدال حينئذ نفس العدول او الاسمية بانضمام العدول هذا ولكن سياق احوال المسند
ان كونها اسمية لافادة الدوام لاغراض تتعلق بذلك ولا تعرض فيه للعدول اصلا فيدل بظاهره ان نفس
الاسمية تدل على الدوام كما ذكره الرضى رحمه الله فى العدول المشبهة انها لم تدل على التجدد ثبت الدوام
دوام بمقتضى العقل اذ الاصل فى كل ما ثبت دوامه قال الشيخ نفى الدلالة اللفظية على الدوام فلا ينافى اثبات
الدلالة العقلية عليه فان قلت ان الحمد لله جملة اسمية خبرها ظرفية والظرف فيه فعلية تقديرا ولذا جعلوا احتصار
الفعلية مقتضيا لايراد الظرفية وقد صرحوا بان الجملة الاسمية التى خبرها فعلية تفيد التجدد كالفعلية
وكذا اذا كان خبرها ظرفية قلت قد صرحوا بان نحو سلام عليك يفيد الدوام وكذا قوله تعالى انا معكم
مع ان الخبر جملة ظرفية فالوجه ان يفرق بان الاسمية التى خبرها ظرفية انما يفيد التجدد اذا لم يوجد
داع الى الدوام كالعدول مثلا اما اذا وجد فيحمل على الدوام وفيه انه يقتضى ان يجوز اذا وجد داع
الى الدوام ان الاسمية التى خبرها فعلية على افادة الدوام وهو مشكل جدا لتصريحهم بانها كالفعلية المحضة فى افادة
التجدد فلو جاز هذا لجاز ان تحمل الفعلية ايضا على افادة الدوام عند وجود الداعى فلا يتقدم ما دل على
الزامه اللهم الا ان يفرق بين الصريح بالفعل وتقديره والاوجه ان يفرق بين الفعلية وبين الاسمية التى
خبرها فعلية بان المقصود فى الفعلية نسبة الفعل الى فاعله وانها تدل على التجدد البتة والمقصود فى الاسمية
المذكورة نسبة الفعلية الى المبتدأ ولزوم كونها على التجدد ممنوع ولزوم كون النسبة التى فى الخبر على التجدد
لا يستلزم كون نسبتها الى المبتدأ كذلك فيجوز ان يحمل هذه الاسمية على افادة الدوام عند وجود الداعى
بخلاف الفعلية وقد يقال الظرف انما يقدر بالفعل اذا لم يقع خبرا او صلة او صفة مثلا واما اذا وقع خبرا

الانصاف آن سى

متعددة باسم الفاعل لان الاصل في الخبر الافراد وقد ذكر بعض المحققين ان المفهوم من قولنا زيد في الدار
وزيد ثابت فيها الثبوت والاستقرار وحيث ذهبوا انما ذكروا كون احدهما في العطف متقضيا لايراد الطرد
في كون المسند ظرفا فقد اصرح في ان الخبر الظرف مقدر بالفعل ويمكن ان يقال انما قدروا الظرف
بالفعل اذا لم يوجد داعي الى الدوام والثبات واما اذا وجد فلا بل يقدر اسم الفاعل اجابة للداعي
قوله وتعدد الحمد باعتباره انه لا يقال مقدرا لاهتمام عارض بواسطة المقام ولاهتمام باسم
الله ذاتي والذاتي ينبغي ان يقدم على الاعتباري ولئن لم يقدم فينبغي ان لا يؤخر لا مانقول كون
الكلام البليغ مطابقا لمقتضى المقام لا رعاية الامور الذاتية يرجح العارضي وقد يجاب بانه لم يرجح العارضي
بل تعارضا فتساقطا فعمل بما هو الاصل من تقديم المبتدا على الخبر سيما اذا كان المبتدا اسنادا
من العامل بحسب الاصل فان مرتبة العامل التقدم على معموله قوله كما ذهب اليه صاحب الكشاف
فضمه بالذكر لان صاحب المفتاح ذهب الى ان اقرا الاول منزل منزلة اللازم غير متعد الى مفعول به
وما سمي ربك متعلق باقرا الثاني قوله ايها قاصرة العبارة ادرج لفظ الايهام مع انه تركه
في الشرح لانه لا قصور حقيقة عن الاحاطة الاجمالية ويمكن توجيه الترك بانه تحمل الاحاطة على التفصيلية
الكاملة ولا شك في قصور العبارة عنها حقيقة ولو اجريت الاحاطة
على اطلاقها عكس توجيه الترك ايضا كما ذكرنا في حاشية الشرح ويمكن توجيه ذكر الايهام
على تقدير حمل الاحاطة على التفصيل بان حذف المنعم به لا يدل بطريق القطع على القصور
لجواز ان يكون الحذف لوجوه اخر وانما يفيد ويشعر به فذكر الايهام يستقيم على تقديري
اجراء الاحاطة على اطلاقها وحملها على التفصيل بلا تكلف واما تركه فانما يستقيم على الاول
بتكلف فالذكر اولى قوله ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء يعني لو ذكر المنعم به فاما
بذكر بعضه لتعذر ذكر جميعه تفصيلا فيتوهم الاختصاص بالمذكور واما ذكر التوهم لان التخصيص
بالذكر لا يوجب نفي ما عدا المذكور فان قلت ان تعذر ذكر الجميع تفصيلا فلا خفاء في امكانه اجمالا

وجوز بجعل قصور العبارة عن الاحاطة وعدم كمالها في افادة الاحاطة
مبالغة في قصورها فيها تنزيلا للناقص منزلة العدم اذ لا شك
ان الاجمال بالنسبة الى التفصيل قصور اذا لم يجعل كله
عن متعلقة بالعبارة لا بالقصور حقائق في المطول

عارض

بالبعض

والبراعة مصدر برع الرجل اذا فاق اصحابه والاستهلال اول صوت الصبي ثم استعير لاول كل شيء فبراعة الاستهلال بحسب المعنى
اللغوي تفوق الابتداء وفي الاصطلاح كون الابتداء مناسبا للمقصود وهو في التحقيق سبب لتفوق الابتداء لكنه سمي باسم
المسبب تنبيها على كماله في السببية ثم البراعة اما باعتبار ان الفنون المشروع فيها تتعلق بالبيان بالمعنى المراد ههنا وهو المنطق
المعرب او باعتبار انها من شرح البيان المذكور ههنا في الاسم
براعة الاستهلال كما سيجيء وان اختلف البيانان في المعنى وهذا القدر يكفي في الكل مثلا

قوله بالتعليل حاصر فلئن قلت واذا ذكر الجميع اجمالا بان يذكر لفظ يفيد العموم فربما يتوهم خروج البعض
لشيوع التخصيص في العمومات سيما في المقامات الخطابية فيتوهم الاختصاص بالبعض فالمراد التوهم
في ذكر الكل اجمالا وقد يوجه التعليل بان عدم حذف المنعم به اما بذكر الكل اجمالا او بذكر البعض
تفصيلا وليس كذلك قوله رعاية لبراعة الاستهلال وهي كون الابتداء مناسبا للمقصود
انما يكون سببا للبراعة الاستهلال اي تفوق الابتداء وكمال التسمية يكون تسمية للسبب باسم المسبب
تنبيها على كمال السبب في السببية ثم ان البراعة ههنا اما باعتبار ذكر البيان وهذا الكتاب في فن
البيان والبيانان وان اختلفا معنى لكن تشاركا في الاسم واما باعتبار ان فن المعاني والبيان
يتعلق بالبيان بالمعنى المذكور ههنا وهو المنطق الفصيح المعرب ثم ان رعاية البراعة تحصل بذكر تعليم
البيان سواء لوحظ كونه خاصا بعد عام وسواء كان هناك عطف او التعليل لكون علم من
عطف الخاص على العام بالرعاية لا يخلو عن شيء والتوجيه بانه تعليل لما يتضمنه قوله من عطف الخاص
وهو مطلق الذكر يا باه التعليل الآخر وهو قوله وتنبيها على فضيلة نعمة البيان لان التنبيه انما يحصل
بملاحظة كونه خاصا بعد العام ومعطوفا عليه ويمكن التوجيه بانه يعتبر الى العطف قوله تنبيها
على رعايته ثم يجعل المجموع علة ولا شك ان حصول المجموع يتوقف على ملاحظة كونه خاصا معطوفا على عام
قوله ما لم نعلم ذلك وان كان التعليم لا يتعلق الا بغير المعلوم لان المراد بما لم يكن علما اي ما لم نعلم
بقوتنا واجتهادنا اخذا من قوله تعالى وعلمك ما لم تكن تعلم كذا سمعت منه رحمه الله ويمكن ان يكون
فائدة التصريح بانه تعالى رقاهم من حضيض الجهل الى ذروة العلم فيظهر وجه كونه نعمة غاية الظهور
كما صاحب الكشاف في قوله تعالى علم الانسان ما لم يعلم اي نقلهم من ظلمة الجهل الى نور العلم وقد يقال
بملاحظة عموم كلمة ما تورث الفائدة قوله اي الخطاب المفصول يعني ان الفصل مصدر بمعنى المفعول او
الفاعل فهو مجاز لغوي ولك ان تجعل الفصل بمعنى المصدر على ما هو حقيقته وتعتبر التجوز في اضافته الى
الخطاب على طريقة جد جده وشعر شاعر واخلاقه ثياب فاصله خطاب فصل كرجل عدل وانما هي اقبال

لا يحتاج اصلا الى ملاحظة العطف وكون المعطوف خاصا والمعطوف عليه عاما لا يحتاج التنبيه الى ذلك

والصدر الثاقب

قوله جمع خبر بالتشديد اى صورة او تقديرا بان يكون جمع خبر مخفف صفة مشبهة كاموات جمع ميت وميت احترازا عن خير بالتخفيف اسم تفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لكونه مخفف اخير من وافعل من لا يتصرف فيه لكونه مشابها لفظا ومعنى لافعل التعجب غير المتصرف فيه كما تقرر فى النحو حسن چلبى

قوله وصحابته الصحابة فى الاصل مصدر يقال صحبه صحبة وصحابة اطلق على اصحاب خير الانام عليه وعليهم السلام لكنها اخص من الاصحاب لكونها بغلبة الاستعمال فى اصحاب الرسول كالعلم لهم ولهذا نسب الصحابى اليها بخلاف الاصحاب حسن چلبى

واد بار وكان هذا اوفق لما عليه ائمة المعاحث رحمهم الله التحرز العقلى انما هى احوال عارضة للمصاف الى ذات احوال وكذا ان لا تعتبر فى الكلام تجوزا اصلا فمعنى انه تعالى اعطى الرسول عليه السلام كون خطابه مفصولا او واصلا على ان يكون المصدر من المعلوم او المجهول وهذا الوجه دقة ولطافة فان حقيقة النعمة المختصة بمن اوتى فصل الخطاب وكمال الشرف انما هو كون خطابه عليه السلام فاصلا او مفصولا لا ذات الخطاب قوله يتبين من تبينت الشىء اى علمته يقينا يعنى ان خطابه خالص عما يوجب الابهام وصعوبة فهم المرام بما يخل بفصاحة الكلم والكلام وقدم كون الفصل بمعنى المفصول لان شرف الخطاب من حيث هو خطاب لكونه مفصولا لا لكونه فاصلا قوله بدليل اهيل لان التصغير يرد الاشياء الى اصولها وعلى ما نقله الكسائى عن بعض الاعراب انه اهل واهيل وال واويل فالظاهر ان اصل آل اهل بهمزتين قوله جمع طاهر بناء على ما اشتهر من جواز افعال فى جمع فاعل كصاحب واصحاب والتحقيق كما ذكره رحمه الله فى شرح الكشاف ان فاعلا لا يجمع على افعال فاصحاب جمع صحب بالكسر مخفف صاحب كنمر وانمار او جمع صحب بالسكون اسم جمع كنهر وانهار والطهار جمع طهر وصفا بالمصدر للمبالغة قوله جمع خير بالتشديد احترز عن خير اسم تفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فقال لم لا يجوز ان يكون جمع خير مخفف خيرة فانه يثنى ويجمع ويؤنث قال الله تعالى لمن المصطفين الاخيار فانه ذكر فى الكشاف انه جمع خير مخفف قال الشاعر الا بكر الناعى بخير بنى اسد بعمرو بن مسعود وبالسيد الصمد فان ذكر فى الصحاح انما تثنيه خير مخفف خيرة وتانيثه وغاية ما يمكن ان يقال من جهته رحمه الله ان النكير كالتصغير يرد الى الاصل فاذا اريد جمع خير المخفف على اخيار ينبغى ان يرد الى اصله وهو المشدد ثم يجمع على اخيار كميت واموات وان مراده بالمشدد فى الحال او فى الاصل فيكون متناولا للخير المشدد والمخفف ويحتمل ان يكون كونه بالمشدد كناية عن عدم كونه افعل التفضيل لاستلزامه اياه قوله منطلق واختلف فى تفسير كلامه فقال الجمهور

فانهم

ذكر

مراده انه فى الاصل كان كذلك فحذفت مهما يكن من شىء واقيمت اما مقامها كما اقيم نعم مقام الجملة وفى كلام من لا يعتد به انه حذف يكن من شىء وغير مهما الى اما بقلب الهاء همزة وتقديم الهمزة لكونها فى الجملة لصدر الكلام ولانها من اقصى الحلق وادغام الميم فى الميم وهو فاسد لان اما حرف ومهما اسم ولم يتنبه لكلامهم تغير الاسم وجعله حرفا وقال بعض الافاضل مراده ما لا يقتضيه البحث وان اما يفيد لزوم ما بعد فائها لما قبلها لا انه فى الاصل كذلك بل الاصل ان يكن من شىء فى حرف الشرط فزيدت ما وادغمت النون فى الميم وفتحت همزة حرف الشرط قوله ولا اسمية لازمة للمبتدا هذا احسن من عبارة الشرح لصوق الاسم اللازم للمبتدا الا ما ذكرنا فى الحاشية وقوله لزمها لصوق الاسم يتوجه عليه قوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان فانه لم يلاصقها اسم واجاب رحمه الله فى الحواشى ان المبتدا محذوف اى اما المتوفى وقال الرضى رحمه الله اللازم اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط سواء كان اسما نحو اما زيد فمنطلق او لا كالاية المذكورة قوله اقامة اللازم مقام الملزوم والبقاء لا اثر فى الجملة يحتمل ان يكون لكل من الاقامة والابقاء تعليلا لكل من لزوم الفاء ولزوم لصوق الاسم ويحتمل ان يكون على طريق اللف والنشر مرتبا او مشوشا واما فائدة فى الجملة لان الفاء لم تقم مقام الشرط من كل وجه لان مقام الشرط قبل جميع اجزاء الجزاء والمقدم الفاء ظاهرها واللازم للمبتدا انما هو لا محالة وانها لم تقم مقامه بل فى مقامه انما هو حرف واما الابقاء لاثر فكونه فى الجملة ظاهر بالنسبة الى لزوم اللصوق لان اللازم للمبتدا انما هو اسميته ولم يبق منها اثر لان القائم مقامه حرف واما بالنسبة الى لزوم الفاء فيمكن ان يوجه بان لازم الشرط انما هو الفاء الداخلة على الجزاء لا الواقعة فى خلال اجزائه وهذا انما هو لعدم تحقق الاقامة والابقاء من كل وجه واما بيان تحققهما من وجه فالامر فى الابقاء بالنسبة الى لزوم الفاء ظاهر واما بالنسبة الى لزوم اللصوق فلان لصوق الاسم باما فى لصوق الاسمية لان الصفة بالوصوف فى حكم لصوق الصفة فالاسمية اللاصقة باما القائمة مقام المبتدا

قالوا وتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم

وانت خبير بان ما ذكر من دخول الفاء فى خلال الجزاء انما يصح فى مثل اما زيد فمنطلق لا فى قوله اما بعد اذ لم يقع شىء من اجزاء الجزاء مكان الشرط حتى يلزم دخول الفاء فى خلال الجزاء فان بعد من معمولات الشرط كما تسمع

حكم

ان ثابتى من المبتدا المحذوف واما بيان تحقق لا فاء من وجه بالسببية لروم الفاء فهو ان الفاء
وان وقعت في خط الجزاء لكن هذا الوقوع عارض لمانع من كون الفاء على مكان عليه لاصل
من الوقوع في صدر الجزاء وهو كراهة توالي حرفي الشرط والجزاء فالفاء واقعة في الصدر
اصالة او تقديرا او مقام الشرط قبل الجزاء فيصح القول باجتماعها مقام الشرط الذي هو ملزومها
من هذا الوجه واما بيانها بالسببية لروم اللصوق فهو ان لا سيما لما جعلت لاصقة بما على الوجه
الذي ذكرنا لا دفما اقيم مقام الملزوم وهو المبتدا قوله علم البلاغة هو المعاني والبيان وعلم
توابعها هو البديع يشعر بظاهره انه حمل البلاغة على المعنى العلمي لا الاضافي وجعل قوله وتوابعها
عطفا على البلاغة وكذا حمل قوله وتوابعها على انه علم البديع وكلاهما لا يخلو عن اشكال
اما الاول فلانه يلزم العطف على جزء العلم ورجع الضمير اليه باعتبار المعنى الاصلي اللهم الا
ان يلتزم كون البلاغة علما للعلم كعلم البلاغة كما قال صاحب الكشاف في رمضان وشهر رمضان
او يتركب انه قوله وعلم توابعها اشارة الى ان المضاف محذوف فالمعطوف عليه علم البلاغة
فيكون جر توابعها كجر الآخرة في قوله تعالى والله يريد الآخرة اي عرض الآخرة فيندفع بعض الاشكال
وعلى الاول يندفع كله واما الثاني فلان العلم لو كان لكان علم توابع البلاغة حذف بعض الكلم
ولا اقامة المضمر مقام المظهر الا ان يترك مثل ما ذكرنا في شهر رمضان ورمضان فيندفع الاول
وعلى الثاني يكون فيه التغيير الثاني وغاية ما يمكن ان يقال حمل قوله علم البلاغة على معنى
علم زيادة اختصاص بالبلاغة وهو علم المعاني والبيان وكذا قوله وعلم توابعها على معنى علم له
اختصاص بتوابعها وهو البديع وقوله لا يعرف من العلوم اشار فيه الى ان العرض اضافي بالنسبة الى
سائر العلوم فاندفع ما يقال ان العرب يعرف ذلك بحسب السليقة فلا يستقيم الحصر وقوله فكون
من ادق العلوم تفريع دقائق العلوم فلا يتوجه ان دقة المعلوم يوجب دقة العلم لا ادقيته ولو ضمت
هذه المقدمة فليست مسلمة ولا مشهورة لينبغي التنبيه على ذكرها قوله اذ به يعرف ان القرآن معجز لا يقال

ان اراد معرفة نفس اعجاز القرآن فالحصر غير مستقيم لان الاعجاز يعلم بما ذكر في علم الكلام حيث بحث
عن كون القرآن معجزة للرسول عليه السلام وان اراد معرفة ان اعجازه لكمال بلاغته لا للصرفة او
السلامة عن الاختلاف والتناقض او غيرهما فكذلك ايضا لان ذلك يعلم بما ذكر في علم الكلام في النبوات
وبما ذكر في بعض كتب الفن لانا نقول اراد معرفة ان الاعجاز ثابت لبلوغه اعلى كونه في اعلى مراتب
البلاغة وهذا لا يعرف على التحقيق والتفصيل الا بان يتيقن بانه في اعلى مراتبها وذلك انما يحصل بعلم البلاغة
لا بما ذكر في علم الكلام فليتأمل ولو جعلت قوله لكونه متعلقا بقوله يعرف فيكون المعنى ان المعرفة المعللة بكونه
في اعلى مراتبها انما يحصل بهذا العلم اندفع الاشكال فان قلت سيجيء ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما
حد الاعجاز والمعلوم ان القرآن واقع في حد الاعجاز واما كونه في الطرف الاعلى فلا كيف وان بعض الآيات اعلى
طبقة من البعض فكيف يستقيم قوله في اعلى مراتب البلاغة قلت المراد باعلى مراتبها ههنا ما يعم الطرف الاعلى وما
يقرب منه وهو حد الاعجاز قوله والتشبيه وجه الاعجاز الاستعارة بالكناية كما سيجيء ان التشبيه المضمر في
النفس المسكوت عن ذكر اركانه سوى المشبه والاستعارة التخييلية ان يثبت للمشبه شيء من لوازم المشبه به
ولا ايهام ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد به البعيد والترشيح ان يذكر شيء يلائم المشبه به ذكر
وجه انه ههنا وجهان الاول ان التشبيه في النفس وجه الاعجاز بالاشتمال المتحقق الاستعارة وتثبيت الاستعارة
للوجه فالتشبيه استعارة بالكناية والاثبات استعارة تخييلية وذكر الوجه ايهام فان الوجه يستعمل في
المعنى العضو المخصوص وهو المعنى القريب والطريق وهو البعيد واريد ههنا البعيد والثاني ان التشبيه
نفس الاعجاز بالصورة الحسنة وتثبيت الوجه للاعجاز فالتشبيه استعارة بالكناية والاثبات استعارة تخييلية وذكر
الاستتار ترشيح لكونها ملائمة للمشبه به وهو الصورة الحسنة فان قلت الترشيح كما سيجيء ما يقترن بلفظ المشبه به فلا
يتصور في صورة الاستعارة بالكناية فانه لا ذكر للمشبه به فيها اصلا وان جعل الترشيح للتخييل كما نقل رحمه الله
فيتوجه عليه انا لا نرشح انما يكون في الاستعارة المبنية على التشبيه لانهم فسروه بذكر ما يلائم المشبه به
والتخييل على مذهب المصنف مجاز عقلي عار عن التشبيه فلم قد صرحوا بثبوت الترشيح للمجاز المرسل حيث قالوا

في قوله عم اشرعكن لحوقا بي اطولكن يدا ان قوله عم اطولكن ترشيح للمجاز المرسل والبديع انه لا ترشيح فيه اصلا وما ذكروا من كالاقتران بلفظ المشبه به فالظاهر انهم ارادوا انه كذلك فيما اذا كان في الكلام تشبيه وما ذكروا من التقدير فانما هو في الترشيح الذي في الاستعارة لانها مكنية لا بد من الفعل فيعمل فيها العامل وان ضعف ولا يمنع عن عمله فيها حائل مانع ولذا يعمل فيه معنى حرف النفي كقوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون اي انتفى بنعمة ربك عنك الجنون لا معنى لتعلقه بمجنون ومعنى اسم الاشارة كقوله تعالى فذلك يومئذ يوم عسير اي فالتيسر يومئذ ومعنى الضمير كقوله وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم اي ما حديثي عنها واراد بالظرف مهنا ما يعم الظرف الحقيقي اعني اسم الزمان والمكان وما يشبهه وهو الجار والمجرور وما ذكر في الشرح من الظرف وشبهه فانما اراد بالظرف الحقيقي قوله وسيعرف الفرق بينهما وهو ان الزائد متعين في الحشو دون التطويل وفي قوله الفرق دون ان يقول فرقا آخر نوع اشعار بان ما ذكره السيد فرقا بعينه وذلك لان هذا الفرق انما هو بحسب المفهوم فقط لان ما ذكر من المعنيين متساويان صدقا واما الفرق الذي يأتي فهو يفيد الفرق بينهما ذاتا وبيانا بينهما صدقا على ما وقع عليه الاصطلاح قوله وهي حكم كلي فقضية كلية اي حكم فيها على جميع افراد موضوعها كقولك كل حكم الغي للمنكر يؤكد ولهذه القضية فروع وهي القضايا التي حكم فيها بمحمول هذه القضية على جزئيات موضوعها مثل هذا الحكم الملقى للمنكر يؤكد وذاك كذلك والاصل منطبق على فروعه اي يشتمل عليها بالقوة القريبة من الفعل ومعنى انطباق الحكم على جزئياته حذف مضاف ومضاف اليه وان جعل الانطباق بمعنى الصدق فمعناه صدق مفهوم موضوع ذلك الحكم على جزئياته فضمير جزئياته يرجع الى ذلك المحذوف فيعتبر الحذف على هذا الوجه ينطبق اي يصدق مفهوم موضوعه ولا يشذ عنه شيء قوله فهو اخص من لا مثله لا بمعنى ان كل شاهد مثال من غير عكس فانه لا يستقيم لان المراد من الذكر للاثبات اما ان يكون الذكر له فقط وكذا المراد من الذكر للايضاح ان يكون الذكر له فقط واما ان يكون الذكر له في الجملة سواء كان الذكر لامر آخر ايضا او لا فعلى الاول بينهما تباين كليا وعلى الثاني يكون بينهما عموم وخصوص من وجه بل بمعنى ان كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا لا من غير عكس لان الاثبات لا يتيسر بكل كلام بل لا بد من كونه معتدا به بان يكون من التنزيل او من الحديث او كلام من

لا يوثق بعربيته بخلاف الايضاح فانه لا يحتاج الى ذلك وهذا كقولهم قصر التعيين اعم والنسبة بالوجه المتقدم اعلم اما ما في الاشتعالي قوله وقد استعمل الالو مهنا متعديا الى مفعولين فقال لا يالك الا لو منها حقيقة التقصير فلا يعدل عنها من غير ضرورة ولا ضرورة مهنا بخلاف قولنا لا آلوك نصحا اما اولا فلان الالو بمعنى التقصير لازم وقد استعمل فيه متعديا الى مفعولين فلا بد من اعتبار تضمين معنى المنع او جعل الالو مجازا عنه واما الاول فلانه يجوز ان يكون الالو عبارة المصدر لازما عن التقصير من غير اعتبار تضمين او تجوز ويكون جهدا [illegible] د تجوز ويكون جهدا منصوبا على التمييز اي لم اقصر من جهة لاجتهاد مع انه لا يجوز ان يعتبر الالو والجهد متنازعين في تحقيقه فيحصل المقصود او يكون نصبا على نزع الخافض اي لم اقصر في الاجتهاد وان اغمضنا من جميع ذلك والتزمنا جهدا مفعولا فاي حاجة الى اعتبار جعل هذا اللازم متعديا الى مفعولين لم لا يجوز ان يكون متعديا الى مفعول واحد على تضمين معنى الترك او التجوز بالالو عنه اي لم اترك جهدا ولا يكون في الكلام حذف على ما هو الاصل وقوله والمعنى لم امنعك جهدا اي كمل تضمين معنى المنع والتجوز بالالو عنه وليس التقييد بكاف الخطاب الى معتبر في التوجيه الا ان الاولى ان لا يتعين المفعول المحذوف قصدا الى التعميم وان عدم منعه الاجتهاد لا يخص احدا مخاطبا كان او لا قوله اضافة للمصدر تعجب على المتعجب اما تشعر به اي اضافة الترتيب الى ما ذكر اضافة او على الحال والعامل فيها ما في معنى اي المفسرة من معنى التفسير ثم الظاهر على الاول والثالث تقدير الفعل وحذفه اللهم الا ان يكتفي باشعار الكلام على الفعل كما نقل عن سيبويه في مررت به فاذا له صوت صوت حمار ان ناصب المصدر هو معنى الجملة لاشعارها بمعنى الفعل واما على الثاني فلا حاجة الى اعتبار حذف الفعل لان الحال كالظرف يعمل فيه العامل الضعيف كمعنى حرف النفي وحرف التنبيه والاشارة كما سبق فيجوز ان يعمل فيه معنى حرف التفسير قوله تقريبا يحتمل اوجها ان يجعل ترتيبا علة لقوله رتبته وتسهيلا او طلبا على اختلاف النسخ علة لقوله لم ابالغ وعكسه ترجيحا بالاتصال وان كل واحد منهما علة لكل منهما وان يجعل

كلاهما على الاخر وان يجعلا على الاول الفصل للمتقدم كما ان القصور في المتأخر وكلامه رحمه الله
الظاهر يحتمل الوجه الثاني والرابع ويحتمل الاول وجه يحتمل الثالث بان يقال قوله تقويبا وان كان
علة لكل من الفعلين الا انه تعرض لوجه عليته للاخر لانه المحتاج الى البيان لما فيه من ضرب خفاء
وادراج المعنى قوله معنى لم ابالغ كانه للاشارة الى ان ترك المبالغة ليس عين معنى لم ابالغ لوجوب
تغاير المتضمن والمتضمن ولو لم يذكر المعنى لصح ايضا لان اللفظ يتضمن معناه فيتضمن ما يتضمن معناه
لان متضمن لذلك المتضمن لكن خاليا عن ذلك المعنى قوله ولنعم الوكيل عطف اما على جملة هو حسبي
قيل لا نم ان الواو للعطف بل للاعتراض على مذهب من جوز وقوعه آخر الكلام ولو سلم فلا نم ان المعطوف
عليه وهو حسبي او حسبي لم لا يجوز ان يكون اناسال فانه جملة حالية وعطف الانشاء على الاخبار في جمل لها
محل من الاعراب لا جواز للنفي جوازه ولو سلم ان المعطوف عليه هو حسبي فانما يلزم ما ذكر من عطف الانشاء
على الاخبار لو كان هو حسبي جملة اخبارية وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون انشائية ولو سلم فيجوز ان يقدر
المبتدا اي نعم الوكيل اي وهو نعم الوكيل اي مقول في حقه ذلك فيكون نعم الوكيل جملة اسمية متعلق خبرها
انشائية وهذا لا يوجب كون الجملة انشائية ولو كان المعطوف عليه لا يلزم عطف الانشاء
على الاخبار لان الجمل الانشائية تقع خبرا للمبتدا فلا بد من التاويل بمقول فيه ذلك فيكون عطف
مفرد متعلقه جملة انشائية ولو سلم فاللازم عطف الانشاء على الاخبار فيما له محل من الاعراب
ولا شبهة في جوازه ويمكن ان يقال الاصل في الواو العطف دون الاعتراض فيحمل على الاصل سيما اذا
لم يستقم الاعتراض على مذهب الجمهور والمعطوف على الحال حال فلا يجوز ان يعطف الانشاء على الحال
لاستلزام وقوع الانشاء حالا فانه ممتنع وقصده رحمه الله عليه على ما نقل عنه في الحواشي الى
تحقيق وجه العطف وتصحيح التركيب لا ان هذا العطف ممتنع والاصل في الجمل الاخبارية سيما
الاسمية فان نقلها الى الانشاء اقل قليل والاسمية التي خبرها انشائية ينبغي ان تكون انشائية
على القول بعدم التاويل كما اختاره رحمه الله كما ان الاسمية التي خبرها مفرد متضمن الاستفهام

نحو اين زيد ولعل عمرو وكذلك الاسمية التي خبرها فعلية في حكم الفعلية في افادة التجدد والانشائية اذا
وقعت خبرا فلا حاجة الى التاويل فهي باقية على الانشائية واعلم ان الظاهر من كلام الشرح
ان المذكور هنا اعتراض لا تبيين وتحقيق وقد بينا وجهه في الحاشية قوله كما تبين ان شاء الله
تعالى حيث بين في صدر الخاتمة الخامس الفن الثالث اشارة الى ان المص ذكر في الايضاح انه جعل الخاتمة
فيه من السرقات الشعرية وما يتصل بها من الاشياء التي يذكرها في علم البديع بعض المصنفين ثانيا ذكرها
بطريق التعريف العهدي اشارة الى السابق تعالى المعهود في التعريف العهدي ان يذكر السابق ثانيا باللفظ
ويمتنع ان يجوز ذكره بمرادفه ايضا والسابق ههنا انما هو المعاني والبيان والبديع فلم يذكر ههنا ما يشعر بكونها
فنونا فكيف يجعل الفنون اشارة اليها ولئن جوز ذلك باعتبار كونها فنونا ظاهرا جدا بحيث ظهوره عن ذكره
فيكون الفن الاول باعتبار كونه اشارة الى علم المعاني بمعنى علم المعاني فيلغو حمل المعاني عليه وهكذا الفن
الثاني والثالث ويمكن ان يجاب عنه بان الفن الاول اشارة الى ما ذكر اولا وهو الذي يحترز به عن الخطاء
في تادية المعنى المراد والفن الثاني الى ما ذكر ثانيا وهو الذي يحترز به عن التعقيد المعنوي والفن الثالث
الى ما يعرف به وجوه التحسين لا الى العدد ذكر سابقا ان الذي يحترز به عن الخطاء في تادية المراد هو علم
المعاني فلو جعل الفن الاول اشارة الى ما يحترز به عن الخطاء في تادية المراد يكون حمل علم المعاني عليه
تكرارا خاليا عن الفائدة لانا نقول لما يعتبر العهد في الفن الثاني والثالث افاد ولا عادة فيهما فطرد ذلك
في الفن الاول ايضا نظما للفنون الثلاثة في سلك قوله ماخوذة من مقدمة الجيش اراد انها منقولة عنها
لمناسبة ظاهرة بينهما فيكون لفظ المقدمة في مقدمة الكتاب حقيقة عرفية ويحتمل ان يريد انها استعارة منها
فيكون لفظ المقدمة مجازا فيها ولا يبعد ان لا يلزم النقل والتجوز بان يقال انها في الاصل صفة حذف موصوفها
اطلقت على طائفة من المعاني او على طائفة من الالفاظ متقدمة على العلم او على سائر الفاظ الكتاب والتاء اما للنقل من
الوصفية الى الاسمية او لاعتبار موصوفها مونثا كما قالوا في لفظ الحقيقة والحق ان المقدمة ان كانت بمعنى الوصف
اي ذات مونثة ثبت لها صفة التقدم واعتبار معنى التقدم فيها فصحة الاطلاق لا بهم كالضاربة والقائلة
فاطلاقها على الطائفة المذكورة حقيقة ان كان باعتبار انها من افراد هذا المفهوم ومجازا ان كان بملاحظة

خصوصها وان كان بمعنى الاسم واعتبار معنى التقدم لترجيح الاسم كما في القارورة والخمر فاطلاقها على الطائفة
انما يكون حقيقة لو ثبت وضع واضع اللغات المقدمة لهذه الطائفة والظاهر انه لم يثبت بل الثابت
انما هو وضعها بازاء مقدمة الجيش ولذا صرحوا انها ماخوذة من مقدمة الجيش
من قدم بمعنى تقدم فلا يجوز فتح الدال من المقدمة وكذا قال في الفائق ان الفتح خلف وفي بعض
الكتب انه يجوز فتحها على انها من المتعدي وقيل يجوز كسرها على انها منه ايضا لان هذه الطائفة لما فيها
من سبب التقدم كانها تقدم نفسها او لافادتها الشروع بالبصيرة تقدم من عرفها من الشارعين
على من لا يعرفها قوله ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه كثيرا ما يقدم المصنفون قدام المقصود
ويسمونها بالمقدمة كما يسمون طائفة من كلامهم فنا وقسما او بابا او فصلا ويجعلون كتبهم مشتملة على هذه
الامور استعمال الكل على الاجزاء ومراده رحمه الله بمقدمة الكتاب معنى المقدمة بمعنى انها مقدمة
جعلت جزءا من الكتاب فاطلاقها على الطائفة كاطلاق فن الكتاب وقسمه وفصله على ما جعلت اجزاءه
لا تحتاج قطعا الى اصطلاح جديد فظهر ان حمل المقدمة التي جعلت جزءا من الكتاب على مقدمة العلم
التي هي معان قطعا ليس بوجه قوله وانتفاعها بها لما هو الواقع في اكثر النسخ الصحيحة وفي بعض النسخ انتفاع
لها باللام فاما ان يكون اللام بمعنى الباء او الانتفاع بمعنى النفع على ما قيل قوله والفرق بين مقدمة العلم و
مقدمة الكتاب وبيان ان مقدمة العلم معان مخصوصة لان الشروع في العلم انما يتوقف عليها حقيقة واما
على الالفاظ الدالة عليها فلا وما يرى من التوقف فانما هو بحكم العادة لا بحسب الحقيقة لو تيسر فهم
المعاني من غير الالفاظ لم يحتج اليها اصلا واما مقدمة الكتاب فالفاظ مخصوصة اي طائفة من الكلام
الخ فالمقدمتان متباينتان لا يصدق احديهما على الاخرى اصلا وما يتوهم من قول الشارح رحمه الله في
الشرح في تعريف مقدمة الكتاب سواء توقف عليها المقصود او لا ان النسبة بينهما الخصوص والعموم
مطلقا توهم ساقط فانه لما عرف مقدمة الكتاب بالالفاظ ومعلوم انها ليست موقوفا عليها
بالمعنى فالمراد بالتوقف التوقف العادي او المراد انه يتوقف على معانيها ثم لو اريد ان مقدمة
العلم هي الالفاظ الدالة على المعاني التي يتوقف عليها الشروع وحمل التوقف المذكور في تعريفها

على التوقف العادي كانت مقدمة الكتاب اعم منها من وجه لان مقدمة الكتاب اذا جعلت
ما يدل على معرفة العلم بالمعنى المشهور فقط فيصدق مقدمة العلم بالمعنى المذكور اي الفاظها ومقدمة
الكتاب على شيء واحد واذا اخليت عنها ولم يذكر شيء منها فيها فيصدق مقدمة الكتاب بدون مقدمة
العلم بمعنى الفاظها وبالعكس لان ما سوى الفاظ مقدمة العلم لم يقدم امام المقصود فالمقدم امامه مقدمة
الكتاب دون مقدمة العلم الذي لم يقدم امامه مما يدل على مقدمة العلم ومقدمة الكتاب مشتملة على
ما يدل على مقدمة العلم وعلى غيره فالظاهر انه يصدق مقدمة الكتاب [illegible]
بدون مقدمة العلم وبالعكس لان مقدمة العلم ح بعض من مقدمة الكتاب فيصدق على المجموع مقدمة
الكتاب دون مقدمة العلم وعلى البعض مقدمة العلم دون مقدمة الكتاب اللهم الا ان يجعل مقدمة
الكتاب اسما مشتركا بين كل الطائفة المذكورة وبين بعضها فيصدق على البعض المقدمتان والحاصل
ان جعل مقدمة العلم الالفاظ الدالة عليها ومقدمة الكتاب معاني مستعارة منها والنسبة بين المقدمتين
هي التباين اللهم الا ان يرتكب الارتكاب المذكور وبين الفاظ مقدمة العلم ونفس مقدمة الكتاب هي العموم
من وجه وكذا بين مقدمة العلم ومعاني مقدمة الكتاب قوله يوصف بها المفرد اي اخرى المفرد والكلام
على الظاهر مما خرج بعض الالفاظ اعني المركب الناقص مع ان الفصاحة يتصف بها جميع الالفاظ لا يختص بها
بعض دون بعض فلا بد من تاويل في المفرد والكلام ههنا وليدخل المركب فاختار البعض التاويل
في الكلام بحمله على ما ليس بمفرد لقرينة مقابلته بالكلام ورجح على الاول لانه قد عهد في المفرد اطلاقه على
ما يقابل المقابلة فاذا قوبل بالمركب يراد به ما ليس بمركب وبالمثنى والمجموع يراد به ما ليس واحدا منهما
وبالمضاف ما ليس بمضاف ولم يعهد في الكلام ذلك بل انه انما يطلق على المعنى الاصطلاحي اي المركب
التام او اللغوي اي اللفظ مطلقا وحينئذ لا مرد اصح اي انهم يطلقون على المركب الناقص الكلام
الفصيح او المفرد الفصيح فان اطلقوا عليه الكلام فالحق ما اختاره البعض وان اطلقوا عليه المفرد
فالحق ما اختاره رحمه الله وتعريفهم فصاحة المفرد بالخلوص عن الغرابة وتنافر الحروف ومخالفة القياس
يرشد الى ان الحق هو الاول لانه لا شك انه يوجد في المركب الناقص تنافر الكلمات وضعف

التأليف والتعقيد لفظيا او معنويا فلو حصل هذا المركب اطلاقا في المفرد على ما اختاره رحمه الله ينبغي ان
يكون فصيحا مع اشتماله على هذه الامور المخلة بالفصاحة لانه يصدق انه خالص عن الغرابة وتنافر
الحروف ومخالفة القياس والتزامه لا يليق بحال عاقل فاذا لم يكن فصيحا يكون تعريفه لفصاحة المفرد غير
مانع فلا بد ان يزاد فيه الخلوص عن هذه الامور حتى يصير مانعا ودعوى ان هذه الامور انما تخل بالفصاحة
في الكلام دون المفرد غير مسموعة لان الظاهر انها تخل بالفصاحة مطلقا وذكرها في تعريف فصاحة
الكلام دون المفرد بناء على انها توجد في الكلام فقط فلو وجدت في المفرد على ما اختاره رحمه الله لزم ان
يذكر في تعريف فصاحته ليصير مانعا كما ذكرنا ومما يؤيد ما ذكرنا انه اذا كان المركب من الموصوف والصفة
مشتملا على تنافر الكلمات يكون فصيحا على تقدير هذا المركب في المفرد واذا اعتبر اسناد حتى صار كلاما
لزم ان ينقلب غير فصيح مع انه لم يزد ولم ينقص فيه حركة فضلا عن الحروف ولا يخفى شناعته وايضا اذا ضم
الى هذا المركب لفظ من الوان في غاية الفصاحة لزم ان لا يكون فصيحا بعد وان كان فصيحا قبل انضمام
هذا اللفظ الفصيح وهو ايضا شنيع بغير شيء وهو انهم فسروا المفرد بما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه فيتناول
للاعلام المركبة نحو برق نحره وشاب قرناها ومن العلوم انه يجوز اشتمالها على تنافر الكلمات
مثل ان يسمى بامدحه فينبغي ان يكون فصيحا لانه مفرد ولم يشترط في فصاحته الخلوص عن تنافر الكلمات
او يزاد في تعريفها الخلوص عنه ايضا ليصير مانعا والاول فاسد فتعين الثاني وغاية ما يمكن ان يقال ان المراد
بالمفرد الكلمة وانها مفسرة باللفظ اي اللفظ الواحد على ما ذكر في المفصل وتاء يخرج الاعلام المركبة وان كان
المشهور المذكور في اكثر النحو انها كلمات او يقال هذه الاعلام مركبة صورة ولفظا والمعتبر في الفصاحة
انما هو نفس اللفظ ولم يسمع كلمة بليغة اورد عليه انه لا يلزم من عدم اتصاف الكلمة بالبلاغة عدم
اتصاف المفرد بالمعنى الذي ذكره رحمه الله وهو ليس بكلام وان كان مركبا فالدليل اخص من الدعوى
واجيب بانه اراد بالكلمة ما ليس بكلام كما انه اراد بالمفرد ذلك لكن لا يخفى ان اطلاق الكلمة على هذا
المعنى بعيد وعلى تقدير ان يفسر الكلام هنا بما ليس بكلمة ويراد بالمفرد معنى الكلمة فلا بعد اصلا
انما هي باعتبار المطابقة لان بلاغة الكلام مطابقته لمقتضى الحال وبلاغة المتكلم ملكة يقتدر بها

عليه ح — نقلا عن فاضل چلپی — الفصاحة في ح — انما ح — دخول ح — امدحه ح — اللفظ ح — كتب ح

قال في المختصر والتعليل بان البلاغة الخ واعترض عليه بان مراد المعلل ان البلاغة عند العرب ليست الا باعتبار المذكور
واذا لم يوجد ذلك الاعتبار في المفرد لم يوجد البلاغة فصح التعليل اجاب عنه الخلخالي بان اخذ هذا الاعتبار في مفهوم
البلاغة انما يستفاد من كتب القوم لا من كلام العرب اذ لم ينقل منهم اخذ هذا الاعتبار في تعريف البلاغة وفيه نظر
اذ لا يلزم من عدم النقل منهم انه لا يجوز ان يفهموا منه اطلاقاتهم فليتأمل منه لمحشي چلبي



على انه كلام بليغ فالمطابقة معتبرة في كليهما قيل مراد هذا القائل ان البلاغة عند العرب ليست الا
بالاعتبار المذكور فيصح ما ذكره من التعليل لان حاصله يرجع الى السماع ولا يخفى انه يستقيم اذ
كما اختاره رحمه الله من التعليل ويمكن ان يدفع بان كون البلاغة بهذا الاعتبار
انما عرف من كتب من اخذ المطابقة في تعريف البلاغة ولم ينقل عن العرب في ذلك اصلا وهو ظاهر
الغير المشترك في انواعها تفسير للمختلفة وبيان لما هو مناط التعذر ولا خفاء من ان المراد من امر
ليس امر يصلح تعريفا لها وبيانا لها وله اختصاص بها والا فالمفهومات العامة تعم المعاني المختلفة
وايضا مشتركة فيها وهذا اورد على ابن الحاجب فيما فصل من قسمة المستثنى اولا ثم تعريف المستثنى بانه
لا حاجة اليه لان القسمين مشتركان فيما يصلح تعريفا لهما وهو المذكور بعد والاخراج كما ذكره صاحب اللباب
وتعريف الفصاحة بالخلوص الخ عن تسامح لما ذكره الشارح ان الفصاحة عندهم هي كون اللفظ
جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق
بعربيتهم وما ذكره المصنف من الخلوص لا شك انه ليس عين هذا الكون وانما هو امر صادق عليه فلا يصح تفسير الفصاحة
التي هي هذا الكون بما ذكر من الخلوص فان ادنى درجات التعريف ان يكون صادقا على المعرف
وصدق المخالص بهذا الخلوص على الكائن بهذا الكون لا يوجب الخلوص على الكون فان صدق المشتق
على المشتق لا يستلزم صدق الماخذ على الماخذ كالناطق والكاتب والنطق والكتابة نعم قد يجتمع الصدقان
كما في الماشي والمتحرك والمشي والحركة لا يقال اذا لم يصدق الخلوص على الكون الذي هو الفصاحة
لم يصح تعريف الفصاحة بالخلوص اصلا فكيف يحكم بالتسامح لانا نقول ان الادباء كثيرا ما يتسامحون في
التعريفات ويكتفون بمجرد ان تصور المعرف يستلزم تصور المعرف ولا يحافظون على قاعدة
المعقول من وجوب كون المعرف محمولا مع ان من اهل المعقول من جوز التعريف بالمباين
كتعريف البيت بالجدران الاربع والسقف ونقل عنه رحمه الله ان وجه صحة التعريف الحمل ههنا
قصد المبالغة وادعاء ان الخلوص هو الفصاحة فزيادة تصحيح ولا يتجه عليه ان مثل ذلك لا يليق الا
في التعريفات لان الادباء كثيرا ما يعبرون ذلك بل ادنى شيء منه في باب التعريفات وقيل
وجه التسامح ان الفصاحة وجودية والخلوص عدمي ويتجه عليه منع كونها وجودية ولو سلم

لا بعد الكلام — والمتكلم ح — صدق ح

فلا شك في ترتيم الوجودي بالعدمي من غير تسامح فيه قوله تقتل العقاص في جمع العقاص مع افراد المثنى
والمرسل لطيفة هي لاشارة الى ان العقاص مع كثرتها تغيب في الاخر من وحدتها وقيل
العقاص جمع المدرى اي تستتر المدارى في الشعر ويروى في البيت تضل بدل تغيب ومرسل
المدرى خشبة ذات اطراف تذرى بها الطعام وينقى الكدس والمراد في البيت المشط وفي
التعبير عنه بالمدرى مبالغة لطيفة قوله [illegible] المهموسة الرخوة والحروف المهموسة التي قالها
حروف سكت شخصه والمجهورة ما عداها والشديدة حروف اجدت طبقك والرخوة ما عداها وعدا
حروف لم يروعنا وهذه الحروف تسمى المعتدلة بين الرخوة والشديدة قوله على ان هذا
القائل فسر الكلام بما ليس بكلمة يعني ان مدخلية فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام على قوله اكثر منها على قول
من فسر الكلام بالمركب التام واذا كان مدخليتها اكثر كان القول بوجود كلام فصيح بدون فصاحة
كلماته افسد على قوله لانه على تقدير تفسيره يوجد كلام فصيح في الجملة وهو المركب الناقص بدون
فصاحة كلماته لانها انما اشترطت في فصاحة الكلام والمركب الناقص ليس بكلام قوله والقياس
على الكلام العربي يعني انه اثبت جواز عدم فصاحة كلمة من كلام فصيح بالقياس على جواز عدم
عربية كلام عربي فانه وقع في القرآن الذي هو كلام عربي لقوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا
اي انزلنا القرآن كلمات غير عربية بل فارسية كالاستبرق والسجيل او رومية كالقسطاس
او هندية كالمشكاة وهذا القياس فاسد لان وقوع غير العربي ممنوع وما ذكر من وقوع
الاستبرق واخواته في القرآن لا يوجب ذلك لان كونها غير عربية ممنوع بل انها جاءت عربية
ايضا لجواز توافق اللغتين كالصابون والتنور ولو سلم كونها غير عربية فكون القرآن عربيا ممنوع
والضمير في قوله انا انزلناه راجع الى السورة لا الى القرآن كما قيل [illegible]
واطلاق القرآن على بعضه شائع ولو سلم كون القرآن عربيا فمعناه كونه عربي النظم والاسلوب
لا عربي الكل ولا ينافي كون كلماته غير عربية ولو سلم انه عربي الكل فذلك باعتبار الاعم الاغلب
لان ما هو غير عربي من كلماته اقل قليل بالنسبة الى العربي ولا تجوز مثل ذلك في الكلام الفصيح
لان فصاحة الكلمات شرط في فصاحة الكلام وعربية الكلمات ليست شرطا في عربية

الكلام بل يكفيها عربية اكثر كلماته ولو اعدنا نقول المعلوم من كلامهم ان فصاحة المركب التام او المركب
مطلقا يشترط فيه فصاحة كلماته واما اذا كان عدة من افراد الكلام مسماة باسم كالسورة
او القرآن مثلا فلا يعلم انه يشترط في فصاحة مثل هذا الكلام فصاحة كل كلام او كلمة منه فمعنى
اشتراط فصاحة قوله الم اعهد سواء اعتبر كلاما ان اخذ مع ضميرا ولا ان لم يؤخذ في فصاحة السورة
او القرآن تامل واشتراط فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام لا يوجب ذلك الاشتراط
قوله نحو استعمال القرآن على كلام غير فصيح يعني ان لم يلزم عدم خروج السورة عن الفصاحة باشتمال
القرآن على كلام غير فصيح لازم البتة اما اذا اعتبر الم اعهد كلاما فظاهر واما اذا لم يعتبر فلان علم
يوجب عدم فصاحة الكلام الذي هو جزء ووجه لاشتراط فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام ووجه قوله بل
كلمة غير فصيحة مع ان عدم فصاحة الكلام لازم جزما انه اللازم ابتداء على تقدير عدم فصاحة الكلام
وعلى تقدير عدم فصاحة الكلمة [illegible] وان كان مستلزما للاول فاشار الى انه كما هو اللازم مستقل بالفساد
من غير احتياج الى ملاحظة استلزام احدهما للآخر ولما كان كون اشتمال القرآن على كلمة غير فصيحة مستلزما
للفساد اظهر نبه على ابطال كلام هذا القائل فقال بل كلمة غير فصيحة قوله مما يقود اليه ان يجلب
نسبة الجهل او العجز لان اشتماله على غير الفصيح اما لعدم علمه تعالى بانه غير فصيح او بان الفصيح اولى من
غير الفصيح فيلزم الجهل واما لعدم قدرته تعالى على ايراد الفصيح بدل غير الفصيح فيلزم العجز لابطال القسم الثالث
محتمل وهو ان يكون الله تعالى قادرا على ايراد الفصيح بدل غيره وعالما بعدم فصاحته وبان الفصيح من حيث
هو فصيح اولى لكن اورد الكل لم يورد لحكمة له تعالى في ذلك لانا نقول ظاهر انه لا حكمة في ذلك لان القرآن انما
اتى به معجزة وتصديقا للرسول عليه السلام والاعجاز انما هو بالبلاغة والفصاحة على الصحيح فان
قلت غاية الامر ان القسم الثالث يبطل بالحكمة لكونه سفها وخروجا عن الحكمة فلم يتعرض له ولم يتعلق
نسبة الجهل او العجز او السفه قلت لما كان السفه نتيجة الجهل فنسبته يدخل في نسبته قوله مستلزما
مطولا موافق لما في الصحاح والنزح دقة في الحاجبين وطول وزججت المرأة حاجبها دققته وطولته واللذكور في

اي بالنون المنونة
اي المكتوبة

ع الاساس ان الزج دقة الحاجب واستقواسه وحاجب ازج ورزججت حاجبها ورتبا للتبديل
علی اعتبار الاستقواس بقول حسان في مدح النبي عليه السلام بعينين دعج وبين من تحت حاجب
ازج كمشق النون من خط كاتب فان التشبيه بمشق النون انما يحسن باعتبار مع الاستقواس
وفيه انه انما يتم ان لو كان قوله كمشق النون بيانا لقوله ازج وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون لبيان
انصاف الحاجب بالاستقواس بعد بيان اتصافه بالدقة والطول بقوله ازج وترك العطف بناء
على ان كمشق النون ربما يدفع المناقشة **قوله** كالسيف السريجي او كالسراج لا بد لهذا التخريج
من ان ينطبق على قواعدهم ويمكن توجيهه بان الشعر يجي بمعنى النسبة الی اصله كالتميمي والنزاري
اي المنسوب الی تميم والمنسوب الی نزار فالمسرج بمعنی المنسوب الی السراج
او السريجي اي ما شابهه فالمسرج اسم معقول من سرجه بمعنی نسبه الی السراج كالتميمي والنزاري
من تمّمه ونزّره بمعنی نسبه وقوله كالسيف السريجي او كالسراج يمكن بيانا لحاصل المعنی
من كلامه التوجيه بانه من قبيل قوس الرجل اي صار كالقوس فالمسرج بمعنی الصائر
كالسريجي او كالسراج او بانه من عوّن الرجل اذا صار عونا فالمسرج بمعنی الصائر سريجيا او سراجا
على معنی التشبيه اي مثله او بانه من ورّقت الشجرة اي صارت ذات اوراق فالمسرج بمعنی الصائر
ذا سراج وهذا مخصوص بالتخريج الاخير فيرد على الكل انه انما يستقيم لو كان المسرج بكسر الراء لكنه
بفتحها **قوله** فان قلت لم لم يجعله اسم مفعول يمكن تقريره من وجهين احدهما انهم لما حكموا بغرابة
مسرج حكموا بانه ليس باسم مفعول منه لان كونه اسم مفعول يخرجه من الغرابة بناء على ان سرجه الله
وجهه ليس غريبا وفيه نظر لانه لا منافاة بين غرابة مسرج وكونه اسم مفعول من سرج لعدم غرابة
سرج الله وجهه ممنوع وقد جعل رحمه الله في شرح المفتاح مسرجا اسم مفعول من سرج غريبا وقد ذكرنا
وجه دفع في الحاشية وثانيهما انهم ذكروا في تخريجه وجوها ولم يذكر احد كونه اسم مفعول من سرجه الله وجهه
فلم لم يذكروه وفيه ان الجواب الثاني من السؤال لا يسد قوله او يكون من باب الغرابة يابی ذلك والجواب على الوجه

العوان بالفتح من نسبه
بك اور نه ... عوان
جمع عون
ای اسیر
والعوان الظهير على الامر
والجمع اعونة

وهو قول وجمع الظهاير على الاعوان
... ليس غريبا لانه
ذكر في كتب اللغة ...
اسم مفعول منه يخرجه من الغرابة
خطابی مطول

فقد ذكر

ای الكسر اج بابا بطه ... سراج
ومنه دفع ...

فقد ذكرنا ان وجه تخريج مسرج من السراج بيان لحاصل المعنى ثم انه اجاب عن السؤال بوجهين الاول انه
يحتمل ان يكون سرّج الله وجهه مولدا استخدمه الشاعر بعد السراج وفي تقريره وجوه احدها انه ان كان مولدا
حادثا بعد حكمهم بالغرابة فقد صح حكمهم بها لانه لم يوجد حال الحكم حتى لا يصح الحكم بناء على جعله اسم مفعول
من سرج وفيه ان الظاهر ان الحكم بالغرابة ليس مبنيا على تولد سرج الله فان الادباء من ائمة المعاني
وليسوا من ائمة اللغة بانه اذا كان مولدا لا يفيد جعل مسرج اسم مفعول منه خروجه عن الغرابة لان المولد غريب
وفيه انه يجري بين وجهي الجواب فرق يعتد به الثالث انه اذا كان مولدا لم يصح جعل مسرج اسم مفعول
منه لانه لغة اصلية ولا يخفی ما فيه والوجه الثاني للجواب انه سرج الله ايضا غريب فلا يفيد جعل مسرج اسم
مفعول منه خروجه من الغرابة وفيه انه اذا كان مولدا كان غريبا فلا يحسن ايقاع الغرابة في مقابلة التولد
والرضا قد سبق ان هذا الجواب لا يستقيم على تقدير الثاني من السؤال بهذا تقرير الجواب على اول وجهي
تقرير السؤال واما على الوجه الثاني فلا يصح ثاني وجهي الجواب اصلا وكذا ثاني وجوه تقرير وجه الاول من وجهي
الجواب وكذا في مدح النبي من الشبه والمناقشات وان امكن دفع بعضها غير ما الی قوله قلت سوی
هذا التقييد او ماخوذ اي بمعنی ان سرج الله من قبيل الغريب او ماخوذ من السراج كالمسرج فلا يفيد جعله اسم مفعول
منه خروجه من الغرابة **قوله** ثم استعير للكلام الواضح معروف اقتصر على معنى الاشتهار وذكر رحمه الله في شرح
الكشاف انه استعارة للشرف والاشتهار فكانه نظر الی ان وصف اللقب بالشرف ليس كثيرا بمعنی وليس بذلك
قوله اما هي من جملة الغرابة ان اراد دلالة الغرابة مشتملة عليها كما قال الشارح لان الكراهة
داخلة تحت الغرابة فان اراد ذلك اللفظ الغرابة المشتملة عليها ممنوع كيف ولم يذكروا في تفسير الوحشية ما يدل
على الكراهة وان اراد ان الكراهة بسبب الغرابة ومن جهتها بان لم يكن كل غريب كريها وهو ممنوع ولو سلم
فمراد صاحب القيل اصلا لامرين اما اولا فالخلوص عن الكراهة داخل في مفهوم الفصاحة المعرفة فلا بد من ذكره
في تعريفها واما ثانيا فالكراهة يخل بالفصاحة فلا بد في تعريفها من ذكر الخلوص عن الكراهة والا لم يكن التعريف
مانعا فلا يندفع شيء منهما بما ذكره رحمه الله ان الكراهة بسبب الغرابة اما الاول فلانه لا يلزم من اعتبار
انتفاء السبب في مفهوم الفصاحة انتفاء المسبب فيه واما الثاني فلانه لا يلزم من انتفاء السبب انتفاء المسبب

والثاني
او الوجه
من وجهي
السؤال
كان
صح
الوحشي ...
الكراهة ... كل غريب ... كريها

قوله حال من الضمير في خلوصه فيكون مبينا لهيئة الفاعل وقيدا لنفس الخلوص فههنا تقييد للنفي لا نفي للتقييد فان قلت اذا كان الظرف حالا من الضمير في خلوصه يكون العامل فيه الخلوص لان العامل في الحال وذيها واحد فيكون ظرفا لغوا مع تصريحهم بان اللغو لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفة قلت اطلاق الحال على نفس الظرف مسامحة من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء لان الحال في الحقيقة متعلقه معه حسن چلبي

وهو فاعل المصدر

لجواز ان يثبت باسباب شتى ولان السبب ملزوم والمسبب لازم فلا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم لجواز ان يكون اللازم اعم ولو ذكر رحمه الله ما يدل على ان الكراهة سبب للغرابة اندفع الثاني لان انتفاء المسبب يوجب انتفاء السبب مطلقا قوله وقيل لان الكراهة اشارة الى ما ذكره الخلخالي وحاصله ان الكراهة في السمع اما ان يرجع الى النغم لا الى نفس اللفظ واما ان يرجع الى نفس اللفظ لغرابته واما يرجع الى الاستعمال على تركيب يتنفر الطبع عنه لاجل الاخفاء في ان الكراهة مستغنى عنه وكذا على الثاني لان قيد الغرابة يغني عنه واما على الثالث فلا بد من ذكر ما لانه لا بد ان يذكر في تعريف الفصاحة الخلوص عن الاستعمال المذكور لاخلاله بالفصاحة جزما اذا عرفت ذلك عرفت انه لا يتجه على نظره رحمه الله ان اراد به انه قد يكون الكراهة في بعض الالفاظ نابية مع قطع النظر عن النغم لان الخلخالي لم ينكر ذلك بل اثبته حيث ذكر ان الكراهة قد يكون للغرابة او الاستعمال المذكور لا للنغم وان اراد به ان الكراهة حينما كانت تكون نابية مع قطع النظر عن النغم وانما ذكر لفظ الجرشى على سبيل التمثيل فاثباته مشكل قوله حال من الضمير في خلوصه فيكون المعنى بهذا الحال هو الخلوص لكونه العامل في ذي الحال فيتوجه عليه انه لا يستقيم به الاحتراز عن مثل زيد اجلل بل يلزم ان يكون مثله كلاما فصيحا لانه يصدق عليه انه خالص عن الامور المذكورة حال فصاحة كلماته وهي ان يقال زيد اجل كما يقال على ان المراد ان ينتهي عن المنهيات حال اختياره فاذا ارتكب شيئا منها في حال اضطراره لا يسقط عدالته بل يكون عدلا لانه يصدق عليه انه منته عنها حال الاختيار وان ارتكبها لاضطراره فلا يقدح الارتكاب للاضطرار في صدق انتهائه في حال الاختيار فكذا هنا لا يقدح عدم الخلوص في حال عدم فصاحة الكلمات وهي ان يقال زيد اجلل في صدق الخلوص حال فصاحتها وهي ان يقال زيد اجل والجواب انه انما يصدق عليه ذلك لو كان قولنا زيد اجلل حال فصاحة الكلمات وهو ممنوع بل هذه الحالة انما هي لقولنا زيد اجل وهو غير قولنا زيد اجلل فلم يصدق الخلوص في تلك الحال

الاجل

١٩ قوله ولا يجوز ان يكون حالا من تنافر الكلمات الا ظهر في الرد ان يقال فيقدح اعني مع فصاحتها قيد للمنفي وهو التنافر لانه العامل في ذي الحال وهو الكلمات فيكون من قبيل ما دخل النفي على كلام فيه قيد فيرجع النفي الى القيد بمقتضى القاعدة ان تقيد في لم اباليغ ويكون المعنى في فصاحة الكلام انتفاء فصاحة الكلمات مع وجود التنافر لا انتفاء التنافر مع وجود فصاحتها وهو عكس كلي للمقصود ولئن تنزل عن ذلك فلا اقل من ان يصدق التعريف على صورة وجود التنافر مع انتفاء فصاحة الكلمات كما ذكره ههنا من انه يلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة بثبت الكلام واحد له حال فصاحة الكلمات وحال عدمها يستقيم ما ذكرت كما وجد لشخص واحد له حالان حال الاختيار وحال الاضطرار فاستقام ما ذكرت فيه قوله لانه لا يمكن تقييد المتنافر لانه العامل في ذي الحال اعني الكلمات فيكون قيدا للنفي لانه اعتبر في الفصاحة الخلوص عنه ولا يمكن قيدا للخلوص حتى لا يكون قيدا للنفي واذا كان قيدا للمنفي يكون النفي داخلا في كلام فيه تقييد فيكون النفي راجعا الى القيد على ما هو المقرر عندهم من رجوع النفي الداخل على المقيد الى قيده فيلزم ان يكون المعنى في فصاحة الكلام انتفاء فصاحة الكلمات مع وجود التنافر لا انتفاء التنافر مع وجود الفصاحة وهو عكس كلي للمقصود ولئن تنزل عن ذلك فلا اقل من ان يصدق التعريف على صورة وجود التنافر مع انتفاء فصاحة الكلمات ولذا قال رحمه الله فيلزم ان يكون الكلام المشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة فصيحا لان هذا اللازم البتة سواء اقتصر على الثاني الاصل رجوع النفي الى القيد او ضم اليه حديث التنزل لان اللازم على الاول ان يكون هذا الكلام هو الفصيح لا غيره وعلى الثاني ان يكون فصيحا وان كان غيره ايضا فصيحا فكونه فصيحا قدر مشترك بينهما ثابت على تقدير كل منهما فما ذكره ههنا اولى مما وقع في الشرح انه يلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة بلا تنافر ولا فصيحا لانه انما يستقيم على تقدير التنزل وان كان يمكن توجيهه بانه اراد لبيين غاية فساد هذا القول فذكر انه لا يصدق التعريف على صنفين من الكلام لا يصدق المعرف على شيء منهما فلحصول هذا المقصود بني الكلام على التنزل لكنك خبير بان الفاسد عدم صدق التعريف على شيء من افراد المعرف اكثر منه في صدقه على المعرف على غيره وان كان الغير الصادق عليه التعريف في الثاني اكثر منه في الاول فان قلت اذا اخل التنافر مع الفصاحة كما يدل عليه التعريف على ما ذكر مثالا لاجل التنافر مع عدم الفصاحة اولى قلت لم يلتفت الى مثل ذلك في باب التعريف فانه يكفي في فساد التعريف صدقه على شيء غير المعرف سيما اذا كان صادقا على الغير فقط دون شيء من افراد المعرف كما فيما نحن فيه على تقدير الاقتصار على الاصل المذكور على انه على تقدير التنزل يصدق التعريف على صنفين

على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا مبني على التنزل او على ان ثبوت اصل الفعل فيما توجه النفي الى القيد اكثري كما نبهت في بحث لم اباليغ وما ذكره في المختصر مبني على هذا ثم ما يقال من انه لما علم من التعريف ان التنافر مع فصاحة الكلمات مخل بالفصاحة علم اخلال التنافر مع عدم الفصاحة بالطريق الاولى وكذا اخلال عدم التنافر مع عدم الفصاحة فمردود بما ذكره الشارح المحقق في المطول من ان الاولوية على اطلاقها ممنوع اذ في كل من الاول والثالث وجود شرط وفقد شرط ولو سلم فالاولوية غير معتبرة في التعريفات قطعا هذا حسن چلبي

نسخة

نسخة

منهما

الاولية

من الكلام ليس بشيء منهما من افراد المعرّف وحديث الاولوية انما يستقيم بالنسبة الى احدهما
ويدفع الفساد الثاني من صدق التعريف عليه فقط دون الثاني من صدقه على الآخر كما يبتنا في الحاشية
قوله المشهور بين الجمهور فلا يدفع الضعف لجوزه ما غير المشهور فان الاضمار قبل الذكر
على الوجه المذكور في نحو ضرب غلامه زيدا يوجب الضعف وان جوزه البعض كالاخفش وابن جني
قوله لفظا ومعنى وحكما الذكر اللفظي ان يكون ملفوظا به صريحا قبل الضمير سواء كان مذكورا معه
نحو ضرب زيد غلامه فان زيدا مذكور قبل ضميره لفظا ومعنى او لا نحو ضرب زيدا
غلامه فان زيدا وان كان مذكورا قبل ضميره صريحا لكنه مذكور معنى بعده لان رتبة الفاعل
التقدم على المفعول والذكر المعنوي ان لا يكون مصرحا به لكن يكون هناك ما يقتضي ذكره معنى بكون
رتبة الفاعل التقدم على المفعول نحو ضرب غلامه زيد فان ذلك يقتضي كون زيد مذكورا قبل
الضمير معنى وكون رتبة المفعول الاول التقدم على الثاني نحو اعطيت درهمه زيدا او كتضمن الكلام
السابق للمرجع نحو قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان الفعل متضمن لمصدره وكاستلزام
الكلام السابق لذكر المرجع استلزاما قريبا كقوله تعالى ولابويه اي الميت فان الكلام السابق
في بيان الميراث وانه يدل على المورث او بعيدا كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب اي الشمس فان ذكر العشي
سابقا يدل على الشمس ونحو ذلك مما يوجب كونه مذكورا معنى والذكر الحكمي ان لا يكون مصرحا به ولا يكون
شيء من سياق او سباق مقتضيا لذكره معنى الا ان حكم الوضع لما اقتضى تقدم الضمير وما يصلح مرجعا
يلزم ان يتقدمه مقتضى ذكره ونحو ذلك انه انما خولف مقتضى حكم الوضع لاغراض نحو بيان وضع
المضمر موضع المظهر فالمرجع المؤخر لفظا معتقد تقدمه حكما كما في ضمير الشأن والمحذوف لعلة في حكم الثابت فظهر بما ذكرنا
ان قوله لفظا ومعنى وحكما متعلق بالذكر وبيان لاقسامه وذلك ان تجعله متعلقا بقوله الاضمار
قبل الذكر اي تقدم المضمر على الذكر حكمه بيانا لاقسامه اي تقدم المضمر على ذكر المرجع وتأخر المرجع
عنه لفظا ومعنى وحكما والمشهور جعله اقساما لتقدم المرجع والامر فيه سهل فان احدهما
يعلم بالمقايسة الى الآخر وما وقع في الشرح من الاقتصار على اللفظ والمعنى دون ذكر الحكم فمبني
على انه اراد بالمعنوي ما يتناول الحكمي لان المراد بالمعنى ما يقابل اللفظ حكما كان او لا قوله والواو في والورى

للحال

المورث

حكاما

تقدم الذكر اي ذكر المرجع

قوله والواو للحال الظاهر ان الاولى ان يجعل العطف على المتكلم في امدحه الثاني لوجود الفصل على نمط قوله تعالى اسكن انت وزوجك
وذلك لان حالية قوله وحدي وان اقتضى في الجملة ان يكون مقابله كذلك الا ان الدلالة على مشاركة الورى في المدح مقصودة
في المعنى وعلى الحالية لا يفهم ذلك قطعا كما لا يخفى ويؤيده رواية نهاية الايجاز جميعا بدل معي فان قلت العطف يقتضي ان يكون مدح
ان عمدوحه بسبب مدح الورى اياه وفيه من القصور في شأن المدح ما لا يخفى قلت المراد بالسبب في باب الشرط عند النحاة الاقتضاء
في الجملة ومدح الشاعر قد يكون مفضيا الى مدح الورى بان يشرع في عد الاوصاف الجميلة في ذلك
للحال آثره على كونها للعطف على المتكلم في امدحه لوجود الفصل فيكون المعنى امدحه ويمدحه الورى
احدهما حسن المقابلة بقوله لمته وحدي فان قوله وحدي مقابلة قوله والورى معي وقد جعل حالا او قيدا
للوم الذي قوبل بالمدح فينبغي ان يكون قوله والورى معي ايضا حالا وقيدا للمدح رعاية للتطبيق بين
المتقابلين والثاني انه على تقدير العطف تكون مدح الورى جزاء لمدح الشاعر وموقوفا عليه ولا يخفى
انه قاصر في بيان المدح بالنسبة الى ما اذا لم يدل الكلام على التوقف كما في تقدير الحالية والثالث
انه يلزم على تقدير العطف استدراك قوله معي والرابع انه يلزم على تقدير العطف اتحاد الشرط والجزاء
فان المعطوف على الجزاء جزاء على حدة كالمعطوف عليه معلوم ان المعطوف عليه عين الشرط واما على تقدير
الحالية فالشرط هو مدح الشاعر مطلقا والجزاء مدحه مقيدا بالحال المذكور ويمكن دفع الاخيرين بان
المعية تدل على عدم تراخي مدحهم عن مدحه وانه معنى مطلوب فيه تعينه العطف لوادّ التعليق بالشرط
قوله ثم مقابلة المدح باللوم ربما يعتذر عنها بانه اشار بذلك الى ان ذمه مما لا ينبغي ان يخطر
ببال عاقل ويتوقع بسبب الشرطية والتعليق بل هو دعاء فانما يعرض لومه دون ذمه في الشعار
منه الدالة على الكلية في المدح واراد الحالية عن اصل الدلالة بل هي في قوة سور الجزئية لطافة حيث
اشار الى انه يضيق صدره ولا ينطلق لسانه بما يدل على الكلية في اللوم فيفيد فائدة الكلية المبنى عليها
اللطافة المذكورة قوله نافر كل التنافر يعني ان فيه تنافرا كاملا ولا يلزم منه ان يكون تنافر الكل منه
لينافي ما سبق ان الثقل دون المتناهي والا لم يكن احد الامرين موجبا للتنافر في الجملة واجتماعهما
لكماله حتى يلزم عدم فصاحة نحو فسبحه مع وقوعه في القرآن بل اللازم ان اجتماع الامرين سبب للتنافر
القوي الكامل ويجوز ان لا يكون واحد منهما موجبا للتنافر اصلا واقتصار قوله نافر كل التنافر
اشارة الى ان التنافر هنا على النفرة لا بالمعنى الاصطلاحي حتى يلزم ما ذكر وفائدة التعبير به على الدلالة
على الكمال لان التعدد اشارة الى ان هذا الفاعلان يجي كاملا قوله فعل ذكر ضعف التأليف يغني عن ذكر
التعقيد اللفظي لانه لا يكون الا لضعف التأليف فالخلوص عن الضعف يوجب الخلوص عنه اعلم ان
الحاكم اعترض بان ذكر احد الامرين من الضعف والتعقيد اللفظي يغني عن الآخر اما اغناء الضعف
فلما سبق واما اغناء التعقيد فلانه لازم للضعف لان التأليف اذا لم يوافق القانون اوجب

بخلاف ما

الدلالة

ينطبق

لان نبا النافر للمتنافر

صعوبة في الفهم لا محالة والخلوص عن اللازم بوجب الخلوص عن الملزوم فان قصد رحمه الله بما ذكر دفع اعتراضه لم يحسن الاقتصار على بعض السوال وان كان الاقتصار بناء على ان ما ذكر انما يدفع السوال بتمامه لانه انما يدفع اغناء ذكر الضعف عن ذكر التعقيد ولا يدفع العكس فيدفعه بان يقال ان كل ضعف يوجب تعقيدا فان مثل جاني احمد بالتنوين يشتمل على الضعف دون التعقيد قوله لخلل في انتقال الذهن الى المعنى المراد والخلل الواقع للمتكلم او للسامع في الاول لا يصح تعليل الخلل بايراد اللوازم وفي الثاني لا يصح تعليل عدم ظهور الدلالة بالخلل بل الامر بالعكس فيهما ويمكن ان يراد الاول على ما يناسب قرينة وسوء الخلل الواقع في النظم وتعليله بالايراد باعتبار معنى العلم والظهور اي بعرف الخلل ويظهر بالايراد وان يراد الثاني وتعليل عدم ظهور الدلالة باعتبار معنى العلم والظهور قوله وذلك بسبب ايراد اللوازم قد يفهم منه ان السبب في التعقيد لا غير ويوجه بانه اذا حصل التعقيد بسبب ان قصد باللفظ ما ليس من لوازم معناه يكون ذلك داخلا في ضعف التاليف والوجه انه انما خص الايراد بالذكر لان القسم الآخر وهو ان يراد باللفظ ما ليس من لوازمه اقل قليل سيما في كلام يعتد به ثم ان اريد باللوازم والوسائط معنى الجنس على ما عليه ائمة الاصول ان لام الجنس تبطل الجمعية الى الجنسية فلا خفاء وان اريد معنى الجمع فظاهره انه لا يصح اعتباره بالنظر الى كل مادة فلا بد من اعتباره بالنظر الى المواد ويكفي في كل مادة وجود لازم بعيد ثم على التقديرين فالظاهر انه يلزم تكثير الواسطة في كل مادة والوجه ان يراد بالكثرة ان يكون فوق الواحد فاللازم وجود لازم بعيد مفتقر الى واسطتين او اكثر في كل مادة قوله ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا ذكر السين واضافة البعد الى الدار مع اضافة القرب الى ذوات المخاطبين لطافة حيث اشار بذكر السين الى ان طلب البعد وان كان يتوصل به الى مقصود عظيم هو القرب لكن لما كان في نفسه طلبا للبعد الذي هو اشد من الردى واسوا من السوء يسوف الاقتحام في مهلكة ارتكابه واخر التورط في ورطة التزامه هذا ان حمل السين على موضوعه وان حملته على مجرد التاكيد فاللطافة باعتبار اختيار العبارة الدالة على الاستقبال وقصدا ورمزا باضافة البعد الى الدار والقرب الى ذواتهم الى انه لا يتعلق غرض بطلب البعد فالعاشق لا يطلبه لانه يعده نقصا محالا فكيف يطلبه بل يطلب بعد مكانه ومطلوب المحب انما هو قرب ذات المحبوب لا قرب مكانه

قوله لايراد اللوازم الى آخره ما ذهب اليه المص من ان الانتقال في كل واحد من المجاز والكناية من الملزوم الى اللازم ان يقول لايراد الملزومات ثم لا يخفى انه لا يصح اعتبار اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة في كل مادة فينبغي ان يعتبر بالنسبة الى المواد ويقدر جمعها كانه قيل بسبب ايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة في المواد وينبغي ان يعلم ان ما ذكروا من ان مقابلة الجمع بالجمع يقتضي انقسام الآحاد على الآحاد لا يقتضي ان يلزم في كل مقابلة مقارنة الواحد للواحد لان انقسام الآحاد على الآحاد كما يجوز ان يكون على السواء يجوز ان يكون على التفاوت مثلا اذا قيل باع القوم دوابهم يفهم منه ان لكل واحد منهم باع ماله من الدابة ويجوز ان يتعدد دابة البعض ولهذا قيل في قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وايديكم ان غسل يدي كل شخص ثابت بالكتاب فلا يلزم اتحاد الواسطة في جميع المواد ولا اتحاد اللازم فيها وقد يلزم بكثرة الواسطة في كل مادة على ان المراد بالكثرة ان يكون فوق الواحد ويؤيد ذلك انه وصف اللوازم بالافتقار الى الوسائط الكثيرة بعد وصفها بالبعد والاصل في الوصف التقييد فيلزم اتصاف كل لازم بعيد بهذا الافتقار وانت خبير بان القول بوجود الواسطتين بين معنى اللفظ والمراد في المثال المذكور لا يخلو عن اشكال فالاولى ان يقال وصف اللوازم بالافتقار المذكور بالنظر الى تعدد المواد وليس للتقييد بل للكشف قاسم بيگ

قوله اي كون الكلام معقدا دفع لما يورد على المص من ان التعريف المذكور تعريف للتعقيد الاصطلاحي لا اللغوي ودفع بان هذا من باب الميل الى المعنى والمقصود جعل الكلام بحيث لا يكون كذا وانما صح بناء على ظهور المراد وتحقيقه ان معنى التعقيد في اصطلاح علماء البيان كون الكلام معقدا فيكون استعماله على هذا المعنى حقيقة عرفية وان كان باعتبار معناه اللغوي مجازا ثم ان استعماله في معناه اللغوي يكون مجازا عند اهل المعاني والايراد المذكور باعتبار معناه اللغوي فلا يرد ان التعريف يكون للمعنى المجازي لان اطلاق التعقيد على هذا المعنى على سبيل المجاز تامل حسن چلپی

قوله اي كون الكلام معقدا الى قبل الظاهر المذكور معناه الاصطلاحي لا اللغوي ليحتاج في اطلاق التعقيد عليه الى جعله مصدرا مبنيا للمفعول قلت انما جعله الشارح مصدرا من المبني للمفعول رعاية للانسبية فان جعل التعقيد حال كونه مصدرا من المبني للمفعول منقولا الى المعنى المصطلح انسب واولى من جعله حال كونه مصدرا من المبني للفاعل منقولا اليه على ما لا يخفى على من له مسكة وهذا كما ان جعل القرآن بمعنى المقروّ اولا ثم جعله اسما للكلام المنزل انسب من جعله من اول الامر اسما له ولهذا اختاره رحمه الله في هذا الكتاب قاسم بيگ

قوله ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى اي مع ان المقصود من ايراد الكلام اعلام المراد فلا يرد على طرد الحد المتشابه اذ المقصود منه الابتلاء لا الانهاء وانما لم يتعرض له لانه في كلام البشر لا يكون وفي كلام الله تعالى قليل هذا ان لم يجعل قوله لخلل داخلا في الحد والا فلا حاجة الى زيادة قيد لاخراج المتشابه ولا يرد المشترك والمجمل ايضا اذ ليس عليهما خلل لا في النظم ولا في الانتقال على ما قرره لا يقال لا يجوز ان يكون قوله لخلل من جملة التعريف لانه يجوز ان يكون التعقيد حاصلا من اجتماع امور كل منها جار على قوانينهم شائع الاستعمال في كلامهم واطلاق الخلل عليه ليس بسديد لانا نقول لا بعد في اطلاق الخلل على اجتماع هذه الامور فان الشايع في كلامهم انما هو كل واحد منها لا المجموع من حيث هو ولهذا كان اجتماعها موجبا لصعوبة فهم المراد وهذا كاف في اطلاق الخلل قوله كما توهمه بعضهم توهم الخلخالي الى ان ذكر الضعف يغني عن ذكر التعقيد اللفظي لانه السبب له وكذا ذكر التعقيد اللفظي يعني ذكر اللفظ لانه لازم له فاشار رحمه الله الى دفع الاول ولم يتعرض لدفع الثاني لكونه في غاية الظهور قاسم بيگ

قوله فان الانتقال تحقيق المقام ان المشهور عندهم استعمال جمود العين في حال الحزن بل لم يوجد في كلامهم استعماله في حال السرور اصلا حتى صار كانه حقيقة في بخلها بالدمع حال ارادة البكاء فارادة السرور توجب صعوبة فهم المراد وان كان له وجه جواز بمقتضى القواعد فان هذا كاف في التعقيد في كونه خطاء عند البلغاء فما قيل الجمود حقيقة في عدم جريان المايع لكيفية عرضت له وكما ان سكب الدمع مسبب عن الحزن كذلك جمود العين مسبب عن السرور فاذا اريد بالسكب معناه الحقيقي فكذا بالجمود وان اريد بالسكب الفراق او الحزن فبالجمود الوصال او السرور ليحصل التطابق ليس بشيء لما ذكرنا من انهم يستعملونه في حال الحزن على ان الظاهر ان حقيقة الجمود انعقاد المايع بعارض البرد وهو معلوم الانتفاء في الدمع فلا يصح القول بصحة ارادة حقيقته في الدمع مع ان المذكور جمود العين لا جمود الدمع ولا شك ان العين ليس مايعا يعرضه انعقاد وعدم جريان بسبب البرد فان جعل مجازا عن عدم جريان المايع ويجعل هو كناية عن السرور فلا يخرجه هذا من التعقيد واما ما قيل ما ذكر من التعقيد انما هو على تقدير ان يكون مراد الشاعر الحزن ليحصل السرور اما اذا كان مراده البكاء ليحصل عدمه فلا اختلال فجوابه ان سوق كلام الشاعر صريح في ان مراده ما ذكره الشارح لا ما ذكره القائل وقد يجاب بانه ايضا يوجب تعقيدا بناء على ما مر من انهم انما يستعملونه في عدم البكاء في حال ارادة البكاء وتصحيحها باستعمال المقيد في المطلق تفيد لا يخرجه من التعقيد كما ذكره اقول لا يخفى ان المقيد المستعمل في المطلق ليس مما يكون بين معناه وبين المراد واسطة في اللزوم من باب التعقيد كيف ولم يقل احد بان استعمال المقيد في المطلق يوجب تعقيدا وما ذكره الشارح من ان جعله من باب استعمال المقيد في المطلق لا يخرجه عن التعقيد فباعتبار انه لم يكتف باستعمال المقيد في المطلق بل حكم بانه بعد الاستعمال في المطلق يجعل كناية عن السرور فافهم

ماسم لبيتي

شرح

لا القرب لكانه قوله هو الصحيح ا لا انه ثبت عنده بالنقل الصحيح واما لان الصحيح عنده في متن البيت ما ذكره الشيخ وهو مبني على الرفع قوله كونه خطاء كانه اراد بالخطاء ما يعد خطاء ويكون في حكمه عند البلغاء والا فله وجه ظاهر من الصحة كما ذكره الشارح من انه يستعمل الجمود في مطلق خلو العين مجازا استعمالا للمقيد في المطلق ثم يكنى بالمطلق عن السرور قوله الحبيب نفسا صيغة المتكلم من طاب يطيب ونفسا تمييز وهو الا حسن ان يجعل صيغة المتكلم من طيب تطيب ونفسا مفعول لا تمييز قيل الظاهر من كلام الشيخ انه جعل طلب البعد مجازا عن لازمه وهو طيب النفس به وجعل سكب الدموع مجازا عن سببه والا وجه انه لا حاجة الى التجوز في سكب الدموع بل ما ذكره تقرير للمعنى وبيان للسبب الكمي قوله والقوم هنا كلام فاسد وهو ما ذكروا ان معنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب وخلاف المقصود فطلب الشاعر البعد ليحصل نقيضه وهو القرب وطلب الحزن ليحصل نقيضه وهو السرور ووجه فساده ان الزمان والاخوان انما يأتي بما هو نقيض المطلوب في الواقع لا بما يظهر انه مطلوب وليس به وربما يدفع الفساد بان من ظرافة الشعراء انهم يتعمدون طلب شيء يكون مطلوبهم خلافه استعجالا لحصوله لما اشتهر ان الزمان يأتي بخلاف المطلوب وهذا من الامور الخطابية التي يأتي بها الشعراء تظرفا ولا تقدح فيه امثال هذه المناقشات وقد جاء بذلك صريحا ابو الحسين الباخرزي فقال وكم تمنيت الفراق مغالطا واحتلت في استثمار غرس ودادي وطمعت منها في الوصال لانها تبني الامور على خلاف مرادي قوله كانها تجري في الماء اشعر بان اطلاق السبوح على الفرس على سبيل الاستعارة على ما ذكره الاساس ومن المجاز فرس سابح وسبوح ووجهه ان السابح والسبوح من سبح في الماء فان اعتبر موصوف السبوح في البيت هو الفرس على تشبيه سيرها بالسباحة فيها في الجد في سرعة السير مع عدم اتعاب الراكب يكون السبوح استعارة تبعية وان اعتبر الموصوف غير الفرس على تشبيه الفرس بشخص سابح في الماء يكون استعارة اصلية من لطفها كمبالغة وما ذكر الاسعاد في الغرة مع السبوح من اللطافة فان الغرة في الاصل

في الشرح

اجتنبت

ولعد بمح استثمار

استعارة اصلية مصرحة والا تحتمل ما ذكر في اثار التبوح على الشارح م

قوله ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد دفع لما يتوهم من ان التكرار مجموع المذكورين فلا يتعدد بذكر الشيء ثلث مرات فضلاً عن ان يتكثر فلا وجه لعد البيت من كثرة التكرار ووجه الدفع ان التكرار هو الذكر الاخر لا مجموع الذكرين وان المراد بالكثرة ما يقابل الوحدة فيحصل التكرار وان كثرته بتثليث الذكر وقد يجاب انه اذا ذكر الشيء ثلث مرات فقد كثر التكرار وان كان المراد بالكثرة معناها العرفي بناء على ان ذكر الثاني تكرار بالنسبة الى الاول وتكرار اخر بالنسبة الى الثالث وكذا الكلام في ذكر الاول و الثالث وبان الاضافة في كثرة التكرار من قبيل اضافة المسبب الى السبب اي كثرة الذكر الحاصلة من التكرار فيحصل التكرار وكثرته على كلا الوجهين بتثليث الذكر قطعا حسن چلبي

في المطلع

ما يتعرض من الحاشية ... الشيء من ... ليس بهما الا السماع والمراد بالغرة منهما مطلق الشارح ... الا للتعبد

قوله ولا يخفى انه لا يحصل كثرته بذكره ثالثا لان التكرار انما هو الذكر مرة بعد اخرى فاما ان يراد به مجموع الذكرين او الذكر الاخر وعلى الاول لا يتحقق بتثليث الذكر تعدد التكرار فضلا عن كثرته وعلى الثاني لا يتحقق كثرته بالتثليث وان تحقق تعدده لان الظاهر انه لا يتحقق الكثرة بمجرد التعدد بل يحتاج الى زيادة عليه فلا بد من تربيع الذكر لا ما صح بتحقق ثلث تكرارات وقد يجاب عنه على هذا الايراد بوجهين آخرين احدهما ان كثرة التكرار ليس من اضافة المصدر الى الفاعل بل اضافة المسبب الى سببه وفاعل المصدر هو الذكر اي كثرة الذكر بسبب التكرار والثاني ان ... بالذكر ثالثا يحصل تكراران احدهما بالنسبة الى الذكر ثانيا والآخر بالنسبة الى الذكر اولا وقد يحصل بالذكر ثانيا تكرار واحد فالمجموع ثلثة تكرارات قوله والجندل الارض ذات حجارة يخالف ما في الصحاح الجندل بسكون النون وفتح الدال الحجارة والجنَدِل بضم الجيم وفتح النون وكسر الدال الموضع فيه حجارة ولا يبعد ان يوفق ما ذكره رحمه الله بيانا للمراد هنا فانه اريد باسم الحجارة موضعها قوله وفساد ذلك مما يشهد به النقل والعقل اما النقل فما نقل من الصحاح واما العقل فلان المناسب انما يكون داعي الامر بالتصويب سماع غير المصوت لا اسماع المصوت بصوت الغير ويخدشه انه انما يكون كذلك اذا كان الغرض من التصويب اسماع الصوت اما اذا كان اظهار النشاط والحبور كالبلابل يترنم بشآمة الانوار وملاحظة الاوراد فلا وربما يؤيد انه لم يقتصر داعي الامر بالتصويب على السماع بل ضم اليه الرؤية بل قدمها وغاية ما يمكن ان يقال معنى شهادة العقل بفساده انه يحكم بفساد توجيه يخالف النقل وعنه مراءة منه بوجه قوله والاولى ان يعلل الاخلال بالفصاحة فيما ذكر رحمه الله في الشرح توجيه النظر في التعليل المذكور بتضاعيف فصاحة المفرد بان الكراهة في السمع انما ادت الى الثقل وخلت كثة التنافر والاخلال بالفصاحة وعدّه رحمه الله ضعف هذا التوجيه ظاهرا والظاهر ان ضعفه لورود المنع على قوله الاخلال بالفصاحة وانه ايراد بناء ايضا والجواب انه لا جهة للاخلال كثرة التكرار وتتابع الاضافات الا ما يلزم منهما من الثقل بخلاف الكراهة في السمع فانها تناسب الاخلال وتصلح سببا له من غير ملاحظة ما يلزمها من الثقل لان

الفصحاء

الاول
المصدور والمستقيم

نفس

قوله ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد دفع لما يتوهم من ان التكرار مجموع المذكورين فلا يتعدد بذكر الشيء ثلث مرات فضلا عن ان يتكثر فلا وجه لعد البيت من كثرة التكرار ووجه الدفع ان التكرار هو الذكر الاخر لا مجموع الذكرين وان المراد بالكثرة ما يقابل الوحدة فيحصل التكرار وان كثرته بتثليث الذكر وقد يجاب انه اذا ذكر الشيء ثلث مرات فقد كثر التكرار وان كان المراد بالكثرة معناها العرفي بناء على ان ذكر الثاني تكرار بالنسبة الى الاول وتكرار اخر بالنسبة الى الثالث وكذا الكلام في ذكر الاول والثالث وبان الاضافة في كثرة التكرار من قبيل اضافة المسبب الى السبب اي كثرة الذكر الحاصلة من التكرار فيحصل التكرار وكثرته على كلا الوجهين بتثليث الذكر قطعا حسن چلبی

قسمة

قوله لا يتوقف تصورها على تصور غيرها احترز بها عن بعض الاعراض النسبية وبقولهم لا يقتضي القسمة واللاقسمة عن الكم والنقطة والوحدة على القول بانها من الاعراض وقيل اولها لئلا يخرج ما يقتضي القسمة واللاقسمة باعتبار عارضه او معروضه وقيل لئلا يخرج العلمان بالمركب والبسيط فان الاول يقتضي القسمة والثاني اللاقسمة لكن ليس اقتضاء اوليا بل بواسطة اقتضاء متعلقه والظاهر ان العلم المتعلق بالمركب او البسيط يخرج بقيد في محله وكذا العلمان المنقسمان باعتبار عارضهما والبياض المنقسم باعتبار انقسام محله فانه لا يقتضي انقسام محله بل يقتضي انقسام محله انقسامه والوحدة والنقطة لا يخرج شيء منهما عن التعريف لانهما لا يقتضيان القسمة واللاقسمة في محلهما اللهم الا ان يقال المراد انه لا يقتضي القسمة حال كونه في محله وعلى هذا يكون قيد الاطلاق تحته فان قيل من الكيفيات ما يتوقف تعقله بشيء اخر كالعلم والقدرة والحياة والاتصال والانفصال ونحو ذلك قلنا ليس هذا توقف بل هو استلزام واستعقاب بمعنى ان تصورها يستلزم تصور متعلق له بخلاف النسبيات فانها لا يتصور الا بعد تصور المنسوب والمنسوب اليه نعم يرد هذا على عكس تعريفهم بانه عرض لا يوجب تصوره تصور شيء خارج عنه ولا يرد على التعريف المذكور الكيفية المركبة لتوقف تصورها على تصور اجزائها لان الجزء عند هم ليس غير الكل كما انه ليس عينه كما حقق في موضعه نعم يرد عليه الكيفية الكسبية لتوقف تصورها على تصور القول الشارح قاسم لیثی

الفصحاء

لان الفصحاء كانوا يحترزون عما يثقل على اللسان فكذا عما يثقل على السمع قوله راسخة في النفس احتراز عن الحال فانه كيفية في النفس غير راسخة فيها قوله لا يتوقف تعقله على تعقل الغير اولى من المشهور اي لا يوجب تصوره تصور امر خارج عنه لانه يخرج عن الحد الكيفيات التي يقتضي تصورها تصور غيرها كالعلم والقدرة والاستقامة ونحوها فان تصوراتها موجبة لتصورات متعلقاتها لكن لا يتوقف عليها توقف المعلول على علته كما في الاعراض النسبية فعلى المشهور لا يبقى الحد جامعا كما ذكره رحمه الله فهو اولى من هذا الوجه لكن يرد عليه الكيفية المركبة لتوقف تصورها على تصور الاجزاء وكذا الكيفية النظرية لتوقف تصورها على تصور القول الشارح فلا يبقى الحد جامعا ولا يرد ذلك على المشهور قوله اشعار بانه لو عبر عن المقصود الخ قد يتوهم منه انه لو لم يذكر الملكة في التعريف يلزم ان يكون هذا المعبر فصيحا وليس كذلك لانه ان اراد التعبير عن مقصوده في الجملة فظاهر ان كون اللام في المقصود للاستغراق يأبى ذلك وان اراد التعبير عن كل ما يدخل تحت قصده على ما هو معنى الاستغراق العرفي فالظاهر انه لا يتحقق بدون الرسوخ قوله ما لم ذلك راسخا فيه محل تامل ويمكن دفعه بانه ليس قصده الا ان ذكر الملكة يشعر بما ذكر وان الرسوخ في الاستقامة بهذا الاشعار واما التعريف ما يوجب عدم فصاحة هذا المعبر فغير مذكور في ذلك ولو قال قوله ملكة احتراز عن تعبير هذا المعبر لتوجه ما ذكر على انه لو قال كذلك لامكن الدفع ايضا كما يبنا في الحاشية قوله الا انه يعتبر اشعار بان الحال انما يقتضي اعتبار تلك الخصوصية زائدة على اصله والا فمقتضى نفس الكلام وانما يقتضيه امر اخر من قصد افادة فائدة الخبر او لازمها او غيرهما وقد صرح رحمه الله بذلك في شرح المفتاح حيث قال لما كانت المطابقة انما تتحقق بتلك الخصوصية وان كان اقتضاء اصل الكلام ثابتا وانما الثابت بالانكار اقتضاء تلك الخصوصية شاع اطلاق مقتضى الحال على تلك الخصوصية انتهى كلامه ان الحال مقتضى الحال انما هو نفس الخصوصية لا اعتبارها كما يشعر به قوله اي ان يعتبر لانا نقول نفس المقتضى هو الخصوصية على اي وجه وجدت في الكلام بل اذا كانت مقرونة بالقصد والاعتبار وتحقيق هذا على ذلك بحث على كرم الله وجهه من قال الحق المتوفي على لفظ اسم الفاعل مع انه رضي الله عنه قرأ قوله تعالى والذين يتوفون

الاولى تحرير والمعذور والمستقيم

والاخر بالنسبة الى الذكر

نفسها

منكم على بناء المعلوم وان كان للاعتبار مدخل عظيم في مقتضى الحال بالغ في الاشتراط فجعل المقتضى
نفس الاعتبار مع ان فيه نوع تمهيد لما سيذكره ان المقتضى هو الاعتبار المناسب وانما قال مع
الكلام مع ان الخصوصية انما هي في الكلام لانه قيد الكلام بكونه مؤديا لاصل المراد ولا شك ان الخصوصية
خارجة عنه مصاحبة له وانما هي داخلة في مجموع الكلام من الكلام المؤدي لاصل المعنى ومن الخصوصية
وانما قيد الكلام بذلك حتى احتاج الى كلمة مع ولم يصح كلمة في اشعارا بان مقتضى الحال لا بد ان يكون زائدا
على اصل المعنى والمراد الكلام فخلا الكلام عن ذلك الاشعار فان قلت ربما يقتضي المقام الاقتصار
على اداء اصل المراد قلت هذا الاقتصار امر زائد على اصل المراد قوله خصوصية ما في الصحاح
فتح الفاء فيه افصح من ضمها وكان وجهه ان الخصوص بفتح الفاء صفة فيدخلها الياء المصدرية فيه يصير
بمعنى المصدر وبضمها مصدر فلا يليق الحاق هذه الياء به وانما صح في الجملة بناء على جعل المصدر
بمعنى الصفة قوله وهو مقتضى الحال الظاهر ان الضمير يرجع الى الخصوصية والتذكير باعتبار الخبر
ويحتمل ان يرجع الى ان يعتبر اي اعتبار الخصوصية مقتضى الحال بالتأويل السابق قوله تحقيق
ذلك الى حاصله ان مقتضى الحال هو الكلام المتكيف بكيفية مخصوصة لا الكلام المؤكد والخالي عن
التاكيد مثلا معنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال صدق هذا الكلام عليه ثم ذلك تحقيقا اشارة الى ان
ما يدل عليه كلامهم في مواضع ان المقتضى هو الاحوال من التاكيد والخلو عنه مثلا ليس بتحقيق
بل تسامح كما ذكر في الشرح اعلم ان ما يصلح وجها لذلك ما صرح به رحمه الله [؟] امور احدها ما
نقل عنه في الحواشي وذكر في شرح المفتاح وهو انه ذكر السكاكي في تعريف المعاني في تطبيق الكلام على
ما يقتضي الحال ذكره فانه يدل على ان مقتضى الحال امر مذكور والمذكور حقيقة هو الكلام لا الاحوال
والثاني انه ذكر المص في تعريف المعاني الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فلو جعل المقتضى نفس تلك
الاحوال لم يصح هذا التعريف فيكون هذا الكلام والثالث ان المطابقة بمعنى الصدق كما هو اصطلاح
المعقول لا يمكن اعتبار الصدق بين الكلام وبين تلك الاحوال اصلا ويمكن اعتباره بين الكلام الذي
يورده المتكلم وبين الكلام الكلي كما ذكر فقال معنى اقتضاء الحال يتحقق حقيقة في تلك الاحوال

لان الكلام

ثم الضمير اما راجع الى الخصوصية باعتبار الخبر ويؤيده قوله والتاكيد مقتضاها او الى نفس الاعتبار مبالغة

في تعريف علم المعاني

سهو

لا في الكلام المشتمل عليها فان انكار المخاطب مثلا انما يقتضي تاكيد الكلام حقيقة لا الكلام المؤكد بل
ما يقتضي الكلام امر آخر كما سبق بيانه مؤيدا بما ذكر في شرح المفتاح وكلامهم في معظم المواضع
محكم في ان المقتضى هو الاحوال مثل قولهم انكار المخاطب يقتضي تاكيد الكلام وخلو ذهنه يقتضي خلوه
عن التاكيد والاحتراز عن العبث يقتضي الحذف والاحتياط يقتضي الذكر الى غير ذلك وقول صاحب
المفتاح الحالة المقتضية للذكر للحذف للتعريف للتنكير للتقديم للتأخير الى غير ذلك مما يوجد في
كلامهم ما يدل على ان المقتضى هو الكلام سوى ما ذكره السكاكي على ما يقتضي ذكره وما ذكر المص في تعريف
المعاني وما قالوا ان اللفظ مطابق لمقتضى الحال كما ذكرنا وليس شيء من هذه الامور بحكم ما في
المقتضى هو الكلام الكلي اما الاول فلان تمام الاحوال والكلام الكلي منشأ وبيان في عدم
المذكور بناء على سبيل الحقيقة فان المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي وكما انه يمكن جعل الكلي
مذكورا بذكر الجزئي لكونه في ضمنه يمكن جعل الاحوال مذكورة بذكر الكلام المشتمل عليها لكونها
كيفياته كما جعل السكاكي الالتفات الواقع في الطرق مسموعا بسمعها فقال [؟] من
سامعي الالتفات على انه قد قيل ان بعض الاحوال مذكور حقيقة كالتعريف والتنكير
وسوى ان الكلام فقد ظهر لي ان قوله على ما يقتضي الحال ذكره يحتمل الاحوال والكلام الكلي واما
الثاني فلان تلك الاحوال تكون كلية كالتاكيد الكلي والتعريف الكلي وجزئية كالتاكيد الجزئي والتعريف
الجزئي الشخصي الواقعين في الكلام فيجوز ان يكون مقتضى الحال هو الكلي والاحوال المذكورة في تعريف
المص هي الجزئيات الموجودة في الالفاظ فحاصله ان اللفظ بسبب اشتماله على الجزئي
يطابق الكلي ويوافقه بالاشتمال عليه في ضمن الاشتمال على الجزئي مثلا ان زيدا
قائم باشتماله على التاكيد الجزئي يكون مشتملا على الكلي ايضا ولئن تنزل عن ذلك
يقال لا شك ان مقتضى الحال امر كلي وهذه الاحوال [؟] واما الثالث فلان كون
المطابقة لا يكون بمعنى الصدق على ما هو اصطلاح المعقول يكون بمعنى الموافقة
على ما هو المعنى اللغوي بل ربما يترجح هذا بانه لا يلزم مطابقة اصطلاح هذا الفن

كلام الاحوال

الكلام ......

المورد هي الجزئي صح

بسماعها

لاصطلاح المعقول كيف والعلماء المتبابنات غاية التباين ثم لم يعرف في هذا الفن اصطلاح في لفظ المطابقة فيحمل على المعنى اللغوي الذي هو الاصل وهو المعتبر ما لم يوجد دليل النقل الموافقة ولا ريب في صحة القول بموافقة الكلام للاحوال باشتماله عليها مع ان حمل المطابقة ههنا على الصدق يوجب تعكيس الاصطلاح المعقول لانه يقال في اصطلاحهم الكلي مطابق للجزئيات بمعنى ان الكلي صادق عليه وههنا يقال الجزئي مطابق للكلي بمعنى صدق الكلي عليه فالصادق ثمة هو المطابق على لفظ اسم الفاعل وهنا المطابق على لفظ اسم المفعول والامر المصدوق عليه بالعكس وهذا معنى قوله على عكس ما يقال الكلي مطابق للجزئيات فظهر ان ما ذكروا من مطابقة الكلي للمقتضى يحتمل كون المقتضى هو الاحوال فاذا كانت هذه الامور محتملة لذلك وما نقلنا من كلامهم في معظم المواضع محكم في ذلك وجب حمل المحتمل على المحكم شرعة للراسخة سيما اذا ابتدأ بحمل ما هو الاصل في اطلاق الالفاظ وهو تحقيق المعنى حقيقة كما بينا وقد ينكشف عليك مما ذكر اندفاع الامور التي دعته رحمه الله الى الحكم بالتسامح قوله لان الاعتبار اللائق تعليل لبيان علية تفاوت المقامات لاختلاف مقتضى الحال اي انما صار تفاوت المقامات علة لاختلاف المقتضى لانه اذا تفاوت المقامات فالاعتبار اللائق باحدهما وهو الذي يكون مقتضاه يغاير الاعتبار اللائق بالآخر وتفاوت مقتضيات المقامات عين تفاوت مقتضيات الاحوال لان المقام هو الحال لا تغاير الا بالاعتبار كما ذكره وكونه بين جهة اختصاص الحال من بين الازمنة لتلبسه وجهة اختصاص المقام من بين الفاظ الامكنة من نحو المجلس وغيره لكان حسنا وقد بيناه الثاني في اي سنة قوله مقام تعقيبه لا يصح رجع الضمير الى مجموع ما ذكر من الحكم والمتعلق والمسند اليه والمسند ومتعلقه بتأويل المذكور لانه لا يستقيم كلمة او في قوله او اداة قصر او تابع الى آخره ولا الى احد المذكورات معينا كالحكم مثلا وهو ظاهر بل انه راجع الى احدها مطلقا لانه صادق على كل منها فيصح تقييد احدها بمؤكد او كذا او كذا على ان يكون الاحد في الاول الاحد

عبره

وهذا

وهي

وهو اصح

داخل

وفي المختصر لان الاعتبار اللائق بهذا المقام يغاير الاعتبار اللائق بذلك وهو تعليل لعلية تفاوت المقامات لاختلاف مقتضى الحال لا لتفاوت المقامات كما لا يخفى قاسم الليثي

رجوع

٢٣

قوله صوحبت معها الصواب ان يقال صوحبت او صوحب معها لان صاحبا لم يجئ الا متعديا الى مفعول واحد اما بنفسه او بكلمة مع ثم الظاهر ان المراد بصاحبتها كلمة اخرى مصاحبة لها فتفسيرها بما يدل على كون الكلمة الاولى صاحبتها غير مناسب ونهاية ما يقال في توجيه هذه العبارة ان فيها تضمين معنى الجعل والتصيير اي جعلت الكلمة تابعا للكلمة تنبيها على ان القصد الى المصاحبة الجعلية الحاصلة بسبب التأليف لا المصاحبة غيره في الثاني والثالث ولا حاجة الى ان يقدر بمكذا او تقييده باداة قصر او تقييده الى آخره للغنية عنه بما ذكرنا ثم انه قد يتوهم ان الكلام لف ونشر مرتب فتقييده بمؤكد يرجع الى اطلاق الحكم وتقييده باداة قصر الى اطلاق المتعلق وهكذا الى الآخر وليس كذلك فان اطلاق الحكم وتقييده يتحقق بالنسبة الى اداة القصر والشرط ايضا كما بالنسبة الى المؤكد وكذا يصح الاطلاق والتقييد بالمؤكد بالنسبة الى المتعلق ايضا كما بالنسبة الى الحكم وعلى هذا فقس قوله اي مع كلمة اخرى مصاحبة لها اولى مما وقع في الشرح كلمة اخرى صوحبت معها فانه لا يستقيم الا بتكلف والعبارة الصحيحة صوحبت معها او صوحبت باسقاط لفظ معها فان قلت الظاهر ان المعنى لكل كلمة مع صاحبتها مقام ليس لتلك الكلمة مع غير تلك المصاحبة مطلقا سواء شارك الغير تلك المصاحبة في اصل المعنى اولا وكذا يتبادر المقام لتلك المصاحبة مع غير تلك الكلمة مثلا لان مع الماضي مقام ليس لها مع غيره سواء يشارك في اصل المعنى اولا وكذا للماضي مع ان مقام ليس له مع غيرها فما وجه ترك الثاني بالكلية وتقييد الاول بصورة المشاركة في اصل المعنى قلت الثاني مذكور معنى لانه يصدق على المصاحبة مع الكلمة انها كلمة مع صاحبتها فيندرج المقام الذي للكلمة مع صاحبتها بل كلاهما مقام واحد وكذا حال المقام الذي للمصاحبة مع غير الكلمة بالنسبة الى المقام الذي للكلمة مع غير المصاحبة فاذا قلنا للكلمة مع صاحبتها مقام ليس لها مع غير تلك المصاحبة فقد اخذنا ان هذا المقام ليس للمصاحبة مع غير تلك الكلمة ايضا فيعلم في المثال المذكور ان لان مع الماضي مقاما ليس لها مع غيره وليس له مع غيرها لان الماضي مع ان كلمة مع صاحبتها فيكون لها مقام ليس لها مع غير المصاحبة

الاخرى مصاحبة مع تلك الكائنة بحسب الاصل من جهة الاشتقاق والمعنى قاسم الليثي

قوله صوحبت معها اورد عليه ان حق العبارة صوحب معها او صوحبت بدون معها لان صوحبت ان جعل من قولهم صاحب زيد مع عمرو فالعبارة هي الاولى على ان يكون الفعل مسندا الى الظرف كما في مسند وان جعل من صاحب زيد عمرا فالعبارة هي الثانية واجيب بالمصير الى تضمين صوحبت معنى الجعل والتصيير اي جعلت مصاحبة مع تلك الكلمة وبان صوحبت مسند الى مصدره بالتأويل المشهور اي اوقعت المصاحبة معها ثم المقصود التنبيه على ان المراد بالمصاحبة المصاحبة الجعلية الحاصلة بسبب التأليف لا المصاحبة الكائنة بحسب الاصل من جهة الاشتقاق او غيره حسن چلبي

الذي للمصاحبة مع الكلمة في المقام صح

واما وجه التقييد بالمشاركة فهو ان صورة المشاركة هي المشتملة على غرابة والمحتاجة الى البيان فلو لم يقيد بالمشاركة لربما يتوهم ان الحكم المذكور في غيرها لشيوع التخصيص في العمومات قوله الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط لا شك ان الفعل في نحو ان ضربت نفس الشرط لا مقترن بالشرط فكانه اراد بالشرط اداته بحذف المضاف او اراد بالشرط معنى الشرطية قوله وارتفاع شان الكلام في الحسن الى آخره يتوجه على كلتا المقدمتين شيء اما على الاولى فلما تقرر ان نفس الحسن والقبول بمطابقة الاعتبار المناسب والارتفاع في الحسن لابد ان يكون زائدا على اصل الحسن فلا يكون الارتفاع بالمطابقة بل بكمالها وزيادتها وانما الثابت بنفس المطابقة اصل الحسن ولذلك ذكر في المفتاح ان الارتفاع والانحطاط بقدر مصادفة المقام لما يليق به واما على الثانية فلان الانحطاط في الحسن يوجب اصل الحسن وبانتفاء المطابقة ينتفي الحسن بالكلية فلا يستقيم ان الانحطاط في الحسن بعدم المطابقة ويمكن ان يقال لما كان الارتفاع بالمطابقة الكاملة صح ان الارتفاع بالمطابقة لان المطابقة الكاملة مطابقة ويصح اطلاق مطلقها عليها واذا اريد بالمطابقة الكاملة فمنها صح ان الانحطاط بعدم المطابقة وان اريد ذلك بناء على ان المتبادر من المطابقة نفسها واصلها فيقال كون نفس الحسن بنفس المطابقة وعدمه بعدمها امر ذكره السكاكي فلعل المص لا يسلمه ويثبت الحسن بمجرد الفصاحة من غير حاجة الى المطابقة والارتفاع في الحسن بالمطابقة

قوله

قوله واراد بالكلام الكلام الفصيح اذ لو اجرى الكلام على اطلاقه لزم ارتفاع الكلام المطابق الغير الفصيح مع انه ليس بمرتفع لان الارتفاع انما هو بالبلاغة وهي عبارة عن المطابقة مع الفصاحة لكن الشان في اطلاق الكلام مطلقا على الفصيح لان الفصاحة ليست مرتبة الكمال كالبلاغة حتى يحسن الاطلاق بناء على ان غير الكامل لنقصانه ملحق بالعدم ولم يمكن التقييد بالبليغ هنا لمكان قوله والانحطاط بعدم المطابقة وقد اهمل في عبارة المفتاح تقييده به لانه جعل الانحطاط والارتفاع بقدر المطابقة قوله الحسن بالذاتي لان الوصفي لا يحصل بالمطابقة بل بالمحسنات البديعية ولا يثبت الحسن الذاتي بها بل بالمطابقة وهنا كلام وهو انهم اطلقوا القول بان تلك المحسنات خارجة عن حد البلاغة لا توجب حسنا ذاتيا اصلا ولا تعلق لها بالمطابقة ثم انا لكن معلوم عندك ان الحال قد يقتضي ايرادها فايرادها اذ ذاك يكون تطبيقا للكلام على مقتضى الحال داخلا في حد البلاغة فلا بد من القول بانها كما توجب حسنا عرضيا توجب حسنا ذاتيا في من الجهة الاولى خارجة عن البلاغة ومن الجهة الثانية داخلة فيها وكانهم انما اطلقوا القول بخروجها لان اقتضاء الحال اياها لا يخلو عن ندرة وخفاء فلم يذكروا انها كلها في مباحث المعاني بل ذكروا فيها من المحسنات ما صادف اقتضاء الحال اياها من كل الندرة والخفاء بنافي الذاتي بل قد يجتمعان في شيء فيكون محسنا حسنا ذاتيا وعرضيا معا قوله على ما يفيده اضافة المصدر لانها تفيد الحصر كما ذكروا في ضربي زيدا قائما انه يفيد انحصار جميع الضربات في حال القيام وفيه تامل لان اضافة المصدر انما يفيد العموم لان اسم الجنس المضاف من ادوات العموم والانحصار في المثال المذكور انما هو من جهة ان العموم فيه يستلزم الحصر فانه اذا كان جميع الضربات في حال القيام لم يصح ان يكون ضرب في غير تلك الحال والا لم يكن جميع الضربات في تلك الحال لامتناع ان يكون ضرب واحد بالشخص في حالين واما فيما نحن فيه فالعموم لا يستلزم الحصر فانه لا يلزم من كون المطابقة سببا لجميع الارتفاعات ان لا يحصل ارتفاع بغير المطابقة لجواز تعدد الاسباب لمسبب واحد فليتامل

اياه ح

كالالتفات والاعراض والتجاهل وكان ذلك منهم نوع تنبيه على ان التحسين العرضي لا ضح

قوله لانها اضافة المصدر تفيد الحصر وذلك لافادتها العموم اي ان جميع الارتفاعات بسبب المطابقة للاعتبار المناسب فيفيد انه لا ارتفاع الا بها وهذا مبني على ما مر من احد بينهما ان المراد

بالارتفاع بجهات كثيرة والانواع الارتفاع حصول بعضها المطابقة مع [illegible] الكاملة بالنسبة [illegible] والنادر والحكم وتتميما [illegible] الغريب اعني [illegible] المعلول [illegible] اضافة [illegible] المعنى [illegible] منعقدة بمعنى انه يتوقف على حصول النفي تجوز انها منعقدة [illegible]

بجواز حصوله بكل منهما والمايلزم الحصر لو دل الكلام على سببية جميع الارتفاعات في المطابقة
وليس فليس ويمكن دفعه بان ليس معنى الكلام مجرد ان المطابقة سبب لجميع الارتفاعات بل
ان جميعها حاصل بسبب المطابقة ومعلوم ان ذلك يستلزم الحصر اذ لو حصل ارتفاع بغير
المطابقة لم يصح ان يكون ذلك الارتفاع حاصلا بها لامتناع تعدد الحصول بشيء واحد **قوله**
فقد علم ان المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد يشعر بان الفاء في قوله
فمقتضى الحال للتفريع على مقدمتين ذكرت احديهما وهي ان الارتفاع بمطابقة الاعتبار
والاخرى معلومة وهي ان الارتفاع بمطابقة المقتضى ويشعر [illegible] ايضا بان مبنى حمل الاعتبار
على المقتضى ايضا واحد فيناقش في كلا الامرين اما في الاول فلانه يجوز ان يكون للتعليل
واما في الثاني فلانه يجوز ان يكون معنى الكلام قصر المسند على المسند اليه او عكسه على ما قيل ان الحصر حول
قد يكون لقصر المسند اليه على المسند والحاصل ان هنا احتمالات ستة لان الفاء اما للتعليل او للتفريع
وعلى كل تقدير فمعنى الكلام اما الاتحاد واما قصر المسند على المسند اليه واما عكسه وعلى الاحتمال
الاول وهو ان يكون الفاء للتعليل ومعنى الكلام هو الاتحاد فلا غبار اصلا ولا يتجه عليه شيء من المحتمل بل
هو ان جميع الارتفاعات بمطابقة الاعتبار ولا خفاء ان يثبت بان المقتضى والاعتبار واحد على حاله مقدمة معلومة وهي ان جميع الارتفاعات بالبلاغة التي هي مطابقة المقتضى واما الاحتمالات
الباقية فلا تصفو عن شوب المناقشة اما الاحتمال الثاني وهو ان يكون الفاء للتعليل والمعنى
قصر المسند على المسند اليه فلانه يكون المعنى ان جميع الارتفاعات بمطابقة الاعتبار لان كل
اعتبار مقتضى ويتجه عليه انه يجوز ان لا يكون المقتضى اعم بالارتفاع الحاصل بمطابقة بعض افراد
المقتضى الذي لا يكون حاصلا بمطابقة الاعتبار فلا يثبت ان جميع الارتفاعات بمطابقة الاعتبار
واما الاحتمال الثالث وهو ان يكون الفاء للتعليل والمعنى قصر المسند اليه على المسند فلان معنى
الطرح ان كل مقتضى اعتبار فيجوز ان يكون الاعتبار اعم فمطابقة بعض افراد الاعتبار
الذي لا يكون مقتضى لا يكون سببا لان الارتفاع لا يكون الا بالبلاغة التي هي مطابقة المقتضى فلا

لأن مع

لا يكون اعتبارا مع

فلا يثبت ان جميع الارتفاعات بمطابقة الاعتبار مطلقا بمطابقة الاعتبار الذي يكون
مقتضى ولو ارتكب ان معنى المعلل ان جميع الارتفاعات بمطابقة الاعتبار في الجملة بل لا
بمطابقته مطلقا تم التعليل واما الاحتمال الرابع وهو ان يكون الفاء للتفريع والمعنى هو
الاتحاد وهو الذي اختاره مولانا فيتجه عليه ان اللازم من الحصرين ليس الا نفي التباين
الكلي بين المقتضى والاعتبار لا انه يبطل كلا الحصرين واما سائر النسب من المساواة
والعموم والخصوص مطلقا ومن وجه فالحصر ان لا يبطلانها اما المساواة فظ واما العموم
والخصوص فلانه لا يلزم من الحصر في الاعم الحصر [illegible] في جميع افراده لجواز ان يكون
المحصور فيه بعض الافراد الذي هو الاخص بعينه مثلا اذا قلت ما في الدار الا الانسان
وما فيها الا الحيوان يصح كلا الحصرين مع انه في الاعم والاخص مطلقا وقس عليه
حال الاعم والاخص من وجه ولو قيل الظ المتبادر من المطابقتين المذكورتين
في الحصرين مطابقة الاعتبار مطلقا ومطابقة المقتضى مطلقا اندفع العموم والخصوص
مطلقا ومن وجه ولو قيل انه يفهم من كون الارتفاع بمطابقة [illegible] الاعتبار ان
السبب مطابقته من حيث هي هي وكذا من كون الارتفاع بمطابقة المقتضى ان السبب
مطابقته من حيث هي هي فالظ انه اندفع المساواة ايضا ويثبت الاتحاد في المفهوم
وقيل في توجيه هذا الاحتمال ان الحصرين يدلان على علية المطابقتين فلو لم يكن
المقتضى والاعتبار واحدا لتغايرت المطابقتان فاما ان يكون كل منهما علة تامة
وهو مح لاستحالة تعدد العلة التامة لشيء واحد واما ان يكون كل منهما علة ناقصة بان
يكون لكل منهما مدخل في حصول المعلول فيبطل كلا الحصرين واما ان يكون احديهما هي
العلة ولا يكون للاخرى مدخل اصلا فيبطل احد الحصرين وفيه بحث اما اولا فلان
مبنى ما ذكره على انه يتوقف صحة قولنا ليس الارتفاع الا بالمطابقة [illegible]
على ان يكون المطابقة علة تامة وهو ممنوع لم لا يجوز ان يصح لمجرد كون الارتفاع موقوفا

معنى

على المطابقة لا يحصل بدونها فبطلان الحصرين على تقدير كون كل منهما علة ناقصة
ممنوع واما ثانيا فلانه يبقى قسم اخر لم يذكره وهو ان يكون احديهما علة تامة والاخرى
ناقصة وح يستقيم الحصران ايضا كما ذكرنا واما الاحتمال الخامس وهو ان يكون
الفاء للتوزيع والمعنى على قصر المسند على المسند اليه فيتجه عليه ان هذا
القصر لا يصح الا على تقدير المساواة او كون الاعتبار اخص مطلقا وهذا لا يلزم
من الحصرين لجواز العموم من وجه او اعمية الاعتبار مطلقا واما الاحتمال السادس
وهو ان يكون الفاء للتوزيع والمعنى على قصر المسند اليه على المسند فيتجه عليه ان مبنى
هذا القصر على المساواة وكون المقتضى اخص مطلقا فلا يلزم القصر من الحصرين لجواز العموم
من وجه واعمية المقتضى واعلم انا قد جرينا في هذا على ما اختاره رحمه الله ان المطابقة
بمعنى الصدق اما اذا جوزنا ايضا كونها بمعنى الموافقة واشتمال الكلام على
المقتضى والاعتبار كما ذكرنا فيزيد الاقسام وينبسط الكلام كما بيناه في الحاشية
قوله لان الاقرب من حد الاعجاز لا يكون من الطرف الاعلى لان طرف الشيء
نهايته فيجب ان يكون امرا واحدا لا ينقسم في الامتداد الذي جعل ذلك الامر
طرفا فاذا جعل حد الاعجاز طرفا اعلى لم يمكن ان يجعل الاقرب من حد الاعجاز
من الطرف الاعلى والا يلزم انقسام الطرف في الامتداد الذي جعل الامر
طرفا له نعم قد يجعل الطرف نوعا وماهية واحدة مع تعدد افرادها لان الملحوظ
في الطرفية انما هو نفس النوع ولا تعدد فيه من حيث انه نوع وتعدد افراده
لا يوجب تعدده من حيث هو فان قلت فلم لا يجوز ان يكون نفس نوع الاعجاز
وطبيعته طرفا اعلى وحد الاعجاز بمعنى نهايته وما يقرب منها من افراد ذلك
النوع والحكم الثابت للنوع يجوز ان يكون ثابتا لافراده كالجسمية الثابتة
للانسان ثابتة لافراده من زيد وعمرو وغيرهما فالطرفية الثابتة لنوع
الاعجاز

الاعجاز يجوز ان يثبت لافراده من نهاية الاعجاز وما يقرب منها
قلت الحكم الثابت للنوع من حيث هو نوع لا يكون ثابتا لافراده
قط كالنوعية الثابتة للانسان يمتنع ثبوتها لزيد وعمرو والجنسية الثابتة
للحيوان يمتنع ثبوتها للانسان والفرس وغيرهما من افراد الحيوان
ولا شك ان الطرفية انما يثبت لطبيعة الاعجاز من حيث هي لان الوحدة
لازمة للطرف وهي انما يثبت لطبيعة من حيث هي اذ عند ملاحظة الافراد
يحصل التعدد المنافي للطرفية وهذا بخلاف الجسمية الثابتة للانسان
فانها ليست من احكام طبيعته بل من احكام افراده لا يقال لم لا يجوز ان
يعبر عن النوع بافراده فيعبر عن نوع الاعجاز بحد الاعجاز وما يقرب منه فيكون
الطرفية ثابتة للنوع لكن لا على سبيل التعبير عنه بافراده لانا نقول لو صح
التعبير عن النوع بالافراد فانما يصح في غير الاحكام الثابتة لطبيعة النوع
من حيث هي اما فيها فلا كما اذا قلت زيد وعمرو وغيرهما الى اخر افراد الانسان
نوع فان الظاهر انه لا يصح ولئن صح فيها فانما يصح بجميعها لا ببعضها سيما
اذا كان اقلها وههنا كذلك لان الاقرب من النهاية لا يتناول الجميع
الواسطة الى المبدأ جزما والظاهر انه لا يتناول جميع ما بين الوسط
والنهاية ايضا بل بعضه فلا يجوز التعبير بنهاية الاعجاز وما يقرب منها عن
نوع الاعجاز على ان حد الاعجاز ليس بمعنى رتبته على ان الاضافة
بيانية فما يقرب من حد الاعجاز يكون خارجا عن الاعجاز لا من افراده
قوله وهو ما اذا غير الكلام عنه الى ما دونه الخ قيل انه غير مانع لصدقه
على الطرف الاعلى والمراتب المتوسطة لان ما دون الاسفل ما دونها
ايضا فيصدق عليها ما اذا غير الكلام عنه الى ما دونه التحق والجواب

نهايته بل بمعنى حد

ان عموم ما فی قوله ما دونه ای الی مرتبة دونه یدفع ذلک اذ لا یصدق
علی ما ذکرت انه اذا غیّر الکلام الی ای مرتبة دونه التحق بل الی مرتبة دونه
(من الطرف الاعلی والمراتب المتوسطة نسخه)
بحیث یکون دون الاسفل لصادق ان نقیضه الکلام بان التغیر الی
ما دونه علة للالتحاق والاسفل هو الذی یکون التغیر الی ما دونه علة
للالتحاق واما غیره من الاوسط والاعلی فلا اذ ینفک التغیر الی ما
دونهما عن الالتحاق لما اذ لم یکن ما دونهما دون الاسفل نعم قد یجتمع التغیر
الی ما دونهما مع ما هو علة للالتحاق [illegible] وهو التغیر الی ما دون الاسفل
وحمد الاجتماع مع العلة لا یوجب العلیة قوله لانها لیست مما یجعل المتکلم
موصوفا بصفة فقال عند رحمه الله فی الحواشی ان المراد صفة یعم بها فی العرف
فلا یقال ع فا مجنس ومرصع ومطبق لمن یتکلم بما فیه تجنیس وترصیع
(ظ یعلم)
وتطبیق کما یقال ع فا بلیغ فصیح للمتکلم فاندفع ما قیل وصف من صدر عنه
التجنیس بالمجنس ضروری الصحة کما ان انکار ذلک ضروری البطلان
وقیل وجه تخصیصها ببلاغة الکلام ان تحسینها للکلام لا یتوقف علی بلاغة
المتکلم بل علی بلاغة الکلام حتی لو صدر کلام بلیغ من غیر متکلم بلیغ یکون هذه
الوجوه محسنة له وربما یمنع ذلک بناء علی انها لا یعتبر اذا لم یصدر عن البلیغ
کما ان خواص التراکیب کذلک قوله ملکة یقتدر بها علی تألیف کلام بلیغ الظاهر انه یصدق
علی ملکة یقتدر بها علی تألیف کلام بلیغ فی نوع من انواع المعانی کالمدح او الذم
او الشکر او الشکایة او فی نوع غیر او انواع منها ولا یقتدر بها علی تألیف
الکلام البلیغ فی جمیع الانواع ولا خفاء ان هذه الملکة لیست بلاغة المتکلم
فالتعریف غیر مانع ویمکن ان یدفع بالعنایة وهی ان یقال لما عرف فصاحة
المتکلم سابقا بملکة یقتدر بها علی التعبیر عن کل ما یدخل تحت قصده بلفظ فصیح

ویمکن ان یقال وجه ان الخطأ فی تأدیة المعنی المراد مثلا قد یقع بحسب البشریة فی حین من
احیان البلیغ ولا یدل علی انتفاء بلاغته اعنی الملکة المذکورة کما ان عدم معرفة
المجتهد بعض الاحکام لا ینافی الاجتهاد فالاحتراز عن هذا الخطأ لیس مرجعا البلاغة
المتکلم ولا ینافی وجود الخطأ المذکور ایاها بل انما ینافی بلاغة الکلام الواقع هو فیه
ولا بعد فی ذلک الا یری ان امرء القیس بلیغ بلا شبهة مع ان قد لا یکون بلیغا
کقوله غدائره مستشزرات الی العلی
حسن چلبی رحمه الله

عرف ان المراد بما ذکر فی تعریف بلاغة المتکلم ملکة یقتدر بها علی تألیف
الکلام البلیغ للدلالة علی کل ما یدخل تحت قصده من المعانی المرکبة
قوله ان البلاغة فی الکلام مرجعها الی ما جعل الاول من مرجع بلاغة (مرجعیه)
الکلام دون المتکلم وان کانا مرجعین للبلاغة باعتباریهما علی ان مرجعیتهما (مرجعیتهما صح)
[illegible] لبلاغة المتکلم انما هی باعتبار [illegible] لبلاغة الکلام لان توقف (مرجعیتهما صح)
بلاغة المتکلم علیهما باعتبار توقف بلاغة الکلام علیهما ظهر ان البلاغة
بحیث یتناول البلاغتین او صرح بهما لم یعلم ذلک لجواز ان یکون
توقف بلاغة المتکلم علیهما لا لاجل بلاغة الکلام بل لاجل امر آخر

قوله وهو ما یجب ان یحصل الخ هذا من قبیل الاستخدام لان المرجع ههنا مصدر میمی لا اسم مکان بدلیل تعدیته بلفظ الی والتفسیر المذکور فی الشرح انما هو للمرجع بالمعنی الثانی وبه ینکشف تفسیر المرجع بالمعنی الاول ثم المراد بالامکان الامکان الوقوعی المقابل للامتناع بالغیر لا الامکان الذاتی المقابل للامتناع الذاتی فلا یتجه ان امکان الممکن لا یتوقف علی شیء لان ذلک انما هو الامکان الذاتی حسن چلبی

قوله ما یجب ان یحصل الخ المرجع یستعمل مصدرا بمعنی الرجوع
[illegible] وان کان علی الشذوذ لان القیاس فتح العین [illegible]
والمصدر قد یکون بمعنی المفعول ای المرجوع الیه علی الحذف والایصال
ویستعمل اسم مکان بمعنی موضع الرجوع ولا [illegible]
فرق فی المعنی بینه وبین المصدر بمعنی المفعول فعلی الاول
مرجع الجود الی الغنی ای رجوعه الیه وعلی الثانی مرجع الجود هو الغنی ای موضع
رجوعه ویحتمل ان یکون المرجع [illegible] مصدرا بمعنی المفعول
ای المرجوع الیه الجود هو الغنی وما ذکره رحمه الله من التفسیر الی ما یجب
ان یحصل الخ انما یناسب الثانی والمصدر بمعنی المفعول لا
المصدر بمعناه الحقیقی والمرجع فی عبارة المتن لا یحتمل الا المصدر
بالمعنی الحقیقی بدلیل قوله الی الاحتراز ولو لم یکن کلمة الی لم یحمل المصدر
بهذا المعنی بل یتعین اسم الموضع او المصدر بمعنی المفعول والامر
فی ذلک هین لو منع المقصود قوله الی الاحتراز عن الخطأ کانه اراد

قوله ای ما یجب الخ یشعر بانه جعل المرجع بمعنی المرجوع الیه علی الحذف والایصال او بمعنی مکان الرجوع لکن کلمة الی تأباه والصواب ان المرجع بالمعنی المصدری وما ذکره الشارح رحمه الله اشارة الی حاصل المعنی والمراد بامکان الحصول الامکان الوقوعی المنافی للامتناع بالغیر لا الامکان الذاتی علی ما لا یخفی قاسم کبیر

عدم الخطاء عن قصد على ان يكون القصد قيداً للنفي لا للمنفي فصح
قوله والا لربما لانه على تقدير انتفاء عدم الخطاء عن قصد ربما
يكون خطاء وربما لا يكون خطاء لكن ينبغي ان لا يكون عن قصد وعلى
التقديرين لا يكون بليغا اما الاول فلوجود الخطاء واما الثاني
فلانتفاء القصد فيدفع ما يتوهم انه ان اراد بالاحتراز عن الخطاء
ان لا يخطئ فلا وجه لادراج ربما لانه على تقدير انتفاء عدم الخطاء
يقطع بوجود الخطاء فلا وجه لربما الدال على انه قد يكون خطاء وان
اراد محافظته عن الخطاء فاما ان يشترط فيها عدم الخطاء فلا
حاجة الى المحافظة لانه يكفي لوجود البلاغة عدم الخطاء واما ان لا
يشترط فلا اعتداد بمجرد المحافظة بدون عدم الخطاء كيف والبلاغة
توجد مع عدم هذه المحافظة بان لا يخطئ بدون محافظة وتعدم مع وجودها
بان يخطئ مع المحافظة [illegible] وهذا انه لما اريد بالاحتراز عن الخطاء
عدم الخطاء عن قصد فقوله والا يتناول [illegible] وجود الخطاء
وعدم الخطاء لا عن قصد وعلى التقديرين ينتفي البلاغة فما وجه الاقتصار
على الاول كما فعله رحمه الله حتى احتاج الى كلمة ربما وكان الاولى ان يقول
والا لادى المراد بغير المطابق او اداه بالمطابق لكن لا عن قصد فلا
يكون بليغا ويمكن ان يقال انتفاء البلاغة عند الخطاء امر ظاهر مكشوف
لا يمكن انكاره ويتمشى الزام على الخصم واما انتفاؤها مع وجود المطابقة
وعدم الخطاء بعدم القصد فلا يخلو عن خفاء وربما يتعلق بالانكار فلذا اقتصر على
الاول فلا يضيعوا هذا عن شوب لا يقال لم يتوقف البلاغة الا على
مع المطابقة مطلقا من غير اشتراط قصد لانه لم يقترن بالقصد لا يعتد به عندهم

عندهم

اصلا يدل عليه تخطئة علي كرم الله وجهه قول من قال من المتوفي على لفظ اسم
الفاعل ولذلك يشترطون في الدلالة القصد فما يفهم من غير قصد لا يكون
مدلولا عندهم فترك القصد لتقرره فيما بينهم وليس و يدخل في تمييز الكلام الفصيح
الكلم بتقييد موصوف الفصيح اللفظ في قوله الى تمييز الفصيح فيشمل الكلام والكلم
فيستغني عما ذكر من دخول تمييز الكلمات في تمييز الكلام لا يرى احدهما الا داره
الى ان بلاغة الكلام انما يتوقف على تمييز الكلام واما تمييز الكلمات لم يلبس تمييزها
مما يتوقف عليه بلاغة الكلام والثاني ان الظاهر ان الفصاحة في فصاحة
الكلام والكلمة مشتركة لفظا فلو اريد باللفظ الفصيح ما يشمل الكلام
والكلمة يكون جمعا بين معنيي المشترك فتقدير الكلام الزام للجمع المحظور
من غير ضرورة والتاويل بما دفع الاشتراك لا يصار اليه من غير ضرورة
ولا ضرورة هنا لحصول المط بحمل الفصيح على الكلام لانه يدخل في تمييزه الكلمات
قوله فقد سها سهوا ظاهرا لان المقصود اثبات الاحتياج الى المعاني
والبيان بان مرجع البلاغة يتوقف عليهما لان المرجع الاحتراز
والتمييز المذكوران والاول يحصل بالمعاني والثاني بعضه يحصل باللغة
والنحو والصرف والحس وهو تمييز الغريب عن غيره وتمييز المخالف للقياس
عن غيره وتمييز ما فيه ضعف التاليف والتعقيد اللفظي عن غيره وتمييز التنافر
عن غيره والبعض الثاني وهو تمييز ما فيه التعقيد المعنوي عن غيره يحصل بالبيان
فلا بد من بيان ان البعض الحاصل بالامور الاربعة غير البعض الحاصل
بالبيان يعني ان ما يحصل به لا يحصل بها ليثبت الاحتياج اليه ولا خفاء
ان هذا البيان انما يحصل اذا جعل الضمير عائدا الى ما يبين او يدرك اذ لو جعل
عائدا الى ما يدرك لم يفد الكلام الا ان الحاصل بالبيان لا يدرك بالحس واما

بالذات على الفصيح صح

فام يتوقف عليه تمييز الكلام ولو لم يتوقف تمييز الكلام على تمييز الكلمات صح

تمييز صح

امران صح

انه لم يتبين في العلوم الثلثة فلانا احتمل ان يكون مبينا فيها فلا يثبت الاحتياج
الى البيان **قوله** انحصر مقصوده في ثلثة فنون هي المعاني والبيان والبديع لانه قد سبق
ان علم البلاغة علم المعاني والبيان وعلم توابعها البديع وليس المعنى على
ان المختصر لما كان في علم البلاغة وتوابعها يلزم حصر مقصوده في ثلثة فنون
وجعله فنونا ثلثة لتوجه المنع الظاهر عليه اذ يجعل فنين احدهما في علم البلاغة
والآخر في توابعها وكذا ان يجعل المعنى على هذا بضم مقدمة معلومة وهي ان
المناسب في العلوم المختلفة ان يجعل كل فنا ويكون المراد من لزوم الحصر
مناسبته واولويته **قوله** ولا يخفى وجوه المناسبة اما تسمية الفن الاول
بالمعاني فلانه يبحث عن كيفية تطبيق الكلام على مقتضى الحال واداء اصل المعنى
بالمعنى لان مبناه ومرجعه الاحتراز عن الخطاء في تأدية المعنى المراد.
اي في مقتضيات الاحوال خصوصيات تعتبر في المعاني اولا وبالذات
واما تسمية الفن الثاني **صح** بالبديع فلانه يبحث عن المحسنات
ولا خفاء في بداعتها وظرافتها واما تسمية الفنون الثلاثة بالبيان فلان
البيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ولا خفاء في تعلق الفنون به وتصحيحا
وتحسينا اما تسمية الفنين الاخرين بالبيان فلتغليب حال الفن الثاني
على الثالث وكان تعلق الفن الاول اكثر واتصالها اشد فنبه على ذلك
بتسمية الاول بالمعاني والاخرين بالبيان الذي هو المنطق المذكور
واما تسمية الفنون الثلثة بالبديع فلانه لا خفاء في بداعة مباحثها ولطافة
مسائلها وظرافة نكاتها **قوله** الفن الاول علم المعاني عبر من تاء بل هو
ان بين اللفظ والمعنى من المناسبة والاتصال ما يجوز ان يعطى
لاحدهما حكم الآخر فالمحمول على الفن الاول وان كان هو الالفاظ الدالة على

على المسائل التي هي علم المعاني لكن جعل المحمول نفس علم المعاني وبعبارة اخرى
ان الفن الاول هو الالفاظ الدالة على علم المعاني فهو مدلول الفن فجعل الفن
نفس مدلوله لغاية المناسبة بينهما ولذلك صح قولهم لا زال كاسمه
مسعودا من غير اعتبار حذف وكذا ان تحمل علم المعاني على الالفاظ الدالة
عليه **قوله** بمنزلة المفرد يعني ان المعاني ليس جزءا للبيان حقيقة بل كالجزء
منه لان رعاية المطابقة لم تعتبر في البيان على وجه الجزئية فيعتبر
اعتبارها فيه ان الايراد الذي هو مقصود البيان انما يعتبر بعد رعاية
المطابقة وهو على التقديم يتحد منزلة الجزئية لكن **قوله** ملكة يقتدر بها المراد ان يراد
بالملكة هنا كيفية للنفس تتمكن بها من معرفة جميع المسائل يستحضر بها ما كان
معلوما مخزونا فيها ويستحصل ما كان مجهولا منها ولو حمل الملكة على ما ذكر وهي من مراتب
الادراك من ملكة الانتقال الى النظريات وهي العقل بالملكة ملكة استحضار
النظريات التي حصلت اولا كلما شاء من غير
حاجة الى كسب جديد وهي العقل بالفعل لم يصح اما الاول فظ واما الثاني فلان الشخص
اذا تمكن من معرفة جميع مسائل علم يعد عالما بذلك العلم بلا اشتراط ان يكون
قد حصل جميع المسائل اولا وصارت مخزونة عنده ان يتمكن من معرفة كل منها بلا
كسب فان من هو فقيه بلا ريب كابي حنيفة ومالك لم يعرفا بعض المسائل
كما نقل عنهما في الكتب وايضا كان الفقهاء يحتاجون في معرفة بعض المسائل
بعد ما تحققت فقاهتهم بلا شك الى الاجتهاد والكسب الجديد وكلامه يدعو في الشرح
مائل الى الثاني فهو محل تامل **قوله** وكذا يريد به نفس الاصول والقواعد
المعلومة وصفها بالمعلوم اشارة الى وجه التجوز فان الظاهر ان العلم
حقيقة في الادراك مجاز في القواعد المدركة اطلاقا للمصدر على المفعول
ولم يجعل حقيقة فيهما ترجيحا للمجاز على الاشتراك وكذا اطلاق العلم على الملكة

بالبيان فلتعلقه بايراد المعنى الواحد وبيانه بطرق مختلفة في الوضوح واما تسمية الفن الثالث صح

الفن الاول

يله

وهي صح

حصلتها صح

مجاز اطلاقاً لاسم المسبب على السبب او بالعكس وقد يقال المتبادر
الى الفهم من اطلاق العلم على العلوم المدونة والصناعات الملكة او القواعد
من غير [illegible] وهذا آية النقل فلفظ العلم فيهما حقيقة عرفية او اصطلاحية
قوله ولاستعمالهم المعرفة في الجزئيات الخ انه اراد الجزئيات
فقط على ما عليه اصطلاح البعض ان المعرفة يقال لادراك الجزئي والعلم
لادراك الكلي يعني انه اثر لفظ المعرفة على العلم جريا على هذا الاصطلاح
فيتوجه عليه ان ايثار لفظ المعرفة هنا لا يحتاج الى الجريان على هذا الاصطلاح
لاستقامته على تقدير ان يكون المعرفة مستعملة في الادراك مطلقا سواء
كان ادراكا للكلي او الجزئي والجواب ان المص ذكر في الايضاح وقد جعله
كالشرح للتلخيص انه قيل يعرف دون يعلم رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء من
تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات فشرح رحمه الله كلامه على وفق ما ذكره
وقد يجاب بانه لما ترك العلم الى المعرفة اقتضى نكتة والجريان على هذا
الاصطلاح يصلح نكتة فيصار اليه قوله يستنبط منه ادراكات جزئية الخ ان
هذا التفسير مبني على اختصاص المعرفة [illegible] بالجزئيات خينا قش بان
هذا انما [illegible] يستلزم كون المدرك جزئيا لا كون الادراك جزئيا ولا يلزم من جزئية
المدرك جزئية الادراك لان ادراك الجزئي يجوز ان يكون كليا كما قال الحكماء انه تع
عالم بالجزئيات على الوجه الكلي والجواب ان ادراك الجزئي وان كان كليا في نفسه
لكنه جزئي لادراك الكلي فان ادراك الكلي كلي من جزئياته ادراك جزئيته
فجزئية المدرك يوجب جزئية الادراك بهذا المعنى فلذلك استنبط
رحمه الله جزئية الادراكات من لفظ المعرفة المختصة بادراك الجزئيات
ولما كان جزئية الادراك اعم من ان يكون لجزئية المدرك او لكليته
وكان الموافق هنا والاقدم من استعمال المعرفة هو الاول فسره الادراك

استعانة بقرينة صح

فشرح بيانه

الجزئية بادراك الجزئيات فقال هي معرفة كل فرد فرد قيل هذه
العبارة من قبيل حذف العاطف دون المعطوف اي كل فرد وفرد على ما قال
ابو علي في قوله تع ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت
وحكى ابو زيد اكلت سمكا لبنا تمرا اي ولبنا وتمرا وفيه انه لو صرح بالعاطف
وقيل كل فرد وفرد لم يجز او لم يحسن فلا يحسن القول بحذفه وكانه من
قبيل تعدد المضاف اليه صورة كتعدد الخبر في كو هذا حلو حامض وتعدد
الحال كو الحمته حلوا حامضا ورأيته اسود ابيض وضربت القوم واحدا واحدا
قوله على ما اشير اليه في المفتاح حيث قال في تعريف المعاني على ما يقتضي الحال
ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام لا نفس الكيفيات وقد اسلفنا لك
ما يدفعه واما التصريح فهو ان العلامة رحمه الله ذكر في شرح قول المفتاح وارتفاع
شان الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة المقام
لما يليق به وهو الذي نسميه مقتضى الحال ان المراد من ما يليق به
الكلام الذي يليق بذلك المقام والكلام الذي يليق به هو مقتضى الحال رحمه الله
وانت خبير بان تصريح صاحب المفتاح لا ينحط عن تصريح الشارح
حيث قال بعد قوله وهو الذي نسميه مقتضى الحال فان كان مقتضى [illegible] كان
الحال اطلاق الحكم فكذا وان كان مقتضى الحال طي ذكر المسند اليه فكذا وان
المقتضى اثباته الخ فان وقوع قوله فان كان تفصيلا لقوله وهو الذي
نسميه مقتضى الحال تصريح بان مقتضى الحال الذي يعتبر مصادفة المقام له
انما هو نفس الكيفيات فتفسير الشارح لا [illegible] يطابق المشروح وقوله والا
لما صح القول بانها احوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال قد بينا فيما سبق وجه
صحة هذا القول مع كون المقتضى نفس الكيفيات فتذكر قوله واحوال

في اعراب كل فرد فرد

ای ان الشارح العلامة رحمه الله

الاسناد ايضا من احوال اللفظ جواب عما قيل المذكور ان الاسناد
من اجزاء الكلام وهو الموضوع لهذا العلم وموضوع المسائل لا يجوز ان يكون
من اجزاء موضوع العلم فلا يكون البحث عن الاسناد وبحمل احواله
وعوارضه الذاتية عليه من المسائل وذلك انه قد بين رحمه الله ان احوال
الاسناد هي احوال الكلام واعراض ذاتية له تعرضه لجزئه الذي هو
الاسناد فموضوع المسئلة في الحقيقة انما هو الكلام ولم يراع المص ذلك
في بحث الحقيقة والمجاز من حيث جعلهما من عوارض الاسناد فقال الاسناد
منه حقيقة عقلية ومجاز عقلي لا مرد عا اليه وهو ان انتساب الحقيقة والمجاز العقليين
على هذا الى العقل بنفسه واما الشيخ عبد القاهر والسكاكي فقد حافظا على تلك
الرعاية حيث جعلاهما من عوارض الكلام وصفاته قوله وتخصيص اللفظ
بالعربي مجرد اصطلاح دفع لاعتراض قاضي مصر على المص بان هذا العلم
لا يختص اللفظ العربي فالتقييد بالعربي يكون فاسدا قوله وينحصر المقصود
رجع الضمير الى المقصود من المعاني وان كان المذكور سابقا نفس المعاني
لانه من المعاني قد ذكره وانما جعل كذلك متابعة للمص حيث ذكر
في الايضاح وينحصر المقصود وقد اشار رحمه الله في الشرح الى وجهه
وهو انما جعل المقصود منحصرا دون نفس المعاني لان تعريف العلم وبيان
الانحصار والتنبيه الآتي خارجة عن المقصود داخلة في المعاني فلو حصر
المعاني في الابواب المذكورة مع خروج ما ذكر من التعريف واخويه
منها لم يستقم فحصر المقصود ليستقيم بناء على خروج المذكور عن المقصود قوله
انحصار الكل في الاجزاء لان المعاني عبارة عن مجموع الابواب الثمانية
ولا يصدق على واحد منها فلو جعل من حصر الكلي في الجزئيات لزم صدق

المعاني

المعاني على كل منها يقال ان المقصود في الابواب انما هو المقصود من المعاني
لا نفس المعاني ولا شك في صدق المقصود على كل واحد منها لان المقصود من مقاصد
المعاني لانا نقول انما يكون كذلك لو كانت من تبعيضية وهو ممنوع لم لا يجوز
ان تكون بيانية فيكون المقصود نفس المعاني وانه لا يصدق على شيء
من الابواب لانه يقال لو جعلت بيانية لم يستقم ما اشار اليه
في الشرح من فائدة ادراج المقصود لانه بناء على خروج ما ذكر من
المقصود ودخوله في المعاني فاذا جعلت بيانية كان المقصود نفس
المعاني فاذا خرجت هذه الامور من المقصود خرجت من المعاني ايضا
واذا دخلت في المعاني دخلت في المقصود ايضا والتفصيل ان كلمة من اما صلة
للقصد او بيانية او تبعيضية لا سبيل الى الاول لان ما يقصد من الشيء
يكون خارجا عنه فيلزم خروج الابواب عن المعاني وفساده ظ
ولا الى الثاني والا لم يكن في ادراج المقصود فائدة فتعين
الثالث وح يصح حصر الكلي في الجزئيات لان المقصود الذي
هو بعض المعاني يصدق على كل من الابواب بل لا يصح على هذا التقدير
حصر الكل في الاجزاء الا بتكلف عظيم وغاية العناية ان يقال انه
لما ذكر التعريف واخويه بذكر جملة المعاني لشدة الاتصال لا يبعد ان يذهب
الوهم اليها من اطلاق لفظ المعاني ولما ادرج لفظ المقصود اندفع
ذلك التوهم لان الظاهر ان يتبادر من اطلاق المقصود من المعاني
ما هو مقاصده دون ما يلحق به لشدة الاتصال فعلى هذا تكون من
بيانية ويكون حصر الكل في الاجزاء قوله فلا يصح التقسيم لان صحته مبنية
على صدق المقسم على اقسامه والمقسم هو الكلام المشتمل على النسبة

والتكلف ان يقال ان الالف واللام في المقصود للاستغراق واريد بالاستغراق ههنا الكل المجموعي لانه قد يراد منه ذلك كما يراد الكل الافرادي فعلى هذا يكون حصر الكل في الاجزاء ك

في المعاني دخلت ح

تقسيم الى الجزو الانشاء بانه ان كان لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه فالخبر
والا فالانشاء ولو قيد النسبة بما لم يشتمل على الانشاء لم يصدق
المقسم على الانشاء لا يقال معنى قوله والا فانشاء ان لم يكن لنسبته
خارج وانه اعم من ان يكون للكلام نسبة ولا يكون لها خارج كذلك وان
لا يكون له نسبة اصلا فلا يكون لنسبته خارج لانه يقال المتبادر
من قوله ان لم يكن لنسبته خارج ان يكون له نسبة ولا خارج لها
على ما هو قاعدة رجوع النفي الى القيد **قوله** ان كان لنسبته خارج اما ان
يراد بثبوت الخارج لنسبة الكلام ان الكلام يدل عليه ويثبته
واما ان يراد ان بين طرفي نسبة الكلام نسبة في الواقع هي المسماة بالخارج
والنسبة الخارجية وكلامه يحتملهما يشعر بالثاني وموظف يشعر بالاول
حيث قال فيما ذكر بعد من التحقيق من غير قصد الى كونه دالا على
نسبة خارجية وقد افصح عنه من قال الصدق وقوع النسبة التي
اشعر بها الكلام والكذب عدم وقوعها ثم انه يتجه على الاول ان لا
يكون للخبر الكاذب خارج وان لا [illegible] يصح قولهم الكذب عدم مطابقة
نسبة الكلام للخارج لان الخارج بمعنى الواقع ونفس الامر وما يدل عليه
الكلام فنسبته مطابقة له البتة ويمكن دفع الاول بان ليس المراد
بالخارج ما يكون واقعا في نفس الامر بل ما يكون خارجا بحسب دلالة اللفظ
اي يدل اللفظ على انه خارج ولا مخلص عن الثاني الا بالتزام ان الكذب
ليس عدم مطابقة النسبتين بل عدم وقوع النسبة التي يشعر بها
الكلام كما نقلناه ويؤيده قول من قال مدلول الخبر انما هو الصدق
واما الكذب فاحتمال عقلي لا مدلول له **قوله** في احد الازمنة دفع التوهم

بعيد

بعيد وهو ان الاخبار الاستقبالية الايجابية ينبغي ان تكون كاذبة باجمعها والسلبية صادقة بكليتها
لان النسبة الخارجية في الاخبار الاستقبالية سلبية في الحال فيكذب الموجبة فيها مطلقا ويصدق السالبة
كذلك لتخالف النسبتين في الاولى وتوافقهما في الثانية فاشار الى دفع ذلك بان ثبوت النسبة الخارجية يعتبر في احد
الازمنة ففي الخبر الاستقبالي يعتبر ثبوت النسبة الخارجية في الاستقبال فصدقه بمطابقة النسبة المفهومة منه
للخارجية المعتبرة في الاستقبال فيصدق في الخبر الايجابي ما طابق نسبته النسبة الخارجية الاستقبالية ويكذب
فيه ما لم يطابقها وكذا في الخبر السلبي وتوضيحه انه ان كان المراد بثبوت الخارج لنسبة الكلام ان الكلام
يدل عليه فالخارج في الاستقبالي ما يكون في الاستقبال وفي الماضوي ما كان في الماضي وفي الحالي ما يكون في الحال
وان كان المراد به ان بين طرفي نسبة الكلام نسبة خارجية فالخارج ايضا ما يكون في الاستقبال لان نسبة الكلام
لما كانت استقبالية كانت الخارجية ايضا موافقة لها لانها تعتبر على حسب اعتبار النسبة الكلامية وقد نقل
عنه رحمه الله في بعض الحواشي ان قولنا في احد الازمنة دفع لتوهم ان الخبر الاستقبالي لا خارج له فلا يكون خبرا
ومنشاء التوهم الغفول عن ان النسبة الخارجية تعتبر على حسب اعتبار زمان نسبة الكلام بحسب الازمنة فنبه على ذلك
بقوله في احد الازمنة فاندفع التوهم وان الخبر [illegible] ذلك مبني على ان المراد بالخارج ما يدل عليه الكلام والا
فللخبر الاستقبالي خارج في الحال بمعنى النسبة الواقعة في نفس الامر بين طرفي نسبة الكلام فافهم **قوله** والا فانشاء اي ان لم يكن
لنسبته خارج كذلك اي تطابقه او لا تطابقه ربما يفهم منه ان لنسبة الكلام الانشائي خارجا لكن لا يكون بحيث
يطابقه نسبة الكلام او لا تطابقه فالفرق بين الخبر والانشاء انما هو باعتبار ان خارج الخبر بحيث
تطابقه نسبته او لا تطابقه وخارج الانشاء ليس كذلك ويتوجه عليه ان هذا رافع للنقيضين
الا ان يوخذ قوله تطابقه او لا تطابقه على معنى قصد المطابقة وقصد عدمها كما قال رحمه الله حيث
يقصد ان لها نسبة خارجية مطابقة او لا مطابقة او يحمل قوله لا تطابقه على معنى عدم الملكة وما ذكره
رحمه الله من التحقيق مشعر بانه لا خارج لنسبة الكلام الانشائي حيث قال من غير قصد
الى كونه دالا على نسبة حاصلة في الواقع لا يقال انه لا ينفي الخارج بل ينفي القصد الى الدلالة
على الخارج وانه لا يوجب نفيه لانه يقال هذا ابناء على ان معنى ثبوت الخارج لنسبة

وتوافقهما ح

لذلك صح

ان م

الكلام

يدل عليه الا انه ادرج القصد اما اعلاما باعتبار القصد في الدلالة على ما قالوا او بان
ما لا يقصد لا يعتبر وجوده فنفي القصد في حكم نفي ثبوت الخارج للنسبة على انه لما لم يتعرض
في مقام الفرق بين الخبر والانشاء لانتفاء قيد المطابقة وجودا او عدما في الانشاء
واقتصر على نفي القصد الى الدلالة على الخارج علم ان قيد المطابقة ليس مدار الفرق
بل مداره القصد المذكور غاية الامر انه يتوجه ان قوله ان لم يكن لنسبته خارج كذلك
يشعر بثبوت الخارج بناء على ما تقرر من قاعدة رجوع النفي الى القيد والامر فيه سهل
عند الامل ولك ان تقول لو كان المراد بثبوت الخارج لنسبة الكلام ما ذكر بعض الاعلام لكن يجوز
ان يراد به ان الشيئين اللذين اعتبر بينهما نسبة في الكلام فبينهما مع قطع النظر عن الكلام نسبة
في الواقع فهذه النسبة الواقعة خارج فللانشاء خارج لكن لا يقصد بنسبة الانشاء
وجودا او عدما ولا يلتفت اليها قوله وهو معنى وجود النسبة الخارجية اي ما ذكر من وجود حينئذ صح
النسبة في الواقع بين الشيئين المذكورين مع قطع النظر عن الذهن معنى وجود النسبة الخارجية يشير
الى ان ليس معنى الخارج هنا ما يرادف الاعيان حتى يلزم كون النسبة من الامور العينية الموجودة
في الاعيان بل معنى الخارج هنا خارج الذهن اي الواقع ونفس الامر كما سيصرح رحمه الله
ان الواقع هو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري توضيحه انهم قالوا بوجود النسبة
الخارجية هنا فربما يتوهم منه ان النسبة من الامور الموجودة في الخارج وانه يخالف ما تقرر من
ان النسبة ليست موجودة في الخارج فدفع رحمه الله ذلك بان معنى الخارج هنا الواقع وخارج
ذهن المتكلم او المخاطب اعني خارج الكلام لا ما يرادف الاعيان فلا يبطل وجود النسبة
الخارجية بهذا المعنى لما تقرر ان النسبة ليست بموجودة في الخارج لان الخارج
ثمة بمعنى ما يرادف الاعيان وقد يدفع بان معنى كون النسبة خارجية هنا امر
خارجي لا موجود خارجي فالخارج هنا ظرف لنفس النسبة لا لوجودها وهذا لا ينافي
ما تقرر ان النسب ليست بموجودة في الخارج لان الخارج ثمة ظرف لوجود النسبة

لا لنفسها واثبات ظرفيته للخارج لنفسها لا ينافي نفي ظرفيته لوجودها
لان نفي الثانية لا يوجب نفي الاولى واثبات الاولى لا يستلزم اثبات
الثانية فان الخارج في قولنا زيد موجود في الخارج ظرف لنفس الوجود
ولم يلزم منه كونه ظرفا لوجود الوجود حتى يلزم كون الوجود موجودا
خارجيا فان الموجود الخارجي ما يكون الخارج ظرفا لوجوده لا ما يكون الخارجي صح
الخارج ظرفا لنفسه وفي قولنا الوجود ليس بموجود في الخارج ظرف
لوجود الوجود ولم يلزم منه نفي كون الخارج ظرفا لنفس الوجود
حتى يلزم انتفاء الوجود الخارجي فان قلت فالامر الخارجي اعم
من الموجود الخارجي فان الامر الخارجي يجوز ان يكون معدوما في
الخارج كالوجود الخارجي فما معنى قوله سواء قلنا ان النسبة
من الامور الخارجية او ليست منها للظهور انها امر خارجي جزما
وان لم يكن موجودا خارجيا وان كان المراد من الامور الخار جية
الموجودات الخارجية لم يحسن الترديد ايضا للقطع بانها ليست
موجودة في الخارج قلت معناه عدم توقف وجود النسبة الخا رجية
ههنا على كونها من الموجودات الخارجية وقد يقال انه
اشارة الى الخلاف في تحقيق النسبة الخارجية بين المتكلم والحكيم في ح
والمناسب ان يحمل الامور الخارجية على الموجودات الخارجية على
ما لا يخفى قوله لا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر قد يوجه بان الخبر
اعظم شانا واكثر ابحاثا واوفر نكتا واصل الانشاء ولذا قدم
في الكتب ابحاث الخبر واورد الابحاث المشتركة بين الخبر والانشاء

في باب الخبر فيجوز تخصيص هذا الكلام بالخبر [illegible]
وان تحقق في الانشاء ايضا قوله على انه لا حاجة اليه بعد تقييد
الكلام بالبليغ ربما يعتذر عنه بان قصده الى [illegible] تحقيق معنى
الاطناب وان كون الزيادة لفائدة ماخوذ فيه ولو لم يقيد الزيادة بالفائدة
لربما سبق الى الوهم ان الاطناب هو مطلق الزيادة وان كان زيادة
الكلام البليغ لفائدة او ان انفهام قيد الفائدة على تقدير عدم التقييد
بها لا يخلو عن خفاء ربما او ربما يغفل عنه فصرح به قوله الذي قد
سبق اشارة الى وجه تسمية ذلك البحث بالتنبيه فانه انما يستعمل
فيما سبق بوجه ولذا يستعمل في البديهيات وما في حكمها او انه يستعمل فيما
يستغنى عن الدليل كالبديهي وما في حكمه وما سبق الاشارة اليه في حكم البديهي
قوله اي مطابقة حكمه اشارة الى ان المطابقة انما هي للحكم اولا وبالذات وللخبر
ثانيا وبالعرض وصدق الخبر ان كان عبارة عن مطابقة حكم الخبر كان حكمه حكم
المطابقة في الثبوت للحكم اولا وبالذات وان كان عبارة عن مطابقة الخبر فربما
يسبق الى الوهم ان الصدق ح ثابت للخبر اولا وبالذات ح لكون الخبر
مطابق الحكم وانه ثابت للخبر اولا لا للحكم لكن التحقيق انه ح ايضا ثابت للحكم
اولا لان مطابقة الحكم امر ثابت له اولا واما كون الخبر مطابق الحكم فهو ليس عين
مطابقة الحكم بل انها مبداه او هو منشأه [illegible] كما قيل في تعريف الدلالة بفهم المعنى من اللفظ
دفعا للاعتراض بان الفهم صفة الفاهم والدلالة صفة اللفظ فكيف يصح تعريفها
بان فهم المعنى من اللفظ اي كون اللفظ مفهوما منه المعنى صفة للفظ وان كان
نفس الفهم صفة للفاهم فرد عليه بان فهم المعنى من اللفظ ايضا صفة للفاهم
اي كالفهم

تنبيه — اشارة الى ما اليه صح

لان الصدق صح

لكن له تعلق باللفظ والمعنى يصير بسببه مبداء لصفة اللفظ والمعنى اي كون اللفظ
يفهم منه المعنى وكون المعنى يفهم من اللفظ فمطابقة تلك النسبة المفهومة
من الكلام الظاهر انها هي التي يدل عليها الخبر قوله وكلامه رحمه الله في كتبه
يشعر بانها وقوع النسبة ولا وقوعها ويتجه عليه ان الخبر لا يدل الا على
الوقوع الواقعي فهو النسبة المفهومة والخارجية ايضا فكيف يتصور
تطابقهما مع اتحادهما ويمكن دفعه بان الوقوع له اعتباران احدهما
كونه مفهوما من الكلام مع قطع النظر عن الواقع والآخر كونه في الواقع مع قطع
النظر عن الكلام وما يدل عليه والوقوع [illegible] باحد الاعتبارين غيره
بالاعتبار الآخر ويجوز ان يتحقق التطابق بين المتغايرين بالاعتبار
[illegible] وقد يختار ان النسبة المفهومة التي مطابقتها للخارج
صدق انما هي الايقاع اي ادراك ان النسبة واقعة ومطابقته
للنسبة الخارجية بان يكون هي الوقوع بكونهما ثبوتيين وعدم مطابقته
اياها بان يكون هي اللاوقوع لاختلافهما [illegible]
[illegible] ثبوتا وسلبا وكذا حال القضية السالبة فان النسبة المفهومة
منها الانتزاع اي ادراك ان النسبة ليست بواقعة ومطابقته للخارج بان يكون الخارج
اللاوقوع وعدم مطابقته له بان يكون الوقوع فالصدق بتطابقهما ثبوتا في
القضية الموجبة وانتفاء في السالبة والكذب [illegible] فيهما بتخالفهما ثبوتا وانتفاء
قوله اللهم الا ان يقال انه كاذب [illegible] وجه الاستبعاد ان المفهوم الظاهر
من عدم مطابقة الخبر للاعتقاد ان يكون بحسب اعتقاد ولا يطابقه الخبر على ما هو
قاعدة رجوع النفي الى القيد وهذا بناء على انه عنده رحمه الله ان النظام قائل

ليست م

بالحصر البتة والا فليكن هو ممن ينكر الانحصار فيستغني عن التزام ذلك البعد قوله فان
ان يكون خبرهم سواء كان كما ذكره الشارح الآن الخبر ما يدل على الحكم والازام منه لتركيبهن
فائدة حكاية بذلك الحكم لجواز تخلف المدلول عن الدال في الدلالة اللفظية قوله فانه
تعالى جعلهم كاذبين الخ لم يتعرض بحال الصدق كما تعرض في الشرح وكان
وجهه ان الآية لا تدل على ان الصدق مطابقة الاعتقاد فقط لجواز ان يكون
مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا كما هو مذهب الجاحظ ويكون تكذيبه للمنافقين
باعتبار ان كلامهم لم يطابق الواقع والاعتقاد جميعا لا باعتبار انه لم يطابق
الاعتقاد فقط فيشكل وجه الاستدلال بالآية لانها لا تثبت ما هو المدعى من كون
الصدق مطابقة الاعتقاد والكذب عدم مطابقته ويمكن ان يقال انه قد يكون
الغرض من الاستدلال نفي مذهب الخصم والآية تنفي كون الصدق مطابقة الواقع
كما هو مذهب الجمهور لانها اثبتت الكذب معها فلا يكون الصدق بها ضرورة
امتناع اجتماع الصدق والكذب اتفاقا وان قيل بارتفاعهما ولا يبعد ان يثبت
بالآية كون الصدق مطابقة الاعتقاد فقط بان من جعل الكذب عدم مطابقة
الاعتقاد فقط لم يجعل الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا ومن جعل الصدق
مطابقتهما لم يجعل الكذب عدم مطابقة الاعتقاد فقط بل المناسب لكون الكذب
عدم مطابقة الاعتقاد فقط ان يكون الصدق مطابقته فقط على ما هو مقتضى تقابلهما
قوله بشهادة ان واللام فان قلت هذه مؤكدات تفيد تأكيد الحكم الذي دخلت عليه
وهو المشهود به اعني كونه عليه [illegible] رسول الله لا تأكيد شهادة المنافقين
المدلول عليها بقولهم نشهد فلا شهادة لهذه المؤكدات في تضمن نشهد للخبر المذكور
قلنا انها وان دخلت في المشهود به لكنها تشعر بان الشهادة عن جد كامل ورغبة

رحمه الله الا ان الآية اثبتت الكذب
لعدم مطابقة الاعتقاد مع مطابقته
الواقع ولم يتعرض صح

قوله بشهادة ان واللام والجملة الاسمية
سيجيء انه قد يؤكد الحكم المسلم لصدق
الرغبة ووفور النشاط وقد يؤكد
بناء على ان المخاطب المعلق
ينكر كون المتكلم عالما والسلام
به والتاكيدات في صح
هذا الكلام ان كانت لصدق الرغبة
ووفور النشاط فالخبر المتضمن هو
ان شهادتنا هذه عن صميم القلب وخلوص الاعتقاد وصدق الرغبة ووفور النشاط وان كانت بناء على ان المخاطب ينكر كونهم
عالمين بمضمون انك لرسول الله فالخبر المتضمن هو انا عالمون بمضمون الكلام معتقدون له وما نشهد الا بما علمنا وكلام الشارح
في هذا المقام يشعر بالاول وفيما سيجيء بالثاني ولكل وجه وتحقيقه ان الشهادة وان كانت تقع على الحق والزور لكن تأكيد المشهود به
بهذه المؤكدات الدال على تأكيد الشهادة تدل على ان الشهادة بانك رسول الله عن صميم القلب وخلوص الاعتقاد
وصدق الرغبة ووفور النشاط ونحن عالمون به ومعتقدون له
قاسم ليش

حاشية

صادقة بهذا والاوجه ان يجعل الخبر المذكور متضمنا لهذه المؤكدات لا لقولهم
نشهد ويتحقق الكذب في الشهادة برجوعه الى نشهد باعتبار كونه خبرا وقد بيّنا
وجهه في اول الشبهة قوله بل في زعمهم الفاسد لما كان الكذب عدم مطابقة الواقع صح
فان نسب الكذب الى الواقع كان هناك عدم مطابقة الواقع في الواقع وان
نسب الى الاعتقاد الفاسد كان المراد به عدم مطابقة الواقع في اعتقادهم
فالكذب ليس الا عدم مطابقة الواقع وانما امر بالتأمل لانه لما كان هذا الخبر غير
مطابق للواقع في اعتقادهم وغير مطابق للاعتقاد ايضا يشكل جعل كذبه بعدم مطابقة
الواقع دون عدم مطابقة الاعتقاد لكن يزول الاشكال بتقرير هذا الجواب
الثالث على وجه المنع هكذا لا نم ان كذب هذا الخبر عدم مطابقة الاعتقاد كما ذكرتم
لم لا يجوز ان يكون بعدم مطابقته للواقع على اعتقادكم ولو قرر على وجه التسليم كما
ذكره رحمه الله في الشرح اشكل دفع الاشكال فتأمل قوله مع الاعتقاد بانه مطابق
الظاهر انه جعل قوله مع الاعتقاد حالا عن خبر المبتدأ وهو مطابقة والاصح امتناعه
وقوله اعتقاد انه غير مطابق مع ان الظاهر ان المرجع هو الاعتقاد المذكور سابقا وقد فسره
باعتقاد انه مطابق يوجب اختلاف الراجع والمرجع البتة فكيف يستبعد
بمثل ذلك في هذا المقام على العلامة في شرح المفتاح ولا يبعد ان يرجع ضمير مطابقته الى
الواقع ويجعل قوله مع الاعتقاد ظرفا لغوا للمطابقة وقوله معه ظرفا للضمير في عدمها
باعتبار كونه عبارة عن المطابقة كما في قوله وما هو عنها بالحديث المرجم اعمالا للضمير باعتبار
معناه في الظرف فلا يتجه جعل الحال عن خبر المبتدأ ولا اختلاف الراجع والمرجع لكن ح
ينبغي ان يحمل عدم مطابقة الواقع مع الاعتقاد على معنى السلب الكلي اي عدم مطابقة شيء
من الواقع والاعتقاد ويخص عدم مطابقته بما يكون هناك اعتقاد لا يطابقه الخبر فلا ابتناء له

الاعتقاد

كان عدم مطابقة الواقع في
الاعتقاد ولما نسب الكذب
هنا الى اعتقادهم
صح

اي مع ما صح

كونها صح

عدم الاعتقاد اصلا على ما هو المقرر من رجوع النفي الى القيد حتى يطابق ما ذكره رحمه الله
من مذهب اى حظ ان الكذب عنده عدم مطابقة الواقع مع اعتقاد عدمها
ولو حمل على معنى رفع الايجاب الكلي انتفى الواسطة ودخل في الكذب جميع اقسامها
ان جعل عدم مطابقة الاعتقاد متناولا لصورة عدم الاعتقاد اصلا والا دخل
فيه قسمان منها وبقى القسمان الباقيان واسطة فيكون الواسطة اقل مما ذكره
رحمه الله وعلى تقدير الحمل على السلب الكلي وتعميم عدم مطابقة الاعتقاد لعدمه اصلا يدخل في الكذب
ايضا قسم واحد من اقسام الواسطة وكانه لهذا ذهب الى ما ذهب لما لا يخفى
في الحمل على السلب الكلي ولان عبارة الايضاح يؤيده **قوله** ضرورة تطابق
الواقع والاعتقاد ح اى حين مطابقة الواقع مع اعتقادها يقال استلزام اعتقاد
المطابقة لمطابقة الاعتقاد لا يتوقف على التوافق المذكور لثبوته على تقدير التخلف
ايضا لان العاقل لو اعتقد مطابقة الخبر للواقع فقد اعتقد هذا الخبر جزما فطابق
اعتقاده لانه انما يعتقده مطابقا للواقع مثلا اذا اعتقد مطابقة قولك السماء تحتنا للواقع
فقد طابق هذا الخبر اعتقاده وغاية ما يمكن ان يقال ثبوت الاستلزام على تقدير
التخلف لا يمنع صحة تعليله بالتوافق اذ يكفي لها ان يكون التوافق موجبا له والامر كذلك
لان موافق الموافق للشئ موافق له لكن ربما يتوجه عليه ان المستلزم ح هو مطابقة الواقع
الموافق للاعتقاد لا اعتقاد المطابقة وايضا التوافق انما يظهر بملاحظة استلزام اعتقاد
المطابقة لمطابقة الاعتقاد فتعليل هذا بذلك ليس بذاك **قوله** اى الاخبار حال الجنة الاحسن
ان يفسر بكون الخبر المذكور خبرا حال الجنة كما صرح به آخرا حيث قال فمرادهم بكونه خبرا
قوله لكان اظهر لان عدم اعتقاد الصدق لا يوجب عدم ارادتهم الصدق باحد شقي الترديد
لانه انما يفيد تجويزهم للصدق وعدم اعتقاد الصدق لا يصلح دليلا على عدم تجويزه لجواز ان

قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد
استلزام اعتقاد مطابقة الواقع
لمطابقة الاعتقاد واعتقاد عدم
مطابقة الواقع لعدم مطابقة
الاعتقاد في غاية الظهور من غير
دخل لتوافق الواقع والاعتقاد
اصلا في ذلك
قاسم ليثي

قوله لكان اظهر لان عدم اعتقادهم
صدقه لا ينافي تجويزهم اياه و
ارادتهم صدقه على وجه الترديد
انما يتوقف على تجويزهم اياه
وقد اشار رحمه بقوله لا يريدون
بكلامه الصدق الذي هو بمراحل
عن اعتقادهم الى توجيه الاستقامة
هكذا ينبغي ان يفهم قاسم ليثي

ان تجوزوه ولا يعتقدوه وانما الصالح لدليله اعتقاد عدم الصدق لانه ينفي تجويزه
لا يقال فح لا يستقيم ما ذكر فضلا عن ان يكون ظاهرا كما يشعر به قوله اظهر لانه رحمه الله قد
اشار الى وجه استقامته بقوله فلا يريدون في هذا المقام الصدق الذي هو بمراحل
عن اعتقادهم يعني ان صدقه في غاية البعد عن اعتقادهم بحيث لا يجوزونه فلا
يريدونه باحد شقي الترديد لكن لما كان في دلالة قوله لم يعتقدوه على هذا المعنى
خفاء قال ولو قال لانهم اعتقدوا عدم صدقه لكان اظهر **قوله** وهذا انما يتحقق بعد تحقق
الاسناد لا يقال فاللازم تأخر اللفظ الموصوف بما ذكر باعتبار وصفه لكن
لا شك انه باعتبار ذاته متقدم فاعتبار جانب الذات يقتضي تقديم الطرفين
وجانب الذات وان لم يرجح على جانب الوصف فلا اقل من ان لا يرجح لانه يقال
لما لم يبحث عن ذات الطرفين بل عنهما بملاحظة الوصفين اعتبر جانب المبحوث عنه
وقد اشار الى ذلك بقوله ولا بحث لنا عنهما **قوله** لانه كلما افاد الحكم افاد انه عالم
به اشار الى ان الملازمة بين الفائدة ولازمها باعتبار العلم والافادة او الاستفادة
لا باعتبار الوجود ولان اللزوم باعتباره منتف قطعا لان وجود الحكم لا يستلزم
اعني علم المخاطب بالحكم وبكون المخبر عالما به او افادة الخبر اياهما والاستفادة المخاطب
اياهما من الخبر صح اللزوم باعتبار الوجود وقوله وتسمية مثل هذا الحكم اشارة الى دفع
دخل مقدر وهو ان هذا الحكم لما لم يكن حاصلا من الخبر بل قبله لم يصح اطلاق فائدة
الخبر عليه **قوله** لو كانوا يعلمون اى من اشتراه ما له في الآخرة من خلاق ان ليس
لهم علم بذلك لان كلمة لو تجعل المثبت منفيا وبالعكس فنفى علمهم بذلك فقد اثبته في
صدر الآية لا يقال لم يتعلق العلم الثاني بما يتعلق به الاول بل انه منزل منزلة اللازم
على معنى انه لو كانوا من اهل العلم والمعرفة وليس لم يكن منزلا فالظاهر ان متعلقه هو

احوال الاسناد الخبري

الخبر فضلا عن كونه مخبره كذا
ولو جعل الفائدة ولازمها
نفس العلمين والافادتين
او الاستفادتين صح

مضمون لبئس ما شروا على ما هو الشائع في مثل هذا التركيب وهذا المضمون ليس عين مضمون
من اشتراه ما له في الآخرة من خلاق لان مضمون الاول عدم المنفعة في ذلك الشراء و
مضمون الثاني وجود غاية المضرة على ما يدل عليه لفظ بئس الموضوع للذم العام ولا
خفاء في تغايرهما بل في انفكاكهما كما في المباحات فالعلم بالاول لا يوجب العلم بالثاني
ولا الجهل بالثاني موجبا للجهل بالاول فلا حاجة الى ما ذكر من التنزيل لانه يقال تنزيل
المتعدي منزلة اللازم لا يصار اليه الا لضرورة وداع وليس فليس ولو سلم فالمقصود
حاصل لان عدم كونهم من اهل العلم يوجب عدم علمهم بالحكم المذكور ومعنى من اشتراه
الخ ان من فعل ذلك ليس له نصيب في الآخرة اصلا وهذا غاية المذمومية ونهاية
السوء على ما يفيده كلمة بئس وليس المعنى انه لا نصيب له على ذلك الفعل ليتجه ما ذكر ولئن
سلم فانهم لما باعوا به حظوظ انفسهم فاذا لم يكن لهم نصيب على ذلك كانه غاية
في المذمومية ولما كانت الغرابة في تنزيل العالم منزلة الجاهل بها باعتبار تنزيل العلم
والجهل من غير دخل لخصوص فائدة الخبر ولازمها اورد له شاهدا من الكلام
المجيد ولما كانت الغرابة في تنزيل العلم منزلة الجهل باعتبار تنزيل وجود الشيء منزلة
عدمه من غير دخل لخصوص العلم والجهل اورد له شاهدا من الفرقان المجيد وفي كلامه
اشارة الى الرد على من زعم من شراح المفتاح ان الآية الاولى مثال لما نحن فيه من تنزيل
العالم بالفائدة منزلة الجاهل بها والى توجيه كلام المفتاح احسن توجيه وقوله وما
رميت اذ رميت نفي الرمي اولا واثبته ثانيا لاعتبار خطابي وهو ان ما يترتب
على رميه عليه الصلوة والسلام من الاثر خارج عن حد ما يترتب على افعال البشر فينبغي
ان لا يغاير المنفي والمثبت بما يفيد تغايرهما كما قيل المثبت هو الرمي بطريق الكسب
والمنفي هو بطريق لانه بعد تبدت تغايرهما لا حاجة الى التنزيل والظ

اي وههنا ليس ضرورة فلا يصار صح

بفائدة الخبر صح

لفائدة الخبر صح

الذي صح

التاثير صح

الخلق صح

ان

قال فان كان المخاطب خالى الذهن اقول المراد بالخالى من يخلو ذهنه عن التصديق بالنسبة الحكمية فيما بين طرفى الجملة الخبرية وعن تصور
تلك النسبة وبالمتردد من تصور النسبة الحكمية ولم يصدق بشىء من وقوعها ولا وقوعها وبالمنكر من صدق بما ينافى مضمون الجملة
الملقاة اليه وانما انحصر احوال المخاطب فى هذه الثلثة لانه اما ان يكون خاليا عن التصديق بالنسبة وعن تصورها معا
فهو المسمى بخالى الذهن واما ان يكون خاليا عن التصديق بها دون تصورها فهو المتردد والسائل وظاهر ان عكسه محال
واما ان لا يكون خاليا عن شىء منهما وح اما ان يكون مصدقا بما ينافى مضمون ما القى اليه فهو المنكر او مصدقا بمضمونه وهو عالم
ثم ان العالم بالحكم لا يلقى اليه الجملة الاخبارية الا اذا اجرى الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ونزل منزلة الجاهل فانحصر حال
المخاطب بما اجرى على مقتضى الظاهر فى الخلو والتردد والانكار واعتبار هذه الاحوال فى المخاطب وايراد الكلام على الوجوه
المذكورة بالقياس الى فائدة الخبر اعنى الحكم ظاهر واما بالقياس الى لازمها فيمكن اعتبار الخلو وتجريد الجملة عن المؤكد فكما
ان المخاطب اذا كان خالى الذهن عن قيام زيد يقال له زيد قائم مجردا عن التاكيد كذلك اذا كان خالى الذهن عن علمك
بقيامه تقول له زيد قائم بلا تاكيد واما اعتبار التردد والانكار على الوجه المذكور فلا يجرى فى اللازم لاحتياجك الى ان
تؤكد ثبوت العلم لك فتقول انى عالم او انى لعالم بقيام زيد فيصير علمك به فائدة هذه الجملة الاخرى ولو قلت ان
زيدا قائم او انه لقائم كان التاكيد بحسب الظاهر راجعا الى ثبوت قيامه لا الى ثبوت علمك به على انه اذا اريد بعلم
المتكلم حصول صورة الحكم فى ذهنه فبعد القائه الخبر الى المخاطب لم يتصور منه بقاء ترددا وانكار فى ذلك وانما قلنا
بحسب الظاهر لما سيأتى من انه قد يؤكد الخبر بناء على ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول انك
لعالم كامل فان تاكيده يدل على انه صادر عن صدق رغبة ووفور اعتقاد ثم الظاهر انك اذا اعتبرت خلو ذهن
المخاطب عن علمك بقيام زيد مثلا او تردده فيه او انكاره له صار ثبوت علمك به مقصودا اصليا وصار ثبوت
القيام له من متعلقات ذلك المقصود فينبغى ان يعبر عنه بما يفيده قصدا وصريحا فيكون ذلك ح فائدة الخبر
وانت خبير بان ذلك انما يحسن اذا فسر العلم بالتصديق اما مطلقا او مقيدا بالجزم وحده او به بالمطابقة
والثبات معا واما اذا فسر بحصول صورة الحكم مطلقا فلا كما لا يخفى سيد شريف

قوله اى لا يكون عالما بوقوع النسبة اراد بالحكم التصديق وبه يشعر كلام الفاضل ومعنى خلو الذهن عنه عدم اتصافه به والضمير فى قوله
والتردد فيه راجع الى الحكم مرادا به الوقوع استخداما ويجوز ان يكون المراد بالحكم وقوع النسبة ومعنى خلوه عنه عدم ادراكه
اياه اى تصديقه به فعلى هذا ما سبق الى الوهم من عدم الاحتياج الى قوله والتردد فيه محل نظر ويمكن ان يقال ان مقصوده
ان الظاهر ان المراد بالحكم فى هذا المقام الوقوع فان المراد بالحكم المذكور سابقا فناسب ان يراد بالحكم المذكور ههنا ايضا
قوله وان كان مترددا وقوله وان كان منكرا قرينتان ظاهرتان على ذلك اذ المراد التردد فى الوقوع والانكار له فالمناسب ان

ان من لم يذهب الى التنزيل اختار ذلك التفسير ومن ذهب اليه فله مندوحة عنه
ومن جعل الاثبات نظرا الى الصورة والنفى نظرا الى الحقيقة فان اراد بيان
اى حل بعد التنزيل فمرجعه والا ففيه ما قلنا قوله اى لا يكون عالما
بوقوع النسبة يحتمل ان يريد بالحكم التصديق اى ادراك ان النسبة واقعة
او لا ومعنى خلو الذهن عن الحكم عدم اتصافه به وان يريد به وقوع النسبة او لا وقوعها
ومعنى خلوه عنه عدم ادراكه اياه وعلى الاول لا بد من الاستخدام بان يراد بضميره فيه
الحكم بمعنى وقوع النسبة اذ لا معنى للتردد فى التصديق وعلى الثانى لا بد ان يراد
بخلو الذهن عن الحكم عدم التصديق لا عدم ادراكه مطلقا بحيث يتناول
عدم تصوره ايضا لانه ح يستغنى عن قوله والتردد فيه لان التردد فيه يوجب
تصوره [illegible] ينفى تصوره سابقا ينفى التردد فيه ولما عرفت
ما ذكرنا ظهر فساد النقل بانه لا حاجة الى ذكر التردد فيه لان الخلو عن الحكم يستلزم
الخلو عن التردد فيه لان التردد فيه يوجب تصوره اما اذا اريد بالحكم التصديق
فلان التردد لم يعتبر فى التصديق بل فى الحكم بمعنى وقوع النسبة فالخلو عن التصديق
لا يوجب الخلو عن التردد فى وقوع النسبة وليكن فرض ان التردد فى التصديق
فهو انما يوجب تصور التصديق لا حصوله فهو لا ينفى الخلو عن التصديق لجواز
ان يكون متصورا للتصديق لا مصدقا فالخلو عن التصديق لا يوجب الخلو عن التردد
فيه لجواز اجتماع الخلو عن التصديق مع التردد واما اذا اريد وقوع النسبة فلان
معنى الخلو عنه عدم التصديق به وانه لا يوجب عدم تصوره حتى يلزم منه الخلو
عن التردد فيه والمراد بالحكم فى قوله بل التحقيق ان الحكم الخ نفس التصديق
والضمير فى قوله والتردد فيه راجع الى متعلق التصديق اعنى وقوع النسبة ع

يكون المراد بالخلو عن الحكم بمعنى وقوع النسبة والخلو عنه متناول عدم تصوره وعدم التصديق بذلك لا حاجة الى ذكر والتردد فيه فارادة التصديق من الحكم او حمل الخلو من الحكم بمعنى الوقوع على معنى عدم التصديق به ليحتاج الى ذكر والتردد فيه ارتكاب امر له مندوحة عنه قاسم ليثى

فى التصديق بان يكون متصورا صح

سبيل الاستخدام وهذا ربما يرجح ارادة التصديق من الحكم المذكور في المتن

قوله لكن المذكور في دلائل الاعجاز في الشرح قال الشيخ في دلائل الاعجاز

اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هذا الجواب لكن يشكل ان تم ويمكن توجيهه بانه لا يبعد

هذا الاشتراط في التاكيد بان لكونها على التاكيد ومفيدة للغاية فيجوز

ان يتقيد حسن الاتيان بها بذلك الشرط بخلاف سائر المؤكدات وعلى هذا

يندفع عنه ما اورد عليه ان ما ذكره الشيخ مخالف للقوم حيث حكموا بحسن التاكيد

في مقام التردد سواء وجد هذا الشرط او لا نعم انه قد فرق بين ان وسائر المؤكدات

حيث لم يصرحوا بذلك الفرق ولكن لعل لعله كلام الشيخ على ما ذكره في الكتاب هذا

يدل على انه حمل كلامه على مطلق التاكيد ولم يلتفت الى خصوص ان قوله مبني

على ان تكذيب الاثنين تكذيب الثلثة يعني انه نسب التكذيب في المرة الاولى الى جميع

الرسل مع ان المكذب فيها اثنان ووجهه بانه لما كان المرسل للاثنين والثلثة واحداً

وهو عيسى عليه السلام والمرسل به وهو الكلام الذي ارسل به الاثنان والثلثة واحداً

كان تكذيب الاثنين تكذيب الثلثة وهذا بناء على ان قوله في المرة الاولى متعلق بكذبوا

ولو جعل متعلقاً بقوله قال الله لم يحتج الى هذا العذر فانه تعالى حكى عن الرسل المكذبين

وهم ثلثة مرتين فقال الله في حكاية في المرة الاولى من الحكاية كذا وفي الثانية كذا ولو جعلت

المرتان للتكذيب استقام ايضا باعتبار ان يجعل ما تقدم المرة الثانية من التكذيب

مرة اولى منه واسناد التكذيب في حق التكذيب المتعلق بالثلثة الى مجموعهم غير

لازم بل اسناده في احدى المرتين الى المجموع وفي الاخرى الى البعض بل يكفي اسناده

في احديهما الى البعض وفي الاخرى الى الباقي لانه يصح نسبة التكذيب الى الثلثة بملاحظة

مجموع المرتين ولو اطلق التكذيب الذي جعلت المرتان له عن التعلق بجميع رسل

حكاية

عيسى عليه السلام واكتفى بتعلقه بمن ارسله عيسى لم يبعد قوله اي للخبر الظاهر

ان استشرف متعد بنفسه كما نقل فينبغي ان يقال فيستشرف اي الخبر والا يصح حمل

اللام على التقوية لان عمل الفعل عند التقدم على المعمول في غاية القوة فيمتنع تقويته

نحو ضربت زيدا على ما صرح به اللهم الا ان يجعل اللام زائدة او يقال كما تعدى

بنفسه تعدى بالحرف ايضا اذ بعض الافعال يجئ كذلك ولو جعل ضميره للملوح

اي يستشرف الخبر لاجل الملوح لكان وجها لم يكن عليه ذلك الغبار ثم الظ

انه لا يلزم من استشراف غير السائل المتردد استشرافا مثل استشراف السائل

المتردد صيرورة الغير السائل سائلا مترددا كيف والغرض انه غير سائل وما ذكر

لعله في الشرح ان النفس المتيقظ والفهم المسارع يكاد يتردد فيه صريح في انه لم يصر

مترددا [illegible] فقد لاح ان الاستشراف متحقق بالفعل لكن تحققه

لا يستلزم كون المستشرف مترددا بالفعل وقد يلتزم ذلك الاستلزام ويجعل قوله

فيستشرف على معنى يكاد يستشرف ومن شانه ان يستشرف وهو بعيد وابعد

منه ان الكتاب تحقق الاستشراف والتردد بالفعل وجعل التاكيد باعتبار تقديم

الملوح الذي من شانه ان يستشرف لا باعتبار تحقق الاستشراف بالفعل

قوله شاهدا عنده ان حملت المشاهدة على المشاهدة العقلية اي اليقيني والعلم القطعي

صح جعل الدليل مشاهدا سواء حمل على اصطلاح المعقول او الاصول وان حملت على المشاهدة

الحسية لزم حمل الدليل على اصطلاح الاصول لان الدليل عند اهل المعقول

تصديقات مترتبة ليست بمحسوسة قوله لان مجرد وجوده لا يكفي في الارتداع

فيه ان معنى الكلام على هذا التعليل ان يكون في نفس الامر من الدليل

ما لو تامله ارتدع فالارتداع لازم للتامل في الدليل الموجود في نفس الامر لا لمجرد

وجوده في نفس الامر فلا يرد عليه ان مجرد وجوده لا يكفي في الارتداع ويمكن دفعه

ما نقله يدل على ان استشرف متعد بنفسه وح لا وجه لذكر اللام الا ان يجعل اللام زائدة او يقال ان استشرف جاء متعديا بها ايضا ولو جعل ضميره للملوح اي لاجله على ان يكون المفعول محذوفا لم يحتج الى شيء منهما فافهم رجح باللام

اراد بالدليل ما هو مصطلح الاصولي اعني ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري ولا شك انه لا يلزم من مجرد العلم بالدليل العلم بالمدلول ما لم يتامل وجه دلالته وينتقل منه الى ما هو دليله فيرتدع عن الانكار وانه يجوز ان يكون محسوسا فاندفع ما قيل ان الدليل اذا كان معلوما له ارتدع بلا حاجة الى التامل على انه انما يصح اذا كان الدليل من الشكل الاول اما اذا كان من باقي الاشكال فبمجرد العلم لا يحصل العلم بالمطلوب بل لا بد من التفطن بوجه الدلالة والارتباط الذي به صارت المقدمات شيئا واحدا واندفع ايضا ان الدليل عبارة عن مجموع التصديقات المترتبة الموصلة فكيف يكون محسوسا فافهم تبشر

بان المراد من الارتداع هو الارتداع المذكور اعني الارتداع على تقدير التأمل فمعنى
كلامه ان مجرد وجوده لا يكفي في الارتداع على تقدير التأمل لان التأمل انما يكون
في الدليل المعلوم ليحصل المجهول فلا بد ان يكون الدليل معلوما للمنكر فيتأمل فيه فيرتدع
وبذلك يندفع ما يورد على قوله ما لم يكن حاصلا عنده انه يدل على ان مجرد الحصول عنده
يكفي في الارتداع فيتوجه على تفسيره للعدل لكونه معه بكونه معلوما له ان مجرد المعلومية
والحصول عنده لا يكفي في الارتداع فاوجه ترتبه على التأمل في ذلك المعلوم وايضا
التأمل في الدليل يفيد العلم به فاي حاجة الى تقييد الدليل بكونه معلوما ويمكن ان — ولك ان تقول
يقال لما وصف الدليل بكونه شاهدا والظاهر المشاهدة الحسية فلا بد ان يحمل
على مصطلح الاصول وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري فمجرد
معلوميته لا يكفي في الارتداع بل يجب التأمل والنظر فيه **قوله** وهذا الكلام انه مثال
وجزئي من جزئيات القاعدة التي نحن بصددها فلا بد ان تحقق فيه جعل المنكر — وجه ثاني بيان
كغير المنكر وح لا يمكن حمل قوله لا ريب فيه على ظاهره لان هذا الحكم غير صحيح
ويجب انكاره فلا معنى لجعل منكره كغير المنكر بل ينبغي ان يحمل على معنى ان القرآن
ليس مظنة للريب وينبغي ان لا يرتاب فيه على ما ذكر في الكشاف ويحتمل ان يكون
نظير ما نحن فيه فلا يكون جزئيا من جزئياته بل يكون مشاركا في الامر المقصود
ويكونان جزئيين لكلي وح يكون الآية محمولة على ظاهرها بانه ان ما نحن فيه جعل
الانكار كلا انكار تعويلا على ما يزيله وقد جعل في الآية الريب كلا ريب تعويلا على ما يزيله
فهما جزئيان لجعل وجود الشيء كعدمه اعتمادا على ما يزيله ويصلحان مثالين له
ولا يصلح احدهما مثالا للآخر بل نظيرا له لتشابههما في الاشتمال على جعل الشيء كعدمه — بمشابهة ح
اعتمادا على مزيله وانما جعل رحمه الله التنظير احسن لوجهين احدهما انه ح
يكون الكلام مجرى على الظاهر والثاني انه ذكر المص بعد ذلك وهكذا اعتبارات

النفي

قوله فيكون نظير التنزيل وجود الشيء منزلة عدمه اي مثالا لتنزيل وجود الشيء منزلة عدمه فلا يرد ان الاولى ان يقول فيكون
نظير التنزيل لا الانكار منزلة عدمه لا التنزيل وجود الشيء منزلة عدمه لانه مثال له فان نظير الشيء وان جاز اطلاقه
على المثال لكن اذا قوبل بالمثال يراد به شبيهه قاسم ليثي

النفي وانه ينتقض بظاهره ان لا يسبقه شيء من اعتبارات النفي وعلى تقدير
جعل الآية مثالا لما نحن فيه يكون من اعتبارات النفي وامثلته ولا يخفى عليك
ان الاحسن ان يقال انه نظير لتنزيل الانكار منزلة عدمه لا لتنزيل وجود
الشيء منزلة عدمه بل انه مثال له فان نظير الشيء وان جاز اطلاقه على جزئي من
جزئياته على ما هو معنى المثال لكن اذا قوبل بالمثال يراد به انه شبيهه **قوله**

بحث الاسناد المجازي

لان بعض الاسناد عنده الخ يعني ان الاسناد عنده ... ليس منحصرا في الحقيقة
والمجاز فاختار عبارة لا يدل بظاهرها على الحصر وقولك اما حقيقة او مجاز يفيد منع
الخلو ظاهرا فيفيد الحصر فتركه الى قوله منه كذا لانه لا يفيد الحصر لانه يفيد عدم الحصر — لا لانه ح
كما يشعر به عبارة الشرح فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك لكن
ليتوجه المنع عليه وان امكن دفعه بتكلف **قوله** كقول المعتزلي لمن لا يعرف — لتوجه ح
حاله وهو يخفيها منه قيل هما قيدان ذكرا على سبيل العادة والا فلا انتفاء بهما يكون
كلامه حقيقة ايضا وانت خبير بان المخاطب اذا كان عارفا بحال القائل انه معتزلي
لم يتعين كونه حقيقة لجواز ان يجعل القائل علم المخاطب قرينة على انه لم يرد ظاهره
نعم لو قيل يكفي احد القيدين لانه لو لم يعرف حاله يكون هذا الكلام حقيقة قطعا — التقييدين ح
وكذا لو عرفها لكن يخفيها منه لانه ح لا ينصب قرينة على عدم ارادة الظاهر **قوله**
اي والحال انك خاصة اشارة الى ان تقديم المسند اليه للقصر وانما قيد به لانه لو علم
المخاطب ايضا فاما ان يعلم المتكلم بذلك ايضا او لا وعلى الاول لا يكون حقيقة لمكان
القرينة الصارفة بل ان كان الاسناد ملابسة كان مجازا وعلى الثاني يكون حقيقة
فخصص المتكلم بالعلم بعدم المجيء باعتبار انه على تقدير علم المخاطب لا يتعين كونه حقيقة
لا باعتبار انه على هذا التقدير لا يكون حقيقة جزما **قوله** مجازا في الاثبات اي انما سمي به مع

التقييد بقوله لمن لا يعرف حاله لانه لو عرف
حاله لا يحمله على الحقيقة بل يجعله مجازا عن
التثبت والاقتدار والتمكين وقوله وهو
يخفيها منه تنبيه على جهة صدور هذا القول
منه كذا قيل ويمكن ان يقال التقييد بقوله
وهو يخفيها منه لانه اذا لم يعرف المخاطب
حاله وقال خلق الله تعالى الافعال كلها
ظهر انه معتزلي لم يكن حقيقة ايضا
لكنه اذا حمل قوله لمن لا يعرف حاله على
معنى انه لا يعرفها اصلا ولا يعثر
عليه بها قطعا لم يحتج الى قوله وهو
يخفيها وح يكون فائدته التنبيه
المذكور قاسم ليثي

التقييد بالملابس للاشعار في التعريف
بان المعتبر في المجاز مشابهة المسند اليه
في اللفظ لما هو له في الحقيقة في ملابسة
الفعل وبان علة اسناده الى ذلك
الغير مشابهته لما هو له فافهم لتنحى

انه يكون هذا المجاز في النفي ايضا كما ذكره رحمه الله في الشرح ان المجاز في النفي مداره على
المجاز في الاثبات فان كان الاثبات مجازا كان النفي مجازا والا فلا قوله اي بغير
الملابس لا يظهر للتقييد فائدة قوله من الحقيقة او الموضع الذي يؤول اليه من العقل نقل
عنه رحمه الله في الحواشي ان من في قوله من الحقيقة بيانية وفي قوله من العقل ابتدائية اي
تطلب موضعه من العقل ما هو وكيف ينبغي ان يكون حتى يكون على ما هو عليه
في العقل والظاهر من كلامه انه لم يجعل كلمة من في من العقل صلة ليؤول ولا بعد في ان يجعل
صلة له على معنى يطلب له موضعا يرجع اليه من الحقيقة اي ينتقل اليه منها لامتناعها
واما جعل من الثانية بيانية بكلامه واما لم يقتصر الشيخ على تطلب الحقيقة بل اتى بها الموضع
المذكور لان مذهبه ان المجاز العقلي لا يلزم ان يكون له حقيقة عقلية فاذا لم يكن
هناك حقيقة لم يستقم تطلب الحقيقة لم يتعرض للمفعول معه الخ ان اراد انه لا يسند
اليه اصلا وان اخرج عما كان عليه فعليه منع ظاهر لجواز ان يرفع الخشبة في استوى الماء
والخشبة على العطف على الفاعل ليكون مسندا اليه كما يرفع زيد في ضربت زيدا او
فيقال ضرب زيد فيجعل مسندا والجواب ان المراد انه لا يسند اليه باقيا على معناه فانه
لو اسند اليه لم يبق متصورا على المصاحبة معمول الفعل بل لكونه معمول الفعل لان
معنى المصاحبة انما يستفاد من كون الواو بمعنى مع ولم يبق فلم يبق بخلاف المفعول به
فانه عند الاسناد اليه يبقى على معناه وهو ما وقع عليه فعل الفاعل وقد يقال المفعول
به في الاصطلاح ما وقع عليه فعل الفاعل من غير تقييد بالمنصوب والمفعول معه ما ذكر
بعد الواو بمعنى مع او ما قصد لمصاحبة معمول الفعل فالمفعول به الاصطلاحي يقع مسندا اليه
دون المفعول معه الاصطلاحي يعني لاجل ان ذلك الغير شابه ما هو له اما فسره بذلك
ولم يقتصر على ظاهره وهو ان الاسناد الى ذكر لاجل الملابسة مجاز لان مطلق الملابسة

قوله لم يتعرض

قوله لم يتعرض للمفعول معه الخ ان اراد انه لا يسند الى المفعول معه باقيا على حاله فكذا المفعول به
وان اراد انه لا يسند اليه اصلا وان اخرج عما كان عليه فعليه منع ظاهر لجواز
ان يرفع الخشبة في استوى الماء والخشبة على العطف على الفاعل فيكون مسندا
اليه كما يرفع زيد في ضربت زيدا فيقال ضرب زيد فيجعل مسندا اليه والجواب
ان المراد انه لا يسند اليه باقيا على معناه فانه اذا اسند اليه لم يبق مقصودا
لمصاحبة معمول الفعل بل لكونه معمول الفعل لان معنى المصاحبة انما يستفاد
من كون الواو بمعنى مع ولم يبق فلم يبق بخلاف المفعول به فانه عند الاسناد
اليه يبقى على معناه وهو ما وقع عليه فعل الفاعل وقد يقال المفعول به في الاصطلاح
ما وقع عليه فعل الفاعل من غير تقييد بالمنصوب والمفعول معه ما ذكر بعد الواو
بمعنى مع او ما قصد لمصاحبة معمول الفعل فالمفعول به الاصطلاحي يقع مسندا
اليه دون المفعول معه الاصطلاحي قوله يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له
كانه انما فسره بذلك ولم يقتصر على ظاهره وهو ان الاسناد الى ذلك لاجل الملابسة
مجاز لان مطلق الملابسة يعم ملابسة الفعل لما هو له من الفاعل والمفعول
فالاسناد لمطلقها لا يوجب المجازية والا لكان الاسناد الى ما هو له مجازا
وايضا قد اقتضى في ذلك كلام الايضاح ان اسناده الى غيرهما لمضاهاته ما هو له
في ملابسة الفعل مجاز وكلام صاحب الكشاف ان الاسناد لمجرد الملابسة
مجاز وهو حق لان الاسناد الى ما هو له ليس لمجردها بل لاجل انه هو له قوله يعني
غير الفاعل في المبني للفاعل واما لم يفسر الضمير بذلك من اول الامر بل آثر التطويل
حيث فسر غيرهما بغير الفاعل والمفعول ثم بين ان المراد غير الفاعل في المبني للفاعل
الخ لنكتة وهي ان المذكور سابقا الفاعل والمفعول مطلقا فالضمير لا يرجع اليهما

الى هذه الاشياء على طريق
المجاز لمضاهاتها الفاعل
في ملابسة الفعل وكذا تقرر على
ظاهره لم يبعد بناء على انه يفهم
منه ان الاسناد

الا على سبيل الاطلاق لكن لما ذكر ان الاسناد الى الفاعل في المبني له والى المفعول في المبني له حقيقة علم ان المراد في المجاز الاسناد الى غير الفاعل في المبني له لان الاسناد الى غيره في المبني للمفعول حقيقة لان المفعول غير الفاعل وقس عليه الاسناد الى غير المفعول في المبني له فبين اولا مرجع الضمير على ما تقتضيه اللفظ ثم بين المراد بقرينة المقام قوله من الاضافية والايقاعية لا الافعال الوصفية ايضا كذلك فلم يذكر لان الوصف اما فعل او صفة من اسم الفاعل او المفعول او نحوهما واما مصدر والمجاز في الاولين [illegible] على كلام المص انما هو اسناد الفعل او الصفة الى ضميره والثالث خارج عما نحن فيه على ما ذكر في الشرح ان مثل انما هي اقبال كليس بحقيقة ولا مجاز عند المص لانتفاء الاسناد الى الملابس فكذا يكون مثل ناقة اقبال قوله والتعريف المذكور انما هو للاسناد يعني انه اذا تحقق المجاز العقلي في غير الاسناد والتعريف الذي ذكره المص مختص بالاسناد فلابد من اعتبار تخصيص في المعرف بان يجعل المعرف المجاز الاسنادي لا مطلق المجاز العقلي او تعميم في التعريف بان يراد بالاسناد مطلق النسبة فيتناول الاضافية والايقاعية واشار بلفظ اللهم الى بعد الوجه الثاني لان المتبادر من اطلاق الالفاظ المصطلح هو معانيها الاصطلاحية ولا ينبغي ان يذهب عليك ان حمل الاسناد المذكور في التعريف على مطلق النسبة لا يكفي بل لا بد من حمل الاسناد المذكور سابقا في قولهم للاسناد منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلي على مطلق النسبة ايضا والا كان التعريف اعم من المعرف اللهم الا ان يترك الضمير في قوله وهو اسناده الى ملابس راجع الى مطلق المجاز العقلي لا الذي هو قسم من الاسناد لاندراج المطلق في المقيد او نحو ما جوزه البعض من كون القسم

اعم

اعم من المقسم واعلم ان تعميم التعريف بحمل الاسناد على مطلق النسبة ليصلح لمطلق المجاز العقلي اولى مما وقع في الشرح من جعل الاسناد اعم من الصريح واللازم من الكلام ليصلح التعريف للمطلق لان المعرف ح يكون هو المقيد ايضا وان كان يمكن توجيهه قوله حيث جعل التأول لاخراج الاقوال الكاذبة فقط وذلك لانه قال لو قلت خلاف ما عند العقل امتنع طرد التعريف بنحو قول الجاهل ثم انما يستقيم ذلك لو لم يكن قيد التأول مخرجا له والا كان التعريف مطردا ذكر ما عند العقل لان قول الجاهل وان دخل في خلاف ما عند العقل فقد خرج بقيد التأول وقد يفهم ما ذكر من جعل السكاكي التأول لاخراج الكذب فقط من انه اخرج قول الجاهل بقوله خلاف ما عند المتكلم والكذب بقيد التأول ثم لا يتجه عليه ان اخراجه الكذب بقيد التأول لا يوجب اختصاصه باخراجه لجواز ان يخرج به قول الجاهل ايضا وان لم يذكره لان المدعى ان السكاكي جعل التأول لاخراج الكذب فقط على معنى انه نسب اخراج الكذب اليه ولم ينسب اليه اخراج قول الجاهل لانه جعل قول الجاهل داخلا في هذا القيد غير خارج به قوله وانه المبدئ والمعيد الدلالة على ذلك اما باعتبار ان من قال بامر الله وارادته وان افنا الشاعر وشعر رأسه وان طلوع الشمس وغروبها كل يوم بذلك قال بانه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني لعدم القائل بالفصل او لان هذا دليل اسلام القائل ثم اما باعتبار ان كون الافناء بامره وارادته يدل على كونه مفنيا وان كون طلوع الشمس وغروبها بامره يدل على كونه منشئا مبدئا معيدا و ربما يناقش بان حمل الاسناد ميز على المجاز بقرينة افناه قيل انه ليس اولى من العكس كيف وفي الاول مصير الى المجاز قبل اوانه ويمكن دفعه بان الحمل على الاسلام اولى من غيره قوله باعتبار حقيقة الطرفين او مجازيتهما ربما يتوهم ان الاقسام بهذا الاعتبار لا يتجاوز اثنين وهما ان يكون الطرفان حقيقيين وان يكونا مجازيين لان القسمين الاخيرين اعني ما يكون الطرفان مختلفين ليسا بهذا الاعتبار بل باعتبار حقيقية الطرفين ومجازية الاخر بل القسمان الاولان ليسا باعتبار احد الامرين من حقيقية احد الطرفين او مجازيتهما على ما يشعر به

قال واما على مذهب السكاكى الخ اقول وذلك ان الكلام المشتمل على اسناد جملة الى المبتدا يوصف عنده من حيث هو مشتمل على ذلك الاسناد بالمجاز والحقيقة العقليين وفى كون تلك الجملة من حيث هى جملة مجازا لغويا او حقيقة لغوية عنده اشكال لانه صرح فى تعريفهما بالكلمة ولم يصرح بان المجاز اللغوى قسمان مفرد ومركب لكنه مثل فى الاستعارة التى هى مجاز لغوى بما هو مركب نحو قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فان نظر كلمة او بل باعتبار كليهما فحق العبارة ان يقال باعتبار حقيقية الطرف ومجازيته بافراد الطرف وبلفظ الواو والجواب ان تربيع القسمة بهذا الاعتبار بمعنى انه يلاحظ هذا الاعتبار فى القسمة الى مجموع الاربعة سواء وجد هذا الاعتبار فى كل قسم ولا وقد تحقق الاعتبار فى كل من القسمين الاولين وفى مجموع القسمين الاخرين لان الطرفين فى مجموعهما حقيقيان او مجازيان ولا يضر عدم تحقق الاعتبار فى كل منهما على ان الاقسام المذكورة هى ان يكون الطرفان حقيقيين او ان يكونا مجازيين وان يكونا مختلفين ولا شك فى تحقق هذا الاعتبار فى كل منها ولا يقدح عدم تحققه فى كل من قسمى المختلفين ولا يبعد ان يحمل قوله حقيقية الطرفين ومجازيتهما على معنى انضياف مجموع الامرين من الحقيقية والمجازية الى الطرفين لا انضياف كل منهما على حدة فكان حق العبارة باعتبار حقيقية ومجازية الطرفين الا انه كرر المضاف اليه رعاية لامر لفظى كما كرر المضاف فى بينى وبينك واما كلمة او فللاشارة الى انه لا يجتمع الامران فى قسم وان الملحوظ فى التقسيم اتصاف الطرفين بالحقيقية والمجازية لا بهما جميعا قوله على ما ذهب اليه المص ظاهر واما ما ذهب اليه السكاكى من عدم اشتراط كون المسند فعلا او فى معناه فغير ظاهر لانه يجوز ان يكون المسند جملة وفى وصفها بالحقيقة والمجاز اللغويين تردد لانهما مفسران بالكلمة فيقتضى ان لا يوصف الجملة بهما ولو نظر الى انه يجوز وصف الشى بوصف اجزائه كما يقول ثوب اسمال ونطفة امشاج واجزاء الجملة مفردات يصح وصفها بهما وايضا ايراده الاستعارة التمثيلية التى هى مركب قطعا فى قسم الاستعارة التى هى قسم من المجاز اللغوى ربما يقتضى جواز وصف الجملة بذلك قوله وكل مفرد مستعمل التقييد بالمفرد لما مر آنفا انه لم يتعين وصف المركب بالحقيقة والمجاز بالمستعمل لان اللفظ قبل الاستعمال لا يوصف بهما لاخذ الاستعمال فى مفهومهما قوله اى من جهة العقل اشير الى ان قوله عقلا تمييز والعقل وان لم يصلح فاعلا للاستحالة لكونها هنا لازمة لكن يكفى صلوح

المجاز والحقيقة اللغويين فى المفردات الى ما يقتضيه تعريفه من انحصار لم ينحصر المجاز والحقيقة العقليان فى تلك الاقسام الاربعة وان نظر الى مقتضى تمثيله كان الانحصار فيهما ظاهرا على مذهبه ايضا فانه قلت اذا كان بعض اجزاء الجملة حقيقة لغوية وبعضها مجازا لغويا فالمجموع من حيث هو لا يوصف بشى منهما فلا يصح الانحصار على مذهبه اصلا قلت بل يوصف بالمجاز اللغوى لان المعنى الحقيقى للمجموع هو مجموع المعانى الحقيقية لمفرداته فالمعنى المركب من بعضها ومن خارج مغاير للمعنى الحقيقى سيد شريف

اى لا على مقتضى التعريف ولا على مقتضى التمثيل

فيكون مجازا لغويا فيحصل الانحصار على مذهب السكاكى

قال فی مختصر هذا الشرح زعم صاحب المفتاح ان اعتراض الامام حق وان فاعل هذه الافعال هو الله تعالی وان الشیخ
لم یعرف حقیقتها لخفائها فتبعه المص وظنی ان هذا تکلف والحق ما ذکره الشیخ ونقل عنه توجیه ظنیة حقا انه لانزاع فی ان
الفعل لابد له من فاعل لکنا نعلم قطعا ان الموجود فی امثال هذه الصور افعال لازمة کالقدوم والزیادة والصیر ورة و
السرور لا افعال متعدیة کالاقدام والمسرة ونحوهما لکن یبقی ح بحث وهو ان لفظ اقدم لا یکون ح حقیقة لعدم تحقق معناه
وقد استعمل استعمالا صحیحا فیلزم ان یکون مجازا فلا یکون المجاز فی الاسناد وانت تعلم ان هذا المنقول لا یدل علی
صحة ما ادعاه الشیخ ولا یفید ظنا بصحته اصلا بل هو فی الحقیقة ایراد اشکال علی جعل الصور المذکورة من المجاز العقلی
وبیان لوجوب عدها مجازات لغویة فیبطل بذلک مذهب الشیخ وغیره معا اذ لا اختصاص له باحدهما لیفید ظنا
بصحة الآخر وان شئت یقینا فی مذهبه فاستمع بما نقول اذا قدمت بلد مخاطبک لاجل حق لک علیه ثم قلت
اقدمنی بلدک حق لی علیک فقد صدر عنک فعل هو القدوم لاجل داع هو الحق لکنک بنیت من القدوم باب
الافعال واسندته الی الحق فان اردت بالاقدام الحمل علی القدوم کان مجازا لغویا والاسناد حقیقة وان اردت به
المعنی الحقیقی له وشبهت الحق بمقدم متوهم فی هذه الصورة وکان المقصود من الکلام هو التشبیه بقرینة نسبة الاقدام
الیه فهو استعارة بالکنایة واذا نظرت الی مناسبة الحق للمقدم علی تقدیر وجوده هناک فی ملابسة الفعل وجعلت
المقصود من الکلام هو الاسناد والتشبیه مصححا له کان اسناد الاقدام الی الحق مجازا عقلیا ولیس هناک فاعل حقیقی
لو اسند الیه لکان حقیقة فان قلت اذا کان القدوم ناشیا عن اقدام وکان هناک مقدم محقق فارید تشبیه
الحق بذلک المقدم وابرازه فی صورته علی طریقة الاستعارة بالکنایة او ارید نقل الاسناد منه الی الحق علی طریق
المجاز العقلی مبالغة فی ملابسته للفعل کان غرضا صحیحا فی اسلوب واضح واما اذا کان الموجود هو القدوم دون
الاقدام ولم یکن هناک مقدم محقق فکیف شبه به الحق وکیف ینقل الاسناد منه الیه وای فائدة فی ذلک
قلت کما ان الشیء یشبه بامر محقق ویبرز فی صورته لغرض من الاغراض المتعلقة بالتشبیه کذلک یشبه بامر موهوم
ویبرز فی صورته لذلک کما شبه النصال بانیاب الغول وطلع الزقوم برؤس الشیاطین فلا اشکال فی الاستعارة
بالکنایة واما نقل الاسناد فالمقصود منه المبالغة فی ملابسة الفعل فاذا وجد القدوم وحده لداع واریدت المبالغة
فی ملابسته للقدوم یتوهم هناک اقدام ومقدم وینقل اسناد الاقدام منه الی الداعی فان نقل الاسناد من
المتوهم کنقله من المتحقق فی تحصیل غرض المبالغة فی الملابسة فظهر ان لفظ اقدم یستعمل فیما هو معناه حقیقة
لغة الا ان ذلک المعنی مفروض موهوم قد تعلق بفرضه غرض صحیح وفائدة جلیلة ولیس له فاعل حقیقی لو اسند
الیه کان حقیقة فان قلت الفاعل الحقیقی للاقدام المتوهم هو ذلک المقدم المتوهم فاذا اسند الیه کان حقیقة
قلت لا معنی لاسناده الی الفاعل المتوهم بخلاف نقله منه الی الداعی فانه یساوی نقل اسناد الفعل المحقق
من الفاعل المحقق فی تحصیل الغرض المط کما عرفت فثبت اسناد مجازی لیس له حقیقة کما ادعاه الشیخ وبطل
ماتکلفه السکاکی من ان الفاعل الحقیقی للاقدام هو النفس ای اقدمتنی نفسی وان فاعل السرور والصیرورة و
الزیادة حقیقة هو الله سبحانه
سید سرہ

صلوح العقل فاعلا للاستحالة المتعدیة بمعنی عد الشیء محالا الا ان الواجب ان یکون التمییز
فاعلا اما النفس الفعل المذکور نحو طاب زید نفسا واما المتعدیة نحو ملا الاناء ماء فان الماء لا
یصلح فاعلا للاستلاء بل المتعدیة وهو الملا لانه مائع واما اللازمة نحو وفجرنا الارض عیونا فان
العیون متفجرة لا مفجرة فما نحن فیه مثل استلاء الاناء ماء قوله وظنی ان هذا تکلف والحق ما ذکره
الشیخ قال رحمه الله فی شرح المفتاح وانا اظن کلام الشیخ اقرب الی الصواب بالنظر الی
مقصود الکلام اذ لیس القصد هنا الی اقدام وتصییر بل الی قدوم وصیرورة علی ما صرح
به الشیخ دفعا لما یتوهم من اعتراض الامام یعنی لیس الموجود هنا اقداما وتصییرا
حتی یطلب له فاعل وانما هو متوهم مقدر والمحقق الموجود هو القدوم والصیرورة
الی هذا کلامه رحمه الله تعالی یعنی انه وان ذکر الاقدام والتصییر لکن لم یقصد بهما
الا الی اقدام وتصییر متوهمین غیر موجودین ولیس الموجود الا القدوم والصیرورة
واذا لم یوجد الاقدام والتصییر لم یطلب الفاعل ضرورة فلا یرد علیه ما نقل عنه
رحمه الله فی الحواشی انه اذا لم یکن اقدام مع کونه مذکورا کان هناک مجاز لغوی
فی المسند لا مجاز عقلی فی الاسناد اذ لا شک ان انتفاء المعنی فی الواقع لا یقدح
فی صحة استعمال اللفظ فیه کما تقول الاقدام المعدوم والموهوم مثلا واذا صح
استعمال الاقدام فی معناه مع انتفائه لم یکن مجاز فیه نفسه قطعا ولا یقاس
هذا علی لفظ الاظفار المستعمل فی الاظفار الموهومة علی ما هو استعارة تخییلیة
عند السکاکی وانه مجاز قطعا لانه قیاس مع الفارق لانه استعمل الاظفار
ثمه فی معنی وهمی شبیه بالاظفار المحققة وانه غیر ما وضع له لفظ الاظفار جزما بخلاف
لفظ الاقدام فانه لم یستعمل الا فی معناه الموضوع له وهو الاقدام الحقیقی لکن اعتبر
وجوده علی سبیل التوهم دون التحقق وانما ذکر الاقدام واستعمل فی اقدام
موهوم ولم یذکر القدوم مع کونه موجودا محققا لفائدة هی المبالغة فی مدخلیة الحق

في القدوم حيث نسب الاقدام اليه على وجه الفاعلية وجعل مقدما اذ لا شيء اكمل في
تحصيل القدوم من المقدم بل انه هو المحصل له لا يقال الفاعل للاقدام الموهوم هو المقدم
الموهوم واسناده اليه حقيقة فقد وجد للاقدام مع كونه موهوما فاعل حقيقي اذا اسند
اليه يكون حقيقة لانه يقال اعتبار الاقدام الموهوم لا يحتاج الى اعتبار مقدم متوهم فعن
اعتبار غنية قوله وهذا مبني على ان المراد بعيشة الى آخره دفع لما يقال الاسناد
المجازي عند المصنف انما هو اسناد الصفة الى الضمير في راضية لا النسبة الوصفية
في عيشة راضية فيجب ان يكون المراد بضمير راضية صاحب العيشة لا بلفظ
العيشة وبطلانه ممنوع لصحة ان يقال هو في عيشة راض صاحبها ووجه الدفع
ان ضمير راضية انما هو لعيشة فالمراد بهما واحد فاذا اريد بالضمير صاحبها كان هو
المراد بالعيشة ايضا فيلزم ان يكون المعنى هو في صاحب عيشة وبطلانه ظاهر و
لعبارة المتن توجيهان بناء على ان المراد بلفظ العيشة المذكور فيه اما نفس العيشة
او ضميرها بناء على اتحادهما والاول اولى قوله وهذا اولى بالتمثيل لان المجاز عند المصنف
انما هو اسناد الصائم الى الضمير المستكن فيه العائد الى النهار فيجب ان يراد بالضمير فلان
لا بلفظ النهار ولم يضف الضمير الى شيء آخر حتى يلزم اضافته الى شيء آخر وهذه
المناقشة لا تجري في الآية وهو ظاهر وانما يصح التمثيل بنهاره صائم في الجملة بناء على
ان المراد

فجعل الربيع بمنزلة الفاعل الحقيقي ادعاء لا يجعل اسناد الانبات اليه حقيقة فان قلت اذا كان الربيع مكنية يكون الانبات
تخييلية والتخييلية عند السكاكي يجب ان لا يكون بمعناه متحقق حسا ولا عقلا كاظفار المنية يقصد بها امر وهمي شبيه
بالاظفار وكذا ههنا يقصد امر وهمي شبيه بالانبات ولا شك ان اسناده الى الربيع بطريق الحقيقة يقال قد صرح
السكاكي بان قرينة المكنية في انبت الربيع وهو الانبات امر محقق فهو مكنية بلا تخييل فانه ينفك كل منهما عن الآخر عنده
صح

ان المراد بالنهار وضميره واحد فاذا اريد باحدهما معنى كان هو المراد بالآخر ايضا
قوله عند القائلين بان اسماءه تعالى توقيفية اشارة الى رد ما ذكروا في
الجواب عن هذا السوال بان التوقيف على السمع انما يلزم ان لو قال
السكاكي بالتوقيف لكنه لا يقول به ووجه الرد ان هذا التركيب صحيح بل شائع
عند القائل بالتوقيف كما عند غيره فلو كان الامر على ما زعم السكاكي لم يكن كذلك
قوله والجواب ان مبنى هذا الاعتراض اخاث يتوجه عليه انه اذا اريد
المشبه به ادعاء لا حقيقة لا يكون الاسناد اليه حقيقة لانه انما يسند حقيقة
الى المشبه به الحقيقي لا الادعائي الا يرى انه لما كان جعل الرجل الشجاع اسدا
بطريق الادعاء والتاويل لم يكن اطلاق الاسد عليه حقيقة بل مجازا على الاصح
قوله وعدم الحادث سابق على وجوده لا يقال كما ان للحادث عدما سابقا
له عدم لاحق وقد عبر ههنا بما يدل على العدم اللاحق فان الحذف هو الاسقاط
فلا يتيسر رجح العدم السابق بالاعتبار لانه يقال الاصل هو العدم السابق
وهو الواقع هنا واما التعبير بما يدل على اللاحق فلنكتة وقوله فكانه ترك
عن اصله يشعر بان الترك ليس على سبيل التحقيق كما ان قوله فكانه اتى به ثم حذف
يشعر بان الحذف ليس على سبيل التحقيق ومعلوم عندك ان عدم الاتيان منحصر
في القسمين اعني الترك عن الاصل ليس عدم الاتيان من الاصل بل اخص منه
وهو عدم الاتيان به ذكرا او عدم ملاحظته نية وقصدا اولا شك ان ذلك ليس
على التحقيق وان كان عدم الاتيان من الاصل على التحقيق لكن الشان في دلالة
الترك على هذا المعنى قوله وانما قال تخييل لان العدول ليس محقق وانما
هو على سبيل التخييل لان العدول يتوقف على الكون سابقا في المحل الاول والانتقال
عنه ثانيا الى المحل الثاني وليس شيء منهما ههنا تحقيقا اما الدلالة في اللفظ عند الذكر

الحادث
احوال المسند اليه

والاسقاط بعد الاثبات فلا بد ان يكون
احدهما تحقيقا وغايته ما يمكن ان يقال
ان المراد من الترك عن اصله
صح

فلانه لا يستقل بالدلالة بدون العقل واما الدلالة في العقل عند الحذف
فلان للفظ المحذوف دخلا في الدلالة بناء على انه قد استمر في العادة فهم
المعاني من الالفاظ محققة او مخيلة وكانه انما اقتصر رحمه الله على بيان الثاني
في هذا الكتاب لانه احوج الى البيان ولذكر بالغ بحصر الدلالة في اللفظ مع
ظهور مدخلية العقل في الدلالة وقد يقال الكلام في الدلالة اللفظية وانها لا تقوم
الا باللفظ واما العقل فشرط الدلالة فلا ينسب اليه ولذلك اقتصر على الثاني
واشار بالقصر الى وجه الاقتصار قوله والنكتة ان الاحتراز الخ قد يدفع بان
غاية الامر انه يلزم في صورة التعيين كون ذكره عبثا لكن لا يلزم من ذلك ان
يلزم في هذه الصورة ان يقصد الاحتراز عن العبث بل يجوز ان يقصد
نفس التعيين من غير اخطار الاحتراز بالبال قال في شرح المفتاح لا يخفى
ان كون المقصد هذا المعنى اي ان الخبر لا يصلح الا له غير كونه الاحتراز عما لا فائدة
فيه وان المتكلم قد يقصد احدهما ولا يخطر الاخر بباله وما ذكر في وجه
الاعتذار من الامرين فلا يخفى ما فيهما قوله او اظهار تعظيمه الخ درج الاظهار
وان كان الحاصل من ذكر اسم يدل على التعظيم هو نفس التعظيم اي الوصف
بالعظمة لان الكلام عند قيام القرينة على المسند اليه لو حذف فاسم الدال
على التعظيم يفهم الكلام عند عدم ذكره فذكره يحصل اظهار التعظيم ويجوز ان يكون
اظهار التعظيم عند ما اذا كان الخبر دالا على التعظيم باشتماله على اتصاف
المسند اليه بالفضائل فعند قيام القرينة يفهم التعظيم المدلول عليه بانتساب
الخبر الى المسند اليه المفهوم من القرينة فيحصل عند الذكر اظهار التعظيم قوله
تحقيقا او تقديرا الخ اشارة الى ما ذكره ابن الحاجب ان التقدم اللفظي
قسمان تحقيقي نحو ضرب زيد غلامه وتقديري نحو ضرب غلامه زيد فان

فان زيدا وان كان متاخرا لفظا لكنه متقدم تقديرا لان مرتبة الفاعل
قبل مرتبة المفعول والتقدم المعنوي قسمان احدهما ان يكون قبل الضمير لفظ
يتضمن المرجع بان يكون جزء مدلول اللفظ نحو قوله تعالى اعدلوا هو اقرب
للتقوى لان الفعل يتضمن المصدر وهو جزؤه والثاني ان يكون المرجع مفهوما
التزاما من سياق الكلام قبل الضمير نحو قوله تعالى ولابويه لان الكلام مسوق
لبيان الميراث فيلزم ان يكون هناك مورث فيرجع الضمير اليه وهو الذي
اراده رحمه الله بقوله او قرينة حال والتقدم الحكمي ان يكون المرجع مؤخرا ولم
يكن هناك ما يقتضي اعتبار تقدمه الا ذكر الضمير باعتبار انه وضع على ان
يعود الى متقدم فهذا المرجع متقدم حكما لوضع الضمير وذلك كالضمير المبهم
المفسر بما بعده نحو ربه رجلا ومنه ضمير الشان والقصة واما ارتكب مخالفة
الوضع في هذا الضمير تفخيما لشان المرجع وتمكينا له في النفس بذكره مبهما
اولا حتى يتشوق نفس السامع الى العثور عليه ثم يذكر المرجع قال ابن الحاجب
ومعنى التقدم حكما انك اذا قصدت الابهام للتفخيم فتعقل المرجع في ذهنك
ولم يصرح به ليحصل التفخيم بتقديم المبهم ثم ذكر المرجع فهذا المتعقل في حكم
المتقدم والاولى ان يجعل التقدم الحكمي اعم من ذلك حتى يتناول ما في نحو ضربني
وضربت زيدا على مذهب البصريين بان يقال التقدم الحكمي ان يكون هناك شيء
يقتضي تقدم المرجع تعقلا فيجعله في حكم المتقدم وفي صورة التنازع انما يضمر الفاعل
في الاول بعد ملاحظة تخصيص الثاني بالاعمال في المعمول المذكور فاقتضى ذكر
تعقل المذكور سابقا على الاضمار قوله لان وضع المعارف على ان يستعمل لمعين
قال رضي الملة والدين رحمه الله لم يريدوا بقولهم الموضوع ما وضع لشيء بعينه ان

قوله اى الخطاب مع معين قال فى شرح المفتاح فى شرح قول السكاكى وحق الخطاب ان يكون مع معين حق العبارة ان يكون لمعين يقال
خاطبه وهذا الخطاب له لا خاطب معه والخطاب معه يعنى ان كلمة مع كما لا تقع بعد المخاطبة لا تقع بعد الخطاب بان يكون ظرفا
لغو اله ولا بان يكون متعلقا بالحصول المقدر فجعل قوله مع معين متعلقا بالكون لا بالخطاب لا يوجه كلام المفتاح وغاية ما يوجه
ذكر مع فى الجملة تضمين الخطاب معنى التكلم ولا شك فى انه يقال تكلم معه والتكلم معه وبهذا يمكن ان يوجه ذكر كلمة مع كلام
الشارح فى هذا الكتاب ما تم ليثى

الواضع فقد فى وضعه واحدا معينا والا لم يدخل فى حد الموضوع غير الاعلام
اذ الضمير واسم الاشارة والموصول والمعرف باللام والمضاف الى احدها صالح
لكل معين فقصده المستعمل بل اراد واما وضع يستعمل فى واحد بعينه سواء كان
ذلك الواحد مقصود الواضع كما فى الاعلام اولا كما فى غيرها فلو قالوا اما وضع
لاستعمال فى شيء معين لكان احرى والمحققون على ان معناه قال هو المفهوم
اللازمة والمخبر وافواته وضعت بعينه لكل معين وضعا عاما باعتبار ان الملحوظ
الواضع فى وضعه للمعينات امر عام لكونه متكلما او مخاطبا او غائبا او مشارا اليه
مثلا وقد حقق ذلك فى موضعه وقد يترك الخطاب مع معين قال رحمه الله فى قول السكاكى
وحق الخطاب ان يكون مع معين حق العبارة ان يكون لمعين يقال خاطبه وهذا
الخطاب له لا خاطب معه فحق العبارة هنا على قدر كلامه يترك الخطاب لمعين
مع ان المذكور هنا فى كلام المتن ان يكون لمعين فالمناسب ان يرجع الضمير
اليه نعم كلام السكاكى يحتمل وجها آخر لا يتوجه عليه ما ذكره رحمه الله وهو ان
يتعلق قوله مع معين بيكون لا بالخطاب وكلامه رحمه الله لا يحتمل ذلك لهذا
والاولى ان يقابل المتروك بالمتروك صح اليه فيقال يترك المعين الى غير المعين
او الخطاب تم الكتاب بعون
الملك الوهاب وحسن توفيقه

والله اعلم

٤٦

حاشية المتوسط المشهوره بحلبی

حلبی حاشیهٔ متوسط
غایت ایله صحیح نسخه در

[illegible]

والكتب التي جمعت منها الفوائد منها هي هذه صحاح مفتاح مختصر اقليد
مطرزي ابن يعيش ايضاح شرح الهادي رضي صدر الدين عجم داني شرح الملخص
شرح الكبير للشارح شرح اللب للسيد عبد الله حاجي فاضل كتاب الامالي وشرح
ايضا للكافية وهو المراد ببعض الشروح شرح ابيات المفصل حم شرح الحماسة
للامام المرزوقي
رحمه الله

بخت کیمی تو به بخشد فقط
تا از نی ره نوا یابد

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وعليه التكلان رب اختم بالخير

لك الحمد يا من صرف قلوبنا نحو المعاني والبيان ورصف فيها نقوش بدايع العلوم والتبيان ورفع اهل العلم ونصب راياته وجزم بخفض منزلة ذوي رواته ولك الشكر يا من خلصنا عن محن الكفر والطغيان وخصصنا بمنح الهداية والايمان والصلوة على من بعث للاسود والاحمر واشتمل بجناح العطف للاكبر والاصغر محمد المقصود من خلق الموجودات المبعوث بالحجج والبينات وعلى آله الاطهار واصحابه الاخيار **وبعد** فيقول الحقير الفقير الى رحمة ربه الغني محمد بن عمر الحلبي لما كان علم النحو علما به يكشف القناع عن وجوه فرايد العلوم ومكنوناته ويعرض الحجاب عن خفايا كنوزه ومكنوناته وتستخرج مزاياه من زوايا نكاته ورموزاته وهو الكافل للاطلاع الى علم المعاني والبيان الضامن لاثارة معادن الحديث والقرآن وكان كتاب الوافية في شرح الكافية للسيد العلامة قدوة العلماء والمتبحرين زبدة المتقدمين والمتأخرين ركن الملة والدين اسكنه الله تعالى بحابيح جنانه وافاض عليه من شآبيب رضوانه دستورا في هذا الفن اذ به يعرف الكتاب بأسره وشهورا اذ كل احد يستضيء بنور معانيه مع ما للطلبة الحرص على قراءته والشغف بمواظبته انتهزت فرصتي اوان التحصيل واوقاته والتقطت فوايد من الشروح كتنزيل غوامضه وضممت اليها زوايد … في حل مشكلاته والفيته وسميتها بكشف الوافية في شرح الكافية ولم يكن ذلك لان اعد من سلك المصنفين والا اني انخرط في عقد المولفين لاني لقصور الباع في الصناعة من المعترفين وقلة البضاعة في البراعة من المتصفين بل لان يذكرني الاصحاب بالدعاء الصالح في الخلوات ويرحمني الاحباب على ما فاتني من … والاذكار … في الليالي من الكرى وعند الصباح يحمد القوم السرى مع اني كنت في زمان صار الفضول فيه فضلا والفضل فضولا والعلم انتكست اعلامه والجهل انتصبت اقوامه والاذكياء انطمست معالمهم وعفت اثارهم والاغبياء

ارتفعت

42

ارتفعت منازلهم وانصرفت دنياهم وغربت شموس الفضل للغروب بل غربت وانكدرت نجوم الكمل عن الغروب بل بدرت ولله در القائل الى الله المشتكى من دهر اذا ما اسا اصر على اساءته وان احسن ندم من ساعته **شعر** من اشتكى والى ما ينتهي اذى واطال صهوات السبعة الشهب يا دهر مهبني ولا اشكو الى احد ما قال … يشكوى من النوب فكم تجرع عن غيظا تغوزبه حوادث اطويها على لهب والله احمد على ما يسر لنا الاتمام ووفقنا الى الاختتام انه ولي الارشاد الى طريق التوفيق وما ذلك الا هداه الى التحقيق الحقيق اعلم ان لكل علم موضوعا وماهية وغاية كان لابد لمن يخوض فيه ان يطلع عليها ليتميز به ذلك العلم عنده عن غيره ويكون على بصيرة ولا يكون سعيه عبثا وله شرفا ومرتبة واضعا فموضوع علم هو ما يبحث فيه عن عوارضه اي احواله التي تلحقه لما هو هو وهو اما موضوع له على الاطلاق اي بدون قيد الحيثية كالعدد للحساب او موضوع له مع قيد الحيثية كبدن الانسان فانه موضوع لعلم الطب لان الطبيب يبحث عنه من حيث الصحة والمرض واذا عرفت مطلق الموضوع فموضوع النحو الكلمة والكلام العربيان لان النحوي يبحث عنهما فيه من حيث الاعراب والبناء اي من حيث انه يلحق بعض الكلمات بالتركيب حالة مخصوصة فانه يلحق الكلمة بالتركيب ما يقتضي اعرابا مخصوصا كالفاعلية وقد يلحقها قبل التركيب ما يعين بعض حركات الاعراب كاجتماع علتي منع الصرف في اسم فانه يوجب ان جره بالفتحة اذا ركب وعند عدمه يجب ان يكون جره بالكسرة فالبحث عن الفاعلية ونحوها وعن المنصرف وغيره من حيث اقتضاؤهما الحركات في التركيب من النحو وحد الاسم ليعرف فيعلم ان فيه معرب اذا لم يمنع مانع وان اعرابه الرفع والنصب والجر وحد الفعل ليعرف ان الماضي منه مبني مفتوح وان المضارع منه معرب واعرابه الرفع والنصب والجزم من النحو ثم اذا اخذنا من الاسم والفعل من حيث انهما مما لا يكون من النحو فاذا عرفت موضوع علم النحو امتاز عندك عن علم المنطق وعلم الصرف وغيرهما لان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات فان المنطقي يبحث عن الكلم من حيث انها موصلة الى معنى والنحوي

يبحث من حيث انها تتغير بالتركيب وايضا النحوي يبحث عنهما نظرا الى اصلها والمنطقي يبحث عنهما نظرا الى الدلالة
الاترى ان عند اهله على ما لم يتصرف كلمة وما مضى عند المنطقي كلمتان ومضارع عند النحوي وكذا يبحث المنطقي
من حيث انه متى تقع في موضع المفرد لتكون له موضع من الاعراب ومتى يجزم الشرط واجزاؤه لفظا او محلا
والصرفي يبحث عنهما من حيث الصيغة دون التأليف كالماضي والمضارع والتصغير والنسبة والتحريك والحذف
والادغام فيعرب وضارب من التصريف باعتبار الصيغة ومن النحو باعتبار الاقتضاء والعمل وتغيير الآخر
حالة التركيب موضوعهما واحد لكن من جهات وله معنيان لغوي وصناعي فاللغوي سبعة اشياء
القصد تعالى نحوت نحوك اي قصدت قصدك والمثل نحو مررت برجل نحوك اي مثلك والجهة
كقولك ذهبت نحو البيت اي جهته والنوع كقولك هذا على ثلثة انحاء اي ثلثة انواع والمقدار كقولهم هم
نحو الف اي مقداره والاسم موضع والاسم قبيلة وهم بنو نحو قوم من العرب والصناعي على ما ذكره السكاكي
في قسم النحو من المفتاح هو ان تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية اصل المعنى مطلقا
بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبنية عليها ليحترز بها عن الخطأ في التركيب
من حيث تلك الكيفية والمراد بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم على بعض ورعاية ما يكون من الهيئات
وبالكلم نوعاها المفردة وما هو في حكمها كالمنسوب والمضاف اي بادا المتكلم وبلفظ التركيب
يخرج علم العربية اللغة وبلفظ مطلقا يخرج علم المعاني لانه لتأدية لوازم اصل المعنى والمقاييس
جمع مقياس وهو الآلة التي يحصل بها القياس وحقيقتها ههنا ما يتقبل من صور كلام العرب وبالمقاييس
والمستنبطة المستخرجة والاستقراء التتبع وانما لم يكن منقولا عن اهل الوضع المعاني اللغوية غير
اسم الموضع والقبيلة لانه يعرف به صواب الكلام وشؤونا حيثية من العلوم ونوع منها ومدار الى نفسه
وبكلم او اعرفه المتكلم ما ثل كلامه بكلام العرب وغايته التعصم عن الخطأ في التركيب والاستعانة
على فهم كلام الله عز وجل وحديث رسولنا صلى الله عليه وسلم ثم فضله من العلم اما بشرف المعلوم منه
كعلم الالهي واما بحسب الاهمية الفاطمة كعلم الهندسة او بالفوائد الآجلة والعاجلة كعلم الفقه

واما الحاجة

واما الحاجة لتحصيل صاحبه كعلم الاخلاق والنحو يجمع اكثرها فان كلامه تعالى وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم
الواردين على ذاته وصفاته وعلى علم الفقه النافع في الدارين وعلى غيرهما لا يمكن تحقيق علمهما به وقال
صلى الله عليه وسلم اعربوا الكلام لتعربوا القرآن فان الله يحب ان تعرب آياته وقال عمر رضي الله عنه
تعلموا العربية فانها تزيد في العقل والمروة ولما كتب الى عمر كاتب ابي موسى من ابو موسى كتب
اليه عمر اذا اتاك كتابي هذا فاضرب كاتبك سوطا واعزله عن عملك وروى عن الحسن
انه كان اذا اعثر لسانه يقول استغفر الله فقيل له تستغفر من الخطأ فقال كذب على العرب
فقد عمل سوءا وقال الله تعالى ومن يعمل سوءا او يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفورا رحيما وعن
عبد الله بن مبارك انه قال مات ابي وخلف لي ثلثين الف درهم فانفقت منها ثلثين الفا في تعلم
الفقه وثلثين الفا في تعلم النحو والادب وليت الذي انفقته في تعلم الفقه انفقته في تعلم النحو
والادب فان النصارى كفروا بتحريف حرف من كتاب الله تعالى وجدوا في الانجيل مكتوبا اني انا الله
ولدت عيسى من عذراء فقالوا انا متفقة على الازواج بتشديد اللام فحرفوا بتخفيفها فكفروا
فاذا كان به يحصل الاقتدار في البيان وبه يتقوى التفسير والحديث والتأويلات كان تعلمه
وتعليمه من الواجبات لانا مكلفون بمعرفة الشرائع والواردات بلغة العرب ولا سبيل الى معرفة
حقائقها من الكتاب والسنة والاجماع وما لا يتم الواجب الا به وكان مقدورا للمكلف فهو واجب لانه
لو لم يكن واجبا كان جائز الترك وتجويز ترك الشرط تجويز ترك المشروط ومرتبة النحو بعد اللغة والتصريف
وقبل الفقه والتفسير والحديث وغيرها واول من وضع النحو امير المؤمنين علي بن ابي طالب
رضي الله عنه وهو لا يعد الى شيء الا وهو يقرب الى الله تعالى روي عن ابي الاسود الدؤلي استاد
الحسن والحسين انه قال دخلت على امير المؤمنين فرأيته مطرقا متفكرا فقلت فيم تتفكر يا امير
المؤمنين فقال اني سمعت ببلدكم لحنا فاردت ان اصنع كتابا في اصول العربية ثم اتيته
بعد ذلك فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله ثلثة اسم وفعل وحرف جاء
لمعنى فالاسم ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبأ عن الفاعل والحرف ما انبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل

رحمه الله من باب التعجب وقال انح هذا النحو واتبعه وزد فيه ما وقع واعلم يا ابا الاسود ان الاسماء
ثلثة ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر فقال فجمعت اشياء وعرضتها عليه وكان من ذلك
حروف النصب وذكرت لكن فقال لم تركتها قلت لم احسبها منها فقال بلى هي منها
فزد فيها وحكي ان امراة دخلت على معاوية في زمن عثمان رضي الله عنه وقالت
ان ابوي مات وترك لي مالا فاستقبح معاوية ذلك فبلغ الخبر عليا رضي الله عنه فرسم لابي
الاسود بوضع النحو فوضع اولا باب ان وباب الاضافة ثم سمع رجلا يقرأ ان الله بريء
من المشركين ورسوله بالجر فصنف بابي العطف والنعت ثم قالت له ابنته يوما يا ابت
ما احسن السماء بالضم على لفظ الاستفهام فقال لها نجومها قالت انما تعجبت من حسنها
فقال لها قولي ما احسن السماء وافتحي فاك فصنف بابي التعجب والاستفهام فاخذ منه النحو
ابناؤه واخذ منه ابو اسحاق الحضرمي وعيسى الثقفي وابو عمرو بن العلاء واخذ الخليل
ابن احمد من عيسى الثقفي واخذ منه سيبويه وعلي بن حمزة الكسائي اخذ من ابي عمرو بن العلاء
ثم صار اهل الادب كوفيا وبصريا فالكسائي واخذ منه الفراء ومنه ابو العباس
ومنه محمد الانباري كلهم كوفي وسيبويه واخذ منه الاخفش وقطرب ومنه صالح الجرمي
وبكر المازني ومنهما محمد الملقب بالمبرد ومنه ابو اسحق الزجاج وابو بكر السراج ومحمد بن
كيسان ومنه ابو علي الفسوي وابو سعيد السيرافي وعلي الرماني ومنهما ابو علي الفارسي ومنه
ابو الفتح بن جني ومنه عبد القاهر الجرجاني كلهم بصري ثم فسد [illegible] بعده حتى تغيرانه
ثم نقول لما لم يحصل تلك الحالات الا بالتركيب وهو لا يحصل الا من كلمتين او اكثر قدم الامام
الحاجبي الكلمة فقال الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اه قوله والمعنى المفرد اعلم ان القيود الماخوذة
في تعريف الكلمة ههنا اربعة اللفظ والوضع والمعنى المفرد والاشارة به فالاول ان نقول والمعنى
المفرد ويذكر لكل واحد منها تعريفا كما ذكر للفظ والوضع لكنه اهمله فلا علينا ان نذكره
ونقول المعنى لغة اما مخفف معنى بالتشديد اسم مفعول من عنى يعني اذا قصد اي الكلمة لفظ وضع

لمقصود مفرد واما اسم مكان على مفعل اي المقصد فانه اذا وضع لفظ لمعنى كان ذلك المعنى محلا
للقصد واما مصدر وضع موضع المفعول كما وضع لفظ موضع الملفوظ ونظيره هذا الدرهم ضرب
الامير اي مضروبه وهذا الثوب نسج اليمن اي منسوجه والمجد [illegible] في كونه اسم مفعول
بناء على انه ليس بمصدر [illegible] واصطلاحا ما يقصد من اللفظ والفرق بينه وبين المفهوم
ان الصورة التي تحصل في العقل من حيث انها تقصد من اللفظ تسمى معنى ومن حيث انها تحصل منه
تسمى مفهوما والمفرد لغة الواحد الا انه اصل للجمع والمفرد اصل للمركب كما [illegible] وبعضهم جعل اصلهما
مفردا واصطلاحا ما لا يراد من جزء اللفظ دلالة على جزء معناه والافراد والتركيب يتصف بهما اللفظ
اصالة والمعنى تبعا وذلك لان المفرد من اللفظ ما لا يراد من جزئه دلالة على جزء معناه ومن المعنى
ما يستفاد من اللفظ المفرد لا ما يكون بسيطا لا جزء له فاللفظ المفرد ما عرفت واللفظ المركب ما يدل جزؤه
على جزء معناه والمعنى المفرد ما ذكر والمعنى المركب ما يستفاد من اللفظ المركب فافراد المعنى لا يتحقق بدون
اعتبار افراد اللفظ وافراد اللفظ يتحقق بدون اعتبار افراد المعنى اذا عرفت هذا فاللفظ ومعناه
اما مفردان او مركبان او اللفظ مركب ومعناه مفرد كعبد الله او بالعكس لم يوجد فان قلت ما تقول في
لفظ الخبر والكلام قلت سيأتي الكلام عليه فان قلت انا اعتبر قوله لمعنى جزءا واحدا لان
الصفة والموصوف في حكم الشيء الواحد قلت وكذلك لفظ وضع قوله فاللفظ ما يتلفظ به الانسان الظاهر
ان يقرأ ما يتلفظ على صيغة المبني للمفعول ويحتمل ذكر الانسان كما فعله ابن الحاجب وغيره لان
الصوت المسموع من بعض الحيوانات وغيرها يسمى لفظا والاولى ان يسمى نطقا ويمكن ان يجاب بانه ليس
بقيد احترازي بل معناه ما يمكن ان يتلفظ به وهو يشمل اصوات الحيوانات والملك والجن وكلام
الله عز وجل لانها مما يمكن ان يتلفظ بها الانسان واما لو قال الفاظ الله رعاية للادب لكان اولى
لا نعم انها مما يمكن ان يتلفظ بها الانسان وذلك لانها اصوات والصوت عرض الواحد لا يقوم بمحلين
بل يمكن ان يتلفظ الانسان بمثله لا بعينه قوله او في حكمه اقتصر على ذلك لان اللفظ هو ما يتلفظ به
الانسان او في حكم ما يتلفظ به كالضمائر المستكنة في الافعال والصفات فانها في حكم الالفاظ من حيث

الحكم عليها والعطف والتأكيد قوله والمراد من الوضع هاهنا وانما قال هاهنا لان الوضع يطلق بالاشتراك اللفظي
على معان ثلثة احدها كون الشيء بحيث يشار اليه اشارة حسية بانه هاهنا او هناك وثانيها
على هيئة تحصل للجسم بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض وثالثها ما ذكره الشارح والاولان يبحث عنهما
في العلوم الحكمية فلذا قال هاهنا قوله والمراد منه المعنى المفرد ان لا يدل الخ وانما سمي عدم دلالة جزء
اللفظ على جزء معناه مفردا مع ان المفرد هو اللفظ لا عدم دلالته تسمية للصفة باسم موصوفها
وهذا اولى من تقدير المضاف حتى يكون تقديره والمراد منه افراد اللفظ قوله فهو بمنزلة الجنس
انما قال بمنزلة الجنس وما قال كالفصل لان الجنس والفصل انما يستعملان في الحقائق الموجودة
كالانسان واما الاعتبارية اي التي اعتبرها واصطلحوا عليها فلا قوله فلفظ احتراز به الخ قيل
عليه ينبغي ان لا يحترز بالجنس عن شيء لان اصل وضعه ان يشمل المحدود وغيره واصل وضع الفصل
ان يخرج الغير الداخل في الجنس واجيب بانه لا نسلم ان لا يحترز بالجنس عن شيء وانما لا يحترز
اذا كان الجنس اعم من الفصل كالحيوان والناطق في تعريف الانسان اما اذا كان اعم من وجه دون
وجه فيجوز الاحتراز به وهاهنا كذلك ونظيره ما ذكره الشارح في شرحه الكبير من انه احترز بالحيوان عن
الملائكة فليس كذلك لانهم لم يقصدوا الجنس ماهية الانسان الاحتراز عن شيء قطعا والا فتخصيص
الملائكة بالاحتراز تحكم قوله مفرد احتراز عن المركب قد يطلق المفرد ويراد به ما يقابل المثنى
والمجموع اي الواحد فيقال هذا مفرد اي ليس بمثنى والمجموع وذلك في بحث النعت وقد
يطلق ويراد به ما يقابل المضاف فيقال هذا مفرد اي ليس بمضاف وذلك في بحث المنادى والمنصوب
بلا التي لنفي الجنس وقد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة فيقال هذا مفرد اي ليس بجملة وذلك في بحث
خبر المبتدأ وقد يطلق ويراد به ما يقابل المركب فيقال هذا مفرد اي غير مركب والمراد منه ما لا يدل جزء اللفظ الدالة
على جزء معناه والمفرد في تعريف الكلمة هو المفرد بالمعنى الاخير فان قلت المثنى والمجموع
وغيره على هذا التقدير يلزم ان لا يكون كلمة لان جزء اللفظ واحد منهما يدل على جزء معناه مع انهم
اتفقوا على انه كلمة قلت انما دل المثنى وغيره على ذكر من الانسان بجوهره ومادته وعلى آخر باعتبار
حالة الا ان اللاحق الالف به واللفظ الدال على معنى بجوهره وعلى آخر بحالة مفرد

وان شئت

وان شئت كشف الحال لديك فاستمع لما نتلو عليك فنقول كمثل البيان دلالة اللفظ على المعنى اما باعتبار
مادته وجوهره كالمصادر والاسماء المفردة المكبرة غير المنسوبة وبهذا الاعتبار انما يدل على معنى
مفرد وهي الدلالة الاصلية واما باعتبار حاله كالمثنى والمجموع والمصغر والمنسوب والفعل والف
المفاعلة والاعراب ونحوها وبهذا الاعتبار يدل على معان بحسب تعدد الاحوال كضويربي
فانه بجوهره يدل على الايلام وبالواو المبدلة من الالف وبضم اوله وفتح ثانيه وزيادة ياء بعده وبالياء
المشددة على اسم الفاعل والتصغير والنسبة فذلك اللفظ انما يكون لفظا وكلمة باعتبار جوهره وهيئة
حروف مصدره لا باعتبار احواله والا يلزم ان يكون نحو ضويربي كلمات لتعدد معانيه وهو ممنوع فان قلت
لم لا يجوز ان يراد بالمفرد في الحد ما يقابل الكلام كما صرح به المحقق في الامالي حيث قال قد يراد بالمفرد ضد المثنى
والمجموع وضد المضاف وضد المركب كالكلام وهو المراد في الكلمة وبهذا يشعر كلام شرح المفصل شرح
الكافية قلت لانه يلزم الدور لتوقف معرفة الكلمة على معرفة الكلام وبالعكس وهو ظاهر وايضا يلزم كون
سائر المركبات غير الجملية كلمة وليس كذلك اذ لو كانت كلمة لبطل الحصر في الاسم واخواته فان قلت
الاولى ان يحترز بالمفرد عن المركبات الاسنادية كانت او اضافية بل عن المثنى والمجموع والمعرب بل
الفصل يجب ما يشمل الجنس اياه واللفظ ليس شاملا اياها لان صاحب الهادي قد صرح بتغليط
من قال بان ضربا والرجل لفظ واحد اذ صرح بكونهما لفظين فيكون المركب الاسنادي والاضافي
لفظين لا لفظا واحدا قلت التغليط غلط لما عرفت من ان دلالة المثنى والمفرد على معنى آخر
بحسب الحال ومثل هذه الدلالة غير معتبرة فيسقط الاعتراض بها والتركيب الاسنادي
قد يكون لفظا كاضرب او نقول ليس المراد باللفظ لفظا واحدا بل ما يتلفظ به مطلقا اعم من ان يكون
لفظا او لفظين وح يدخل المركب في الجنس فان قلت سلمنا انه لو دخل في الجنس لكنه خرج بقوله وضع
لان المركب مثل قام زيد لم يوضع قام زيد لكن وضع كل من جزئيه لمعنى والوضع يصدق على
على ما وضع كل من اجزائه لمعنى فيكون المركبات داخلة في الجنس فيصح الاحتراز عنها بالمفرد قوله والا لاشكل
الحد بالكلمات الخ هذا جواب عن اعتراض اورد على قوله وضع لمعنى وتقريره ليس يقال انتم قلتم الكلمة لفظ وضع لمعنى

قدم لان عموم [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] لم لا يجوز ان يراد بالوضع [illegible]

فح يشكل بالالفاظ التي وضعت للالفاظ كالاسم والفعل والحرف فانها الفاظ وضعت لمثل زيد وضرب
وقد فافهم قوله لان الالفاظ اي زيد او ضرب وقد التي وضعت الالفاظ اي الاسم والفعل والحرف
بازائها معان فيكون زيد وضرب وقد معانيا للاسم والفعل والحرف لان المراد بالمعنى في قوله لفظ وضع
لمعنى اعم من ان يكون لفظا او غيره فان المستفاد من اللفظ اعم من ان يكون لفظا كزيد المستفاد من
لفظ الاسم او معنى كالمستفاد من ساير الالفاظ قبل التعبير عنها بالفاظ وفي عبارته نظر لان المراد
من التعبير قوله اعم من ان يكون لفظا او غيره هو المعنى فيكون تقديره المعنى اعم من اللفظ والمعنى فيلزم
ان يكون الشي اعم من نفسه فالاولى ان يقول لان المراد بالمعنى شي يستفاد من اللفظ سواء كان لفظا او معنى واعلم
ان اللفظ اعم مطلقا من المعنى لان كل معنى يمكن ان يتلفظ به دون العكس كالمهملات مثلا قوله ولقائل
ان يقول فح اي حين اذ سلم ان المراد بالمعنى اعم من ان يكون لفظا او غيره يشكل التعريف اي يرد
عليه اعتراض آخر تقديره لئن سلمنا انكم قلتم ان الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد فح يلزم ان يكون الالفاظ التي
وضعت لمعنى مركب غير كلمة وليس كذلك بل هي كلمة مصداق المحدود على افراده الصدق عليه الحد فلا يكون
الحد جامعا كلفظ الخبر والجملة فان لفظ الخبر موضوعة لمثل زيد قايم فيكون زيد قايم وامثاله معنى لفظ الخبر
وليس بمفرد فيلزم ان لا يكون لفظ الخبر والكلام والجملة مفردا لان معناه مركب والسبب ورود هذا
السوال هو قوله مفرد قوله ويمكن ان يجاب عنه يتوجه جواب الشارح قسمان احدهما منع والآخر تسليمي
فالمنع لئن سلمنا ان لفظ الخبر موضوعة لمثل قولنا زيد قايم بل هي موضوعة لمفهوم صدق على مثل زيد قايم
وهو مركب من نعته آه اي ذلك المفهوم هو معنى قولنا مركب الى آخره والحقيقة انا لا نسلم ان معنى لفظ الخبر زيد قايم
بل هو معنى قولنا مركب من نعته ان يحتمل الصدق والكذب وزيد قايم مما يصدق عليه هذا المعنى فيكون
زيد قايم مما يصدق عليه معنى الخبر لا معنى الخبر والفرق بين المعنى وما يصدق عليه المعنى ظاهر فان الانسان
معناه الحيوان الناطق وما يصدق عليه هذا المعنى زيد وعمرو وغيرهما فالمنع القول بان لفظ الخبر موضوع
لمثل قولنا زيد قايم قوله وهذا المفهوم ليس بمركب لان معنى قولنا مركب من نعته آه ليس بمركب بالنظر
الى لفظ الخبر لان اجزاءه لا تدل على اجزاء هذا المفهوم وان كان هذا المفهوم مركبا بالنسبة الى قولنا مركب

من نعته ان يحتمل

51

من نعته ان يحتمل الصدق والكذب وكون الشي بالقياس الى لفظ مفردا والى لفظ آخر مركبا ليس ببعيد كمعنى
الكلام فانه بالقياس الى لفظ الكلام مفرد وبالقياس الى قولنا ما تضمن كلمتين بالاسناد مركب لان جزء لفظ قولنا
ما تضمن يدل على جزء معناه واعتبر هذا في امثاله كالانسان مثلا فان معناه بالقياس الى لفظ الانسان مفرد
لانه لم يدل جزؤه على جزء معناه وبالقياس الى الحيوان الناطق مركب لان جزأه يدل على جزء معناه فان قلت
لو كان معنى الخبر والكلام مفردا لكان نحو قام زيد مفردا ولم يكن معناه كذلك لانه معنى لفظ مفرد فيدخل
الكلام في حد الكلمة مع انهما حقيقتان مختلفتان قلت هو مفرد من حيث انه مدلول لفظ مفرد
ومركب من حيث ذاته كما عرف فان قلت ما يدل عليه الكلام يدل عليه قام زيد فيتحد مدلولاهما فكيف
يكون احدهما مفردا دون الآخر قلت لم يدل شي منهما على ما يدل عليه الآخر لان الكلام دال على
نحو قام زيد لا على ما دل عليه قام زيد لان ما دل عليه قام زيد لم يتضمن كلمتين بالاسناد وكذا لا يدل قام زيد
على ما دل عليه الكلام لان الكلام يدل على قام زيد وقعد عمرو ولا يدل قام زيد على شي منهما اما على الثاني
فظاهر واما على الاول فلانه لم يوضع لفظ لدال على نفسه قوله وهذا الجواب بعينه جواب عن
الاعتراض الاول تقريره لئن سلمنا ان لفظ الاسم والفعل والحرف موضوع لمثل زيد وضرب وقد حتى
يكون معانيها بل هي موضوعة لمفهومات صادقة على مثل زيد وضرب وقد مثلا الاسم موضوع لمفهوم كلي
ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فلا يكون معنى الاسم زيد بل هو هذا المفهوم
وهذا المفهوم معنى لا لفظ وقس عليه الفعل والحرف وهذا الجواب لا ريب فيه بخلاف السابق بل
الجواب الحق هو هذا لما عرفت ان الاول من الاسولة الواردة فان قلت يجب ان هذا
المفهوم معنى لا لفظ لكن يلزم ان يكون لفظ الاسم مركبا لان ذلك المفهوم مركب قلت ذلك المفهوم مفرد بالنسبة
الى لفظ الاسم لان جزأه لا يدل على جزء ذلك المفهوم ومركب بالنظر الى ذاته كما في الكلام قوله سلمنا ان مثل
الخبر موضوع لمثل قولنا زيد قايم هذا الجواب تسليمي وتوضيحه ان يقال سلمنا ان مثل الخبر موضوع
لمثل زيد قايم لكن لا نم انه يلزم ان يكون لفظ الخبر مركبا لان المراد باللفظ المركب ما دل جزء لفظه على
جزء معناه كما في رامي الحجارة فان معناه ذات صدر عنه رمي الحجارة وجزء اللفظ دال على جزء هذا المعنى

اي شرط [illegible] بالنسبة الى لفظ الكلام به

فتامل فيه

وجزء لفظه ايضا لا يدل على جزء معناه وان كان مثل زيد قائم لفظا مركبا بالقياس الى معناه اعني نسبة القيام
الى زيد ومعنى مفرد بالقياس الى لفظ الخبر فيكون الشيء مفردا ومعناه مركبا وهو غير ممتنع قوله والا لكان
على انه الاولى على معنى انه لو حمل عليه لزم اجتماع التذكير والتانيث وهو محال واجيب بانا لا نم انه لو دل
على معنى لزم الاجتماع وانما يلزم ان لو كان ذلك المعنى مذكرا وليس كذلك بل انما يدل قائم في قائمة على ذات موصوفة
بالقيام فاذا تجرد عن علامة التانيث دل على التذكير ولم يتجرد هيهنا فلم يدل على التذكير فلا يلزم اجتماع التذكير
والتانيث والذي يحسم مادة الاشكال ما ذكره الامام ركن الدين الحديثي ان اللفظ الدال على معنى بجوهره
وعلى آخر لا بجوهره مفرد كدلالة على التثنية بواسطة الالف والنسبة بواسطة الياء والزمان بواسطة الصيغة
والفاعلية والمفعولية بواسطة الاعراب والتانيث بواسطة التاء والتعريف بواسطة حرف وقد مر تحقيق
هذا فافهمه فانه يعينك على رد اعتراضات كثيرة تورد في هذا المقام قوله وهي اسم وفعل وحرف
الكناية للكلمة فالواو بمعنى او وللانواع فالواو على بابها والضمير في نفسه عائد الى معنى وفي نفسه متعلق
بمحذوف في محل الجر على انه صفة معنى اي على معنى حاصل باعتباره في نفسه وبالنظر اليه لا باعتبار تعلقه
بالغير اكرا الضمير عائد وسمي كحقيقة وفي بعض النسخ في نفسها وقد الكناية للكلمة فان قلت كيف صح
انقسام الكلمة الى الاسم والحرفية هي اسم قلت حكمه كونها اسما باعتبار لفظها وهي بهذا الاعتبار
غير منقسمة بل باعتبار مدلولها وهو العدد المشترك بين الثلثة المعبر عنه بلفظ وضع لمعنى مفرد
وهو اعم من كل الثلثة قال الاندلسي ان الاشكال الصعب على الحد الحركة الاعرابية فانها دالة على معنى
مفرد دالة وضعه لفظه وليست باسم ولا فعل ولا حرف واجيب بان اللفظ لا يمكن النطق به مستقلا ولكنه
ذو اجزاء مسموعة ولا يمكن ذلك في الحركة فلا يكون توتيق اللفظ شاملا لها او بانا نلتزم كونها حرفا
وقد عرفت جوابا آخر عن امثال هذه الاشكالات قوله هو منقوض بنحو ذو كالاسماء اللازمة
للاضافة مثل فوق وتحت وقدام وخلف وعلم وغيرها النقض الى ما ان ذو له معنى وهو الصاحب
الا ان ذلك المعنى متعلق وهو المال ساحا في رجل ذو مال الا من ذكر المتعلق عند ذكر ذو قوله لا لاجل دلالته
على معناه اي ذكر المتعلق في ذو لتحصيل الغاية وهي جعله صفة للشيء لا لاجل ان دلالته على معناه

مشروط بذكر

على معناه
مشروط بذكر متعلقه وذكر المتعلق في الحرف لتحصيل الدلالة فيكون ذكر المتعلق مشروطا في دلالة الحرف
قوله الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ما عبارة عن اللفظ فان قلت المتضمن يطلق ويراد به المستلزم
الامر سهوا جوز لذلك المستلزم كما يقال الانسان متضمن للحيوان ولا يقال الانسان متضمن للحيوان الناطق
لان الشيء لا يتضمن نفسه وهي الحد كذلك قلت المراد بالمتضمن المشتمل لا الاصطلاحي كما يقال
فهمت ما تضمنه كتابك اي ما اشتمل عليه ولو اريد الاصطلاحي لهو صحيح ايضا لان الكلام في مثل زيد قائم
هو مجموع الكلمتين والربط بينهما بالاسناد ودلالته على المجموع مطابقة وعلى الكلمتين تضمن فالمتضمن على
صيغة اسم الفاعل هو مجموع الكلمتين بالاسناد والمتضمن على صيغة المفعول هو الكلمتان فقط
فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن قوله ليفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها اي سكوت المتكلم
على تلك الفائدة اي تعد كلاما مستقلا لا عند الاقتصار عليه فانك اذا قلت زيد قائم مثلا افدت
المخاطب فائدة يصح سكوتك عليها بحيث لا ينتظر المخاطب لفظا آخر انتظارا اقلت غلام زيد مثلا
من الالفاظ المحتملة لان يكون احد جزئي الكلام يبقى منتظر المسند اليه او المسند حتى يستفيد قوله ولا
فان يصح جزء لم يقل تركيب وقد اجيب عنه بان المستتر في حكم الملفوظ حقيقة والكلام يتحقق بالمسند والمسند اليه
فقط وهما كلمتان او ما يجري مجراهما وما عداهما من العوارض وما ذكره الغجدواني في وجه العدول من ان تضمن
متعدد بدون صلة في دون تركيب ليس بقوي لان ذكر تركيب مع صلتها ليس بتطويل مخل حتى يعدل عنه
فالاولى ان يقال عدوله ليس لاجل شموله لكون تركيب مخل بتضمنه الشمول بل لاجل ان التركيب والتاليف
مما يطلق على الاجسام حقيقة وانما على غير ما كان كلاما ونحوه مجازا من حيث النسبة والاعراض عن
الالفاظ المجازية في التعريفات واجب اعلم ان بين الكلم والكلام عموما من وجه لانهما يتصادقان في كلام
ركب من كلمتين ويصدق الكلم بدونه فيما تركب من كلمات ليس بينها اسناد والكلام بدونه فيما ركب من كلمتين
تحقيقا او تقديرا لان الكلم جمع واقل ما يطلق عليه الجمع ثلث قوله لان التركيب العقلي من الاسم والفعل
والحرف لا يزيد على ستة انواع قلت يمكن للعقل ان يعتبر تسعة حاصلة من ضرب الثلثة في الثلثة اسم اسم
اسم فعل اسم حرف فعل فعل فعل اسم فعل حرف حرف حرف حرف اسم حرف فعل الا انهم لما لم تتوقفوا بين

الاسم والفعل والفعل والاسم وبين الاسم والحرف والاسم وبين الفعل والحرف والحرف والفعل صارت

الاقسام ستة قال الامام عبد القاهر الجرجاني في بعض مصنفاته اعلم ان الواحد من الاسم والفعل والحرف

يسمى كلمة واذا ائتلف منها اثنان وافادا نحو خرج زيد يسمى كلاما و جملة والائتلاف يكون بين الاسم

والفعل كما ذكرنا وبين الاسمين كقولك زيد منطلق وبين الحرف والاسم في النداء نحو يا زيد هذا الكلام

ينخرم حصره بقولهم ولا يتاتى ذلك الا في اسمين او في فعل واسم واجاب عنه الاندلسي بان المحصل

بان الحرف هناك نايب عن الفعل او اسم فعل على ما قيل فلذلك انتظم منه ومن الاسم كلام **قوله**

الاسم ما دل على معنى في نفسه الخ ذكر الجامي رحمه الله ان الكناية في نفسه ان عادت الى الدال

على ان يكون الجار والمجرور صفة معنى اي على معنى حاصل في نفسه يعني نفس الدال فذلك

مما لا فايدة فيه لان حصول المدلول في الدال هو كون المدلول مدلولا لذلك الدال فكانه يعني الاسم

شيء دل على معنى هو مدلوله وهذا ايدل الفساد مع انه ينتقض بالحرف فانه يدل على معنى

هو مدلوله فيجب ان يكون اسما وان عادت الى المدلول وهو المعبر عنه بالمعنى ويكون الجار

صفة معنى فذلك محال لامتناع حصول الشيء في نفسه واجاب عنه بعض الائمة باختيار الثاني

قوله فذلك محال قلنا الاسم ما معناه ما دل على معنى باعتباره في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كما يقال

الدار قيمتها في نفسها كذا اي لا باعتبار امر خارج من كونها في وسط البلد وغير ذلك وقيل الضمير يرجع الى الدال وفي نفسه يتعلق بدل و في بمعنى الباء اي دل على معنى بنفسه من غير ضميمة

تحتاج اليها وفيه نظر لان في لاستعمال بهذا المعنى في الاكثر وفي مقابله وهو الحرف اما المعنى لان المراد النفي على ان الحرف يدل على معنى ثابت له لفظ يكون غيره لانه دل بغيره اي

بلفظ آخر معه على معنى فيه النقائل و يرو كما في غير الاعراب الثلث الجر على انه صفة نحو والنصب على انه حال منه والرفع على انه خبر مبتدأ محذوف وانما قدم الاسم على اخويه والفعل على الحرف لان

الاسم يصلح جزئي الكلام بخلافهما فقدم عليهما والفعل يصلح لاحدهما فقدم على الحرف لانه لا يصلح

لشيء منهما وفي الاسم خمس لغات اسم واسم بضم الهمزة وكسرها والكسر اجود لان الاصل في هذا الوصل

الكسر

الكسر وسِم وسُم بكسر السين وضمها وسمى كهدى وقد نظمها بعضهم فقال **شعر** في الاسم خمس لغات لست تعرفها

الا ذوو العلم والآداب فاستمعوا • اسم واسم بها اصلان وزنهما • افع وافع وهذا القول متبع

وبعد ذاك سم يا قوم ثم سم • من بعد ذا سمى علا الذي وضعوا • وهو عند البصريين مشتق من

السمو وهو العلو لانه سمى على الفعل والحرف لكونه مسندا ومسندا اليه واصله عندهم سمو كالسين

وضمها كعضو وعضو فحذفت الواو اعتباطا ونقل سكون الميم الى السين وجيء بالهمزة فوزنه افع وعند

الكوفيين هو مشتق من الوسم وهو العلامة لانه علامة يعرف بها المسمى واصله وسم فحذفت الواو

اعتباطا وجيء مكانها بالهمزة فوزنه اعل وادلة الطرفين ذات ذيل فلا علينا ان نخوض عنها **قوله**

لكن يدخل فيه ما ليس مدلوله الزمان الخ يعني قولنا غير مقترن باحد الازمنة الثلثة يخرج الفعل لكنه

يشمل الاسماء التي لا تدل على الزمان اصلا كرجل وزيد وغيرهما وذلك ظاهر والاسماء التي معانيها الزمان

فقط كاليوم والامس وغدا والآن وغيرها فلانه يصدق على هذه الاسماء انها دالة على معنى غير مقترن باحد

لان ذلك المعنى الدالة هي عليه هو الزمان والزمان لا يصدق عليه انه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة لان

الزمان لا يقترن بالزمان واما انها تشمل ما دل على معنى مقترن بزمان غير الثلثة كالاصباح والاغتباق

والتغدي والجاشرية فان الاول دال على معنى وهو الشرب المقترن بزمان غير الثلثة وهو الصباح

والثاني دال على معنى وهو الشرب المقترن بالمساء وذلك المشروب يسمى صبوحا وغبوقا وانما ذكر قوله

لكن يدخل الخ لانه لما خالط مفهومها الزمان كان مظنة ان يتوهم في مادة الزوال

انها افعال فاحتاج الى دفع هذا التوهم **قوله** لانه لولا الادل الا على السكت اعلم ان هذه الاسماء

موضوعة بازاء لفظ الامر ولفظ الماضي نحو زيد مثلا موضوع للفظ اهمل وهيهات موضوع

للفظ بعد فلا ترد فان الاسماء نصا على الافعال انها دالة اولا على اللفظ والثاني انه موضوع الفعل بلفظ وثانيا

على المعنى المقترن بالزمان بواسطة ذلك اللفظ وسيجيء تحقيقه **قوله** لانه يصدق على مجموع الحد انه دال الخ

اي يصدق على مجموع هذا الحد معنى مجموع هذا الحد فان قلت لا نم صدقه لان دل يدل على معنى مقترن باحد الازمنة

الثلثة وهو الماضي قلت سلمنا لكن يدل على ما ذكرتم لكن سائر اجزاء الحد لا يدل على معنى مقترن فيصدق

انه يعلم ان الحد يصدق على مجموع الحد فان قلت احد الازمنة الثلثة يصدق عليه انه غير مقترن باحد
الازمنة الثلثة قلت عدم الجواب قوله لكنها ليست باسم لانها ليست بكلمة الاولى ان يقتصر
على قوله لكنها ليست باسم لان الجواب كونها ليست بكلمة كما سيجئ فلو اجرى السوال لم يبق للسائل
مجال السوال وهو ظاهر قوله ويمكن ان يجاب عنه اعلم ان منشاء النقض هو لفظ ما فانه
لانها تحتمل ان ... لفظ وغيره فلو قلنا ان لفظ ما عبارة عن الكلمة يسقط كل واحد من النقضين
ولو قلنا انه عبارة عن اللفظ يسقط الثاني ولو قلنا انه عبارة عن الشئ لم يسقطا معا قوله والقائل
ان يقول لا يصح ان يراد الخ وتحقيق السوال انه ان اريد بقولكم الاسم هو الذي يدل على معنى في نفسه
غير مقترن باحد الازمنة الثلثة ان الاسم هو الذي يدل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان معين كالماضي
مثلا يلزم منه ان يكون الذي اقترن به زمان غير معين كالمستقبل مثلا اسما مع انه فعل لان حده صادق
عليه فلا يكون حد الاسم مانعا لدخول الفعل فيه ولا حد الفعل جامعا لان بعض افراده خرج منه ودخل
في حد الاسم هف اي باطل وان اريد انه هو الذي دل على معنى غير مقترن بزمان غير معين يلزم
منه ان يكون الذي اقترن بزمان معين كالماضي مثلا اسما لانه يصدق عليه انه غير مقترن بزمان غير معين
لان المفروض انه معين بل يلزم منه خروج جميع الافعال عن حد الفعل ودخولها في حد الاسم لانه ما من فعل
الا وهو مقترن بزمان معين في اصل وضعه وعدم اقترانه انما هو بحسب العارض فينتقض حد الاسم والفعل
كما ذكر في قوله لانه يلزم منه ان يكون الذي يقترن بغير ذلك المعين اسما وافعال جميع العبارة الآتية كما سيجئ
لانه جعل الزمان مقترنا بالمعنى والامر بالعكس في الاول ان يقال انه يلزم منه ان يكون الذي يقترن بغير
ذلك المعين مثلا وتحقيق الجواب ان يقال ان الاعتراض انما يرد اذا اخذ الواحد مقيدا بالتعيين او
بعدم التعيين اما اذا اخذ مطلقا اي غير مقيد بشئ منهما فلا لان المقيد يصدق عليه المطلق فلما اقترن بالواحد
المقيد بالتعيين صدق انه مقترن بالواحد المطلق وهو احد الازمنة الثلثة من غير تقييد بالتعيين او بعدمه
قوله لانا نقول لا نم لزوم ذلك اي لا نم عدم كون المقترن بالزمان المعين فعلا على تقدير ان يراد
الواحد مطلق لان الذي اقترن به الزمان المعين الخ وهذا ليس بجيد لانه ان كان دافعا للعدم

صدق الفعل

صدق الفعل على الذي اقترن بالزمان المعين لكنه ليس بدافع لصدق الاسم على الذي اقترن بذلك الزمان
قوله اعلم ان الخواص جمع خاصة الخ الخواص جمع خاصة تانيث خاص ثم صار اسما للشئ الذي يختص
بالشئ ويلازمه والتاء في قولك التلاذذ بزينتك خاصة واذكرك خاصة وهي مصدر كعافية ومفعوله تعالى
فهل ترى لهم من باقية اي من بقاء وكذلك فاضلة الا انه مجئ المصدر على وزن اسم الفاعل المؤنث قليل غاية
القلة يحفظ ولا يقاس عليه تعالى نصب الخ الخصم خاصة والخصيصي والخصوصية بفتح الخ
الخاء وضمها لكن الفتح افصح قوله وهي ما يختص بالشئ سواء وجد في جميع افراده ان كانت لازمة كالكاتب
بالقوة اي بالامكان او في بعضها ان كانت مفارقة كالكاتب بالفعل قوله والفرق بين الحد والخاصة لان
الحد مطرد الخ اعلم ان الاطراد التلازم في الثبوت اي كل ما صدق عليه الحد صدق عليه المحدود والانعكاس التلازم
في الانتفاء اي كل ما لم يصدق عليه الحد لم يصدق عليه المحدود والجامعية كون الحد متناولا لكل واحد من افراد
المحدود وهو لازم للانعكاس لان الحد اذا كان منعكسا كان جامعا لجميع افراد المحدود والمانعية كون الحد
بحيث لا يدخل فيه شئ من اغيار المحدود وهو لازم للاطراد لان الحد اذا كان مطردا كان مانعا من دخول
غير المحدود فيه قوله اما لم ينعكس الخاصة اي لم يجب انعكاسها لجواز كونها غير شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له
فالخاصة الشاملة اي الموجودة في جميع الافراد كالكاتب بالقوة منعكسة وغير الشاملة اي الموجودة في
بعضها غير منعكسة كالكاتب بالفعل قوله ثم نقول قوله ومن خواصه اشارة الى كثرة خواص الاسم لان من
للتبعيض ولفظ الخواص للتكثير فعلم ان المذكور بعض الخواص لان خواصه كثيرة ومنها التثنية والجمع والتصغير
والنسبة والفاعلية والمفعولية والمبتدائية والنداء والوصف والتاكيد المعنوي وعود الضمير اليه وكونه خبرا
ولحوق تاء التانيث المتحركة ودليل اختصاص هذه الاشياء مذكور في المطولات فليطالع ثمه قوله فاللفظي
دخول لام التعريف وفي المفصل حرف التعريف وهذه العبارة اولى من عبارة الكافية لان عبارته يشمل اللام والميم في
مثل قوله صلعم ليس من امبر امصيام في امسفر وعبارتها تشمل اللام فقط ولعل عدم اعتبار الشيخ
الحاجبي الميم لانها مبدله من اللام في الحديث المذكور واللام اشهر واكثر استعمالا قوله انما لم يقل لام التعريف
هذا على مذهب سيبويه واما عند الخليل فعلامة حرف التعريف هي الهمزة مع اللام وانما لم يتعرض لعدم دخولها الخ

لان الحرف لا يستقل بالمفهومية فلو كان مما يدخل عليه وجزء الكلمة لا يستحق تنوينا على حياله واما قول

وهو يحجر بالشيخة المنقصع فشاذ والذي جراه على ادخالها على يتقصع وهو فعل مضارع

انه رآها في الصفات بمعنى الذي فادخلها في الفعل دخول الذي وقول ابي الاقيس اشد الهلال حين قال

الحليل على لكرشها ثريدة كانت ودكها عيون الضاون محمول على انه اسم يدل شديده ما لم الاسم

المتمكن لم يوجد الا في ثلثة الحرف **قوله** انما قال دخول الجر ولم يقل دخول حرف الجر لان حرف الجر يدخل الفعل

على سبيل الحكاية اذا اريد به لفظه وكذلك يدخل الجر كقولك زيد مرفوع على ما ارادها وفيه نظر لانه يراد به

اللفظ وهو اسم والمراد ان حاصل الباب منها دخول حرف الجر وما حاصل الا قليلا فان **قلت** لم يجعل

حرف الجر خصيصة للاسم لا الجر **قلت** لان الجر قد يدخل على غير الاسم كقولك يوم يقوم الى فيقوم

مجرور وليس باسم وفيه نظر لان يقوم اسمي يعد بالاسم فالاولى الرسالة لان كل واحد من عبارتي الكافية والكتاب

ليست للاحتراز لانه لما دل اللام على الاختصاص اكد على ان الجار الصالح مخصوص ولما دل على الاختصاص الجار علم

ان الجر الصالح مخصوص لانه لما اختص الاثر بالشيء اختص المورد بالعكس واما قول الشاعر والله ما ليلي بنام صاحبه

فمتاول وتاويله ما ليلي بليل نام صاحبه فحذف الموصوف وادخل الجار الصفة وقيل نام صاحبه علم شخص

كتابط شرا **قوله** ولا تمكنه للفعل مع الاسمية فان **قلت** لم الجر ان يدخل الفعل ولا على امكنه

الفعل في الفعلية وكذا في الحرف **قلت** لان معنى الامكنة كون الاسم باقيا على اصله غير مشابه للفعل والحرف

وهما عاريان عن هذا المعنى **قوله** فانه مقابل وعوض عن التنوين الذي في **قلت** اشارة ان تنوين المقابلة

داخل في تنوين العوض ولو لم يذكرها بعض النحويين **قوله** واما تنوين الترنم فليس مخصوصا بالاسم بل يدخل

لقول جرير اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن والحرف كقوله تعشق وجهها

كالبدر لما يخرق شنوفها قلبي وانا وانا قول الشاعر الام على لو لو كنت عالما باذناب لو لم تفتني اوائله

معنى حصله لو اسما ولذا شدده لانه **قوله** لو لم يكن بسعد او سند اليه في حاله واحدة وهو غير جائز وفيه

نظر لانه يشكل بقول الحبيبي ضرب ابن فالضرب مسند الى زيد مع انه مسند اليه لا الجنبي ويمكن ان يجاب عنه بان

علام اجتماع الاسناد والاسناد اليه انما هو في الفعل واما في الاسم فيجوز اجتماعهما كما رايت وبوحال

واما اختص الاسماء

اما اختص الاسماء الية بالاسم لانه بالاسناد اليه يصير محكوما عليه لانه خلاف وضع الافعال لانه يدفع

الشغف واما موهم يشنع بالمعنى جهوا ان تراه فمجرور على حذف ان **قوله** والاضافة اي كونه مضافا في

الاضافة بكونه مضافا وفي كونه مضافا اليه من خواصهم في شرحه الكبير وفيه نظر لانه كما ان كونه مضافا

من خواصه كذلك كونه مضافا اليه من خواصه اما اختصاص كونه مضافا فلما ذكره الشارح واما اختصاص

كونه مضافا اليه لانه محكوم عليه في المعنى بما نسب اليه والافعال لا حكم عليها صرح به الامام ركن الدين

الحديثي وغيره والشارح ايضا معترف به كما سياتي في بحث الاضافة فان **قلت** قد يقع الفعل

مضافا كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين **قلت** المضاف اليه في الحقيقة هو الاسم المخرج من الجملة

قوله فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر **قلنا** لا لم ان مررت مضاف الى زيد بناء على الاضافة

التي يبحث عنها وهي المعنوية واللفظية والا لكان انجرار زيد به لان العامل في المضاف اليه

هو المضاف على الاصح وكانت اضافة مررت الى زيد اما معنوية او لفظية وكلاهما ممنوع النسبة

اريد بالاضافة المعنى اللغوي وهو الاسناد من قولهم اضفت ظهري الى الحائط اذا اسندته

اليه فهو خارج عن المبحث لان الاضافة التي قيدها بقوله بتقدير حرف الجر هي الاضافة الاصطلاحية

فكيف يصح الاحتراز بها عن المبحوث عنها **قوله** وهو معرب مبني اعلم انه لا واسطة بين الاعراب

والبناء وقال قوم المضاف الى ياء المتكلم ليس بمبني اذ لا علة لبنائه ولا معرب اذ لا ظهور للاعراب فيه

وسموه خصيا وقال ابو البقاء كان الاليق على مذهبهم ان يسموه خنثى ويسمى المبني عليه **قوله** المعرب

المركب الذي لم يشبه مبني الاصل اي لم يناسبه مناسبة مؤثرة في منعه المبني فما ناسب مبني الاصل

يندفع الاشكال الذي اورده النحويون وجعل النقض عن عهدة جوابه مشكلا وابطل بعضهم الجملة

بمبنى الاصل لان الجملة من حيث انها جملة اي من حيث انها تقع موقع المفرد مبنية لا محل لها من الاعراب

اصلا **قوله** لا يرد عليه النقض بمثل غلام زيد اي بمثل المضاف فانه ليس بمعرب فلو لم يرد بالتركيب

التركيب الاسنادي لا ينتقض به لانه يصدق عليه انه مركب مع غيره لم يشبه مبني الاصل مع انه ليس

بمعرب فان **قلت** لا فايدة في هذه الارادة لانه يرد علام زيد معرب بلا تركيب مع ان علام زيد ليس بتركيب

الاسنادي قلت لا مخلص عن هذا الاشكال اذا لم يقع في التركيب الاسنادي اما اذا وقع فيه فوقوعه ظاهر تابع للتركيب
استعمال المضاف مع المضاف اليه بدون التركيب الاسنادي ممنوع على ما صرح في شرحه الكبير وفيه نظر لانه
اذا استعمل في التركيب الاسنادي لم يتوجه عليه النقض بمثل غلام زيد فان قلت اذا ثبت ان
الغلام في غلام زيد مبني فبناؤه لازم ام عارض قلت بناؤه عارض وعلة بنائه عدم وقوعه
مركبا تركيبا اسناديا فان قلت اذا اريد بالتركيب التركيب الاسنادي لم يدخل فيه احد المعرب
الا المسند والمسند اليه فيخرج عنه المضاف اليه والمفاعيل وملحقاتها قلت المراد بالتركيب التركيب
الاسنادي ومتعلقه فيدخل ما ذكر وتكملة احترازه عن الصفة ونحوها قوله لئلا يخرج عن هذا التعريف
التنوين عن المنصرف وكونه مشابها للفعل الماضي وامر المخاطب فلا يلزم انه مشابه لهما بل مشابه لمطلق
الفعل ومشابهة العام لا يوجب مشابهة الخاص ومطلق الفعل ليس بمبني الاصل قوله فان قيل التعريف
المذكور منقوض بالمنادى المفرد المعرفة لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل فلا يكون
صدق حده عليه لا يكون قلت المراد بالتركيب الاسنادي ولا يصدق على زيد انه مركب بالتركيب المذكور قوله
فانه مشابه للكاف الاسمي في ادعوك قيل عليه كيف يكون المنادى كالكاف في الصورة وقد تقرر عندهم
ان الاسم الظاهر في حكم الغيبة قلت لا يتوهم ان قرر ان المنادى مخاطب ولهذا الانتقال بالعلامة الى سلامه
اجتماع النقيضين فالمراد بقولهم ان الاسم الظاهر في حكم الغيبة هو غير المنادى قوله فلو عرف به لزم توقف
الشيء بما هو متوقف عليه وانه غير جائز لان الاختلاف الآخر باختلاف العوامل موقوف على علم كونه معربا وان اعرف
المعرب بالاختلاف المذكور يكون فهمه موقوفا على فهم الاختلاف وتوقف الشيء بالموقوف عليه دور قوله لجواز
ان يعرف هذا الحكم باستقراء المعربات لا بكون معرفة الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب بل على معرفة استقراء
المعرب فلا دور قوله بل الوضع نوعيه ان يعرف ان المعرب على اي نوع من انواع الاسماء يطلق فحمل عليه
من لم يعلم المعرب على اي نوع من انواع الاسماء يطلق لا يفيده التعريف قلت ممنوع لان العالم باحكام
الاسماء اذا استغنى عن التعريف بل عن النحو ولا فائدة له في معرفة اصطلاحاتهم بل المقصود من تعريف
المعرب ان يعلم من يعرف ان المعرب على اي نوع من انواع الاسماء يطلق ان المعرب يطلق على المجاورة

قوله

قوله واما تقييد سبب التمام فلان الاختلاف لا يوجد مع كل واحد من الضم والفتح والكسر يعني اذا قلت جاءني زيد
لا يوجد الاختلاف فلم يات بصورة النصب او الجر وعدمه لا بالانام ان تقييد السبب بغير التمام لاجل عدم
وجود الاختلاف مع كل واحد منها قوله ولو حمل السبب على السبب التام لكان اوضح لان الاختلاف يوجد
مع كل واحد منها ايضا ممنوع لان وجود الاختلاف مع كل واحد ايدل على انها اسباب تامة للاختلاف
آخر المعرب هو العامل واحد المعاني المقتضية واحد الحركات فثبت ان الاعراب سبب غير تام لانه جزء
من السبب التام وعدم وجاهة حمله على السبب التام واما قربه فظاهر لان المقتضي بعيد بواسطة واحدة
العامل بواسطتين قوله متعلق باختلف في قوله ما اختلف وفاعل يدل بعد الضمير الراجع الى ما كان فيه
لا الى الاختلاف الدال عليه اختلف لان الاختلاف ليس باعراب عند المحقق قوله بل على الفاعل والاشياء
منسوبة الى الفاعل يعني ان الفاعلية والمفعولية للنسبة وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون للمصدر يكون
معنى الكلام فالرفع علم كون الفاعل فاعلا والنصب علم كون المفعول مفعولا اي الرفع علم صفة الفاعل وهو
كونه فاعلا لا على الفاعل وكذا النصب وانما نقل على الاضافة لان الاضافة مصدر بدون الياء فلا يحتاج
اليها اي الجر علم كونه مضافا اليه وعلى انه كان من الاشياء المنسوبة الى الفاعل وليس كذلك بل هو
فاعل عند المحقق ولا يلزم تركيبه في المرفوعات قوله لان عامله ليس سبب لمقتضى اعرابه قال الامام الكسي
الاولى الحديثي اعلم ان اعراب الفعل عند جماعة لما اختلف آخره به لان الفعل لم يعتور عليه معان حتى
يدل عليها بالاعراب فالاعراب فيه دخيل لمشابهته الاسم وعند الاصيل فالاعراب في الاسم غير الاعراب في الفعل
وان اشترك اسماء الكوفية والمالكي فانه عندهم يعتور على الفعل معان من الحالة والاستئناف والعطف
كما على الاسم ثم قال وجعل حالا او حالا لكون المضارع معربا او لمن جعل مشابهته للاسم من حيث الابهام والتخصيص
بالحروف حالة قوله كل قسم منها مشترك في نوع واحد من الاعراب ظاهره فاسد لان كل قسم من الاقسام
مختص بنوع واحد من الاعراب لا انه يشترك فيه اللهم الا ان يراد كل قسم يشترك افراده في نوع واحد من
الاعراب وليس بعبارة دالة عليه قوله ما المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف وانما خالف [illegible] الا انه
قوله ولما كان المراد بالعبارة نظر الظاهر من وجه النظر فثم المغايرة بين الاعراب والنعمة لا كثر اذ اقلت

اعراب المفرد المنصرف ملتبس بالضمة لفظا فيوهم ان الاعراب الاول يكون بالضمة حال الرفع غير الضمة وليس
كذلك لان الاعراب سوى الضمة واقتنا بها وقيل وجه النظر انه عطف شيأن على معمولي عاملين مختلفين لانه عطف
والفتحة على بالضمة والعامل فيه الباء ونصبا على رفعا والعامل فيه الظرف وهو ضعيف لان المحقق تجويز
مثل هذا العطف اذا كان المجرور مقدما وههنا كذلك قوله فان قيل المراد به الاول لكنه لا يخرج عنه الاسماء
الستة المذكورة لما بعد اقول خروج الاسماء الستة لا يكون الا لانها مذكورة بل لان قوله فالمفرد المنصرف
قضية مهملة كقولنا الانسان كاتب اي متروكة السور لانه لا يعلم ان كل المفرد المنصرف حكمه كذا او بعضه وقد تقرر
في موضعه ان المهملة في قوة الجزئية فيكون معنى قوله فالمفرد المنصرف بعض المفرد المنصرف فلا يبالي بخروج الاسماء
الستة لان الحكم لا يشتمل جميع المفردات فان قلت فينبغي ان لا يذكر بعد المنصرف لاخراج غير
المنصرف لانه كما لا يبالي بخروج اسماء الستة لا يبالي بخروج غير المنصرف لان الحكم لا يشتمل جميع المفردات قلت
سلم الا ان غير المنصرف اكثر من الاسماء الستة وهو ظاهر فلهذا احتيج الى اخراجه هذا اولى فيه نظر لانهم صرحوا
ان كل ما يفهم منه بحسب عرف اللغات ان الحكم على الكل او على البعض فهو سور كلام الاستغراقي والنكرة في
سياق النفي والتنوين في الاتباع لفظ اثنان وثلثة ونحو ذلك مما يفهم منه الكلية او البعضية فيكون
قوله فالمفرد المنصرف في حكم كلية لان اللام للاستغراق لانه في حكم قولنا كل مفرد منصرف اعرابه بالضمة الخ ولهذا لم
يلتفت اليه انه حيث لم يجب التعاقب به بل دفعه بالعناية حيث قال فالمفرد والمفرد عن المثنى والمجموع
وغير الاسماء الستة والا فهو ممن لم يخف عليه امثال هذا الكلام للفرع مرتبة على الاصل فان قلت الرتبة
باقية لانه قد علم في موضعه ان الاعراب بالحركات اصل للاعراب بالحروف وهذا اعطي الاصل للفرع مع
ان الاصل الذي هو جمع المذكر السالم معرب بالفرع قلت ان ارتكب لهذه الرتبة عذر وهو ان آخر جمع
المذكر السالم حروف تصلح للاعراب مع كونها علامة للجمعية مع انه لو جعل بالحركات يلزم تحمل الضعف وما كان
آخر جمع المؤنث حروفا صحيحة غير صالحة للاعراب جعل اعرابه بالحركات ولذا قدم على جمع المذكر وقيل كان في العبارة
ان يقول ليكون الفرع على وفق الاصل وينبغي ان يذكر الانث كما ذكر المذكر بعد جمع المذكر مع ضعف فان اعرابها
كاعراب مسلمات ويلتبس الالف والتاء في آخرها للجمع او لا فيرد لفظ هي تغيرها قوله اعلم انه يحتمل

مسلمان علما

مسلمان علما فانه غير منصرف اتفاقا ويمكن ان يجاب عنه بان جر غير المنصرف انما يكون بالفتحة اذا كان مخصوصا بالجمع وهذا
ممنوع في مسلمات فعدم امتناع الكسر لانه علامة للنصب ايضا والتنوين لانه للمقابلة وان رفع ايضا معروفة
كالجمع اعلم ان في هذا الجمع اذا اسمي به وجعل غير منصرف ثلث اقوال اصحها ان يكون رفعه بالضم ونصبه وجره بالكسر
مع التنوين كما كان قبل العلمية واليه ذهب المصنف في الحاجب والتنوين عندهم للمقابلة لا للتمكن واما دخول
الكسر فلانه لو لم يدخل لكان في موضع الجر مفتوحا لكان الجر تابعا للنصب وهو خلاف ما عليه جمع المذكر
السالم واما لان المقصود بالمنع هو تنوين التمكن عند الاكثر والجر انما يمنع بالتبعية ولم يوجد تنوين التمكن
ليحذف فيتبعه الجر واما على حكاية اعراب الجمع والقول الثاني حذف التنوين وفتح آخره في موضع الجر
والنصب نظرا الى ان التنوين عنده للتمكن والقول الثالث وهو مذهب المبرد انه يكسر بلا تنوين
واما عند الزمخشري فهو منصرف مال فان قلت فلا منعت غرفات الصرف وفيها شيأن التعريف
والتانيث قلت الجمع انما يكون بالتانيث بالتاء التي في لفظها واما بتاء مقدرة كما في سعاد فالتي
في لفظها ليست للتانيث وانما هي مع الالف التي قبلها علامة جمع المؤنث ولا يصح تقدير تاء التانيث فيها لان
هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث مانعة من تقديرها فبان ان لا تانيث فيها فتصرف والذي يختلج
في ذهن هذا الفقير انه لا مانع من ان تكون هذه التاء علامة للتانيث ايضا كما انها مع ما قبلها علامة
للجمعية الا ترى ان الواو في مسلمون علامة للاعراب كما انها علامة لكونه جمعا مذكرا فبان التانيث فيها فيمتنع
من الصرف قوله الا كان مفتوحا كالفتحة على التاء قلت لا يلزم ان الفتحة حينئذ تكون مطلقا بل
الكسرة هي التي جعلت علامة للنصب في النقوش التي في مررت بجوار رفعا منه مقام الكسرة التي هي علامة المقام
انه منكسر ثقيلة وعلامة الجر بالاصل لهذا النقل فاذا اقيمت مقام الكسرة فكما ان الكسر يقدر ما قبل هذا
الموضع يقدر هي ايضا وقيل انه خارج من هذا الحكم لانه لم يذكر بعد قوله وكان من الواجب عليه ذكره شرط
او وهو نكرة رغب عنه بان اعدم ذكر الاكتفاء بالتمثيل وقيل عليه ما ذكره يقتضي الاستغناء
عن ذكر قوله مضافة الى غير ياء المتكلم اكتفاء بالتمثيل وترغيب عنه بانه لا يستدل الى ترك مضافة
وهو ظاهر ولا الى ترك قوله الى غير ياء المتكلم لانه لو اقتصر على لفظ ابوك لتوهم انه اذا كان مضافا الى الاسم

معنى لو قال لعاما ولم يعد الى ياء المتكلم
الاكتفاء بلفظ ابوك الخ

نحو اني زيد لا يكون المكثر اعرابه بالحروف بل يتوهم ان شرط اعرابها كونها مضافة الى مضمر المخاطب وكلا الجواب
عن قولهم وكان ينبغي ان لا يذكر مفردة بل مثنى ومجموعا ولم مضافا نون فان من الاسماء ما لا يستعمل الا
مضافة وهو باطلاقه ممنوع لان منها ما لا يستعمل الا مضافا وهو ذو قوله وانما جعل اعرابها
بالحروف الخ اعلم ان كون اعرابها بالحروف من حيث الصورة واما ما هي مثل الحروف ففيه خلاف ذهب سيبويه
واصحابه الى انها حروف اعراب اصول وعلامات فيها مقدرة كعصا كما في التثنية والجمع وسيجيء فيهما
كلاما شافيا ثم اختلف اصحاب سيبويه في الحركات التي قبل هذه الحروف فقال الربعي الضمة والكسرة
هما منقولتان من الواو والياء والفتحة اصلية اولا حاجة الى النقل وهو ضعيف فلا يلزم منه ان يكون
حركة الاعراب في وسط الكلمة ولانه يبطل التقدير اذ المقدر ملفوظ منه فلا تقدير وقال الآخرون هي اتباعات
وذهب الاخفش الى ان هذه الحروف دال على الاعراب كالحركات فان الاعراب عنده هو الاختلاف
وذهب الجرمي الى ان انقلابها هو الاعراب وذهب المازني الى ان هذه الحروف نشأت من اشباع
الحركات والاعراب ما قبلها كما في الافراد وذهب الفراء الى انها معربة من مكانين فالضمة والواو اعرابان
وذهب قطرب وابو اسحاق الزيادي الى انها اعراب كالحركة وذهب ابو علي الى انها حرف اعراب
ودال على الاعراب جمع بين قول سيبويه والاخفش وانما سمى النحويون هذه الحروف اعرابا لانها تنقلب
وتتغير كما تتغير الحركات وبعضهم يجعلها بالالف في الاحوال الثلث وعليه قول ابي حنيفة رضي الله عنه
حين سئل عن شخص قتل رجلا بما لا يجب عليه القود قال لا ولو رماه بابا قبيس والاقوال في كل منها
مذكورة في المطولات تركنا مخافة التطويل والحم قريب الزوج فيكبر كالاخ حمو والختن قريب المرأة
والصهر يجمعهما اما الله تعالى ان الاطلاع عليه من الاختلاف في هذه الحروف انه هو المسئول
بتيسير كل صعب قوله اعلم ان المثنى وكلا مضافا الى مضمر كلاهما عند الافراد يعتقد
انه مفرد والفه منقلبة عن الواو لقولهم في المؤنث كلتا فالالف للتأنيث والتاء بدل من الواو مثل تراث
وتجاه وقيل من الياء وقال المازني وزن كلتا فعتل فجعل التاء زائدة قال ولو كان الالف للتأنيث
لم تقلب في النصب والجر ثم الصحيح ان كلا مفرد اللفظ مثنى المعنى والدليل على افراده لفظا انه لا

بواحد

بواحد كل ولو كان مثنى لكان فيه اضافة الشيء الى نفسه خلافا للكوفيين فانه عندهم مثنى
وانما جعل اعرابها كالمثنى مضافة الى المضمر وبالحركات تقديرا مضافة الى المظهر لان الحركات اصل والحروف
فرع والاضمار فرع فاعطي الاصل للاصل والفرع للفرع وعند بعضهم اعرابه بالحركات عند
الاضافة الى المضمر ايضا قوله اعلم ان مرجع المذكور اختلفوا في حروف التثنية والجمع فذهب سيبويه الى انها
حروف الاعراب واختلف اصحابه فقال بعضهم فيها اعراب مقدر كما في الاسماء الستة وقال الآخرون ليس فيها
اعراب مقدر بل انفسها حروف اعراب وعلامة اعراب وذهب الاخفش والمازني والمبرد الى انها ليست حروف
اعراب بل دالة على الاعراب وذهب الجرمي الى ان انقلابها هو الاعراب وذهب قطرب والفراء الى انها نفس
الاعراب وبعض العرب يعربه بالالف في الاحوال الثلث وهو لغة بلحارث بن كعب وقيل لغة كنانة وعليه قوله
تعالى ان هذان لساحران وفيه اربعة اقوال احدها انه على هذه اللغة وثانيها ان ان بمعنى نعم ودخول اللام نظرا الى
انها والى ان اللام زائدة وثالثها ان اسمها محذوف ورابعها انها صيغة موضوعة للتثنية وليست صيغة
صناعية كما قال فمن قال انها صناعية ذهب الى ان النون عوض عن الحركة والتنوين وان كان الواحد مبنيا لا حركة
فيه ولا تنوين وروي عن بعضهم ان النون فيه عوض من الالف الاصلية حين حذفت في التثنية لالتقاء الساكنين ومن
قال انها موضوعة للتثنية وهو الشيخ عبد القاهر قال ان اسماء الاشارة لا يصح تثنيتها منها لان التثنية انما تأتي
في الاسماء النكرة واسماء الاشارة لا يصح تنكيرها ولو التزم فلا يلزم تنكيرها لكل نوع المثنى بالالف واللام كالعلم
اذا ثني او جمع لزم ان يعرف بالالف واللام قوله بعضها الى بعض قال الرضي جعلوا الالف المثنى والواو المجموع
علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين التي هي اولى بالقيام مقام الحركات سوى الياء للجر والنصب فهما والجر
اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع في الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع النصب الجر دون الرفع لكونهما علامتي
الفضلات بخلاف الرفع انتهى كلامه وكان ما ذكره الشارح اشارة الى ذلك وان لم يكن في بعض النسخ موجودا قوله
لالتبس المثنى والمجموع اي في حالة الاضافة واما في حالة الانفصال النصب لانه لا التباس في الرفع والجر لان
ما قبل الواو والياء مضموم ومكسور في الجمع ومفتوح في التثنية فلا يكون موجبا لالتباس المثنى والمجموع كليهما قوله وفرقوا
بينهما بان فتحوا ما قبل الياء وكسروا فان قلت لم لم يكتفوا بفتح ما قبل الياء في المثنى وكسره في الجمع قلت لانه قد يفتح

ما قبل الياء فيهما كمصطفين ملوم يفرق بالنون لا تبس هذه الصورة **قوله** لا عوضاً للعلامة فقط
ان العلامة المثنى والمجموع مع الالف والواو وليست للاعراب **قوله** وليس النون عوضاً عن الحركة
هذا عند المحقق لان الحروف عنده نفس الاعراب واما عند غيره فلها حالتان احدهما عوض عن الحركة والتنوين
وفي الثانية عوض عن الحركة دون التنوين فالحالة الاولى في نحو رجلان ومسلمان ومسلمون والحالة الثانية في نحو
الرجلان وكلاهما رجلان وللارجلين واذا قلت الحمران والحمدان عند سيبويه لاعتبار الوصف الاصلي
وذكر بعضهم ان النون في عصوان ورحيان بواسطه التنوين فقط وليس فيها حركة والصواب انها عوض
عنهما بناء والعالم بطلق فيهما الحركة صورة الا انها مقدرة **قوله** هي اسماء في آخرها الف ممدودة احتراز
عن الممدودة فان اعرابها بالحركات لفظا **قوله** مضاف مسلمين فيكون اعرابه بالواو وتقديرا اي الرفع الذي
يدل على الجمعية دون الرفع لان الدال عليه هي الواو وقد حذفت فيكون الرفع تقديرا مع ثبوت علامة الجمع
قوله فالسواد اعظم ضابطة الاعراب ان الاسم يكون بالحركات وهو الاصل او بالحروف وهو الاعراب بالحركات
اما ان يكون بيانها بالعطف في الاحوال الثلث وهو الاصل او بيانها بتقدير فيها كعصا او بيانها بعضها بالعطف
وبعضها تقديرا كغلامي او بعضها بالعطف في الاحوال الثلث كجد ومسلمات او بعضها تقديرا في الاحوال الثلث
كحبلى او بعضها بالعطف وبعضها تقديرا كجوار والاعراب بالحروف اما ان يكون بيانها بالعطف في الاحوال الثلث
كالاسماء الستة او بيانها تقديرا فيها كالاسماء الستة اذا اضيف الى ما ساكن يحذف عنها اي حرف
الاعراب لالتقاء الساكنين كجاء ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت او بيانها بعضها بالعطف
وبعضها تقديرا اذا اضيف بعضها الى المعرف باللام وبعضها الى غيره وهو ضعيف كجاء ابو
البشر ورأيت اباه ومررت بابيه او بعضها بالعطف في الاحوال الثلث كالتثنية والجمع
او بعضها تقديرا في الاحوال الثلث كالجمع اذا اضيف الى ما ساكن بعده كجاء صالحو القوم
ورأيت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم او بعضها بالعطف وبعضها تقديرا كالجمع المصحح
المضاف الى ياء المتكلم كجاء مسلمي ورأيت مسلمي ومررت بمسلمي فانه جيد وهما اعرب بالحركة
تقديرا في الاحوال الثلث ما فيه اعراب محكي جملة منقولة كالسب او مفرد اكو تابط شرا ونحو ابطال الحارث

زيد في الاستعلام بقول اني زيدا والمثنى بقول زيدا بالوقف **قوله** غير المنصرف ويسمى المنصرف لان التنوين يشبه الصرف
وهو الصوت الضعيف كصوت البكرة فسمي ما قامت به منصرفا وما لم يقم به غير منصرف قال الاندلسي جاء في كلام النحويين
ان هذه النسخة مسجح في ان الاسم اما منصرف واما غير منصرف وبعدهم جعل واحدا من القسمين مما يختص الحصر
وذلك لانهم فسروا المنصرف بانه الذي يدخله الحركات الثلث والتنوين لعدم شبه الفعل وفسروا غير المنصرف بانه الذي
لا يدخل فيه الجر والتنوين لشبه الفعل وحرك بالفتح في موضع الجر وعلى هذا يبقى اسماء كثيرة لا تدخل تحت واحد منهما
نحو جمع المذكر انه لا يدخله الحركات فلا يكون منصرفا ولا يختزل عنه الجر ولا يحرك بالفتح فلا يكون غير منصرف وهكذا
جميع ما اعرب بالحروف وجمع المؤنث يدخل فيه الجر فحمل كلامهم على انهم لو يريدوا الحصر وانما ارادوا ان من الاسماء
ما هو حكمه كذا ومنها ما هو حكمه كذا ولكنه غير معترض للحصر هذا كلامه وقال ابو البقاء ينبغي ان يحمل قول النحويين
المعرب على نوعين منصرف وغير منصرف على المعرب بالحركات لفظا او تقديرا وهو بعض اقسام المعرب ليخرج عنه المعرب
بالحروف الذي لا يوصف باحدهما **قوله** بتسعة علل فيه نظر لانه قد يجتمع علتان ويصرف كما ينبغي مع الصفة
ووزن الفعل مع العجمة والجواب ان ليس كل اثنين منها يمنع الصرف كيف ما كان قال في المحصل ان هذه التسعة ليس
كل اثنين منها يمنع الصرف كيف ما كان بل لا بد من ترتيب خاص وشرط الاثنين ان ما منع فيها التانيث والعجمة ومع ذلك
لا يمنع الصرف ويسمى ايضا الف الالحاق كما طي فانه لا يمنع للتوصيف وشبه الف التانيث وسمع ايضا علته فرعية لان
التانيث فرع والمشبه به اولى بالفرعية ومراعاة الاصل في نحو الحمر اذا سمي به نكرة وهذه ايضا علة فرعية لان
الاصل اذا كان فرعا فالملحق به اولى بالفرعية والف الالحاق الف يلحق الاسم وصل الى بلا همزة وشرطها
العلمية والدالة على انها ليست للتانيث مجيء ارطاة قال في الصحاح الارطى شجر من شجر الرمل يصنع بورقه الادم
وهو افعل وجمع ارطاة وقيل ... ويزاد الواحدة ارطاة ولحوق تاء التانيث به دل على ان الالف ليست للتانيث
وانما هي للالحاق او بني الاسم عليها وعند صاحب اللباب هي عشرة التسعة وشبه الف التانيث وعند بعضهم
ثلث عشرة هي الاحدى عشرة المذكورة والشبه بالاسماء الاعجمية كسلحد علما لكونه على وزن لا يكون عليه آحاد
وانما احتاج الى هذا التاويل لانه صرح بالتسمية عند الجمع والحاجة على الموازن كما قال ابو علي في سراويل انه
لا ينصرف لانه مفرد اعجمي حمل على موازنه في العربية كمصابيح فعلى هذا يصير العلل ثلث عشرة علة **قوله** اولا عامل
فلتبين خصوصية ذلك التركيب فقول العدل يوثر مع العلمية ومع الوصف والوصف يوثر مع وزن الفعل ومع العدل والتانيث يوثر مع

ههنا منصوبا على الحال فيه نظر لانه لو لم يكن حالا مؤكدة عاملها محذوف من قبيل انا فلان كرما وجوادا فانه ما كان
مشهورا بالكرم تضمنت الجملة معنى الكرم والجود وههنا لما كانت النون مشتهرة بكونها مزيدة تضمن قولنا وهي النون
معنى الزائدة فيكون حالا مؤكدة لمضمون تلك الجملة وعاملها محذوف وهذا اولى مما تكلف به الشارح قوله الا انهم
الا انه لم يحكم بزيادة الالف واللام في العنوان كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا او كما في قول
الشاعر ولقد امر على اللئيم يسبني قوله فالعدل فرع المعدول عنه اذ لولا المعدول لما كان العدل اذ العدل يعتبر
للاسم عن صيغته الاولى والوصف فرع الموصوف لاحتياجه اليه وتبعيته له لفظا ومعنى قوله والعجمة فرع العربي لان
لغة كل قوم اصل بالنسبة الى لغتهم اي لان العجمة دخيلة في كلام العرب وتكلم العربي بها مسبوق بتكلمه بلغته ولا كذا
تنقل على العربي التكلم بها ولعسره طبعه والجمع فرع على الواحد لان الجمع انما يكون من ضم الآحاد بعضها الى بعض
فيكون متأخرا عنها والتركيب فرع الافراد لانه ايضا عبارة عن ضم مفرد الى مفرد ليجعلا اسما واحدا قوله وتأنيث لانه
فرع لشيء وهو نظر لانها تجيء فرع الالف التانيث مع انه يصدق عليها انها فرع عن ما زيد عليه وبعضهم قال اذا
كان نظيرا يعتبر الالف التانيث والتانيث فرع التذكير يكونان فرع الفرع قوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين
اي حكم غير المنصرف ان لا كسر فيه ولا تنوين وانما جعل تعريف الغير حكما لغير المنصرف لان علمه بحذف الكسر والتنوين
يتوقف على معرفة كونه غير منصرف فلو توقف معرفة كونه غير منصرف عليه لزم الدور كما عرفت في المنون وانت خبير بانه
يمكن ان يجاب عنه بعدم لزوم الدور [illegible] فان قلت اما تخصيص الكسر والتنوين بالمنع من بين خواص الاسم قلت
اما التنوين فلان له مزية اختصاص بالاسم من بين سائر الخواص لانها للتمكن وهو لا يوجد اصلا الا في الاسم لان
متصل بعامله [illegible] واما الكسر فلانه اخو التنوين [illegible]
من حيث ان المجرور يقوم مقام التنوين دون اخويه قوله ويجوز صرفه للضرورة الخ فان قلت اذا جاز صرفه للضرورة
في الحرف قلت ممنوع الا ترى انه اذا اضطر الى اعلام حرف المنصرف [illegible] علمه غير منصرف بالاتفاق لانه
عدول عن الاصل وانما جاز ذلك لانه رجوع اليه [illegible] الفعل والحرف وان يدخل عليهما سائر علامات
الاسم ضرورة وحكى [illegible] عن بعض العرب من يصرف جميع الاسماء الممنوعة من الصرف واعلم ان في قوله ويجوز
صرفه للضرورة [illegible] للضرورة [illegible] ثلثة اقوال [illegible]

على العلامة

على العلامة بل هو على انه احسن الاول لانه يجوز صرفه بالاجماع وهو كل ما كان في آخره الف التانيث المقصورة او الممدودة
للشاعر غيره فرضه اذ وزنه مصروفا مثلا وزنه غير مصروف الثاني ما يجر صرفه بالاتفاق وهو ما على افعل كذا الثالث
ما فيه خلاف وهو افعل منك فذهب الفراء والكسائي الى امتناع صرفه اضطرارا وذهب البصريون
الى انه ينصرف لان المانع هو الصفة ووزن الفعل فلا يخرج للضرورة كما جواهر قوله ومثاله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره
الخ نعمان بضم النون علم ابي حنيفة رضي الله عنه وهو المراد في البيت وبفتحها واد في طريق الطائف يخرج الى عرفات
ويقال له نعمان الاراك وصاح المسك وتضوع وتضيع اي تحرك فانتشرت رائحته قال النميري يشير تضوع مسكا بطن
نعمان ان مشت به زينب في نسوة عطرات اعد امر حاضر من اعاد يعيد اصله اعود استثقلت الكسرة
على الواو فنقلت الى ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الواو مصدر اعد وفاعله مستتر وذكر مفعوله مضاف الى نعمان
لنا متعلق باعد وان تعليل بذكر فلا به وان مكسورة لانها بعد الامر كان قائلا يقول ما فائدة الاعادة فقال
ان ذكره هو المسك الخ ويجوز ان تفتح ويكون التقدير لان ذكره الخ لان حذف الجار من ان وان قياسا ذكره
اسمها وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب والمسك خبر ان ويجوز ان يكون هو مبتدا والمسك خبره والجملة الاسمية
في محل الرفع خبر ان وما دوامية وهي مع الفعل مصدرية وكررته صلته والجملة في تاويل المصدر ظرف ويتضوع
اي يتضوع وحذف تكريره مدة الظرف واقيم المصدر مقامه كما في آتيك خفوق النجم ويتضوع مع فاعله في محل
الرفع خبر ثان لهو او لان والاستشهاد في ان نعمان غير منصرف للعلمية والالف والنون صرفه الشاعر
صرفه لضرورة الوزن وفيه نظر لانه بدون التنوين يستقيم الوزن ايضا لان تقطيعه هكذا اعد ذكر فعولن
نعمان مفاعيلن وهو موزون لان اجزاء الطويل يلحقها الكف كما في قول الشاعر شاقتك احداج سليمى بعاقل
فعيناك للبين تجودان بالدمع فلا يصلح ما اورده للاستشهاد بل الشاهد ما اسلفناه لانه لو قال زينب
في نسوة بدون التنوين لكان وزنه نبت في شيء مفاعلن وهي ليست من اجزاء بحر الطويل قوله لانه لما كان ما قبله وما بعده
منونا فيه نظر لان ما قبله ليس منونا واجيب بان المراد بما قبله قوله تعالى اما شاكرا واما كفورا او قيل
ان نون كافورا بمنزلة التنوين وليس بقوي او يكتفي التناسب بما بعده ولو اكتفى عليه شراح الكافية وبعضهم
على ان التنوين تنوين ترنم وبعضهم على انه للتمكن على لغة من يصرف جميع ما لا ينصرف على ما سمعه الاخفش والله اعلم انه الكوفي

منع صرف المنصرف للضرورة لم يجز خلافا للكوفيين واكثر ما فيه بسبب ... الاسماء كقول العباس بن مرداس

فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع ... الرواية يفوقان شيخي في مجمع قوله وكونه

يكون الجمع مع الصفة ... بمعنى الخروج علة تامة لمنع الصرف ولا تكون مع الصفة كذلك الا ان بعض العلل ... الا مع

علة مخصوصة ... او ان في بعض العجمة ووزن الفعل وهو منصرف في ضاربة الصفة والتانيث في معرفة قوله

اي العدل خروج الاسم عن صيغته الاصلية الى صيغة اخرى فيه منافاة لان الاسم بعد الخروج عن صيغته الاصلية كيف

ينتقل الى صيغة اخرى والتحقيق ان يقال ان للاسم مادة وهي الحروف الاصلية وصورة وهي الهيئة الحاصلة ...

... الحروف فالمراد بالصيغة فخروج مادة عن صورة كانت لها في الاصل الى صورة اخرى مع بقاء المعنى هو

العدل ... يكون المضاف معدولا اي العدل خروج مادة الاسم فتصح قوله في غير منصرف للعدل والصفة كما في قوله تعالى

اولي اجنحة ... مشعر بان كونه صفة انما هو لوقوعه صفة في التركيب ... غير موثر في منع الصرف لعروضه ... قوله

... كقوله صلى الله عليه وسلم صلوة الليل مثنى مثنى وتاكيدا كمثنى الثاني في الحديث وحالا كقوله ... فانكحوا

ما طاب لكم من النساء مثنى وثلث ورباع ... وقد ذهب كثير من النحويين الى ان منع الصرف في ثلث ونحوه لتكرار العدل

في اللفظ والمعنى لانه عدل عن لفظ اثنين الى لفظ مثنى وعن معنى اثنين اي معنى اثنين اثنين واجاب عنه الحديثي

بان وصفية ثلث ليست طارية لانه عدل عن ثلثة ثلثة باعتبار وقوعه صفة الا باعتبار كونه عددا لانه

لا يستعمل ... عددا اصلا فثلث ... وصفا في اصل الوضع فلا يحتاج الى ... عدل بان فيه ... قوله

كما في قوله تعالى اولي اجنحة الاثبات صفتيته ... في التركيب ... التحقيق انه يجوز

الجمع ... الله اعلم ... اثنين اثنين او شيئين شيئين وثلاثا

او ... وكان المعنى على ما ذهب اليه ... بلفظ التثنية لانه ... واحد قوله والاصح انه الغاء الصفة

... واللغة قوله ... لام التعريف ... الاضافة ... ان يكون ...

... مذهب ابو علي فان قلت لا يلزم من عدم كونه مستعملا باحد الامور الثلثة ان يكون معدولا

... لم ... ان يكون معدولا عن المعرف باللام او المضاف قلت اما الاضافة فلم يعهد العدل عنها لانه

... البناء ... واما المعرف باللام فلا يصح العدل عنه لانه لو كان معدولا عنه لوجب ان يكون معرفة

... قال الاندلسي ... ان يكون معدولا عما فيه اللام لولا انه

وهو ممنوع لانه يقع صفة للنكرة ... علة الظرف فعدة ... ابام ... اختلف في سبب منع صرفه والاصح انه

امتنع للصفة والعدل قوله علم انه معدول عن جماع او جمعاوات ... هو معدول عن جمع واعترض عليه الفارسي

وقال ... فعلاء ... فعل ... الالوان المختص مذكره ... بالواو والنون واما جمع مذكره بالواو والنون فليس

فقياس ان الجمع على جمع قال الحديثي الحق انه ان حصل المانع في الجمع ... ان يكون جمع معدولا عن جمعاوات

لانه فعلاء العلم ... الخضراء ... السماء ... الصفة فعلى جمع قوله امساء تقدير

... اما الصفة فلانه ... علم ... والصفة لا تجامع العلمية واما التانيث والعجمة والجمع

والتركيب والالف والنون ... واما وزن الفعل فلا ... وبين ... ان العدل ... قوله الا فعال ... على

... وعلة بنائه ما ذهب اليه المبرد وابن كيسان ان فاعلة التي عدلت فعال عنها لا تنصرف للتعريف والتانيث

فلما عدلت عنها الى فعال زاد ... العدل ... الا البناء ... ابو اسحاق ... لان زيادة العلل

ليست ... موجب البناء ... ما ذكره الحديثي ... فعال ... قطام ... نزال في

... وقد كان العدل ... نزال معدولا ... تقديره فيه قوله ... وحضار ... اسم لكوكب

... البوار ... قطام ... مثل قطام ووبار ايضا مثل قطام

ارض كانت لعاد الاولى قوله فتقدير فيه العدل للضرورة ... البناء ليس ... تقدير

العدل ... ذكره ... العلمية والتانيث ... البناء فيقدر ... البناء قوله

فرق ... فلما قدر العدل في المبني ... تقديره في المنع ... العلمية والتانيث

... الا تقدير العدل ... عند الجميع ... اسم امراة فان قلت يلزم ... ما ذكرت

ان يكون ... المعربين ... قطام في ... قلت نعم فان الحجازيين ايضا يقدرونه

للبناء وبنو تميم للاعراب قوله وضعف ... لعدم الاحتياج الى تقدير العدل فيه ... التضعيف ضعيف

... المبني المقدر فيه العدل ... السبق وهو ... الترجيح ... التانيث

في قطام ... لانه علم للمونث لا شك ان ذلك بعد ما عدل عن فاطمة ... وضع علما للمونث قوله الوصف شرط ...

الصفة كون الاسم موضوعا لذات باعتبار معنى هو المقصود قوله ولا جل ان شرط الوصف ... منع الصرف ...

فان قلت هذا دور لان شرط كونه في الاصل يتوقف على حرف رابع وكون الرابع مسوغا يتوقف على شرط كونه في الاصل
شرط كونه في الاصل يتوقف على شرط كونه لا اصل لان المتوقف على المتوقف على الشيء متوقف على ذلك الشيء اعلم
الدور المصرح قلت لا نم ان حرف رابع يتوقف على شرط كونه في الاصل وطلب له بل انا جعل حرف رابع دليلا
نعلم منه المتعلم انهم يشترطون ذلك وان حصل بسبب اشتراطهم بل سببا لعلم المتعلم انهم يشترطون ذلك فلا دور
قوله ولا اجبر ان غلبة الاسمية على الوصفية اي جعل الشارح حرف رابع اشارة الى قوله الوصف شرط ان يكون
في الاصل واسماء اسود وارقم اشارة الى قوله فلا يضره الغلبة ويمكن ان يكونا اشارة الى قوله شرط ان يكون في الاصل
فهو ظاهر قوله وبيانه ان اسود صفة في الاصل لم يرد به انه جعل اسما للحية انه جعل علما لهذا الجنس
والا لكان عدم انصرافه للعلمية ووزن الفعل لان اعلام الاجناس مؤثرة في منع الصرف كاسامة كاعلام الاشخاص
بل اراد ان اصل وضع هذه الاسماء للصفة بدليل استعمالها صفات اكثر الا انه ثم غلب عليه الوصفية بالغلبة
بحيث استغنى عن ذكر موصوفاتها معا واريد بها الاسم ولذا قيل لاننا اسودة لا اسواد وارقم حية
منقوطة قوله وعليه قول حسان بن ثابت الخ ذريني اي اتركيني وهو من الافعال المتروكة الماضي
والشيمة الخلق والاخيل طاير مال العرا هو الشقراق عند العرب يتشاءم به تقول مخاطبا لعشيقته
او زوجته اتركيني مع علمي بالامور وطبعي فما طاير فيها اي في الامور لطاير يتشاءم به علي
اي تكون شوما لك قوله ذريني فعل وفاعل ومفعول الواو بمعنى مع وعلمي مفعول معه بالامور متعلق بالعلم
وشيمتي معطوف على علمي ويحتمل ان يكون الواو للعطف مع ما الفاء للتعليل وما بمعنى ليس وطاير
اسمها فيها الضمير عايد الى الامور والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف في محل النصب حال عن الامور علي
متعلق باخيل وهو في محل النصب خبر ما قوله لكان ذلك اه في موضع الزوال المعوص يعني الحلم اسم موضع
من عرض الطاهر وهو من باب خرب يخرب في موضع ظهور الزوال ويكبر ثياب يتخلى فيها
للكوارث وهو عند مناسب هيهنا قوله لان ماه وجور وجب منع صرفهما لوجود العلتين مع وجود شرط وجوب
منع صرفهما وهو العجمة واذا وجد شرط الوجوب فلا يكون فيهما خفة فان قلت لا نم وجود العجمة شرط العلتين لان وجود
الشيء يتوقف على شرائطه كلها والعجمة وان كان احد شرائطها موجودا وهو العلمية لكن الشرط الآخر وهو تحرك

الاوسط

الاوسط او الزيادة على الثلاثة غير موجود واذا كان كذلك فالخفة المقاومة لاحد السببين متحققة في ماه وجور
فصرفهما لخفتهما لا لانه ان لم تقاوم العلمية او نوا حدوه ان قاومت التانيث واذا امتنع الجواز فالوجوب
ابلغ في المنع قلت ان العجمة مع الحالين ليست سببا مستقلا كما هو عند الجمهور حتى يكون فيهما ثلث علل بل
مقوية للتانيث ولا يلزم من كونها شرطها لاحد الامرين اذ كانت مستقلة ان يكون شرطا لها اذا كانت مقوية
وهذا اعتراض على ماه وجور بوجه آخر بانكم قلتم لم يجز فيهما الا منع الصرف لان الخفة وان قاومت احد الاسباب
لكنه يبقى اثنان وليس كذلك لانها متى قاومت العلمية لم يبق شيء من التانيث والعجمة لانها شرط لها واعتبار
الشرط يوجب انتفاء المشروط فلا يصح الحكم على ماه وجور بانهما يجب فيهما منع الصرف واجاب بعضهم بان الخفة
وان قاومت العلمية لكنه يبقى اثنان لان الخفة تقاوم العلمية نفسها لا اثرها وهو كما ترى بل الامر بالعكس
لان شرط التانيث مثلا العلمية نفسها والاثر ليس امرا محصلا في الاشتراط وهو القياس بشيء لانه
يستلزم ان لا تكون منع الصرف على ما عليه الجمهور واذا تحقق الاعتراض ورد جوابه ما لا
يصلح مما يسوق الكل اعلم ان بعض النحويين ذهبوا الى ان العجمة في ماه وجور علة مستقلة ومراده
ومذهب صاحب الكشاف والفاضل الاسفرايني ومتبع الاندلسي حيث قال في هذا وهي
ان السبب الذي يحصله الخفة الاسم ليس العلمية بل غيرها فان الخفة لو قاومت العلمية لانصرف نحو لوط اذا
بدليل ان فيه اسباب التانيث والعجمة لا تاثير لهما الا مع العلمية فلا يبقى
لهما تاثير اصلا هذا كلامه وليس بصواب لان العجمة لو كانت مستقلة في منع الصرف لوجب مع وجود شرطها وهي تحرك
الاوسط والزيادة على الثلاثة وهو تاثير العلمية فقط وقد ذهب بعضهم الى انها مقوية ومعينة
للسبب وليست شرطا مستقلا وعلى كلا التقديرين فالخفة عند وجودها منتفية والسبب موجود حتى يقاوم
احد الاسباب على المذهب الاول او السببين على المذهب الثاني فلا يوجد في ماه وجور وتحقيق انما
الا مانعين من الصرف لوجود التانيث المعنوي والعلمية والتحقيق شرط وجوبه وهو العجمة واعلم ان العلمية كما هي
شرط لجواز منع صرف التانيث المعنوي كذلك شرط لوجوب منع صرفه لتوقف الوجوب على الجواز قوله ويلزم منه
انه ان سمي بنحو شاة ذات مذكر وجب منع صرفه لانه متحرك الاوسط تقديرا قوله وفيه نظر اي في وجوب
منع صرفه بل في جوازه قوله والاولى ان يحكم هذه الاشكال الخ واثبت بانه زاد في مادة الاشكال ان قوله لا تعلم

ما دام يعتبر العلمية
لا

اي عجمة بسبب
الاندلسي
بعضهم

عن شيء ان كان المراد به الهاء فيمتنع لدلالها ولو كانت بدلا عن الهاء لما جاز عند الاتيان بالهاء بل قيل شوهة
لاتمام اجتماع البدل والمبدل منه وهو غير جائز وان كان المراد به غير الهاء فعليه البيان على ان ما مر اما
هو في شاة دون ذات لان كون اصله ذوهة ليس بثابت عندي في كتب اللغة وكذا ابن اصل شاة وما
بين اصلها والصواب ان يقول والتاء في شاة وذات ليست كالتي في ثبة لانها غير موقوفة عليها تماما والتاء في التانيث
هي التي توقف عليها هاء قوله وثلث من شوهة ثلاث اذا اسم مذكر لم ينصرف لتحقق العلتين وهي العلمية والتانيث مع
حسن سرط مع حروفها وهو الزيادة وانما قال وثلث جمع ثلاث اي ثلث التي هي مونث كونه صفة للمونث
لانها لو لم يكن مونثة لانصرفت بالعلمية قال الاندلسي لو سميت بمثنى وثلث صرفته على قول سيبويه وابي علي والاخفش
وجمهور النحويين خلافا للجوهري واما انصرف لان الوصف زال بالتسمية وبزواله بزول العدل لتلازمهما في حال
التنكير ولانه عند العلمية لا يلاحظ عدليته وجاز من الحال العدمية النظر في هذا الباب في الكرمي الى الصيغة
وهي باقية فاعتبر العدل مع السبب مع انه ضعيف لان العدل المضاف للتنكير غير العدل المصاحب للتعريف فتاثير الحاجب
للتنكير يزول بزوال الازمه والاوصاف تاثير مع التعريف فان نكر رجع الى ما كان عليه كما هو خلافا للاخفش
قوله ولهذا كان كرا اي غير منصرف مع كونه اسما نحل لتحقق العلتين وهي العلمية والتانيث المعنوي سماعا وتحقق
شرط وجوبه وهي الزيادة وفيه رد لانه ليس اسما لنحل فان صاحب الصحاح الكرا اسم لجمع النخل والعجم
نسج الموسطة اسما لكل النخل الا ان يقال انه علم جنس كاسامة وثعالة قوله هذا اذا لم تعتبر نحو التوكيد اعلم انهم
اتفقوا على امتناع جمع وعلى ان احد سببيه ان الفعل ثم اختلفوا في السبب الآخر فقال ابن الحاجب هو الوصف
الاصلي المعدول كان اصله معنى مجتمع وان صار علما في باب التاكيد والاجرا على موصوف جرى الجمع المؤكد
كاسود وقال آخرون علمية معرفة بمنزلة كلهم بمعنى ان الاضافة في المعنى مقدرة فاذا قلت جاني القوم اجمع بالمعنى جميعهم
وقال بعضهم انها معدولة عن صيغة فيها لام التعريف اي ان اللام فيها مقدرة وقال بعضهم السبب الآخر التعريف
الوضعي كالاعلام اي وضع تاكيدا للمعارف ثم من قال ان التوكيد صفة في الاصل فلا تعريف فيه ومن قال انها معرفة
جعل تعريفها اما بالاضافة او اللام المقدرتين بعد حصول العدل عنهما ومن قال انها جمع مركبة وضعت لتاكيد
المعارف واذا عرفت هذا فمعنى تقدير اعتبار تعريف التوكيد بتقدير اللام او الاضافة انه لا احتياج الى الشرط
اصلا الامرين اي اللام والاضافة لجعلها غير المنصرف فهو في حكم المنصرف لا احتياج الى شرط احد الامرين

ثلثة جمع

العدم

على تقدير

63

نوع رابع

على تقدير اعتبار تعريف العلمية فاعلم قوله اي شرط العجمة في منع الصرف ان اعلم ان العجمة كل لغة خالفت لغة العرب
من الروم واليونان والفرس وغيرهم وان اختلف وزن الاسماء الاعجمية فقد ذهب قوم الى انها لا توزن لتوقف الوزن
على معرفة الاصل والزائد وانما يعلم ذلك بالاشتقاق وهو منتف فيها وذهب قوم الى انها توزن ولا يخفى ضعفه
ولا يمكن معرفتها بالاوزان بل تعرف بامور منها مخالفة ابنية كلام العرب ومنها ترك الصرف في اعلامها وعدم
حمل اشتقاقها ومنها اجتماع الصاد والجيم في كلمة كالصولجان وهو ما يجمع فيه الماء والجص ومنها تبع
الراء للنون نحو نرجس ومنها اجتماع القاف والجيم فانهما لم يجتمعا في العربية الا في الفيج وهو الحجل
قال في الصحاح هو فارسي معرب لان القاف والجيم لا يجتمعان في كلمة واحدة من كلام العرب ومنها تبع
الزاء المعجمة للدال المهملة نحو مهندز قال في الصحاح المهندز معرب واصله بالفارسية اندازه يقال
اعطاه بلا حساب ولا مهنداز ومنه المهندس وهو الذي يقدر الابنية الا انهم صيروا الزاء سينا
فقالوا مهندس لانه ليس في كلام العرب قبلها دال ومنها ان يكون فيها غير حروف العربية كالكاف
والباء والجيم والزاء قوله والشرط الثاني احد الامرين وهو اما تحرك الاوسط او زيادة على ثلاثة احرف لانهم
اعتبروا الزيادة فقط لحصول الثقل بها والثلاثي منصرف عند هولاء سواء تحرك وسطه او سكن كشتر ونوح ودعد
وعدم لا مساهم ابن الحاجب لان متحرك الاوسط لا ينصرف وساكن الاوسط ينصرف حتما والبه قال الكوفيون حيث قال ولوط
اسم ينصرف مع العجمة والتعريف لكلاكونه اما النزم فهما الصرف لان الاسم على ثلاثة الاحرف اوسطه ساكن وهو في غاية الخفة
فقاوم خفته احد السببين وكذلك القياس في هند ودعد الا انهم لم يلتزموا الصرف في المونث وخيروا بين الصرف
وتركه ونقل عن عبد القاهر ان ساكن الاوسط يمنع الصرف والصرف وهو افصح لورود التنزيل به وتابعه صاحب
الكشاف وصاحب الضوء قوله فيكون على الخفة والالزام وجود العجمة الثقل خلافها في التانيث المعنوي لانها مع ذلك
زائدة على السببين منحصرة للثقل خلافها ههنا لانها غير زائدة والالزام من تقبلها زائدة تقبلها غير زائدة قوله
وشتر مع الشين المعجمة والتاء اسم قلعة اعلم ان جميع اسماء الانبياء عليهم السلام لا تنصرف الا سبعة ثلثة منها
عربية وهي محمد وصالح وشعيب عليهم السلام واربعة منها العجمة وهي نوح ولوط وهود وشيث لكونها سابقة
على العرب واما موسى فان كان اسما للنبي عليه السلام فغير منصرف للتعريف والعجمة وان كان للحديدة التي يحلق بها فان كان
بها لام منصرف للتعريف ويشبه الف التانيث وان نكرت فمنصرف ووزنها مفعل من اوسيت راسه اذا حلقته

الملائكة ولان كلها حج اسماء

نوح هود صالح موسى

فعلى جو

وقال الكسائي نهى من ماش يميس اذا تبختر وعيشى العربية فعالى من العيش وهو البياض فكلى الف للتانيث فلا ينصرف معرفة ونكرة او للالحاق فينصرف نكرة والالف معوقة وتحتمل الالف تكون اعجميا فلا ينصرف للتعريف والعجمة قال الجوهري عيسى اسم عبراني او سريانى والجمع عيسون بفتح السين ومررت بعيسين ورايت العيسين واجاز الكوفيون ضم السين قبل الواو وكسرها قبل الياء ولم تجز البصريون وياجوج وماجوج ان اخذا من اجت النار اى التهبت صرفا ومن لم يشتقه لم يصرفه وذكروا من جعله اعجميا فقط ومن اشتقه من تذكر بطن الصبي اذا امتلا فيمنعه للتانيث والا يصرف معرفة ونكرة قوله المراد بمنتهى الجموع انه اختلفوا في نهاية الجمع فمنهم من قال هي عدم النظير في الاحاد واليه قال الزمخشري حيث قال المفصل والثانية التي واحد لها منزلة جمع ثان ومنهم من قال هي عدم اعتباره للجمع مرة اخرى فاشبه الفعل انه لا يجمع فضعه الجمع وشبه الفعل وقيل لما لم يكن له نظير في الاحاد اشبه الاعجمي فلا ينصرف الجمع وشبه الاعجمي وقال الاخرون معنى تكرار الجمع ان فيه جمعية تعلقها باللفظ مرة واخرى تعلقها بالمعنى فاللفظية هي انها جمعية لم ترد عامثالها واحد والمعنوية هي انها جمع مسمى تسميلا ومنهم قال لما لم يكن جمعه مرة اخرى صار بمنزلة ما جمع مرتين يعنى انك لا تنزل الجمع الى ان ينتهي الى هذا المثال فيمتنع جمعه جمع تكسير فلما انتهى الجمع عنده نسمى نهاية الجمع ومنه الشارح اليه قوله واما قلت جمع التكسير لانه كوران يجمع جمع السلامة نحو الصواحبات قال الاندلسي من العرب من يجمع هذا الجمع للمبالغة والكثرة نحو صواحبات كمن يكن بلد منزلة الواحد تقديرا وقال ابو عامر العرب من يصرف بالكل صارطا الا انه قد جمع وعنا هذا قرار بيرامونا معلم من هذا امتناع الجمع تكسيرا او تصحيحا وان ما جمع منه اما لقصد المبالغة او لم قوله ولو قال بعبرها وبا النسبة لكان اصوب واجيب بانه لا ينتقض بمثل مداينى لان يا النسبة كحرفها التانيث ولذلك فرقوا بالياء بين الواحد والجمع كروم وروم كما فرقوا بالتاء بين تمرة وتمر واذا كانت الياء بمنزلة التاء فكان قوله بعبرهما مشعرا بان تكون بعبرها كي مجراها ايضا فلا ورود للسوال قوله وبعاد ان يكون في يلزم ان يقول شرطه ان يكون جمعا في الاصل كما قال في الوصف يمكن ان يجاب عنه بانه انما اشترطه ان يكون جمعا في الاصل كما اشترط في الوصف لانه يمكنه ههنا ارادة مطلق الجمع الذي هو صيغة منتهى الجموع يمنع من العرف سوا كان جمعا الان او في الاصل بخلاف الوصف لانه يمكنه ارادة مطلق الوصف يعني ان الوصف يمنع من العرف سوا كان عارضا او اصليا لان العارض غير موثرة فاقتصر قوله اعلم ان الاسباب المانعة من العرف يلزم ان يكون عشرة وان الجمع المانع من العرف تحقيقي وتقديري

فلنا اعرنا

64

فلنا افرنا ان سراويل عنده غير منصرف لكونه جمع سروالة تقديرا قوله يلزم ان يكون الجمع المانع من الصرف الا يكون تحقيقيا او تقديريا ولم يتعرض له قلنا يمكن ارادة مطلق الجمع سوا كان تحقيقيا او تقديريا الا انه لا فرق بينهما في منع الصرف بخلاف العدل لان الفرق بين التحقيقي والتقديري ظاهر وفيه نظر نفي شي وهو ان كلام الحاجبي مشعر بان بعضا يصرف سراويل وهو ثوب سروال وقيل قطعة خرقة وقد نقل الكدنى عن المالكي انه ممنوع من الصرف بالاتفاق قوله لان اصل جوار جواري الخ بيان ان التنوين عوض من الياء وكيفية اعلاله واما اذا كانت عوضا من الحركة فينبغي ان يقال اسكنت الياء ثم عوض التنوين من الاعلال فالتقى ساكنان فحذفت الياء وهذا اولى من تقرير الشارح لما فيه من التكلف قوله ولو قيل مررت بجواري بالفتح لكان له وجه لكونه غير منصرف وضعه الفتحة على الياء فيه بحث لانه لا خلاف في لفظه في الرفع والنصب واما في الخفض فاكثر العرب والنحويين على ذلك ايضا بل هو معترف بانه لا خلاف بين النحاة المحققين فيه والجواب عن البيت انه وارد على اللغة الضعيفة ويدل على ضعفه قول الاندلسي ومن العرب من يقول مررت بجواري فيفتح الياء لخفة الفتحة وهي لغة ضعيفة لان الفتحة في تقدير الكسرة بخلافها في موضع النصب فيكون قوله وضعه الفتحة على الياء ممنوعا وكون غير المنصرف مفتوحا في موضع الجر انما هو فيما يتعين سقوط الكسرة لعدم الانصراف ليتعوض عنها الفتحة وههنا حين سقطت الكسرة فانما سقطت لاستثقالها على الياء لا لعدم الصرف والكسرة التي سقطت لذلك لا تعوض عنها الفتحة فلا يكون قوله لكونه غير منصرف كليا وقد مر هذا البحث فيذكر ووجه هذه اللغة الضعيفة انه قد رفي اول امره غير منصرف فوقعت حركته فتحة فاظهرها كما اظهرها في حالة النصب قوله كقوله ولو كان عبد الله مولى هجوته الخ البيت للفرزدق قيل انه لما قال شعرا وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا او مجلف بلغ الشعر عبد الله ابي اسحق الحضرمي فقال قد لوالا بي فراس لحنت حين عطفت المرفوع على المنصوب فهجاه وقال شعر فلو ان عبد الله مولى هجوته الخ فقال قولوا له لحنت في هذا البيت ايضا حين فتحت الياء في الخفض وهذا الكلام ايضا يدل على ضعفه

الى وصف المدح والمولى الحليف وهو الحالف فعيل بمعنى فاعل من الحلف بالكسر وهو العهد على التناصر ومعنى قوله هو مولى موالينا
انه حليف لقوم هم حلفاء لقوم آخرين فلا شرف له بنفسه لانه مولى وان الذين هم مواليه لانهم حالفوا قوما آخرين ليتقووا
بهم وفي الصحاح وقول الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى موالينا لان عبد الله بن ابي
اسحاق مولى الحضرميين وهم حلفاء بني عبد شمس بن عبد مناف والحليف عند العرب مولى قوله نحو
تأبط شرا وشاب قرناها وذري حبا تأبط شرا لقب ثابت بن جابر الفهمي سمي به لانه كان قد اخذ
سيفا تحت ابطه وخرج فسئل اين هو فقيل لا ادري تأبط شرا وخرج فسمي بذلك وشاب قرناها
لقب امرأة يقال للمرأة قرناها اي ضفيرتاها وشاب قرناها اي ابيضت ضفيرتاها سميت به لانها كانت
كذلك وذري حبا اسم شخص كان يذر الحب اي ينثره قوله واعلم انه لو قال الا ان يكون الثاني صوتا والاول
يكون متضمنا للحرف لكان احسن اجيب عنه بانه لم يحترز عن نحو تركيب يكون الثاني فيه صوتا كسيبويه او متضمنا للحرف
كخمسة عشر لان الاحتراز عن الاستثناء احتراز عنهما حيث [illegible] الدليل قوله بمثل سيبويه ونفطويه
سيبويه ونفطويه شرط اعمال الجمعان قال الزارق ان اصله سيب بويه وهي رائحة التفاح لقب به لكونه
لذكائه وكنيته ابو بشر واسمه عمرو بن قنبر الحارثي كان ابوه مولى لبني الحارث والنفط الدهن المعروف
والكسر افصح في نونه وبعضهم لا يجيزه النحو في امثلة الا ان كان منسوبا الى النفطويه الا ان الله [illegible] اسمه
وصيره الباقي [illegible] قوله في المذهب الاصح واي قال في المذهب الاصح لان في نحو سيبويه ونفطويه مذهبين
اكثرهما استعمالا بناء الاول والثاني والمذهب الثاني اعراب الثاني وجعله غير منصرف للعلمية والتركيب نحو
هذا سيبويه ورأيت سيبويه ومررت بسيبويه وفيه يثنى ويجمع فيقال سيبويهان وسيبويهون بخلاف
اللغة الاولى فيقال ذوا سيبويه وذوو سيبويه وفي خمسة عشر ايضا مذهبان احدهما بناؤهما على الفتح والآخر
اعراب الثاني وجعله غير منصرف او اعرفت [illegible] بان يكون العجز في حكم الكلمة وادخل المذكورات لاجل عشر
فقط كما حكاه بعضهم قوله نحو عمران وعطشان وسبحان مثل بثلاثة امثلة لان الاول مكسور الاول علم شخص
والثاني مفتوحة علم النوع والثالث مضموم علم للتسبيح وهما راجعان الى علم الجنس كاسامة لان الاول
علم لجنس هذا النوع والثاني لجنس التسبيح قوله وتم لحقه سكران وندمان من الندم لا من النوم
والمعاشرة يقال رجل ندمان اي نادم وامرأة ندمانة وجمع النديم ندام وجمع الندمان ندامى قوله الا

اذا انتهى النحو

فانه نعلم

منقولا

منقولا منه العجمي الى العربي كجهنم وقال الجوهري قلت لابي علي الفارسي اعربي هو فقال معرب قال وليس في كلامهم اسم على فعنل
الا جهنم بالضم اسم للعنبر بن عمرو بن تميم وهو من خفت الشيء بالكسر حفظته فضما قال الاصمعي هو الاصل جمع الخنثى
اسم لنبت يصبغ به وشلم اسم بيت المقدس وهما عجمان وبذر اسم ماء من امياه العرب وعثر موضع وزاد
الحديثي عثر اسم موضع وزاد بعضهم سمر قوله لا تنوه الاشكال بنرجس اي حين حصل الجواب عن نرجس بكونه
غير قابل للتاء حال كونه علما وعن اسود بان قبوله التاء طار بعد استعماله اسما لانه سوى الاشكال بنرجس
علما والا باسود اسما للحية لان الجواب انما جوابه عنهما لانه لا يتمشى في نرجس قوله تقول هذا جمل يعمل اي نجيب
مطبوع على العمل وناقة يعملة قوله وكذلك حكم ارمل فانه غير مخصوص بالفعل وهو قابل للتاء يقال رجل ارمل
وامرأة ارملة اي لا زوج لها اعلم ان وزن الفعل اما يوجد مع الصفة كاحمر ومع العلمية كاحمد والدكد الخمول
ارنب معه وزن الفعل [illegible] الثانية ان الاوزان على اربعة اقسام احدها مختص بالفعل فقط فعل وضلع
وحمل وعتق واقل وحرد وحرد واقل وعتق وصلع وتقل الرباعي ما عدا فعلل والخامس ما هو التسمية
لا توثر الثاني الذي يكون مشتركا بين الاسم والفعل من غير ترجيح لاحدهما على الآخر كضرب علم وظرف ودحرج وجارب
وحارث [illegible] هذا القسم الذي التسمية به الا عند عيسى بن عمر ويونس الثالث المختص بالفعل كخوشتم وحرب
وصدرب والطلق وحمرد والسبرح واقطع وخنوشن وجلود والسلنق واحرنج وافعنع والابره
بدؤل لدويبة شبيهة بابن عرس لشذوذه والرابع ما في اوله زوائد الفعل كاحمد واعلم ويزيد وتغلب
وحكم هذا القسم حكم المختص في منع الصرف قوله وما فيه علمية مؤثرة اي قوله الا ما هي شرط فيه مستثنى من قوله منقول
بجامع اي لا تجامع علمية مؤثرة حال كونه فاعلا لتجامع وقوله الا العدل ووزن الفعل مستثنى من المستثنى المفرغ
قوله اي الا بمعنى ما باستقراء ان اوزان العدل فعل وفعال ومفعل وفعال والاسمى اوزان الفعل لا يوافق شيئا
الاوزان حتى يتوهم متوهم انه قد يجتمع في اسم العدل والعلم ووزن الفعل قوله فالحق لمعرفته الاثنين دون الثالث
مع ثلاثة وبها ترجيح بلا مرجح وقال [illegible] السبق كاف للترجيح قوله وخالف سيبويه الاخفش
صحح بعضهم الاخفش بالنصب والظاهر رفعه لانهم صرحوا بان المراد بالاخفش هنا هو ابو الحسن اما ابو الحسن
سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه واما ابو الحسن علي بن سليمان تلميذ المبرد اما الاخفش الذي هو ابو الخطاب شيخ سيبويه
وفيه فالظاهر ان ما عدا ابا الخطاب لا يقصد الامام مخالفة لان الاستاذ لا يقصد مخالفة التلميذ بل الامر بالعكس

بالاسم

المعتبر

يعرف بذوق سليم وطبع مستقيم فان قلت اذا كان المخالف الاخفش فلا يستقيم قوله اعتبار الصفة لان
الصفة ليس هو الاخفش قلت قوله اعتبار البدل اشتمال من سيبويه بناء على ان الاخفش خالف ذلك الاعتبار
اي اعتبر اعتبار المخالف ذكر الاعتبار وفي بعض النسخ قوله وهو لين بعار لو كانت الصفة الاصلية معتبرة
حاصل السؤال ان احمر بعد التنكير وحاتما وامثاله بعد العلمية سيان في عدم كونهما وصفين في الحال فلم يعتبر
الوصف الاصلي في احمر ولم يعتبره في حاتم وفي بعض نسخ الكافية لما يلزم من اعتبار المتضادين والصواب لما يلزم
من ايهام اعتبار المتضادين كما وقع في بعضها لانه لم يعتبر الوصفية تحقيقا حتى يلزم تحقيق اعتبار المتضادين بل
يعتبر تقديرا فلا يلزم الا الايهام قوله تعلقوا اتاني وعيد الحوص الخ الوعيد التخويف والحوص بضم الحاء
وسكون الواو جمع الاحوص وكذا الاحاوص والحوص بالتحريك ضيق مؤخر العينين واراد بعبد عمرو
عبد بن عمرو بن شريح بن الاحوص وعنى بالحوص والاحاوص اولاد الاحوص بن جعفر بن كلاب
واسمه ربيعة وكان صغير العينين منهم عوف بن الاحوص وعمرو بن الاحوص وشريح بن الاحوص وكان
علقمة بن علاثة بن عوف بن الاحوص نافر عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر فهجا الاعشى علقمة ومدح
عامرا فاوعده بالقتل فانشد الاعشى قصيدة منها هذا البيت يقول لعبد بن عمرو بن شريح بن
الاحوص لو دفعت عني شر الاحاوص لكان اولى اتاني فعل وفاعله وعيد الحوص من ال جعفر في محل النصب
بانه حال من الحوص والفاء للعطف ونهنهت الاحاوص فعل شرط والجواب محذوف وهو لكان اولى
والاستشهاد انه اعتبر المتضادين وهما العلمية والوصفية في احوص مع حكمين مختلفين حيث اعتبر العلمية في منع
صرفه والصفة في جمعه على الحوص لان فعلا انما هو جمع افعل اذا كان صفة قوله فقال قوم انه منصرف وقال
قوم انه غير منصرف وقال قوم ان بقي علمان منع والا صرف والاشارة الى هذا الاختلاف قال وجميع الباب باللام
او الاضافة ينجر بالكسر دون ينصرف لان دخول الكسر متفق عليه دون الانصراف فان قلت فلم اختص اللام
والاضافة دون غيرهما قلت لانهما يغيران المدلول بنقله عن العموم الى الخصوص فلا يكون قوي امرهما لانهما
يقومان مقام التنوين ويضادانهما والمتضادان يتعاقبان في القوة فكما كان التنوين دليلا على كمال
قوة الاسمية فكذلك اللام والاضافة قوله المرفوعات انما قدم المرفوعات لان الرفع مستغن عن النصب
والجر فان الكلام يتم به دونهما قوله ولم يرجع الضمير الى المرفوعات الخ وكمله ان يكون الضمير راجعا الى المرفوعات

قال الكوفي

قال الكوفيين وانما قال هو وان كان راجعا الى المرفوعات لانه يجوز التذكير والتانيث في ضمير يرجع الى غير
وصفنا اشي واحد بهما موثقة والاخرى مذكرة وانما اعتبار الافراد اولى اولان الجمع المحلى باللام يراد به
الحقيقة لا الافراد كما تقرر في اصول الفقه الا ترى انه اذا قال والله لا اتزوج نساء لا يحنث حتى تقرن
بثلثة ولو قال والله لا اتزوج النساء يحنث بواحدة فلا حاجة الى ارجاع الضمير الى المرفوع كما قال الشارح
قوله لان الرفع للفاعل الخ الاصل الخ هذا عند الخليل وذهب سيبويه الى ان المبتداء هو الاصل والفاعل
محمول عليه وذهب الاخفش وابن السراج الى ان كلا واحد منهما اصل بنفسه ولهم حجج مذكورة في المطولات قوله
الا كاسم المفعول لان مرفوعه ليس بفاعل بل مفعول ما لم يسم فاعله فيه نظر لانه وان لم يكن فاعلا عنده الا انه لا حاجة
بهذا القيد بل بقوله على جهة قيامه به لان اسم المفعول مسند اليه وليس جهة قيامه به قال الزوزني وعني
بشبه الفعل اسمي الفاعل والمفعول وغيرهما والتحق به ادخل اسم المفعول واراد خلل الطرد مع انه لا فعال لم يسم
الفعل بل مع الفعل حتى ان الامام نجم الدين الرضي في شرح الكافية اعتذر عنه وقال ولم يقل او معناه ليدخل
فيه الظرف المرتفع بعده الضمير نحو زيد في الدار او الظاهر نحو زيد امامك ابوه لان الرافع في الحقيقة الفعل المقدر
او اسم الفاعل قوله اي قدم الفعل وشبهه على الفاعل الاولى طرح هذا القيد قال المحقق في شرح المفصل
لا احتياج الى هذا القيد لان زيدا لم يسند اليه قام بل قام اسند الى ضمير فيه وهو وحده جملة مسندا الى زيد
الا انه اتفق ان الضمير هو زيد فتوهم انه وارد وليس بوارد قوله على جهة قيامه به متعلق بالسند والضمير في
قيامه للفعل او شبهه وفي به لما قوله ليدخل فيه الفاعل الذي يقوم الفعل به حقيقة وهو ان يكون الفعل امرا
وجوديا محققا كالعلم بخلاف القرب والبعد فانهما لا يقومان بالفاعل على الحقيقة بل هما نسبتان قائمتان
بالمنتسبين وبخلاف مات زيد ولم يقم زيد فانهما عدميان قوله فالفاعل عنده وفي قوله عنده نظر لانه لا اختلاف
في هذا الشرط بدليل ان الكوفيين ذهبوا الى جواز تقديمه على الفعل واستدلوا بما انشده سيبويه
صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم فان الوصال فاعل يدوم والجواب بانه من
قبيل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك قوله ولم ينتقض الحد بمثل زيد قام وسيجيء ورده قوله ما اسند
اليه الفعل فان قام في قولنا ان قام زيد قد اسند الى انه بل هو على شرف الاسناد لعدمه قوله على طريقة
بالفاعل كما انه على طريقة قام بالمفعول فيكون قائما بالمتكلم قوله فلانه لا حاجة الى قوله او شبهه لان الفعل الحقيقي
الذي هو المصدر موجود في اسم الفاعل والمفعول وغيره فكونه مما اسند اليه الفعل شاملا لها ويستغني عن ذكره

او شبهه قوله يمكن اي يجاب عنه بان المراد به مدلول الفعل الاصطلاحي او شبهه اي مدلول شبه الفعل الاصطلاحي
قوله اعني الحدث تفسير لمدلول الفعل الاصطلاحي ومدلول شبهه اي المراد بالفعل مدلول الفعل الاصطلاحي
اعني الحدث دون الزمان ومدلول الفعل الحقيقي وهو الحدث ايضا قوله لجواز عود الضمير الى بعض مدلول المذكور
جواب سوال يرد على قوله اعني الحدث والضمير في قيامه يعود الى ذلك المدلول وتقريره ان يقال مدلول الفعل الاصطلاحي
هو الحدث مع الزمان لا الحدث فقط فكيف يصح رجوع الضمير الى بعض المدلول فاجاب عنه بانه جائز كقوله تعالى
اعدلوا هو اقرب قوله وفيه نظر لان الحكم بجواز عود الضمير الى بعض مدلول المذكور قطعا من غير دليل تحكم ولو سلم
فمدلول الفعل الحقيقي ايضا هو الحدث فلم لا يجوز ان يراد بمعنيه وحينئذ يرد قوله فلانه لا حاجة الخ ولو سلم
فالقائم بالفاعل ليس ذلك المدلول لانه لا حصول له في الخارج بل في الذهن بل القائم به هو ما صدق عليه ذلك
المدلول في الخارج قوله وان ما هو المسند اليه اولا وفيه نظر لان انصباب عمل العامل على المتبوع والتابع
ليس هو على التعاقب بل ينصب عليهما دفعة واحدة قال صاحب الكشاف في المفصل واما النوع الرابع فهي
رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت احكام المتبوعات بانصباب عمل العامل على القبيلين انصبابة واحدة قوله
وكونه موصوفا للفاعل عالجا قوله فالجار حرار لمن مات زيد وقرب زيد ولم يقم زيد قوله ولهذا جاز ان يقول ضرباني
الزيدان منطلقين فان الضمير المتصل بالماضي عائد الى الفاعل وهو الزيدان والتقدير ظن الزيدان اياهما
منطلقين قوله مع وجود مفسر بعده في الموضعين اي ضرب غلامه زيدا او اكرمني وضربت زيدا واعلم ان الاخفش
وابن جني ذهبا الى جواز عود الضمير الى المفعول وان تاخر لانه ينوى فيه التقديم فيما شاع الفاعل قوله
انها بمنزلة المفعول مثل اخذ والقصوب الا نقول اعلم ان المفعول الاول والثاني من باب اعطيت بمنزلة
الفاعل والمفعول مثل اخذ والاحاجة الا ان الثاني اخذ مبنيا للمفعول قوله ومن كان بعض حقيقتي الفعل ابدا
كان الفصاية مفعول اول وحقيقتي مفعول ثاني تقديره ومن كان بعض الفصاد حقيقتي قوله وان كان
لانه كان القول ما ضرب الا عمرا زيد ممتنعا اي وان كان جواز ما ضرب الا عمرا زيد مع عدم تعدد المستثنى المفرغ
بل كان المستثنى المفرغ هو الاول فقط دون الثاني يعني ما ضرب احدا الا عمرا زيد بكسر الاخير معمول مقدر لا يمتنع
ان يكون فاعلا لما ضرب الخ لان المفروض ان التفريغ في الاول فقط فيكون التقدير ما ضرب احدا الا عمرا ضرب زيد
فيكون من معمول فعلين فلا يكون تقديمه ومعنى ضرب الاول بلا فاعل قوله مع ان الاخفش اجازه اي اجاز
كون الخ الثقوم الخ فاعلا لانه اجاز بقاء الفعل بلا فاعل وهو صريح في عبارة النجد واي فاعلهم

فاذا عرفت ما ذكرنا فالنظر باق ويمكن ان يجاب عنه بان يحمل قوله او وقع مفعوله بعد الا ان وقع المفعول وحده بعد الا
تصحيحا للكلام او نقول لما كان الثاني مما قدم المفعول مع الا فاعلا للمقدر عند غير الاخفش وعبد القاهر يوهم بقاء
الفعل الاول بلا فاعل فلم يجوز المسالة وان فرضت لا مع تعدد المستثنى او نقول اذا جوزت ما ضرب الا عمرا زيد مع عدم
تعدد المستثنى وجعلت زيدا فاعلا للضرب المذكور فقد وقعت فيما فررت منه وهو احتمال كون الحصر فيهما
والمقصود الحصر في احدهما لانه على تقدير كونه فاعلا للضرب لا تتعين ان يكون الحصر في احدهما لاحتمال الحصر فيهما
فيهما واجاب عنه صاحب المصباح بان تقديم المفعول مع الا على الفاعل يقلل الاول لانه يستلزم قصر الصفة
قبل تمامها على الموصوف لان الصفة المقصودة على عمرو هي الضرب المسند الى زيد لا مطلق الضرب قوله
وليبك يزيد ضارع لخصومة الخ الواو ليست من البيت وهو لضرار النهشلي يرثي يزيد بن نهشل وقبله شعر
سقى جدثا امسى بدومة ثاويا من الدلو والجوزاء غاد ورائح ليبك يزيد ضارع لخصومة الخ الجدث القبر
ودومة اسم موضع بالبادية ويروى بروضة وثاويا من ثوى بالمكان اقام به ثويا ثواء والدلو والجوزاء
برجان من اثني عشر برجا والغادي والرائح السحاب الذي ينشأ صباحا ومساء وليبك من البكاء
ويزيد علم شخص وضارع من ضرع الرجل ضراعة اي خضع ومختبط من اختبطني فلان اذا جاءك يطلب
معروفك من غير آصرة وتطيح من طاح يطيح اي هلك وسقط والطوائح جمع المطيحة والقياس مطاوح
فالطوائح بمعنى المطيحات اي المهلكات يقول سقى الغادي والرائح قبرا امسى مقيما به يحسك الملكان وليبك
يزيد رجلان خاضع لخصومة وطالب معروف لانه هو المغيث لمن اغاثه والغائض المعروف على طالبه
وفاعل سقى غاد ورائح وجدثا مفعوله وامسى فعل من الافعال الناقصة مع اسمها وخبرها وهو ثاويا
في محل النصب بانه صفة جدثا ومن الدلو متعلق بسقى ويجوز ان يكون بالمحذوف في محل النصب حال من غاد
ويزيد مفعول اقيم مقام فاعل ليبك وهو من البكاء لا من البكاء عليه وضارع فاعل فعل محذوف اي يبكيه ضارع
ولخصومة متعلق بضارع ومختبط معطوف عليه ومن اف جرها مصدرية والجار والمجرور متعلق بمختبط
والاستشهاد فيه ان الشاعر حذف الفعل لقيام القرينة لانه لما قال ليبك يزيد كان سائلا قال من يبكيه
فقال ضارع وقد يروى ليبك على صيغة المبني للفاعل ويزيد بالنصب فحينئذ لا استشهاد فيه قوله
واما ضارع العلات لما تكلم في الفاعل المضمر وكان باب افعال القلوب مما يضمر فيه الفاعل تعرضه بقوله

واذا تنازع الخ اعلم ان المص لم يستعمل في هذه المسئلة مجازا مسامحة حيث اراد بالفعلين العاملين وحيث اراد بهما
العاملين او اكثر وحكى العبدي عن العداد بين اشتراط حرف العطف وليس بشئ لان مجيئه بغير حرف العطف
كقوله تعالى اتوني افرغ عليه قطرا قوله او اكثر كقولك اللهم صل على محمد كما صليت وباركت ورحمت وترحمت
على ابراهيم قوله وهو حال عن الفعلين المقدرين بعد قوله فقد يكون في الفاعلية الصواب ان يقول عن
الفعلين المقدرين لان المراد لفظ الفعلين وهو مفرد وقيل الاولى ان يقول قبل قوله فقد يكون الخ وهو ليس
بشئ لان تقديره وهو قوله اي فقد يكون تنازع الفعلين بعد قول الحق فقد يكون في الفاعلية وهو ط قوله
استواء الفعلين اراد بالاستواء ان يجب لكل منهما ما يجب للاخر ادنه يسحك التنازع في الكلم المنفصل لان
معنى التنازع ان كلا منهما يصلح ان يكون عاملا في المتنازع فيه والمنفصل بعامل لا يعمل فيه غيره قوله فلا يقع
الالتباس يعني اما استواء الفعلين في الاضمار اذا تنازعا في مضمر مخاطبا او متكلما فلا يقع الالتباس المخاطب
او المتكلم بغيره لانك اذا قلت ضربت واكرمت واضمرت العامل المخاطب او المتكلم التبس بغيره لانه لا يعلم
ان فاعل ضربت مخاطب او متكلم اضمر فيه او غائب هو ظاهر وفي بعض النسخ واما قال ظاهرا بعدهما لامتناع
تنازعهما في مضمر بعدهما لا استواء الفعلين في الاضمار سواء كان مضمرا غائبا او مخاطبا او متكلما لوقوع الالتباس
مع عدم التعلق وقوله لوقوع الالتباس بالاستواء ويكون علة لعدم تنازعهما في الغائب والمخاطب والمتكلم مطلقا
لا المخاطب والمتكلم على ما في النسخة الاولى بح يكون معنى قوله لوقوع الالتباس بعدم تعلق كل من العاملين
بمعمول الاخر وفي عبارة الوكني اساؤ الله حيث قال لانه اذا وجد ان الضمير استويا في صحة اتصاله بهما
او تقول للمتكلم قلت ضربت وللمخاطب ضربت واكرمت وللغائب زيد ضرب وقام فان كان الفعل المتصل به المنفصلة
بالمتصلة ولا يمكن اعمال احدهما المتصل بالاخر ولان شرط التنازع توجههما الى شئ واحد وهو ههنا منتف قوله
ولو في غيره اي في التثنية والجمع نحو ضربنا وضربتما وضرباما وضربا قوله ولا حاجة الى ان معمول
احدهما محذوف الا مضمر قال ابن الحاجب في كنز بعض المتأخرين انه من هذا الباب وهو غلط اذ لو كان منه
فاذا اعملت واحدا او حذف الا نص الاخر العامل او حذفه على مذهب الكسائي معمول على تقدير اعمال الثاني
ما ضربت وما اكرمت الا انا وفي تقييد المعنى لانه يصير المعنى سلب الضرب عنه والمقصود حصول الضرب
وحصره فيه وعلى تقدير اعمال الاول بالعكس وان اجيز حذف فلابد ولئن يكون منونا لا قبح العمل

اليه ويلزم

اليه ويلزم فساد المعنى ايضا فلابد وان يحمل على حذف الا انا اكتفاء بالمذكور حتى يكون المعنى ما ضرب احد الا انا وما اكرم
احد الا انا والشارح لم يرض به حيث جعله من باب التنازع وجعل الحذف مما يتأتى له وانت خبير بانه ليس
منه سواء اضمر في معمول احدهما كما هو مذهب البصريين او حذف كما هو مذهب الكسائي لانه عبارة عن منازعة عاملين
في معمول بعدهما ومع عمل كل منهما وهو منتف فيما نحن فيه للزوم الفساد كما عرفت سواء اضمر او حذف قال
المحشي والاخ هذا ليس التنازع لانه اذا اعملت الثاني في الا انا يكون الا انا الاخر محذوفا فالاول والا كان
بالعكس فكالعكس وكل تنازع لابد ان يكون عاملا في الباقي كما في ضربت واكرمت زيدا بعينه لكن ليس من
التنازع المصطلح لانه منازعة عاملين في معمول بعد عمل كل منهما فيه واذا عمل احدهما فيه تعين الاخر لغيره
ملفوظا او محذوفا فلا يكون ما ضرب وما اكرم الا انا منه قوله او لم يترتب الحكم المذكور عليه وهو ان يتساويا
في العمل بعدما صح اعمالهما حتى يتأتى اختلاف البصرية والكوفية في ان اعمال ايهما اولى دون ان يكون احدهما
قويا دون الاخر لانه ح يكون للاولى بالاتفاق كما سيجئ قوله وفي لزوم الاضمار الخ نظر ووجهه ان قال لزم عدم
تساويهما في العمل في الا مثله الثلثة فان الفعل كما يعمل بعدهما يعمل مقدما ومؤخرا وجوابه ما ذكره المحشي وهو ان الثاني ضعيف
بتقدم المعمول فلا يعمل الاول فاعماله اولى بالاتفاق قوله كما جاز في هذه المسئلة الاولى ان يقال اي وجاز اعمال
الثاني فيما اذا اقتضى الفعل الاول الرفع والثاني النصب عند البصريين على المختار والكوفيين لا على وجه المختار خلافا
للفراء فانه وان كان من الكوفيين الا انه لا يجوز اعمال الثاني بل يوجب اعمال الاول او تأخير الضمير كضربني وضربت
زيدا هو للزوم احد الفسادين وانما قلنا انه اولى لان كلام الشارح يوهم ان الفراء يمنع جميع هذه المسئلة
وليس كذلك بل يمنع اعمال الثاني قوله وتعلم منه انه لو اقتضى العاملان الرفع او النصب او الاول النصب والثاني الرفع
او الاول الرفع والثاني النصب واعمل الاول دون الثاني كان عند الفراء وفيه نظر لان اعمال الاول دون الثاني
جائز عند الكوفيين جميعهم بل عند البصريين على الوجه الغير المختار ولم يكن للاسناد جواز اعمال الاول دون الثاني الى
الفراء فقط معنى بل المسند اليه دون الباقين كون المعمول فاعلا لها في المسئلة الاولى ومعمولا لها في الثانية والى
اعمال الاول دون الثاني في الرابع مهما امكن الاضمار قبل الذكر او الحذف واما المسئلة الثانية فقد تأخر
في الحكم سهو محض لانه لم يمكن له اعمال الفعلين لتعذر عمل الفعلين في محل واحد ولم يمكن له
ايجاب الاول لانه على تقدير اعمال الثاني يلزم الاضمار قبل الذكر بل هو في المسئلة متفق مع الكوفية

تحقيق

وفي بعض شروح الكافية اي الفراء يوجب اعمال الاول اذا كان الثاني يقتضي مفعولا لتعذر عمل الفعلين على
محل واحد وبرفع الفاعل بالفعلين وتنصب المفعول بهما اذا كانا يقتضيان الرفع او النصب قوله
والا لبطل قول الفراء اي قوله بايجاب اعمال الفعل الاول فيما اذا اقتضى الاول الرفع والثاني النصب
[illegible] مدماة كان متونها [illegible] البيت لطفيل الغنوي والكميت جمع الكميت على عكس الكمر الذي
لم يستعمل استغناء عنه بالمصغر وهو تصغير الترخيم وليس كميت جمعا للمصغر لان المصغر لا يكسر لذلك علامة
التصغير والكميت الفرس الذي ذنبه وعرفه اسودان ولونه الكمتة وهي حمرة شديدة تضرب الى السواد
قال سيبويه سالت الخليل عن كميت فقال انما صغر لانه بين السواد والحمرة كانه لم يخلص له واحد منهما فارادوا بالتصغير
انه منهما قريب والمدماة الشديد الحمرة من الفرس وغيره والمتون جمع متن وهو الظهر جرى اي سال المستشرت
لون مذهب اي ليست لون الذهب وهو الاصفر واراد بالمذهب اسم الذهب او يكون صفة لمحذوف اي
لون مثل مذهب [illegible] واستشربت لون مذهب اي اشربت حمرة [illegible] شديدة الحمرة كان
متونها جرى فوقها لون مذهب واستشعرت لونه يعني اصول شعرها حمرا [illegible]
وكذا منصوب بالعطف على ما قبله مدماة صفتها وفاعل جرى مستتر فيه راجع الى لون مذهب وفوقها نصب
بالظرفية واستشعرت عطف على جرى وفاعله مستتر راجع الى لون [illegible] مذهب مفعول استشعرت
والجملة الفعلية اعني جرى مع معطوفها في محل الرفع خبر كان وهي مع اسمها وخبرها في موضع النصب صفة قوله
وكذا والاستشهاد الاضمار في الاول والنصب لون مذهب باستشعرت قوله نحو حسبني منطلقا وحسبت
زيدا منطلقا اعلم ان هذه تنازعا فيه التنازع المذكور وهو ان حسبني وحسبت تنازعا زيدا واعمل الثاني
واضمر الاول [illegible] وهي قولنا حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فان حسبني وحسبت
تنازعا [illegible] الاول واضمر مفعول الثاني على المختار وبعد هذا التنازع تنازعا [illegible]
والمراد من امتناع الاضمار في [illegible] الاول امتناع الاضمار متصلا فانه لو كان منفصلا [illegible]
عن مفعول الفعل الثاني كقولك حسبني وحسبت زيدا منطلقا [illegible] والتثنية وبعده العبارة
[illegible] قوله ليطابق الملفوظ المراد اي ليطابق اللفظ [illegible] المعنى الاول هو [illegible] حكم ما
للعبارة الذي هو [illegible] قوله الا مع اللبس المفعول ما هو [illegible] لم يسم فاعله [illegible] او حالا او غيرهما

قوله مفعول

تم المفعول لم [illegible]

قوله فمعمول الطلب محذوف وتقديره ولم اطلب الملك والمجد فان قلت الكلام في تنازع الفعلين واعمال الاول هاهنا سواء كان
معمول الآخر او اضمر قلت انما يتاتى هذا الكلام بعد ما امكن التنازع والممكنية ممنوع لما عرف من ان كفاني وقال قلت
انما يتاتى [illegible] الغنا وان لو جعلت الواو في ولم اطلب للعطف واما لو جعلتها للحال كما هو مذهب بعض
فالعطف ممنوع [illegible] لم اطلب [illegible] عطفا على جواب لو قلت الجواب عنه من وجوه احدها ان الواو للعطف
اكثر والمصير الى الاعم الاغلب ارجح وثانيها ان سياق الكلام يدل على انه يطلب الملك لا القليل من المال لانه قال بعده
ولكنما اسعى لمجد مؤثل اي ملك مؤبد وثالثها ان المنع لا يضر لان الواو يحتمل الامرين فالبصريون في مقام
مقام المنع فيكفيهم احتمال العطف واما الكوفيون فهم في مقام الاثبات فلا يكفيهم احتمال السداد
قوله لم [illegible] الحال والتمييز مع انهما لا يقعان موقع الفاعل [illegible] احدهما كونهما
موقع الفاعل [illegible] نكرتين والثاني ان الحال في المعنى خبر عن ذي الحال والتمييز
الفعل اليهما يصير بهما مخبرا عنهما [illegible] والتمييز [illegible] الابهام السابق وحذف السابق
والقائمة مقامه يرفع عنه ما وضع له [illegible] الظروف الغير المتمكنة [illegible] اما الظروف الغير المتمكنة
فامتناع قيامها مقام الفاعل يقتضي رفعها وعدم تمكنها يقتضي لزومها النصب على الظرفية واما خبر كان
واخواتها فلانه يؤدي الى [illegible] الخبر مخبرا عنه [illegible] قوله تعين المفعول به لان
شيوع قيام الفاعل هذا مذهب البصريين واما الكوفيون وبعض المتاخرين فذهبوا الى اولويته لا انه واجب
فان لم يوجد المفعول به فالجميع سواء قال نجم الائمة الرضي اذا فقد المفعول به قال الاكثرون على انه تساوت
البواقي في اقامتها مقام الفاعل ولم يفضل بعضها على بعض ورجح بعضهم الجار والمجرور لانه مفعول به لكن بواسطة
وبعضهم الظرف وبعضهم المصدر [illegible] الواجب رفعه والتحسن
وصف المصدر والمبهم من الزمان اذ النائب عن الفاعل يجب ان لا يكون مثله في افادة ما لم يفده الفعل فلا يقال
ضرب ضرب ولا سير وقت واما المعين منه والمكان فلا حاجة الى وصفه نحو سير شهر وسير فرسخ
وجلس [illegible] الدار [illegible] وقيل ان المصدر والظرف انما يسند اليهما لاشتراكهما في الاتساع
والاجراء مجرى المفعول به المتعدي اليه بغير حرف فكما يسند المبني للمفعول اليه كذلك يسند الى المصدر والظرفين
واجراءهما مجرى المفعول به في قولهم ضرب ضربته فانه جعل الضرب مضروبا واليوم فيه اي اجري مجرى
المفعول به

الا اذا وجب ان يقال قمت قيمة وضرب ضربة ... مجرى المفعول به والا فليس ... فيها واعلم
انه انما يقام الظرف والمصدر مقام الفاعل ليس هو على الاطلاق بل انما يقام من الظروف والمصادر
غير اللازمة للنصب كما ذكرنا اما اللازمة له من الظروف كذات مرة وبكرا وسحر وسحيرا وضحى
وعشاء وعشية وعتمة ومساء ومن المصادر كمعاذ الله وسبحان الله فلا تقع موقعه لانه لا يقال ... الظرف
والمفعول المطلق فيمتنع رفعها قال قلت لم لا يجوز ان يحكم على محلها بالرفع مع كونها منصوبة الالفاظ قلت
لانه لم يوجد فاعل منصوب محكوم على محله بالرفع فان قلت فكيف يحكم على المجرور بحرف الجر القائم مقام
الفاعل بان محله الرفع مع انه لفظ مجرور قلت لانه وجد منسوبه كذلك كقوله تع وكفى بالله شهيدا فلم يلزم
محذور من معاملة نائبه معاملته واختلف في اقامة الجار والمجرور مقام الفاعل فقيل ان المجرور وحدها قائم مقام
الفاعل وقيل الاسم المجرور وحده واليه ذهب صاحب اللباب وهو الاصح لانه يخبر عنه ... الحرف واما ان
الجار والمجرور ... يتعلق ... في المفعول به ... ان شاء الله تعالى قوله ومنها المبتدأ والخبر

المبتدأ

الموجود في بعض النسخ المبتدأ والخبر وفي بعضها ومنها المبتدأ والخبر وفيه بعض ومنه والاول اولى لانه عند العامل
اي ... فيحل المبتدأ وبعده بهذا الاسلوب ... حذف ... كلها ... الفاعل
واختلف في عامل المبتدأ والخبر فذهب البصريون المتأخرون الى ان تجرد المبتدأ والخبر عن العوامل للاسناد
اعني هذه الصفة رافعة للمبتدأ والخبر وذهب البصريون المتقدمون الى ان تجردهما للاسناد رافع
للمبتدأ وهو والمبتدأ كلاهما رافعان للخبر وذهب الكوفيون الى ان المبتدأ رافع الخبر وبالعكس قوله
تسمع بالمعيدي خير من ان تراه مثل من امثال العرب ... قائله المنذر بن ماء السماء
لشقة بن ضمرة بن جابر وكان يسمع به ويعجبه ما ينقل عنه فلما رآه قال تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فارسله
مثلا وقال شقة ان القوم ليسوا بجزر انما يعيش الرجل باصغريه لسانه وقلبه فاعجب المنذر كلامه وسره
ما رأى منه فسماه باسم ابيه وفي الصحاح المعيدي في المثل تصغير المعدي منسوب الى معد وهو ابو العرب
وانما خففت الدال استثقالا للجمع بين التشديدين مع ياء التصغير قوله بعد الف الاستفهام او حرف النفي واما
الشرط في الاعتماد ان يكون على احد الخمسة ... كانت جارية على صاحبها
خبرا او نعتا او حالا فلا يكون مبتدأ واعلم ان في قوله ... مثل اقائم زيد وما قائم زيد تسامحا لان الصفة فيهما

ليست مبتدأة

ليست مبتدأة قطعا بل هي مخالفة للخبرية فالاولى ان يقول مثل اقائم الزيدان قوله على معنى ان الفائدة التي تحصل من
المبتدأ والخبر تحصل منهما اشارة الى ان الصفة ... ليست مبتدأ في الحقيقة بل لكونها مشاركة للمبتدأ
في كونها اسما مجردا في اول الكلام فلا حاجة الى الخبر فيكون ... قولهم انها مبتدأة وما بعدها ساد مسد الخبر بالنظر
الى الفائدة التي تحصل من المبتدأ والخبر تحصل منهما قال الرضي فالاولى ان يقال ... مسند فاعله
مسند ... بل لم يكن لهذا المبتدأ خبر اصلا حتى يحذف ويسد غيره مسده وتكلف تقدير الخبر لا ...
اذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له فلهذا تم بفاعله كلاما من بين اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
فافهم فان بعضهم جعل الجواب عن قولهم ان كان ما بعد الصفة ساد مسد الخبر فاين الخبر ...
شرط الاعتماد وعرق القربة والله المفرج لكل غم وكربة قوله اعلم انه لو قال بعد حرف الاستفهام لكان اولى
... الا ان يقيد بالف الاستفهام اذ لا يقع موقعه غيره من ادوات الاستفهام لان ادوات الاستفهام
فلا يقال هل ... ومتى قائم الزيدان ولهذا اختير النصب في ... على ... قوله رافعه لظاهر
قال ... هذا التقييد للتفهيم لا للتنبيه لان المعتمدة على احد الخمسة وان كانت رافعة بعدها للظاهر فانها
... واقعة بعدها ... قيد احتراز قوله وبعلاقة ان
يقول ان الحد يشكل بقولك اقائم ابوه زيد ... بان الكلام فيما اذا لم يكن ... متعينا للمبتدائية وهي للخبرية
وحصة ما ذكره ... يكون خبرا لانه مسند ... مبتدأ ... اجراؤه على
... ان يقال اقائم ابوه خبر للمذكور بعدها ... او نقول الآن قائم مبتدأ في جملة والجملة خبر زيد
وهذا الجواب مع ... بعض النسخ قوله فانه مبتدأ على ما اختاره ... فانه مبتدأ والضمير المستكن فاعل له ساد
مسد الخبر ويمكن ان يجاب عنه بانه داخل في النوع الثاني ... بعد حرف النفي والف الاستفهام لكونها
عاملة بدون الاعتماد بخلاف الصفة فيكفي في ... مبتدأ لكونها مشاركة له في كونها اسما مجردا عن العوامل اللفظية
كما كانت الصفة كذلك ... ان شاء الله تعالى قوله وكذلك في كل موضع يفيد العموم في بعض الشروح وقد
يفيد النكرة الدالة على العموم واذا ... كانت للجميع فكانت في المعنى كالموصوفة وذلك في ست صور منها انما
احد خير منك وما رجل خير منك ومنها ان يكون فيها معنى التعجب عند سيبويه نحو ما احسن زيدا ... ان تضمن

... ساد مسد الخبر ... 260

... الورق 260

معنى الشرط كقولك من يأتني اكرمه ومنها ان يتضمن معنى الاستفهام كقولك من عندك ومنها ان يفيد معنى العموم في النفي كقولك ما جاءني
من احد ومنها ان يدخل النكرة في عموم السوال كقولك هل من رجل جاءني خبر
خير من امراة وتمرة خير من جرادة و **قوله** نحو ما جاءني من احد من فعل ماض معدى الى مفعول من هذا الكتاب من باب ضرب يضرب وهو صوت دون النباح
قوله نحو لهم شر اهر ذا ناب
وفي اهر ضمير الشر وذا ناب منتصب به كان هذا القايل سمع هرير الكلب في وقت ليس من عادته الهرير فيه
فقال شر اهر ذا ناب اي ما اهر ذا ناب الا شر **قوله** والدعاء عليه لقوله تعالى ويل للمطففين **قوله** ووجه ذلك ان المراد والمتكلم
اخبر بانه مخصوص بالمتكلم من حيث انه دعاؤه لانه سلامه وقد يتخصص النكرة بكونها مضافة نحو غلام رجل خير
من عبد امراة او مشبهة بالمضاف نحو خير من زيد عندنا او كل او فاعل في دار الحجر الى او حرف سوال
كقولك اهر جال فلان عندك فكانك قلت عندي رجل او اسم فاعل او معمول او جمعه مشبهة قبلها حرف الاستفهام
او نفي كقولك **قوله** اي الجوال **قوله** وهي اربعة اقسام اختلف النحويون في تقسيم الجملة فابو علي قسمها اربعة اقسام
وهي المشهورة ومنهم من قسمها ثلاثة اقسام وادخل الشرطية في الفعلية ومنهم من قسمها ثلاثة اقسام وادخل
الظرفية في المتوسطة ومنهم من قسمها قسمين وادخل الشرطية في الفعلية والظرفية في المتوسطة اذا تقرر هذا فاعلم
انه اذا وقعت الجملة خبر المبتدا او صفة او صلة فلا بد فيها من ضمير واما الجملة الحالية فستأتي البحث
عنها واما الجملة الشرطية فان كانت جزاء على اسم ليس بشرط كقولك زيد ان تأتني اكرمك فيكفي عود الضمير واحد
وان كانت جزاء على اسم الشرط كقولك من يكرمني اكرمه فلا بد من ضمير في الشرط واحد من الجملتين واختلف في
موقع الخبر فعند بعضهم ان الخبر هو الشرط والجزاء لانهما كالجملة الواحدة وقيل هو الشرط فقط وقيل
هو الجزاء فقط وقيل ان الجملة الشرطية لا تصلح للخبرية كالامر والنهي وغيرهما واما الجملة الحكمية بعد القول نحو قال
زيد عمرو منطلق فهو مفعوله في المعنى فلا يلزم عود الضمير منها الى المفعول غير الفاعل واما بالكم عود الضمير الخبرية
والصفة والحال والصلة لانها لو لا ما نفس الاول او بعض منه واما الجملة التي يضاف الظرف اليها فشرط صحة
الاضافة ان لا يكون فيها ضمير يعود الى الظرف نحو عجبت من يوم يقوم فيه زيد لان المضاف غير المضاف اليه فلا يلزم
عود الضمير كاين الان والجمل التي لها مواضع من الاعراب هي الواقعة خبر المبتدا او لكان او لكاد او لان او
مفعولا او حالا او صفة واما الجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية فلا موضع لها من الاعراب خلافا للزجاج

ماله زعم

ماله زعم ان محلها الجر **قوله** لئلا ينتقض بالجملة الحملة عن ضمير الشان اعلم ان لزوم العايد انما يكون عند احتياج الخبر اليه
اما عند استغنائه عنه فلا كما في ضمير الشان لان الجملة لما كانت تفسيرا للمبتدا المضمر وهو كناية عنها استغنت بذلك
عن عايد اليه **قوله** فالجار والمجرور في الصورة الاولى في محل النصب بانه حال وفي الصورة الثانية في محل
الرفع بانه صفة منوان اعلم ان منه في المثال الاول ضميرين احدهما مستتر مرفوع يعود الى المضمر في المستتر
والاخر بارز مجرور يعود الى البر فهو الرابط وكذا في المثال الثاني الجار يرجع الى السمن والمستتر الى منوان
وفي شرح الهادي وجاز تقديم منه على المستتر وان كان معمولا له لعدم الالتفات جار ومجرور فاشبه الظرف
نحو قولك اكل يوم لك ثوب فلك الاصورة التي تقدم ذكرها وكذا المستفتين ومنه يان ومنوان الحمل
الكر ومنوان مدرسهم البر والسمن تول البعض والعايد محذوف وبدا لهم خبر بين الكر والسمن والكر واحد
اكرار الطعام وهو مكيال معروف لاهل العراق وهو ستون قفيزا والقفيز ثمانية مكاكيك والمكوك صاع
ونصف وهو ثلث كيلجات بكسر الكاف وفتح اللام والكيلجة منا وسبعة اثمان منا والمنا المخفف مقصور
رطلان والرطل اثنا عشر اوقية والاوقية استار وثلثا استار والاستار اربعة مثاقيل ونصف والمثقال
درهم وثلثه السباع درهم والدرهم ستة دوانيق والدانق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبتان
والحبة سدس ثمن درهم وهو جزء من ثمانية واربعين جزءا من درهم وقال الامام الاجل سراج الدين ابو طاهر
محمد بن عبد الرشيد السجاوندي رحمه الله عليه تصنيف في قسمة التركات الحبة شعيرتان والشعيرة ستة
خراذل والخردل اثنا عشر فلسا والفلس ست فسلات والفسلة ست نغيرات والنغير ثماني قطميرات
والقطمير اثنا عشر ذرة **قوله** او يدعى الواو وكروان حروف الجر التي تقع خبرا عن المبتدا في والى
ومن واللام والباء والكاف وعن دون ما سواها وان الجار انما يكون في حروف الجر التام وهو ما يفهم من
متعلقه بمجرد ذكره وذكر معموله نحو الحمد لله والامر اليك اخبر الناقص وهو ما لم يعلم التام نحو زيد بك
وعمرو عنك بل زيد وانق بك وعمرو معرض عنك ثم اذا علمت ان الدار في قولنا في الدار في موضع
النصب على الظرف والخبر استقر او مستقر والدليل عليه انه يظهر النصب فيما كان معربا منها نحو زيد خلفك وموضع
المستتر فيه في موضع الرفع على الجر وقال الامام الكوشي عندي ان الدار في محل النصب دون في لان خلفك واقع
موقع الدار لا موقع في الدار وفي الدار في موضع الرفع اذا قيل مقدر بمستقر وهو مستتر فيه ان قيل مقدر بمستقر
اعطاء للنايب حكم المنوب **قوله** فذهب بعضهم الى ان قد العامل مع ذا اعلم ان العوامل ان العامل سواء كان

فلتم

[illegible]

العكس

مفرداً او فعلاً انما هو عند البصريين واما الكوفيون فعندهم انه لا يتعلق بشيء ولا يحتاج الى تقدير شيء او جار واو
سبب اقتضائه نحو قوله وعلى التقديرين لما حذف العامل انتقل الضمير الذي فيه الى الظرف وهذا مذهب ابي علي
وذهب السيرافي الى انه لا ضمير في الظرف بل حذف مع العامل فعند البعض مما ذكرنا انك اذا قلت زيد في الدار
ففي الدار منصوب المحل بالاستقرار المحذوف سواء كان اسماً او فعلاً وفيه ضمير مرفوع والظرف مع ذلك
الضمير في موضع الرفع بانه خبر المبتدا وعند الكوفيين المجرور في محل النصب مع انه في موضع الرفع ان قلنا انهم
العامل ومع المستتر ان قدر بالفعل لانه بدون الضمير مفرد فينوب مناب اسم الفاعل ومع الضمير جملة فينوب مناب
الفعل فافهم فان البحث مما اهملوه لاعتياده وصعوبته وهو من مداحض الافكار ومزالق الانظار قوله
واما قوله حالي لانت ومن عويف حاله نال السماء واكرم الاحوال الخال اي اخو الام وعويف اسم شخص
وبروين جرير نال حيث قال نيلا اي اصاب اصله نيل ينيل من باب علم والسماء يذكر ويؤنث وهو
كل ما علاك فاظلك ومنه قيل لسقف البيت سماء يقول انت خالي ومن تكون حاله فقد ادرك العلو واكرم
الاحوال لشرف حاله قوله حالي خبر لانت ومن موصولة وعويف حاله صلتها وهي مع الصلة مبتدا ونال مع
فاعلها المستتر الراجع الى الموصول ومفعولها وهو السماء خبره واكرم مع فاعله المستتر ومفعوله معطوف
على نال السماء او الاستفهامية على ان مبتدا ولم تتقدم مع كونه مشتملا على ماله صدر الكلام وهو شاذ قوله وفيه
نظر ايضا اي في كون حالي مبتدا وانت خبره لان حالي يدل على الصفة وانت على الذات وما يدل على الذات اجدر
بان يجعل مبتدا وهذا لا يدل الا على اولوية كونه مبتدا لا على امتناعه ويمكن الا على ما في البيت بان يقال انت
مبتدا او اللام زائدة كما في قوله ام الحليس لعجوز شهربة ترضى من اللحم بعظم الرقبة وقيل تقديره لهو
انت وهو ضعيف لان حذف المذكر مناف للتاكيد قوله ومنها ان يكون المبتدا والخبر معرفتين والمراد منه
لم يكونا معرفتين ولا قرينة تدل على التعيين بخلاف ما اذا كانت قرينة تدل على تعيين المبتدا فانه يجوز
تقديم الخبر كقوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فانه لا يلتبس ان الاخبار
عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة الابناء لا عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء الابناء وعند بعضهم ان كان
احدهما المعرف اعرف من الاخر جاز التقديم قوله واعلم انه لو قال فعلا له معرف الكان اصوب قال الامام
الحديثي حاكيا كلام الرضي انه لا يجوز تقديم الخبر اذا اتحد الضمير ايضا فلا يقال في الزيدان قاما قاما الزيدان
طرد الباب ولئلا يشتبه اذ يجوز ان يكون الالف علامة التثنية فيكون من باب اكلوني البراغيث وقال الكلكي

والجزولي

والجزولي وابن عصفور يجوز ان يتقدم الخبر اكثر من ذلك فيرجح الحمل على الاكثر قلت لا على توهم اللبس وكذلك في
المنع في مثل هذا المقام رفع الواجب بعدم ما وقع خبره بعد الفاء نحو الذي يأتيني فله درهم ومنه ما اقترن
الخبر بالا لفظا كقوله تعالى وما محمد الا رسول او معنى كقوله تعالى انما انت نذير ومنه حصر الثاني ومنها اذا كان خبر
ومنه ومنه اذا كان كم قوله ومنها ان يكون عدم الخبر في المبتدا مصححا قال الجزولي بتقدير الخبر مقدما على المبتدا
سافر كم رجل علي وقال من في الدار وقال الاندلسي بل يؤخر لانه الاصل في الخبر ولا مانع من الابتداء بالاستفهام في
مثله جائز فكذا يجوز في جوابه الا ان الجواب على حد السؤال قوله ويمكن ان يجاب عن النظر المذكور بانه اراد بالخبر الخبر
لفظا وهو الجار والمجرور واراد بالمتعلق المجرور وحده او افراد المتعلقه بكسر اللام [illegible]
الحديث بجواز الفتح ايضا حيث قال ان فتح اللام متعلقه يراد به مجموع ما وقع خبرا لفظا وهو على التمرة مثلا
نظرا الى انه الخبر حقيقة وهو المقدر وان كسرته يراد به المرجوع اليه وهو التمرة خاصة نظرا الى انه جزء الخبر وهو
على التمرة فعلى هذا لا يكون المراد بالمتعلق المجرور جزما بل يحتمل وجها اخر … ولا يصيب الجواب محرزة بل الصحيح
ما ذكر في بعض الشروح من ان واضع المسئلة فيما اذا لم يكن الخبر مذكورا مع المتعلق بشهادة المثال ولا يرد قوله لهم
على انه عبده متوكل ويكون في الجواب ومن هذه المسئلة ثلثة اوجه احدها رفع مثل ونصب زيد ورفع ابلهم مثل وهو المشهور
والثاني رفع زيد بالابتداء ونصب مثلها على انه نعت النكرة تقدم عليها فانتصب على الحال والجار والمجرور خبر
والثالث رفع مثلها بالابتداء ورفع زيد على البدل منه او عطف بيان ويجوز ان يكون فتحة اللام بنائية للاضافة الى
غير المتمكن فعلى هذا يجوز ان يجعله في موضع نصب على الحال وحق واقعت حركة البناء حركة الاعراب كما تقول
زرتك يوم قدمت ويجوز ان يجعله في موضع الرفع على انه مبتدا وزيد بدل منه من السطاء المحل واذا ذكر كلام
المسئلة ههنا ليجتمع مع اخواتها والا فيما تقدم من قوله امتنع صاحبها في الدار ما يغني عنها قوله وقد سعد
الخبر اعلم انه انما قيد لفظا لانهم ذكروا ان الخبر في الحقيقة واحد ليس الا والمتعدد في مثالنا وهو حامض
ما نوه الصفات قوله اعلم ان المبتدا اذا تضمن معنى الشرط الخ اعلم ان المبتدا وخبره كالشيء وما عليه فلما
لا يدخل الفاء الفاعل لا يدخل الخبر الا اذا تضمن المبتدا معنى الشرط وهو الابهام وان يكون الاول سببا
للثاني كما في ان دخلت الدار فانت طالق فان الشرط مبهم ان المراد دخولها ومؤثر في الثاني حيث يطلق بالدخول
فكذلك اذا تضمن المبتدا هذا المعنى فان الاتيان مبهم ومؤثر في ثبوت الدرهم له قوله نحو الذي يأتيني
له درهم مثال ما دخل عليه ما لم يدخل على الشرط لان ما النافية لا يقع في الجزاء لان لها صدر الكلام ولهذا صدره
ايضا فلا يتصور

اعتمادا على ما ذكر في بعض الشروح الكافية ان الفاء تدخل على المبتدا في ثلثة مواضع اثنان للازمان وهما خبر
المبتدا المتضمن لحرف الشرط نحو من ياتيني فله درهم وخبر المبتدا بعد اما للتفصيل نحو اما زيد فقائم وواحد غير
لازم وهو خبر المبتدا الموصول او النكرة الموصوفة بشرائط الاول ان لا يكون متضمنا لمعنى الشرط الثاني
الصلة او الصفة فعلا او معناه الثالث ان يكون الموصول او الموصوف شايعا الرابع ان لا تكون الصلة
او الصفة شرطية الخامس ان لا يدخل المبتدا على حرف يغير معنى الابتداء كليت ولعل وكان ولكن وكذلك
جميع نواسخ الابتداء كالافعال الناقصة وعلى هذا وقال السيرافي كل جملة يجوز ان تجاب بالفاء كقولك زيد ابوك فقم اليه
واجاز الاخفش زيد فمنطلق منطلقا على تقدير كونها زائدة وسيبويه لا يجيز زيادتها اصلا وحمل
المثال على تقدير هذا زيد فهو منطلق والفاء عاطفة جملة على جملة ومما يجب ان تعلم ان الوصف
وصف لما اضيف اليه كل لان المقصود بالذات في كل انما يجي به لاحاطة المضاف في كل افرادها الصيف
العدد كقوله تعالى اني ارى سبع بقرات سمان فوصف في مثل علام زيد ما هو المقصود لان كلا
منها مقصود ويدل على ما قلنا عبارة الكافي حيث قال واذا كان المبتدا نكرة موصوفة باحدهما واخلا
عليهما كل كان المبتدا غيره رجل في كل رجل ياتيني فله درهم ما عند المطرزي واما قلت ان المبتدا نكرة
مع انه مضاف لانه مضاف الى رجل والمضاف الى النكرة نكرة قوله اعلم انه لا وجه لتخصيص ليت ولعل
الى الظاهر انه تابع صاحب الكشاف ولا علم انهم اهملوا افادة التخصيص قوله والصحيح عند بعضهم جواز
دخول الفاء على خبرها اي خبر ان المفتوحة ولكن في الاتقى الحاق ان المفتوحة ولكن بليت ولعل في عدم
دخول الفاء يكون قوله وليت ولعل ما نعان نظرا الى تخصيص ليت ولعل ما او لا نخفي عليك انه مكرر لانها
اي الظاهر هذا وعلى
هذا النظر قيل وصحح بعضهم العمير في جميعها الى ليت ولعل وهو اولى الاول يدل عليه ما وجد في بعض
النسخ الشروح وهو اعلم ان بعضهم جوز دخول الفاء على خبر ليت ولعل وفي يكون قوله وليت ولعل مانعان
بالاتفاق نظر ووجهه ظاهر فرنت حينئذ في ارجاع الضمير في جميعها الى ليت من الركاكة والتركيب قوله
اذا وجدت وسنه يدل عليه كقول المستهل في طالب الهلال وقيل هو الراجع حقوقه عند رويته الهلال
والتقدير هو حال رؤية الناس الهلال وذكر المحقق في شرح المفصل انه يحتمل ان يكون التقدير الهلال هلال
لتكون من باب حذف الخبر [illegible] حسن الاول لكثرته اولى قوله مثل قولهم حرف جاد السبع في ادا علم
ثلثة اقوال الاول انها حرف معناها المفاجاة فعلى هذا لا يقع المبتدا الا بعدها خبر الثاني انها ظرف زمان

قال ابن هشام [illegible]

فلا بد من خبرها الثالث انها ظرف مكان فلا تفتقر الى الخبر بل هي خبر وما بعدها مبتدا او اما الفاء التي قبلها
فنقل عن الزيادي انها جواب شرط مقدر وقال المازني هي زائدة وليس بشي لانه لا يجوز حذفها وقال المبرد
هي للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجات وهو قريب قوله احدها بعد لولا الامتناعية في ارتفاع
الاسم بعدها ثلثة اقوال قال الفراء انه مرتفع بها وقال الكوفيون بفعل محذوف والقول الثالث هو المذكور
في الكتاب قوله وفيه نظر والجواب ان الحذف لما التزم اذا لم يكن خاصا اما اذا كان خاصا فلا
كلام في عدم جواز الاظهار لتعذر حذفه لكونه عاما مدلولا على المقال قوله كقول الشافعي ولولا الشعر الخ
بذا الجيد قولهم ازرت اذا قصرت به ولبعد اسم شاعر مشهور بالفصاحة نقول لولا الشعر يغض
بالعلماء اي ينقص قدرهم لكنت اليوم اشعر من لبيد وتركيبه ظاهر الاستشهاد انه لم يحذف الخبر
لعدم دلالة لو عليه لخصوصيته وهو يزري حال من الخبر المحذوف وليس بخبر لانه وان صلح للخبرية
الا انا قدرنا الخبر لئلا ينخرم القاعدة قوله لمن قال فيه مثل ضربي زيدا قائما في نحو المسئلة ثلثة
مذاهب الاول هو للبصرية ما ذكره الشارح والثاني للكوفية ان التقدير ضربي زيدا قائما حاصل
فيجعلون قائما معمولا لضربي وصلة وتتمته والثالث وهو ما اختاره الاعلم ان التقدير ضربت زيدا قائما
فضربي نايب مناب الفعل واستغنت الجملة به وبفاعله كما في اقائم الزيدان فلا يكون من باب حذف الخبر
وهو ما قاله السعد وابن فاسدان لانتفاء ما التزم في موضع الخبر ويمكن كون ضربنا كلاما كاقائم الزيدان قوله
وقائما منصوب بانه حال اي من فاعل كان والمحور انا نكون حالا من زيد ولام الجاجة وان كان العامل
فيه ضربي من صلته فلا يصح الا سد مسد خبره فلما كان الخبر يلزم ان لا يكون غير المبتدا حكما لكنه بعد مسده
فبقي المبتدا بلا خبر والاسد مسده قوله والايجاز تعريفه وتنوعه تكاره وقوعه والحال انهم لا يجوزون
زيدا علامك قوله وحذف خبر المبتدا وهو حاصل قال الكوفيين ليس المراد بالخبر المحذوف ههنا
حاصل وان اشتهر به لفظ الحاجبي لان حذفه معلوم من حيث انه متعلق الظرف بل المراد ما يحذوف هو
الظرف وعليه صاحب الهادي حيث قال والخبر ظرف زمان مقدر مضاف الى الفعل والفاعل وصاحب
اللباب حيث قال والخبر في هذه المسائل هو الظرف المحذوف المضاف الى ما عمل في الحال سد الحال
مسده وهو منصوب المحل في جميعها الا فيما قدر بالمصدرية المقدر بالزمان فان الزمان فيه مرفوع المحل
هذا الكلام فعلى هذا الكوفي قوله وهو حاصل لشارح قوله لان الدال على الحال على الشي ذال على الحد الشي

مما على تقدير جعل الخبر خاصا واما اذا جعل الظرف فلا حاجة اليه قوله ومثال الثاني اكثر شربي السويق ملتوتا
والكلام على هذه المسئلة كما ذكرنا الا ان المبتدا ههنا ليس بمصدر لكنه مضاف الى المصدر وقولهم
اخطب ما يكون الامير قائما كالتي قبلها الا ان فيها وجهين في التقدير احدهما تقديره ما يكون بمعنى الكون والمراد
بكون الامير وجوده مبالغة فيكون الخبر ظرفا متعلقا بالمحذوف في موضع النصب على الحال الماضية ان اريد
انه حكى عن الوجود خطبة ما يكون الامير يوم الجمعة بنصب يوم الجمعة والثاني ان يجعل ما زمانية ويكون ما يكون
بمعنى الزمان فاذا في موضع الرفع خبر اعني الكبدا ...
ما انه لو قصد اليه خاصا ولا يعرف الا واحد بعد واحد قوله وتقديره كل رجل وضيعته مقرونان فقيل
عليه ليس في هذا التقدير لفظ لسد مسد الخبر معنى فجعله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ يقوم مقام
الخبر فكيف صح وجوبا اجيب بان المعطوف واقع موقع خبر الاول للزوم القران بينهما وقيل انه ليس ههنا خبر محذوف
لان هذه الواو بمعنى مع فكما انك اذا ذكرت مع لم تحتج الى الخبر فكذلك الواو التي بمعناها وهو ضعيف لان مع
ظرف فيصح ان يكون خبرا بخلاف الواو فانها حرف ولا يصح وقوع الحرف خبرا الا اذا كان حرف جر والضيعة ههنا الحرفة كانه
يضيع امور الاجل تعاطيه حرفته او لكراهته اياها او لانها ان تركت ضاعت ولا يجوز ان يكون الضيعة ههنا
الموضع لان كل رجل للعموم وليس لكل رجل له ضيعة ولا يكاد احد يخلو عن حرفة قوله خبر ان واخواتها فان قلت
لم لم يذكر اسم كان مع انه من المرفوعات قلت لانه عده فاعلا والزام بذكره في الملحقات وفيه نظر لا اختصاصه باحكام
لا يكون في الفاعل منها ان الفعل يتم مع فاعله ولا كذلك كان الناقصة ولذلك سميت ناقصة ومنها ان الفاعل عام
مقام المفعول ولا كذلك اسم كان لانه لا يعمل بين فاعل وقد اجيب بانه قد ذكره ضمنا في قوله اسم ما ولا المشبهتين
بليس هو اصلا ضعيف واعلم ان ارتفاع خبر ان عند اصحابنا بان وعند الكوفيين بما رفع به ما كان مرفوعا به قبل
ان دخولها ولا عمل عندهم للحرف فيه ولكل منهما ادلة يطلب في المطولات قوله خبر لا التي لنفي الجنس تنفقوا على
ان لا هذه تعمل النصب في الاسم الذي يليها ثم اختلفوا في الخبر فمنهم انه مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول
لا وهو قول سيبويه فعنده هي بمعنى اسمها في محل الرفع بانها مبتدا وذهب الاخفش والمبرد والزمخشري والى
الحاجب الى انه مرفوع بها والادلة لكل مذكورة في المطولات فليطالع ثم قوله واما اورد هذا المثال ذكر الشارح
فائدة ايراد هذا المثال ولم يذكر فائدة سقوط كلمها وهي انه لو قال لا اعلام رجل ظريف لكان اليقضة لانه يلزم ان لا يكون
غلام احد ظريفا وهو محال لعدم الاطلاع عليه فاد افيد بقيدها الاستغراق المعنى قوله اذا كان الخبر عاما كالموجود

واما اذا اريد به خاص

اما اذا اريد خبر خاص فلا بد من ذكره كما في قوله الدار والاسم المستثنى في نحو لا اله الا الله ولا سيف الا ذو الفقار
والرفع الاعلى لا يصح ان يكون خبرا بل هو بدل على محل لا اله والخبر محذوف ولانه موجب ولا لا تعمل في المعارف ولانه
للخبر عن العام بالخاص ولانه مستثنى عن مذكور فلا يصح جعله خبرا عنه لان الواحد لا يدل على المغايرة وجعله خبرا
على عدم ما لانه صفة قائم بالمخبر عنه وذو الفقار كان لمنبه بن الحجاج اخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر وقيل
ذو الفقار والصمصام سيفان صنعا من حديدة وجدت تحت الكعبة وكانت الصمصامة لعمرو بن معدي كرب
ثم وهبها لخالد بن سعيد بن العاص لنعمة كانت عليه قوله ويكفي انه تعالى اي المراد وبني تميم انه لا يكون الخبر اصلا
سواء كان عاما او خاصا خلافا للاول لانه معه بالعموم قوله اسم ما ولا المشبهتين بليس اعلم ان المص
اخل بذكر اسم لات وهو جدير به لانه ثابت في التنزيل لقوله تعالى ولات حين مناص وقد اختلف فيها
على سبعة اقوال احدها للكوفيين انها المشبهة بليس اسمها محذوف وحين مناص خبرها اي ليس الحين حين مناص
اي فرار والثاني للكوفيين انها النافية للجنس زيدت عليها التاء والثالث لابي عبيدة ان التاء متصلة بحين وهي النافية
للجنس كما كان في مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه منفصلة بها والرابع للاخفش انها عاملة والنصب بعدها
باضمار فعل اي ولات اري حين مناص والخامس انها ليس قلبوا ياءها الفا وابدلوا من سينها تاء والسادس انها
فعل كان والسابع انها حرف جر وهو غريب وقد تقدمت لات على ابو حيان احدها انهم تعلموها في الحين والثاني
الاكثر حذف اسمها عكس لا فانه يحذف خبرها كثيرا وقد جاء رفع الحين بعدها على حذف الخبر اي ليس حين مناص موجودا
والتاء داخلة عليها لتانيث الكلمة كربت وثمت وحركت بها في التقاء الساكنين وفتحت للخفة وقيل للفرق
بينها وبين الداخلة على الفعل ويوقف عليها بالتاء وقال الكسائي يوقف عليها بالهاء كتجره وامان النافية
فلا يجوز اعمالها عمل ليس عند سيبويه وان كانت بمعنى ليس الا عند المبرد وابن جني فقالوا ان زيدا قائما قوله
وقد جاء في الشعر ... نيرانها ان النبت ... اوار النصرة بابؤس للحرب التي وضعت اراهط
فاستراحوا وهي لسعد بن مالك ... من الكامل وهو العرب الاول ... الثالثة ... دم قتل صد
الارض والضمير في نيرانها للحرب والبراح ... يا بؤس ... بالكسر مكاني اي ما زالت منه يعوض الجر على لام الجر
على بلوانها فانا ابن قيس لا براح لي ... او ... والتاء جزاءه ... ما بعدها
جزاء الشرط ولا براح يمكن ان يكون على الاستئناف وقال صدر الافاضل ... انها حال مؤكدة
من قوله انا ابن قيس والاستشهاد انه استعمل لا بمعنى ليس قال الامام المرزوقي في شرح الحماسة قوله لا براح الوجه فيه النصب

ولذا اذا نكر لا

لكن الضرورة دعت الى رفعها قال سيبويه حملا على الكلمتين معا وجعل عيسى بن عمر مبتدا والخبر مضمر وانما حسن
كونه كذلك لا درهم لي ولا دينار الا انه جوز للشاعر الرفع في النكرة بعد لا وان لم تكرر في الكلام ويعلم منه ان لا الاستفهام و
اما يستقيم على مذهب سيبويه **قوله** المنصوبات اي ما ذكر المنصوبات بعد المرفوعات لان الاسم كما ان العامل الواحد
يعمل فيهما كحصول الفعل اولا ان المنصوب في الفعل قد يكون مرفوعا في المعنى وعلى العكس كجاء زيد عمرا ولم يبق بعد ذلك الا ما في
المجرورات وقدمت المفاعيل المعطية للافعال **قوله** فمنه المفعول المطلق اي مما اشتمل على علم المفعولية فان قال قائل لهذا ان
لم اسم للنحويين هذا المفعول من حيث انه مفعول وذكر الحلبي انه هو الاسم الصادر عن الفاعل او المنسوب بعد انه او المتعلق
بوزنه وضعف وبه [illegible] مفعولا [illegible] سماه مفعولا منه كقوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه
ورد عليه بانه توضيح ولكن الصحيح انه [illegible] مفعول الله [illegible] وخلق السموات [illegible] خلقت الى [illegible] وان تعالى مفعول علته
في قول المتنبي **شعر** [illegible] الاشعرا [illegible] والحب [illegible] اللوية السوس لان سيبويه قدر [illegible]
على حذف [illegible] ووصل الفعل فنصب ولم يتعلق باحد وان اسقط الزجاج المفعول معه وجعل الاول مفعولا له
والثاني مصدرا **قوله** [illegible] غير مفيد [illegible] الحروف وفيه نظر لانه جعل المفعول معه مما قيد بالحرف وليس كذلك والجواب
انه من باب التغليب [illegible] على حرف او اسكن **قوله** وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه [illegible] بعضهم مذكور
بالكسر صفة للفعل وبعضهم بالرفع صفة لفاعل [illegible] الاول لقربه او انه بمعناه صفة لفعل والضمير عائد الى المفعول المطلق فيعلم منه
ان الموافقة مع تعتبر من جانب الفعل **قوله** وليس العالم في قولنا خلق الله العالم [illegible] فلو قيل خالف فيها عبد القاهر
جمهور النحاة فان العالم عند الجمهور مفعول به وذكر في اسرار البلاغة ان العالم مفعول مطلق للنوع وليس بمفعول به فان المفعول
به ما كان موجودا قبل صدور الفعل عنه والعالم ليس موجودا قبل الخلق [illegible] ان خلق الله العالم
ليس بمغاير للعالم لان الخلق [illegible] على المخلوق حجة الجمهور [illegible] انا نقطع ان الله تعالى [illegible]
موصوفا بالعالم [illegible] انه يعلم العالم [illegible] انه مخلوق لله تعالى [illegible] **قوله** [illegible] انه
لو زاد عليه قيدا [illegible] وذكر بيانا له لم ينتقض بمثل كرهت فيكون كراهتي [illegible] كراهتي مفعول به والصدق عليه
الحد المذكور فينبغي ان يزيد عليه قوله وذكر بيانا له اي سيق لان يكون فعلا لفاعل الفعل المذكور لتخرج عن التعريف [illegible] كراهتي
[illegible] وكره لبيان كرهت [illegible] اذ انه ليس من هذا القبيل لم يرد [illegible] كرهت [illegible] كراهتي ان اريد [illegible] يكن كراهتي
مسوقة لان يكون فعلا لفاعل الفعل المذكور وهو المعتبر [illegible] الحديثي ان كراهتي ان صدرت عن المتكلم بصدور
الفعل المذكور فهو المفعول المطلق وان صدرت عنه قبل صدور الفعل المذكور والصادر عن المتكلم بصدور هذا

الفعل

75

ملك [illegible] الفعل كراهته تلك الكراهة تكون مفعولا به ولا تنزل [illegible] بصدور عن المتكلم بصدور الفعل المذكور فان
دخل [illegible] في الحد ضرب ضربه شديدا ونحوه فيجب ان [illegible] انما [illegible] بمنصب كان العامل [illegible] سبق
فلت [illegible] الشكر له واقامه ولكن لا يجب نصبه الله [illegible] ينصب ولكن بعد ان [illegible] فيما يجب رفعه او اقيم
مقام الفاعل وكانه قال هو منصوب الا في المحل الذي عرفت انه مرفوع وقد ورد منه ذلك في المفعول به وفيه
وكذا في التمييز فان [illegible] منه [illegible] محرورا وكذا في المستثنى فان [illegible] منه مرفوع على البدلية او الفاعلية وفيما مجرور
كما سيأتي وان كان الوصف [illegible] لا يوجب نصبها لكن [illegible] كما مر **قوله** كرجع القهقرى القهقرى الرجوع الى
الخلف قاله في الصحاح او آلة نوعية القهقرى كما ترى قلت الرجوع الذي يعرف بهذا الاسم لانه ضرب من الرجوع **قوله**
الا بكونه المفعول المطلق من غير لفظ الفعل المتقدم من هذا التفسير ان المعنى [illegible] في اللفظ من حيث المصدر
ولا يخفى حسنها او جعلت من طرف الفعل كما جعلت الموافقة من جانبه فان قلت لم لم تجعل الموافقة في
المعنى من جهة المصدر كما جعلت المعنى في اللفظ من جملته قلت في ذلك نظر اما الاول فلان الشيخ ابن الحاجب
صرح بخلافه حيث قال وحكم هذا المفعول ان يكون فعله موافقا لفعله واما ثانيا فلانه [illegible] في معناه
في النحو [illegible] الفعل والاستقيم لانه [illegible] هو اسم ما فعله فاعل فعل الذي ذكر الفعل بمعناه [illegible]
فان قلت هذا على تقدير جعل بمعناه صفة فعلا ما او جعل صفة الاسم الذي هو عبارة عن المصدر فلا فلت
صرح الحاجبي والحلبي بكونه صفة لفعل وان شئت فعليك بمطالعة كتبهم فعل هذا يكون في قوله الا بشرط ان يكون بمعنى
الفعل [illegible] **قوله** نحو قعدت جلوسا قال ابن الورع في شرح المصابيح ان الفصحاء يستعملون القعود في مقابلة
القيام والجلوس في مقابلة الاضطجاع ونحوه وحكي ان النضر بن شميل دخل على المأمون في قيام [illegible]
فقال له المأمون اجلس فقال يا امير المؤمنين لست بمضطجع فاجلس فقال كيف اقول فقال اقعد **قوله** اي
قد حذف فعله لقيام القرينة وقد يكون بغير [illegible] المقدم [illegible] كانه مصدر فلا حاجة الى تقدير فعل
قد وقد حذف فعله **قوله** فالاول [illegible] الحذف السماعي قولهم سقيا اي [illegible] القرينة [illegible] كثرة الاستعمال
ودلالة اي فعلا سقيا اما بحال [illegible] ان [illegible] ان [illegible] سقيا
او وقع مكررا فان قلت [illegible] ان يكون قوله او وقع مكررا من تتمة الاول او لا فان كان الاول فلا عطفه [illegible] والفاصلة ان
كان الثاني [illegible] لم يقل ومنها ما وقع مكررا **قلت** هو من تتمة الاول من جهة وقوع كل واحد منهما موقع الخبر
وعدم صلاحيتها للخبرية وليس من تتمة من جهة انه شرط غير شرائط الاول فلذا عطفه بأو ولم يورده

شعلا **قوله** وكذلك فيما اذا ابيت الاسير الهند نوب [illegible] كان من عادة الملك انهم يشدون الربط ويوقفون فيها البغال الاجل الحاجات ثم يقطعون اذنابها ثم [illegible] في اثني عشر ميلا وهي الرسول [illegible] والتعزية في المتبث انواع [illegible] ومعناه هي ان ما يطلب الخير والاجر [illegible] الافعال بمعنى المصدر في الحكم رفع المبتدا [illegible] والحسن [illegible] ان الحدوث [illegible] ان المقصود من هذا الكفر والشكر [illegible] وصف الشي بدوام صدور الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد فلم يستعملوا العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم الفاعل وهو مع العمل [illegible] التجدد [illegible] الفعل فصار لازم الحذف **قوله** ومنها ما وقع تفصيلا اي المراد بمضمون الجملة مصدر [illegible] مضافا الى الفاعل او المفعول بمضمون شد الوثاق وما اثر ذلك المضمون مقصود [illegible] تفصيل ذلك الغرض بيان انواعه المحتملة **قوله** احترازا من ان يقع تفصيلا لا لاثر مضمون جملة اي لا يكون اثرا والمضمون جملة [illegible] مضمون مفرد او يكون مضمون جملة ولا يكون باثر [illegible] قوله مضمون جملة اما ان لا يكون اثرا والا مضمون جملة كسفرا في قولنا زيد [illegible] سفرا [illegible] او بعيدا فانه وقع مضمون المفرد وهو [illegible] فلا يحذف العامل وليس باثر لان اثر [illegible] اما الربح او الخسران واما ان يكون مضمون جملة ولا يكون اثرا كسفره في قولنا زيد [illegible] سفره القريب او سفره البعيد وهو ظاهر **قوله** [illegible] لا يكون [illegible] علية فيكون لغوا [illegible] بان [illegible] ذلك [illegible]
قوله تقديره فاما تمنون منا واما تفدون فداء المن هو الاطلاق [illegible] فداء والفدا [illegible] فداء [illegible] ان يكون [illegible] نحو فانك [illegible] تقدير واما تفادون فداء [illegible] ان يكون [illegible] تقدير [illegible] والتعزية للحذف الجملة المتقدمة كانه شدوا الوثاق [illegible] تمنون [illegible] تفدون لانهما [illegible] غرضه [illegible] **قوله** [illegible] صوت صوت حسن [illegible] في الثاني [illegible] اما على انه [illegible] لانه [illegible] وصف للاول واما الحكم بالبدل [illegible] دون التاكيد لان الثاني [illegible] كالاسم [illegible] مالم يرده الاول [illegible] معه [illegible] تاكيدا لا غيره **قوله** كقولنا له علم علم الفقهاء [illegible] علم الفقهاء [illegible] او صفة [illegible] لانه ليس للعلاج لان المراد بالعلاج [illegible] ان يكون [illegible] الافعال الظاهرة [illegible] بالحواس [illegible] الحدوث [illegible] العلم [illegible] والذكاء او نحو [illegible] الخصال الثابتة التي يمدح بها [illegible] او الحرام [illegible] على [illegible] والاستقرار [illegible] لا ينصب [illegible] علم الفقهاء **قوله** ومرت بزيد فاذا له صوت صوت حمار فان صوت مرفوع على انه خبر [illegible] الصوت الثاني [illegible] منصوب بتقدير كاف التشبيه وعلى كلا التقديرين لا يحتاج الى تقدير الفعل لانه كلام تام [illegible] لانه [illegible] وقوعه بعد جملة

كرار ونحوه

ايضا

كرار ونحوه لعدم اشتماله على صاحب الاسم والجواب انه ما حكي اجراءه بهذا القيد لم يحتج الى اخراجه بالقيد الآتي وان خرج به **قوله** كمررت به فاذا له صوت صوت حمار فان صوت حمار مرفوع على انه [illegible] غلط [illegible] في بعض النسخ كمررت فاذا له [illegible] لفظه به ان كان بناء على ان الاسم الذي في معنى المصدر الضمير [illegible] والجملة المشتملة عليه مررت به وهو ليس [illegible] الضمير ليس المصدر وان الجملة التي [illegible] قولنا له صوت وان كان بناء على انه مصلحة الكلام بدونه ومعلوم ان المرور تعلق [illegible] الكلام على المعنى الاول **قوله** كمررت فاذا له صوت صوت حمار وفي بعض النسخ فاذا المراد صوت صوت حمار والاول راجح [illegible] وصوت حمار مرفوع اما على الوصفية او البدلية ويحتمل النصب على تقدير كاف التشبيه **قوله** وهي مررت بزيد فاذا له صوت [illegible] صوت [illegible] اي ملحوظ **قوله** وكذلك مررت بزيد فاذا له صراخ صراخ الثكلى [illegible] الاول [illegible] والعقول بخلاف [illegible] والثكلى المراة التي فقدت ولدها والتعزية [illegible] وهو الاسم الاول [illegible] المصدر [illegible] اشتمال الجملة عليه **قوله** ان يقع المفعول المطلق مضمون جملة لا احتمال له المراد بمضمون الجملة ههنا ان يكون بمعنا [illegible]
قوله كالعيسى [illegible] لا يصح [illegible] الحدوث فيه [illegible] ان يكون [illegible] الاقرار كما صرح به [illegible] وكذا الكلام في الآتي **قوله** مثاله له على الف درهم اعترافا والعرف درهم مبتدا وله خبره [illegible] بالخبر [illegible] اعترافا [illegible] على الف درهم واعلم ان بعضهم [illegible] يعود الى مضمون الجملة [illegible] الى المصدر [illegible] صاحب المفصل [illegible] مضمون الجملة [illegible] واعلم [illegible] مضمون الجملة وان كان ثبوت [illegible] لان المطلق مندرج تحت المقيد فيكون هو ايضا مضمون الجملة **قوله** [illegible] احد احتماليه اي احتمال [illegible] وهو الحقيقة ودفع احتمال غيره وهو غير الحقيقة بخلاف الاول فانه لا معنى لغيره فيه حتى يدفعه فلم يبق سواه [illegible] قوله ومعناه منها ما وقع تاكيدا [illegible] مضمون جملة [illegible] لا لاحتماله [illegible] ما وقع مضمون جملة [illegible] وقع تاكيدا لا احتمال مضمون جملة [illegible] احتمال غيره والتعزية [illegible] قولنا [illegible] وان احتملت غيره لكن [illegible] فيكون [illegible] مضمون الجملة وهو غيره [illegible] مضمون الجملة غير المصدر فيكون المصدر تاكيدا لغير المصدر [illegible] تاكيد الغيره [illegible] لو كان [illegible] تاكيدا لمضمون الجملة وليس كذلك بل هو تاكيد لا احتمال مضمون الجملة [illegible] فالاولى في تعليل التسمية ما ذكره الامام ابن الحاجب في ايضاح المفصل [illegible] توكيدا لغيره لانه جي به لرفع احتمال غيره الى المصدر

وهو الباطل في مثالنا وتحقيق البحث عن العربي ما قاله الامام مطلب الدين في الغاية اللام في نحوه اما ان يكون للعلة او صلة للموكد اي المؤكد غيره فان كان للعلة فالمؤكد على صيغة اسم المفعول غير مذكور لفظا واللام للتعليل على حذف المضاف اي لاجل دفع الغير على ما ذكره ابن الحاجب فان قولنا حقا دفع غير الحق وهو الباطل ولا اشكال في عود الضمير الى المصدر على هذا التقدير وان كان للصلة فمعناه ان قوله حقا موكد لا حق مضمرا واحق غير مضمون الجملة لفظا وهو ظاهر ومعنى لان معنى احق نسبة الحق الى المتكلم وهو غير معنى زيد قائم فقوله حقا موكد غير مضمون الجملة فح يعود الضمير في نحوه الى مضمون الجملة فح في التردد الا حين نظر لانه يعلم منه ان المراد من الجملة احق وليس كذلك فالحق الحقيق بالقبول ان اللام للتعليل والمعنى على ما ذكره ابن الحاجب اي الامام الاول هو هو في التحقيق وما التوفيق الا بالله

وانما اطنبنا في هذا الموضع لتعظيم فانه مجموع لا يرجى جنوده ومغلق لا ينال فتوحه ومن الله اسأل الاجر الجزيل على ما عانيت من الشدايد وقاسيت من المكابد في استخلاص دره من بحور الافكار ونظم لآليه في نحور الابكار وهو المسئول لنيل العصمة والسداد والنجاة في يوم المعاد قوله ونشدو افتتانك تعدا قامة الاول ان يكون معناه بدا نتوبره والا فالسعود الشك انا بسيء اي اقيم لخدمتك وامتثال امرك فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف الزوايد ورد الى الثلاثي ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه كل ذلك ليتزخ بالسرعة من التلبية فينتزخ لامتثال المامور به وكرر لبيكون مرتبا بالمكان معنى لبيك فلا يكون محذوف الزوايد ومعنى سعديك اعينك اعانة بعد اعانة والسعدي اسعد من السعادين الا انه يتعلق بنفسه والتبا باللام فحذف الفعل واضيف المصدر بعد حذف الزوايد الى المفعول وانما وجب الحذف في مثل التثنية لانهم جعلوا اللفظ الاول تانيا مناب الفعل والثوبة كونه بمعنى الدعاة ان الدعاء لا يكون الا بالفعل وقال الجوهري في باب التثنية ولعل على النصب قوله ما وقع عليه فعل الفاعل الخ يعلق به اما بغير واسطة وهو الفارق بين المتعدي وغير المتعدي ويكون واحدا فصاعدا كضربت زيدا واعطيت زيدا درهما واعلمت زيدا عمرا فاضلا وانما لو اسقط حرف الجر ويسمى ظرفا الى عيا وشو بالقول ان كان متعلقا بفعل ظاهر غير متعدد كمررت بزيد مثلا واما مستقرا ان كان متعلقا بفعل مقدر غير ظاهر كزيد من الدار مثلا اي استقر او مستقر اعلم ان قيل ما هو مفعول مع الواسطة عاملين الفعل والحار فان كان ملفوظا نظر على الحار لكونه اقرب والا يظهر على الفعل اي النصب او الحر والواحد لا يتقبل اعرابين لكن يظهر نصبه تابعه ولو لكونه في المعطوف عليه الجر وهو الا جود والنصب بعد ما فعل يوافق الفعل معناه معد بنفسه مفعول ان ترسد وعمرو وان تثبت وعمرا ويكون التقدير جزت عمرا او عليه قطرا وبه انك مبشق في مخدد وعورا عائرا

فانه يظهر

فانه يظهر نصب لحد فيما عطف عليه كانه قال وبذلك عورا والغريبة ومهبتين للعنون والنجد ما ارتفع من الارض والغور والعاير من عار اثار عورا اي سنعل من الارض وصف الغور به مبالغة في سعد قعره وان كان ما مقدرا بين كافي قوله روبه حيرا بالجن فالا كيف اصبحت اي اصبحت بخير فالظاهر الجر ايضا لان المقدر كالملفوظ وان كان الجار ملفوظا دون الفعل نحو بالله فالظاهر الجر ايضا وان كان الفعل ملفوظا دون الجار كقوله تعالى واختار موسى قومه فالظاهر عمل الفعل لانتفاء ما كان يجاذبه طهور عمله والمنصوب المحل فيما عدا هذه الصورة سوا المجرور لفظ وعليه صاحب اللباب ان كان الاكثرون على خلافه وهو ضعيف لان الجار كالجزء من الفعل او اللازم تجري مع الجار مجرى المتعدي وجزء الفعل لا يكون معمول الفعل ولانه لو كان الجار والمجرور في محل النصب لامتنع تخفيفه مررت لانه لو تعلق به لكان طرحه لغوا فلم يكن له محل من الاعراب والمنصوب المحل على المعمولية هو المجرور فقط فتدبر والانتقال عن شيء مما تبهناك عليه فانه من المواضع التي غفل عنه كثير من طلبة زماننا قوله بل الامر بالعكس لان الفعل يدل على الزمان والمكان بالالتزام فهما لا يكون نعقل الفعل مع الغفلة عن مضروب يتنقل العرب كثيرا مع الغفلة عن الزمان والمكان والنكرات لا يكون الا فيهما فبان ان حقيقة الفعل المتعدي لا يمكن تعقلها الا مع المفعول به وننتقل كثيرا مع الغفلة عن الزمان والمكان هذا وقوله لان الفعل يدل على الزمان والمكان بالالتزام يشعر بانه دال على المفعول به بالالتزام وفيه نظر لانها بالنسبة تضمنية وهو ظاهر لا مطابقية لان المفعول به ليس جميع الفعل التي هي الحدث مع الكائن وان امتنع تعقلها الا مع المفعول به علمه فاي الكاف انه لا يمتنع انفكاكه عن ماهية الفعل المتعدي والظرف لازم لا يمتنع انفكاكه عنها اللهم الا ان يقال ان المفعول به لما امتنع انفكاكه عن الماهية صار كالماهية كما يا بعد وهو على الاصطلاح او يقال انه جزء من الفعل المتعدي لان المراد بالمتعلق في قولهم المتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق وهو المفعول به كما سيجيء اعلم ان ظاهر هذا التعريف يتناول مفعول افعال الجوارح المثبتة كضربت زيدا وقتلته دون المنفية كما ضربت زيدا ودون افعال غير الجوارح كخشيته ولكن المراد اي ان الحد الا لاحق شيء من ذلك فالمراد بالوقوع تعلق الفعل بشيء لا يعقل الا به فان الخشية لا تتصور الا بان يكون من احد في وكذا ضربت زيدا في الحرب متعلق بزيد ان السلب لا يعقل الا بعد تعقل المسلوب عنه وهذا يودي الى وضع الخاص موضع العام والمستعمل عكسه الا بدراج اي من تحت التعام والنصب به وفيه ومعه وله عايد اي الالف واللام لكونه بمعنى الذي فاما ام تكونا يعود الى الموصوف وصح به الرفع بالمفعولية وكذا البواقي وانتقلتموا صاحب المفعول به قد ذهب البصريون الى انه الفعل وحده وذهب الفراء الى انه هو الفعل والفاعل وذهب هشام من معاوية الى انه هو معنى المفعولية وذهب الاخفش الى انه هو الفاعل عليه قوله اي انتهوا عن التثليث

وان قصدوا خيرا لكم هذا مذهب سيبويه وعند الكسائي انه خبر كان اي لا يكن الانتهاء خيرا وعند الفراء
انه صفة اي مصدر محذوف اي انتهاء انتهاء خيرا لكم وعند بعض الكوفيين انه حال قوله ولم يجز تعاد ذكر الفعل مصدر
جواب عن سؤال مقدر تقديره ان كان حرف النداء نائبا مناب الفعل فعند حذفه يجوز ذكر الفعل لان
الجمع بين النائب والمنوب منه منتف فاجاب بقوله ولم يجز قوله لان الضم ادخل موليه بين نداء المنادى
بسبب حرف النداء مشعر بان هذا في قولنا ما هذا البعض مبنيا على ما يرفع به وهو الضم بناء على ان
بنائه بسبب حرف النداء فيتحد موضع المنادى المفرد المعرفة مبني على الضم فالاول ان يقال انه مبني على
ما يرفع به محلا وان لم يكن لفظا او تقديرا كما سيجي قوله نحو يا لله للمسلمين اعلم ان الاستغاثة طلب الغوث
وهو استدعاء المطلوب ان يرفع الظالم عنه او هو يتقفى مدعوا ومدعوا له فالمدعو هو المستغاث به
والمدعو له المستغاث له واللام في الاول مفتوحة وفي الثاني مكسورة فرقا بينهما ولم يعكس
لان اللام تدخل على المضمر مفتوحة نحو لك على الاصل لاصل المبنى على الحركة الفتح للتخفيف
فكذا على المنادى الواقع موقعه وانما كسر في المظهر فرقا بينه وبين لام الابتداء ولم يكتف بالفرق
بالاعراب لانه لا يكون تقديريا نحو لموسى غلام فيلتبس ولام المستغاث هي المضمر اذ يقال لهو ولانت
ولك غلام ولكسر فيما عطف على المستغاث به لان اللبس قد زال بوجود حرف العطف نحو يا للامين
تتعلق باد عوا او يا ايها المستغاث وقيل الواقعة بالمستغاث له مجرور قوله نحو يا لله جبلا
قيل انتصاب جبلا لانه اعتمد على ما قوله نحو النجم والصعق فالنجم علم الثريا والصعق علم
لرجل من عمرو بن كلاب واللام لازمة فيهما قوله يحتاج الى العذر من جواز يا الله وحمل الجلد
بالتي تيمت قلبي البيت اما العذر عن يا الله فسيجي واما عن البيت فقد حكموا بشذوذه وآخره وانت
بخيلة بالوصل عني يقال تيمه بالحب استعبده به يقول قد احللت يا من استعبدت قلبي الحال
انك بخيلة بالوصل وفي كسر احلك الجار والمجرور متعلق بما قبله ويا حرف نداء والتي اسم موصول الجملة
بعده صلته وانت بخيلة الواو حالية وانت مبتدا وما بعده خبره وبالوصل وعني متعلقان
ببخيلة والاستشهاد على ان حرف النداء دخل على الالف واللام والعذر ما ذكرنا قوله ولا يدل على ذلك
على ان المعتبر صورة اللام جواز يا زيد يا هذا وان وجد فيهما اجتماع التعريف لان سبب الامتناع اجتماع حرفي التعريف
في صورة حرف النداء وصورة اللام لا التعريف مطلقا وهو منتف في يا زيد ويا هذا العلم انهم اختلفوا
في العلم المفرد اذا نودي فذهب المبرد الى انه يعرف بالقصد قياسا على النكرة المقصودة بعد

سلب بعوض العلمية

78

سلب بعوض العلمية لئلا يجمع بين معرفين على اسم واحد وذهب ابن السراج الى بقاء تعريف العلمية وهذا اولى
لان امتناع اجتماع التعريفين انما هو اذا كانا ... قوله وهذا النقل مخالف لما ذكره او لا بعض المخالفة
اما كونه مخالفا لما ذكرناه فلان ما قلنا من قبل ان المعطوف يمتنع دخول يا عليه ان كان من الاسماء التي يجوز
انتزاع الالف واللام منها فابو العباس يختار الرفع في الرجل مما يجوز انتزاع الالف واللام عنه ويختار
النصب فيهما واما كونه بعض المخالفة فلانه اختار الرفع في النضر وهو موافق لما ذكرناه اولا لانه
نوع ج مما يمكن انتزاع الالف واللام عنها وذلك لان الاعلام عند المحقق ثلاثة انواع لا يجوز دخول اللام فيه كجعفر واسامة
ونوع يجب فيه اللام وهو كل اسم صار مع العلمية وفيه اللام ... كالحرامنه ونوع يجوز دخولها
واسقاطها وهو ما كان صفة في اصله او مصدرا منهم من جعلها ضربين فقط واهمل القسم الاول يجوز
دخول اللام عليه واسقاطها فثبت ان النضر مما يمكن انتزاع اللام عنه فكان هذا النقل مخالفا لما ذكرناه
اولا بعض المخالفة قوله ثم اعلم ان ها في يا ايها الرجل هو ها في يا ايها الرجل لا في هذا ... يعني هو
ها التنبيه المقحمة لا عوض كما لا الهاء التي هي للتنبيه فقط لانها لو لم تكن كذلك لما جاز حذفها ولم يسمع
قوله ثم تعامل ان يقول لا فائدة في ايجاب اسم الاشارة الى آخره واجيب بانه في نداء اسم الاشارة نوع كراهة
لان له شبها بالمضمر من حيث التعريف وعدم التصريح والمضمر ممتنع نداؤه فلذلك اذ خلوا النظائر بين حرف
النداء واسم الاشارة فافهم اي ههنا لنداء اسم الاشارة لا لنداء المعرف باللام قال الاندلسي والمالكي اذا
قلت يا ايها الرجل فأي منادى والها مقحم او صفة لاي والرجل صفة لها الا ان اكون الرجل
مقصودا بالنداء على تقدير جعله صفة لاي فقط واما على تقدير جعله صفة لها فلكونه تابع موصوفه في حكم
كلمة واحدة فيكون المنادى في الحقيقة هو الرجل على كلا التقديرين ونقل الاندلسي في موضع آخر انه اذا جعل
صفة لها تجوز فيه الرفع والنصب لان المقصود هو ذا وقال الحديثي ... والها هي التي يجوز بها
بين المنادى حقيقة وقال الزجاج هي عوض عما يستحقه اي من الاضافة وقيل عوض عن مباشرة يا للمنادى
حقيقة وقيل للتنبيه على ان المنادى ما بعدها قوله وفيه نظر لجواز ان يكون توابع المعرب الى آخره بان المعرب
الواحد لا يتصور فيه الاعراب لفظا والمحل معا والمثال الذي اورده الشارح ليس فيه تعاقب الاعراب في
معرب واحد لفظا ومحلا لان المجرور لفظا هاهنا والمنصوب محلا ... فلا يكونان واحدا والكلام فيه قوله نحو
يا تيم تيم عدي لا ابا لكم ولا يلقينكم في سوءة عمر البيت لجرير يهجو عمر بن لجأ التيمي وقال المبرد هو لابن رواحة

والمراد بتميم تميم بن بلد مناة وعدي اخوه واضاف تيماً الى عدي لئلا يتوهم وقال الجوهري لا ابا لكم كلمة مدح
وقال الميداني كلمة شتم وجور والسوءة المكروه يعني لاتتركوا عمراً يقول شعراً في هجوي فانه لو هجاني لهجاكم
شرعا وذكركم بسبب عمر وقوله لا ابا لكم لا النفي الجنس وابا لكم اسمها الاولى ابا لا لان المراد منه الاضافة او
تشبيهها بالمضاف كما يأتي وعمر فاعل يلقينكم والاستشهاد انه كرر المنادى في حال الاضافة ورووا فيه
الضم والنصب ويجيء الاندلسي في الاول وجهين آخرين رأيهما حسنا احدهما ان يكون فتح الاول على الاتباع لنصب
الثاني مثل يا زيد بن عمرو وثانيهما ان يكون الاسمين وجعلهما اسما واحدا كبعلبك ثم اضافهما وفي الثاني وجوه
منها ان يكون عطف بيان وان يكون بدلا وان يكون منصوبا باعني قوله وهو يا ابت ويا امت اختلفوا في
التاء فعند البصريين هي تاء التأنيث عوضت عن الياء لانها تقلب هاء في الوقف ولم يجمعها مع الياء وقال
الكوفية هي تاء التأنيث والياء مقدرة بعدها قوله والترخيم في المنادى جائز للضرورة كقوله جارية ادعي اجيء الترخيم
لغة الحذف والتليين نقل عن الاصمعي انه قال لقيت سيبويه فقال لي ما يقال للشئ المسهل فقلت المرخم فوضع باب
الترخيم واصطلاحا ما ذكر ومثل اسم امراة وتساعفنا اي تساعدنا وتوافقنا ويا رميت منصوب بانه منادى
مضاف او مرفوع بانه مبتدأ محذوف الآخر طوراً اي سعفا الحكم تعدية ومحلها النصب بانها مفعول آخر
للحروف ان ترى من رؤية البصر ومثلها معموله ونحن فاعله وهو جمع ائم جمع على الاولى معطوف عليه والاستشهاد
انه رخم ميه في غير النداء للضرورة قوله كجواز تأنيث المذكر عم العلم جواب سؤال مقدر تقديره ان يقال
لا الضياس لان لفظ افعل يدل على الاصل ما حيثية فاجاب بقوله كجواز تأنيث العلم قوله حملا على المعنى
بيع لا ان الهاء العلم المذكر كزيد مثلا اذا وضع للمؤنث جاز تأنيثه حملا على المعنى وفي العلم المؤنث كزينب
مثلا اذا وضع للمذكر جاز تأنيثه حملا على المعنى فانهم قوله عليه بيت الكتاب اي كتاب سيبويه تنكرت
منا بعد معرفة لمي وبعد التصابي والشباب الكرام تنكرت من تغيير الحال بالكبر وجهدوا في تكلف
ما عدم معرفتنا ولمي اصله لميس وهو اسم امراة والتصابي من صبا يصبو اصبوة وهو الاشتياق
والمحبة والاستشهاد انه رخم لميس بحذف السين في غير النداء قوله واعلم انه لو قال او قبل
آخره مدة وهو اكثر من اربعة احرف لكان اولى ليدخل فيه مثل ثمود فانه يحذف منه مع انه لا يكون ما قبل
آخره مدة وهو اكثر من اربعة احرف ولا يكون ولو قال او فيه مدة قبله مدة مثلا لمثل ثمود فيكون الحد الاول
اولى فيقال مثل ثمود داخل في قوله وان كان آخره زيادتان احيط وان دخل ايضا معترف به يحيث مثل

وانبت ه

الجرمي من الزائدين معا ما يكون في آخره ما الالسنة التصابا وكانه شئ ما قال والله المنجي من الضلال جعل هذا الاصطلاح الى ما ذكر
ضن ان حكم آخره حكم الصحيح في تحمل الحركات يتكون ذكرها آخره صحيح متفق عليه قوله والمندوب هو المتفجع عليه بيا
او وا الندبة لغة من ندبت الميت اذا بكيت عليه وعددت محاسنه وينادي كالمنادى وان لم يجب اصلا يتحسر
المنادي بنداءه حرمة المخاطبة الموسوم وغايته التفجع والتوجع ولما تأثر النادب منه واختص المندوب بوا اي خصصت
وانما المندوب والنوع عن المنادى بها ولا تدخل غيره كما يقال تخصصك بالعبادة اي لا نعبد غيرك قوله وتغزو صبح لعل
اطرق كرا اي اطرق قيل ان امرا القيس بن حجر كان رجلا مغركا فتزوج امراة من طي وقيل هي ام جندب فابغضته
وجعلت تقول يا خير الفتيان اصبحت اصبحت فيرفع راسه وينظر فاذا الليل كما هو فتقول اصبح ليل
اي ادخل في الصباح وصر مصبحا يا ليل وروي انه سألها عن سبب تؤديكن له فقالت لانك ثقيل الصدر
خفيف العجز سريع الاراقة بطئ الافاقة فبينا رجل وكان ادا عرق خطر منه رائحة الكلب
وهو مثل يضرب لمن يطلب التخلص عن امر مكروه والكرا طاير شبيه بالبطة لا ينام بالليل فيسمى بضده لان
الكرى هو النوم وقيل هو الحبارى يقال اطرق كرا انك لن ترى يصيدونه بهذه الكلمة فاذا سمعها يلبد
بالارض فيلقى عليه ثوب فيصطاد ويوهم ان النعامة في القرى اي فتقدر بسكر باختفائها وذكر مختصرا
ان الاطراق ان يطأطئ عنقه ويخفض الى الارض اي يطأطئ او ينخفض عنقك للصيد فان اكبر منك واطول عنقا هي
النعام قد اصطيد وجاء الفعل بضرب لمن يتكبر وقد تواضع اشرف منه جاء على سبيل الجواز وقد
يحذف على سبيل الوجوب نحو اللهم لان الميم المشددة عوض عن حرف النداء وانما اخرت تبركا بالابتداء باسمه
وعند الكوفيين اصله يا الله امنا بخير اي اقصد بالخير فحذفت الهمزة بعد حذف الفمير وحرف النداء فاتصلت
الميم المشددة باسم الله تعالى فامتزجا وصارا كلمة واحدة وهذا التركيب غير مستنكر بدليل هلم والاشن
وذاك لا اجابه هو كثير في المطولات والايام تحذف حرف النداء عندهم لان الميم ليس عوضا عن
يا عندهم واختلف في جواز وصف اللهم فعند سيبويه لا يجوز لان الميم كلمة برأسها فلو وصف يكون الميم
فاصلة فقوله تعالى قل اللهم مالك الملك تقديره عنده يا مالك الملك وكذا اختلف في وقوع الحال في النداء نحو
يا زيد قائما فمنعه المازني واجازه المبرد قوله ليدخل فيه مثل قولنا ازيد محبوس انت عليه هكذا وقع في النسخ الواقعة
والصواب ازيد انت محبوس عليه كما في سائر الكتب قال الاندلسي اعلم ان اسم الفاعل والمفعول الجاري على
افعالهما في التفسير بمنزلة افعالهما كما كانا في العمل كذلك نحو كقولك ازيدا انت محبوس عليه وازيدا انت مكاثر عليه

فأي زيدا لم تمر عليه في موضع نصب فوجب أن تنصب زيدا بإضمار فعل كما قلت أتنتظر زيدا أنت محبوس عليه أي
موقوف بسببه لأنه إذا حبس بسببه وإذا قلت زيدا أنت مكانا عليه كما تقول زيد عمرا إذا غلبه وقع
محبوس ومكانا جملة يعود إلى أنت لأن معناه أنت تحبس عليه وتكاثر وإن لم ترد بهما الفعل وذهبت
بهما مذهب الاسم رفعت فقلت أزيد أنت محبوس عليه وكذا لو أردت المضي لأنه لا يعمل فلا يفسر فلا كلام
وارتب خبر بأنه شعر بأن أنت تقدم على محبوس وإن كان في الحقيقة ... ويضعف أثر الليث يكن كأنه
أعلم اسم الفاعل سمي أن يكون متعديا واسم المفعول إلى اثنين فاعل **قوله** لكنه لا يرجح قيد نزاع ما دون الأخرى ان
ومدار أن يعمل لو سلط عليه لنصبه أن لم يمنع مانع ويمكن أن يجاب عنه بأن المفهوم منه لو سلط عليه
لنصبه صحة التسليط لفظا ومعنى لا لفظا فقط حتى يدخل فيه قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر لتكون عبارته
وافية للاحتراز عن **قوله** أن لم يكن فإن أمكن تقدير فعل بمعنى الفعل المفسر واشتمل قولنا أزيدا مررت به وأزيدا ضربت
غلامه لأن ما يكون بمعنى الفعل لا يكون بمعنى الفعل الكائن مع معموله الخاص إلى المتعدي بالصلة كما في مررت به وإن جاوزت
هو معنى المرور المعدى بصلة الباء أو يكون بمعنى الفعل الكائن مع معموله العام أي غير المتعدي بالصلة كما في زيدا ضربت
غلامه فإن أهنت هو معنى ضربت إذا كان مع غلامه وغلامه معموله بدون أن يحتاج إلى الصلة وهذا معنى قول
المص في شرحه للكافية وإن لم يمكن فمعناه مع معموله الخاص فإن لم يمكن فمعناه مع معموله العام وجعل بعضهم
الضمير الذي في به معمولا خاصا بناء على أنه لا يزيد في الخصوص لعوده إليه والغلام معمولا عاما بناء على أنه غير
مختص بواحد من الغلمان والأول ما فهمه عن فطانته واعلم أنك لو قلت زيدا أخاه ضربته يكون التقدير أهنت
زيدا ضربت أخاه ضربته بحذف المفسر والمفسر وهو غريبة **قوله** لأن المراد بالاسم في قوله كل اسم بعده
فعل هو المعمول به فإن قلت إذا زيد به المفعول به وقال بعده يختار الرفع أي رفع ذلك الاسم بالابتداء وما هو
مفعول كيف يصح أن يختار رفعه قلت المراد منه المفعول المقيد بهذه القيود يختار رفعه أي زال عنه قصد أنه
هو وقع عليه الفعل وظاهر القصد أنه محكوم عليه **قوله** كان النصب والرفع جائزان فيه لوجود قرينتهما أي قرينة
النصب وهي الافتقار إلى عمل الذي هو تقليل اللفظ وتكثير المعنى مع وجود المفسر وهي القرينة
لا يقتضي كون النصب مساويا أو مختارا أو واجبا وقرينة الرفع وهي عدم لزوم الحذف الذي لزم مع النصب
وهي لا تقتضي كون الرفع مختارا إلا أن الأصل عدم الحذف **قوله** لعدم ترتب هذا الحكم وهو كون النصب مختارا
على اسم الاستفهام أعلم الاسم الذي يطلب نصبه لا يخلو من أن يقع قبل الاستفهام أو بعده فإن كان قبله كقولك

ابد على سه

زيد هل ضربته فإنه يمتنع نصبه لأن ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله فلا يصلح للتفسير وإن كان بعده فلا يخلو من أن يكون
الاستفهام بالاسم أو بالحرف فإن كان بالاسم نحو أيهم ضربته فالاختيار الرفع لأن الاستفهام عن الاسم لا عن الفعل
فلم يكن الموضع للفعل ويجوز النصب بتقدير الناصب بعده فيقال أيهم ضربت ضربته لأن الاستفهام لا يعمل فيما قبله
وإن كان بالحرف فلا يخلو من أن يكون بالهمزة أو بهل فإن كان بالهمزة كقولك أزيدا ضربته فالمختار النصب لأن الاستفهام
عن الفعل فيطلب الفعل المقتضي للنصب ويجوز الرفع وإن كان الاستفهام بهل كقولك هل زيدا ضربته فإنه شاذ
سواء رفعت زيدا أو نصبته لأن هل بأي معنى قد فلا يقع بعدها لفظ الاسم فكذا لك هل كذا في بعض الشروح **قوله**
لكن هذا المثال غير مستقيم لأنه يعد من ذا أو غيره أو غير ذلك أعلم أنه قدح الزنادقة في جواز النصب في مثال
سيبويه وهو قولنا زيد قام وعمرا أكرمته لأن الجملة الصغرى في محل الرفع لكونها خبرا فإن عطفت عليها بالجملة
يشارك في الخبرية فوجب أن يكون فيها رابطة تربطها بالمبتدأ ولا رابطة فيها فوجب الرفع وبطل النصب
وأجابوا عن هذا الإشكال بثلاثة أوجه أحدها تقدير ضمير عائد على المبتدأ وهذا ضعيف لأنه لا دليل عليه
لا من لفظ ولا من معنى والثاني أنه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه نحو رب شاة وسخلتها وهذا
أيضا ضعيف لأنه جزم بقاعدة الجملة الواقعة خبرا والثالث لما لم يظهر في الجملة إعراب صار كأنه لا موضع لها
من الإعراب فلذلك جاز العطف عليها وهذا أيضا ضعيف لأن عدم ظهور الإعراب لا يغني عن عود الرابط
إلى المبتدأ فإذا تقرر هذا فاعلم أن القدح قوي وأن الرفع هو الوجه وأعتذر عنه الأندلسي وهو في الحقيقة
مثل الوجه الأول حيث قال تصحيح المسألة أن يزاد في الجملة المعطوفة ضمير آخر يعود إلى المبتدأ الأول
ومراد سيبويه ليس إلا هذا غير أنه لم يشتغل بتصحيح المثال لأنه أمر متعذر ومفروغ منه فلذكره في غير موضع
والمص لم يذكر ... قال سيبويه فافهم **قوله** دون أما فإن الرفع مختار بعده كما مر **قوله** لأن ذهب لو سلط
على زيد لم ينصبه ولا لمناسبه أعلم أن المص ذكر في بيان عدم كونه من هذا الباب وجهين أحدهما أن الفعل شرطه
أن يكون مشتغلا عن العمل فيما قبله بضميره أي بكون سبب عدم عمله فيما قبله عمله في ضميره وهذا ليس كذلك لأن ذهب
لو لم يعمل فيه لا يعمل في زيد لا نصبا لأنه لا يقتضيه ولا رفعا لأن الفعل لا يرفع ما قبله والثاني أن شرط كون الفعل
مفسر الناصب أن يكون بحيث لو سلط عليه لكان حرف ضميره لنصبه ولو سلم أن ذهب يعمل فيما قبله لم يكن من هذا الباب
أي لا يكون نصبه بدلا من عمله في ذهب إنما هو رفع بهذا الكلام وهو ساكت عن أنه لو سلط عليه مناسبة هل ينصبه
أم لا والشارح زاد عليه بقوله ولا مناسبه لأن مناسب ذهب ... أو أهلك وفيه نظر وقد حررنا السيد عفا الله عنه في شرحه

ورده وفيه نظر إذ لا يلزم أنه لو سلط عليه مناسبه لم ينصبه
وإنما لم ينصبه إذا كان المناسب هو أذهب وليس كذلك
بل هو الأشق ونصبه ظاهر فقوله ولا لمناسبه لا يتقوى به
هذا الكلام فتأمل لتعلم

اللبس ان مثل ازيدا ضربته لا يرد لانه لو سلط عليه لنصبه او مناسبه لنصبه لان المناسبة بنصبه لا الابس الا كما ذكر الاولى ان يقال ويصح
كما في نحو الخوان اكل عليه الخبز اي الاسم الثاني الخوان بل جرورة لكون الضمير الذي اشتغلت به مع الثاني محل الرفع
الشرط ان يكون الضمير او متعلقه منصوبا لفظا او محلا فيكون تقدير الكلام مشتغل عنه بنصب ضميره او بنصب متعلقه
فيخرج عنه مثل ازيد ذهبت به لان الضمير فيه ليس بمنصوب لا لفظا ولا محلا **قوله** فالرفع لازم لان نصب الاسم الاول
تابع لنصب الضمير ورفعه فان كان الضمير منصوبا كان الاسم منصوبا وان كان مرفوعا فمرفوعا واذا كان كذا وجب رفع الاسم
لكون الضمير الثاني في موضع الرفع بكونه مفعول ما لم يسم فاعله لا نصب **قوله** على الابتداء الجملة التي بعدها خبره او
ذكر الاندلسي وصاحب الهادي ان الرفع يحتمل وجهين اما على الابتداء واما على انه فاعل باضمار فعل والتقدير اذ ذهب
ازيد ذهب به بل ان شارح اللباب معترف بذلك في شرح الكتب لكنه قال الحق وجعل الرفع لازما على الابتداء وهو ضعيف
وقال السيرافي يجوز ان ينتصب زيد بان يقيم المصدر مقام الفاعل فيكون الجار والمجرور في موضع نصب فينتصب زيد لانتصاب
ضميره فانك قلت ازيدا ذهب به الذهاب وقيل عليه هذا اذا لم يلفظ بالمصدر اما اذا لم يلفظ ملا والتلفظ
بالمصدر مطلقا ليس بكاف بل لا بد مع ذلك من ان يكون مؤقتا او موصوفا ليمكن قيامه مقام الفاعل **قوله** الرابع التحذير
التحذير لغة تنبيه المخاطب على مكروه واصطلاحا ما ذكر اعلم انه قد يقع المحذر منه بعد المحذر نحو اياك والاسد
وقد يقع المحذر منه مكررا نحو الاسد الاسد وقد يقع المحذر مكررا نحو اياك اياك والاصل كلامه الرابع ما في التحذير
ما سمي به مجازا لقصد الايجاز والاختصار **قوله** ووجود القرينة الدالة عليه ذكر صاحب المظهر ان القرينة هي لفظ
التحذير وذكر الاندلسي ان علة حذفه على طريق اللزوم الاستغناء عنه بدلالة التحذير عليه فان كون المخاطب المنهي
مذكورا بلفظ اياك مذكورا بعده المنهي عنه بحرف العطف او بحرف الجر مثل من نحو اياك والاسد او من الاسد قرينة
ودلالة على الفعل هذا اذا كان غير مكرر اما اذا كان مكررا مثل الطريق الطريق والاسد الاسد فاللفظ الاول بدل من الفعل
قوله مثاله اياك والاسد اي اتق نفسك ان يتعرض للاسد واتق الاسد ان يتعرض نفسك قال ابو البقاء وصاحب
الهادي قولهم اياك اي اتق نفسك شرح المعنى لا تقدير للاعراب والتقدير للرضي ان تعان حيث نفسك والاسد او
وق نفسك الاسد فاياك في موضع نفسك والاسد معطوف عليه في موضع المفعول الثاني وادخلت الواو لتدل
على معنى الجمع والاقتران اي وق نفسك الاسد مع او تقارن الاسد واليه اشار الاندلسي حيث قال والمختار ان
يكون الفعل المقدر ما ينصب المفعولين نحو اياك جنب الاسد ونحوه وقوله ان يتعرض للاسد وان يتعرض
نفسك بدل الاشتمال من النفس والاسد والتقدير اتق نفسك تعرضها للاسد والاسد تعرضه لنفسك هذا اذا كان

المحذر منه

المحذر منه مكررا اما اذا كان محذرا فلا يقول بالنفس بل يقابل في مثل الطريق الطريق والسيف السيف اي اصلحه اتق الطريق
واتق رأسك وكذلك قوله اياك وان يحذف قال عمر رضي الله عنه اياي وان يحذف احدكم الارنب في التحذير للمخاطب
لانه بعد الا عليه احدكم وانما ذكر نفسه ان لم تكن داخلا في التحذير مبالغة في زجرهم عن حذفها كانه قال باعدوني
عن مشاهدة حذفها وقيل كانه امر نفسه اي لا تباعد فعلت من نفسه البعد عنها واراد النهي عن رمي الارنب بالعصا
ذلك تقتلها فلا تحل فقال نتقدى لكم الاسل والرماح والسهام **قوله** والكور ان يقال اياك الاسد ضلالا فالاسد
اي الشقاق فانه اجاز فيه مثلا يقول اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياك الشواب فانه اي الشر دعاه وللشر جالب يعني اياك المرأة
واصله اياك من المرأة واياك الثاني تأكيد محذوف من والتحذير انه اما شاذ لانه لا يقع ان وان واما الفروة الشر واما
لان المرأة مصدر عنه ان تاري فجاز حذف الجر على ما تقرر به واما لان اياك اياك من باب الاسد الاسد المحذر منه
مكررا والمرأة منصوب باحذر لقوم شروع في كلام آخر والمرأة مصدر ما ريب الرجال اي جادلته **قوله** وما يتركه منها
اي من السموم والاراكم كالسعوط والسنين **قوله** وحمل عليه قعد والذي هذا الحمل انما يحتاج اليه اذا في المكان المبهم بالجهات
الست اما اذا فرغا فلا حاجة اليه لانه يندرج فيه قعد وغيره **قوله** لانه نظيره وهو عرشه ونقيضه وهو خروج الا زمان
عرشه من عارضه عليه عنوة اذا دخلت الراس وقد يقال انما قال على الاصح لان الجرمي والسخاوي على ان
دخل وما يستعمل معها حذف الجار ثانيا وعند سيبويه اطراد الجار شاذ وكذلك نزلت الدار وسكنت الغرفة **قوله**
فانا اديب عند الزجاج في قولنا ضربته تاديبا انه مصدر عنه لفظ الفعل يعني اصحابه عنده على المصدر الذي
هو للنوع على حذف المضاف فيكون الفعل نوعا فعدا حين وحر ضرب تاديب **قوله** بل انه حال بمعنى مفعول
يريكم وتقريره يريكم البرق خائفين وطامعين **قوله** او لكون الخوف بمعنى الاخافة والطمع بمعنى الاطماع وعلى
هذا هو مفعول له قال الامالكي شرط الحذف صدوره مما هو فاعل واحد ولو تقدير المعنى قوله يريكم البرق خوفا وطمعا
فعلكم يرون فاتحد فاعل الرؤية والخوف والطمع تقديرا فلا حاجة الى جعلها حالين كما زعم الزمخشري ولا الى تقدير
ارادة خوفكم **قوله** لمشابهته المصدر الذي من لفظ الفعل اي لمشابهة المفعول له المصدر عند حصول الشروط
فكما يتعدى الفعل اليه بغير اللام فكذلك يتعدى الى المفعول له بغير اللام **قوله** لا شرح انه الحال والتمييز لانه من
البيان فكما ان الحال والتمييز لا تدخلهما اللام فكذلك لا تدخل ما يشبهها **قوله** وفيه نظر لانه ينتقض بمثل ما ضربت زيدا وعمرا
فانه جاز العطف مع انه لم يجز نحو اي جاز نصبه بكونه معطوفا على زيدا مع انه لم يجز نصبه بكونه مفعولا معه وان كان غيره لانه وحد
ما هو اولى به فحمل عليه ومعناه ان حمل هذا المثال على المفعول به اولى من حمله على المفعول معه لان المفعول به اصل بالنسبة الى سائر المفاعيل

وبهذا اندفع ان لا تقوم مقام الفاعل عند وجدان سائر المفاعيل فان قلت فحينئذ ينبغي ان تقول مذكور بعد الواو
وكان الاولى ما حمل عليه قلت هذا من قبيل التخلف لمانع وهو وجدان ما هو اولى منه وذكر عدم المانع
ليس بشرط في التعريفات قوله والجواب الذي ذكره في المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه
لا يمكن ههنا اعلم ان الشيخ ابن الحاجب رد هذا الاعتراض في بحث المفعول المطلق بعد تعريفه بقوله وقد
وقد اورد على تعريف المفعول [illegible] ضرب ضرب شديد فانه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه ولفظه
فيجب ان يدخل في الحد واذا دخل في الحد فيجب ان ينتصب لانه انما حد ليعرف فينتصب كما ان الفاعل انما حد
ليعرف فيرفع هذا كلامه وهو وارد على المفعول به والمفعول فيه ايضا واجاب عنه بجواب الجيب منه
وحاصله سلمنا انه داخل في الحد لكن لا نسلم انه لو دخل في الحد لوجب نصبه لجواز ان يوجد مانع وهو قيامه
مقام الفاعل كما ان المعرف حد ليعرف فينتصب لكنه لم ينتصب اذا اقيم مقام الفاعل فان قلت فلا ذكر في حد المفعول
المطلق وبه وفيه مما يجوز رفعه ما ينبئ عن كونه مرفوعا عن الفاعل قلت لعدم الاحتياج اليه لانه ذكر من قبل ان
المفعول المطلق وغيره يرفع اذا اقيم مقام الفاعل فلو ذكر ههنا ما ينبئ عن الرفع لوقع التكرار واذا عرفت هذا فقوله
والجواب الذي ذكره اي الشيخ ابن الحاجب في دفع الاعتراض الوارد على تعريف المفعول معه لان الشيخ حد كل واحد
من المفعول المطلق وبه وفيه بعد ان ذكر في بحث ما لم يسم فاعله انه يرفع كل واحد منها اذا اقيم مقام الفاعل ولم يذكر
قبل حد المفعول معه انه يرفع ام لا بل ذكر عدم رفعه لانه لا يقام مقام الفاعل قوله فلما اي جاز منه غير النصب [illegible]
حاصل الجواب ايضا ان المحقق يتبين جواز النصب في المفعول معه ايضا كما يتبين غيره فانه في الباب انه يتبين
غير المفعول معه قبل ذكر الحد وفيه بعد ذكر الحد فكانه قال كلما صدق عليه هذه التعريفات وجب النصب
الا في مواضع فهذا فصل ذكر الحد في المفعول المطلق وبه وفيه وبعد ذكره في المفعول معه فتامل حق التامل كيلا
يفوتك شيء مما حققناه فانه من المواضع النادرة قوله لكن يلزم مما ذكرنه ومن تقريره في الكتاب ان عمرا
في قولنا قام زيد الخ قلت لا يلزم ذلك وانما كان يلزم لو كان مقصوده انه فيما يكون صالحا للعطف من حيث هو هو
مع قطع النظر عن غيره لا فيما يكون معمولا معه على القطع على الوجهين الحاصل ان قول المحقق فان كان العامل لفظا
وجاز العطف جاز الوجهان ليس المراد به انه معمول معه على كلا الوجهين بل المراد انه ان جاز العطف جاز
ان يحمل على العطف مع قطع النظر عن كونه مفعولا معه وجاز ان يحمل على كونه مفعولا معه مع قطع النظر عن كونه عطفا
وبهذا ما تقدم في الاضمار على شريطة التفسير انه يختار رفع ذلك الاسم بالابتداء وقد عرفت ان معناه يختار رفعه لان

زال عنه مصدراه

زال عنه مصدر انه مما وقع عليه وظهر قصد انه يحكم عليه لانه يختار رفعه عند قصد وقوع الفعل عليه لانه يحتاج الى تكرير ذلك
العوامل اللفظية وكذا ما ذكرنا حمل على العطف عند قصد زوال كونه معمولا معه وحمل على كونه مفعولا معه عند زوال كونه
معطوفا فتدبر قوله سلم ذلك لا يلزم لكنه غير قادح لانه لما صدق الحد على المنصوب ايضا ينبغي ان ينتقض الحدود
عليه والا لبطل الحد واعلم ان في عامله خمسة اقوال احدها لجمهور البصريين ان العامل فيه الفعل المتقدم بتقوية
الواو التي بمعنى مع كما يعمل الفعل [illegible] لان الفعل لازم فلا ينصبه [illegible] والواو غير عاملة والثاني للكوفيين انه
منصوب على الخلاف لان الاسم الثاني غير مشارك للاول في الفعل المذكور لانه لا يقال استوى الماء واستوى الخشبة
لان الخشبة ~~[illegible]~~ لم تكن معوجة فتستوي واذا لم يشاركه في الفعل فقد خالفه فانتصب بالخلاف والثالث
للزجاج انه منصوب باضمار فعل بعد الواو وهو لابس او صاحب والرابع للاخفش ان الاسم بعد الواو ينتصب
انتصاب الظرف عن واسطة لنيابته مناب مع كما كان مع ينتصب عن واسطة والخامس للسيرافي ان النصب الذي
كان في مع انتقل الى الاسم الواقع بعد الواو لانه لم يمكن ان يجعل على الواو لكونها حرفا كما في قام القوم الا زيدا والفرق
بين هذه الواو وواو ~~[illegible]~~ العاطفة ان العاطفة يقتضي الشركة في الفعل وفي الاعراب دون المصاحبة وهذه الواو
يقتضي المصاحبة في الفعل من غير مشاركة في الاعراب ~~[illegible]~~ ثم ههنا مسائل
الاولى انه لا يتقدم على عامله ولا على الفاعل كما يتقدم سائر المفاعيل على عاملها لانها في الاصل للعطف خلافا لابن جني
وابن جني فانهما جوزا ان تقدمه على الفاعل كذا ذكره الاندلسي الثانية انه لا يجوز حذف الواو كما يجوز حذف اللام من
المفعول له لان هذا اللبس في المفعول به دون ذلك الثالثة ان يكون في المتعدي واللازم عند الاكثر وقال قوم يجيء من
اللازم فقط الرابعة انه انما اخر عن المفعول له لتعديته الفعل اليه بنفسه بخلاف المفعول معه واخر المفعول معه عن المفعول فيه
لان بعض الظروف يقع مفعولا بها واخر المفعول فيه عن المفعول به لان تعقل الفعل موقوف على تعقل المفعول به
دون المفعول فيه واخر المفعول به عن المصدر لان المصدر في الحقيقة فعل الفاعل كما مر آنفا قوله لا معنى قولهم استوى
الماء والخشبة تساويا اي ارتفع الماء بعد انتصابه الى ان وازى رأس الخشبة [illegible] الدليل يعرف
به ارتفاع الماء فيصح الشارة قوله الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اعلم ان الحال يذكر ويؤنث وهما من حال يحول اذا
تغيرت واما الحوت [illegible] بعد مضي الحال ومنع بعضهم الحال من المضاف اليه لان الحال
[illegible] المخبر عنه والمضاف اليه انحط له في الاخبار عنه وذكر الاندلسي ان الصحيح ان المضاف اليه ان كان فاعلا او مفعولا في المعنى
جاز انتصاب الحال منه مثال الفاعل اعجبني ضرب [illegible] ومثال المفعول بل ملة ابراهيم حنيفا واجاب عنه بعضهم

ومثال المفعول [illegible]
لم يجز الا انه [illegible] كقوله تعالى [illegible]

بحكمه

نقلا عن صاحب الكشاف بان الحال لا يتقدم عليه لان المضاف اليه لما كان في محل المضاف والمضاف معمول فكان المضاف اليه
معه فجاز ان يكون داخلا وقوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فكرهتموه فميتا حال عن [illegible] اخيه
وجاز لانه في معنى المضاف [illegible] الاخ هو الاخ وبالعكس فكذا ههنا لان ملة ابراهيم كانها في معنى ابراهيم الا ترى انه
لا فرق بين ان تقول اتبع ابراهيم وبين ان تقول اتبع ملة ابراهيم قوله وهذا بعلي شيخا ويقرى شيخ وتحمل [illegible] اوجه
الاول ان يكون بعلي بدلا من المبتدا او عطف بيان وشيخ خبر والثانية ان بعلي مبتدا وشيخ خبره والجملة خبر الاول والثالثة
ان يكون شيخ خبر مبتدا محذوف اي هو شيخ والرابع ان يكون خبرا بعد خبر والخامس ان يكون شيخ بدلا من بعلي قوله في
المثال الثاني الضمير الذي في اشير اليه وانبه عليه [illegible] او من الضمير [illegible] هو الضمير المجرور في اليه وعليه قوله والظرف والتمني
والترجي مثال التمني ليتك عندي مقيما ومثال الترجي لعلك في الدار قائما قوله وعن ذكر من معنى التشبيه والنداء عند البعض
[illegible] والتشبيه كان زيد [illegible] وكذا المنسوب [illegible] اسم الفاعل [illegible] عليك [illegible]
في الحال معنى حرف الاستفهام والنفي [illegible] قال [illegible] في الاول الايجاب [illegible]
قوله [illegible] فان كان صاحبها نكرة
وجب تقديم الحال [illegible] الاستفهام [illegible] كيف جاء زيد [illegible] فان كيف في المثال
حال تضمنت الاستفهام فقدمت لطلب الصدارة على العامل [illegible]
حال [illegible] قوله [illegible] المجرور [illegible]
[illegible] بالاتفاق [illegible] قوله والعامل [illegible]
[illegible] بالاتفاق وصاحبها [illegible] قوله [illegible] التنبيه [illegible]
[illegible] قوله [illegible] وقال بعضهم
[illegible]
[illegible] قوله او بالواو [illegible] والشمس طالعة فان قلت كيف [illegible] والشمس
طالعة وما شاكلها حالا وقد وجب كونها مبينة لهيئة الفاعل او المفعول به وطلوع الشمس ليس لهيئة الفاعل
ولا المفعول به قلت الحال ههنا هيئة زمان صدور الفعل عن الفاعل او تعلقه بالمفعول فيكون مبينة للفاعل او
المفعول [illegible] زمان [illegible] لازم [illegible] باللازم [illegible]
مبين [illegible] الملزوم [illegible] العامل فقط قوله

او بالضمير

تكار

[illegible] الضمير [illegible] عن [illegible] فقال الاندلسي ان كان المبتدا ضمير ذي الحال وجب الواو معه نحو جائني زيد وهو راكب ان لم يكن كذلك
فان كان في اول الجملة التي هي حال كلمة قد [illegible] فلا يحكم بضعفه نحو [illegible] الواو لكون الربط في اول الجملة وان
كان في اخر الجملة كقول الشاعر [illegible] نصف النهار الماء غامره فلا شك في ضعفه وقلته وقال كانه
[illegible] الا فالعامل [illegible] عن الضمير [illegible] بالضمير [illegible]
حرف الواو والضمير [illegible] جار الله [illegible] كونه ضعيفا مطلقا وقال [illegible] وقد تخلو الجملة عنهما [illegible]
[illegible] مثل [illegible] قوله [illegible] فانه يحتاج في [illegible] الى فاعل [illegible] فانه يحتاج الى فاعل [illegible]
اعلم ان [illegible] الاسماء [illegible] على الحال [illegible] وكافة وقاطبة [illegible] قوله التمييز [illegible]
الابهام [illegible] التمييز مصدر [illegible] اشياء [illegible] بالمفعول [illegible] في الامثلة الاتية [illegible]
قوله [illegible] قوله [illegible]
دون التثنية [illegible] قوله [illegible] الاسم المفرد [illegible] بالتنوين [illegible]
ذكر ان الاشياء التي يتم الاسم المفرد بها فينتصب بعده على التمييز سبعة الاول التنوين والثاني تقدير التنوين [illegible]
[illegible] والثالث نون التثنية والرابع تقدير نون التثنية [illegible] موضع النون
[illegible] الخامس نون الجمع [illegible] والسادس شابه نون الجمع والسابع الاضافة
قوله [illegible] قوله [illegible]
[illegible] الاصل [illegible] الاصول [illegible] الاعراب [illegible] الفاعلية [illegible] المفعولية والاضافة كما عرفت [illegible]
[illegible] المقدار [illegible] الابهام [illegible] المقدار [illegible] خلاف المقدار فانه مبهم محتاج
الى تمييز [illegible] المميز [illegible] قوله [illegible] نسبة في جملة [illegible] نسبة [illegible]
في جملة او شبهها [illegible] فان قلت [illegible] التمييز [illegible] الابهام [illegible] مقدرا [illegible]
النسبة [illegible] قلت [illegible] نسبة [illegible] مقدرة
[illegible] نسبة [illegible] وان كانت النسبة [illegible] الحقيقة
[illegible] قوله [illegible] التمييز [illegible] في جملة [illegible] نسبة بمعنى
في [illegible] وقال الامام [illegible] مصدر [illegible]
[illegible] النسبة [illegible] الشي في الظاهر والمنسوب اليه

ای نسبة في

في جملة

التمييز

ذات
في الحقيقة غير ذلك فتلك النسبة أدنى مصدر وسبب لذلك التمييز قوله بل في ذات المسند إليه الطيب الذي في الحقيقة هي النفس قوله أو في
ما هو سبب نسبة الطيب إليه والمسند إليه الطيب في الحقيقة وهي هاهنا الأب مثلا قوله فيذكر تلك الذات لرفع الإبهام المستقر وهي
النفس في قولنا طاب زيد نفسا والأب في قولنا طاب زيد أبا وذكر السيد عبد الله في شرح اللب أن طاب مسند في
اللفظ إلى زيد وفي المعنى مسند إلى مقدر مبهم فإذا قصدنا أن نصرح بذلك المبهم قلنا في المثال الأول طاب شيء زيد نفسا
وفي المثال الثاني طاب شيء زيد أبا فيكون منتصب عنه وهو زيد مضاف إليه للذات المقدرة في المثال الأول وهو شيء
زيد لا منها في المثال الثاني قوله فالمثال الأول عبارة عنه أو عن متعلقه الخ أي فالمثال الأول وهو قوله إما هو نفس زيد أو نفس أعني زيد
والثاني وهو أبوه إضافة بينه وبين غيره أي صفة للنفس الصفة لمتعلقه والفرق بين أبوه والعلم أن الأول
صفة إضافية والثاني صفة غير إضافية والحاصل أن الأب سواء كان نفس المميز
أو متعلقه لشيء صفة والأبوة صفة في الحال التي هو العلم متعلق به لأنه تعلق الصفة بالموصوف والدار متعلق به
كذلك يعلق المملوك بالمالك قوله وفيه نظر لأنه يلزم أن يكون الشرط والجزاء واحدا وهو ظاهر مفيدا فيما فهمته من شرح المحقق
هذا الموضع ووجه أنه يلزم منه كون الشرط والجزاء واحدا لما ذكره في أول القول بقوله إن كان التمييز اسما صح أن يرجع
إلى المنتصب عنه وإلى متعلقه جاز أن يكون له وجاز أن يكون لمتعلقه عدم إفادة كون الشرط والجزاء واحدا لا يحتاج إلى بيته وأنه لا يلزم من ح
من إفادة صحة المجموع المذكور أن يكون لمتعلق ما انتصب عنه وإن النص غير مساعد لهذا الشرح أي المتن غير موافق لهذا الكلام
الذي فهمته من الشرح لا تكون الشرط والجزاء واحدا إنما هو في المفهوم من الشرح لا في المتن لأن لفظ لمتعلقه غير مذكور
في السراجية وفي المفهوم من الشرح أي مذكور وإن حملنا على مقتضى النص أي وإن سلم كونه مساعدا لهذا الشرح أشكل
بمثل طاب زيد نفسا بهذا الكلام وإذا أتلو عليك كلام الشيخ ابن الحاجب أولا والجواب عن وجوه النظر ثانيا
متمسكا بالحبل المتين والحق المبين اعلم أن عبارة الشيخ ابن الحاجب أن التمييز قد يكون بما راجعا إلى المنسوب إليه
وقد يكون راجعا إلى أمر له تعلق به كما في قولك طاب زيد أبا فيجوز أن يكون زيد هو الأب ويجوز أن يكون الأب
لغير زيد وكذلك إذا قلت أبوة فيجوز أن يكون لكل واحد من المعنيين فهذا معنى قوله جاز أن يكون له و
لمتعلقه فلما لم يكن الاسم حالا لذلك كان يتعلق بمن انتصب عنه بهذا الكلام ولا يخفى على من له أدنى مسكة فضلا على الشارح
أن هذا الكلام ليس فيه شرط ولا جزاء حتى يتحدا أو يتغايرا غير قوله فإن لم يكن الخ وهو ليس من المتن وإنه وجد
في بعض الشروح نقلت الرواية هكذا إن كان اسما صح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز أن يكون له ولمتعلقه
فالجواب عن وجوه نظره أما عن الثلثة الأول فبعد أنها تردد على هذا النقل لا على ما نقلناه وهو المشهور أما الأول

فظاهر

معناه وأما الثاني فلأن المجموع المذكور إنما يكون على تقدير حتى يرد على تقدير انتفائه ما ذكروا وأما الثالث فوروده على علة الغا
طابه وأما عن الرابع وهو قوله وإن حملنا على مقتضى النص أشكل بمثل طاب زيد نفسا لأنه لا يصح جعله لمتعلقه
لاحتمال أن يكون طيب زيد من حيث أنه نفس وأن يكون طيبه من حيث أنه له نفس فيكون النفس متعلقة بزيد
تعلق الجزء بالكل أو نقول المراد من قوله إن كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه أي يحتمل أن يكون لما انتصب عنه نحو ويحتمل
عمرو بدليل قوله والإلزام اتحاد الشرط والجزاء لأنه غير مذكور لفظا وحينئذ لا يشكل بمثل طاب زيد نفسا لأنه متعين
أن يكون لما انتصب عنه فما لهذا الكلام حال عن التعسف قوله فإن قيل لا يمكن قصد التثنية والجمع في الجنس إلا مع قصد
الأنواع المختلفة فلا ما المحذور أي فيكون الجنس في الاستثناء الأول غير مطابق لما قصد من التثنية والجمع أو قصد
الأنواع المختلفة فلا ما المحذور قوله وكذلك كقولهم لله دره فارسا اللام فيه للتعجب والمدح ومعناه وجعل أحدهما التعجب
من خيره ووجوده والثاني التعجب من لبنه الذي ارتضعه من ثدي أمه أي التعجب من ذلك اللبن الذي تغذى به مثل هذا الولد
الكامل في الصفات والدر في الأصل مصدر در اللبن يدر درا أي نزل من الضرع وقيل أريد بالأثر منها أنه فإنهم
كانوا يعتقدون أن اللبن منشأ الكل فكأنه من غالب أقوالهم وفي تاريخ الصحاح لله دره أي علمه وإنما نسب فعله
إلى الله تعالى لأن العرب إذا عظموا الشيء غاية الإعظام أضافوه إلى الله تعالى إيذانا بأن هذا الشيء لا يقدر على إيجاده
إلا الله تعالى وبأنه جدير بأن يتعجب منه لأنه صادر عن فاعل قادر مصدر للأشياء العجيبة ودره مرفوع بالابتداء
عند سيبويه وبالظرف عند الأخفش وفارسا منصوب بتمييز النسبة التي للمعنى الذي افترض سيبويه فهو مثل يعجبني حسن زيد
أبا وهذا عند المصنف وذهب الزمخشري وصاحب الهادي إلى أنه من باب التمييز المفرد قوله ومثله قول الشاعر
أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وهو من أبيات سلمى بالفراق ورود في موضع كاد كان ... البيت الأعشى همدان ... وهو أول
المصدع ووقع في ديوانه أتؤذن سلمى بالفراق حبيبها ولم تك نفسي بالفراق تطيب الهمزة في الوصل ... أتهجر سلمى
ما شئتها الفراق وما كاد ... تطيب سلمى نفسا بالفراق والهمزة للاستفهام وفاعل تهجر ليلى وحبيبها مفعوله
وقوله بالفراق ظرف لغو لا محل له من الإعراب متعلق بتهجر والواو في قوله بالفراق يكون في محل النصب على الظرفية واسم كاد ضمير الشأن
وخبرها تطيب وفاعل تطيب مستتر راجع إلى ليلى ونفسا تمييز عن تطيب مقدم عليه وهو الاستشهاد وذكر أن دلالة البيت
على جواز تقديم المميز على عامله فاعلة أما على نفس أنت الضمير في تطيب فيكون في كاد ضمير الشأن وفي تطيب ضمير سلمى أو ليلى كما عرفت
أي ما كاد تطيب سلمى نفسا بالفراق ولو ذكر الضمير فيه على أن يكون ضمير الحبيب لاحتمل أن يكون أيضا ضمير الحبيب ويكون هو
عاملا في التمييز على معنى وما كاد الحبيب نفسا تطيب بالفراق أي وما كاد نفس الحبيب تطيب بالفراق فإن قلت

الا او الكسر بكون العامل في التمييز هو كاد دليل على تقدير ان يكون فيها صبر اي ان ارضا قلت الا ان تطيب في تكون نفسه الا كه القصه فيتقدم
على التمييز قرينة فيعلم فيه قوله والكوفيون الخ اي الواو ممنوعة الخ اجيب بالجواب بانه منصوب على انه حال اي ما كان حسنها
نفسا لطيب بالعراق اي ان انا والنفس كثيرا ما يعبر بها عن الانسان وبانه على حذف المضاف اي وما كان الحبيب ذا نفس
طيبا هذا اذا ادى كان وقيل انه منصوب على اضمار اعني وقيل هو حرور وعلامة جره قوله ومالي الا ال احمد شيعة ومالي
والنسب لكميت ال الرجل اهله وعياله والمراد بال احمد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وشيعة الرجل بالكسر اتباعه وانصاره
والمشعب الطريق ويروى ومالي الا مذهب الحق مذهب اي اعوان غير ال محمد صلى الله عليه وسلم ومالي طريق الا طريق الحق
ما يعني ليس لي الخبر المقدم المؤخر وهو شيعة والتقدم الخبر لعلل عمل ما والا آل احمد مستثنى من شيعة وقد
تقدم عليه الواو وجب نصبه وهو المستشهد واعراب المصراع الثاني كاعراب الاول قوله اما امتناع الثلاثة
الاول فلان مدلول الثاني عين الاول في بدل الكل وجزؤه في البعض وبينهما ملابسة غير الكلية الجزئية في الاشتمال
وهذه المعاني ممتنعة في الاستثناء المنقطع قوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير جمع يعفور وهو ولد البقرة
الوحشية وقال بعضهم هو ليس الظباء والعيس بالكسر الابل البيض يخالط بياضها شقرة واحدها
الاعيس الا انني عيسا والواو بمعنى رب وبلدة مجرور به وانيس اسم ليس والخبر مقدم والا اليعافير
مستثنى من انيس منقطع مع انه مرفوع وهو المستشهد قوله واما وجه النصب لانه مفعول به وفيه نظر لان
المستثنى من الملحقات بالمفاعيل ليس هو اجاب عنه الزوزني بان المفعولية لا تنافي الاستثناء ولا يكون نعا
واعلم ان خلا لازم في الاصل من خلا المكان الا انه تعدى في الاستثناء لتضمنه معنى المجاوزة وعدا فعل متعد
يقتضي نصب المفعول فتقدير الاستثناء وفي الاستثناء او ما قدر الفاعل لهذه الالفاظ لفظ البعض لان الفعل لا بد له
من مرفوع والبعض لفظ صالح لذلك لكونه كالجاري ذكره سابقا اذ الكل يشتمل على البعض وقد سبق ذكر الكل وهو
نحو جاءني القوم فلذا قدر دون غيره وقال الزوزني ويحتمل ان يكون التقدير على الجي زيدا قوله واختلف في هذه
الجملة نحو جاءني القوم خلا زيدا وليس زيدا ولا يكون زيدا فذهب بعضهم الى انه لا موضع لها من الاعراب
اذ ام نكن لي ادواتها ما وقيل هي في موضع النصب على الحال ولفظة قد محذوفة فان جررت بها كان الجار والمجرور في
موضع النصب ان كان منصوبا او بدلا ان كان منفيا وكذا لا موضع للا يكون وليس من الاعراب لا تعلق لهما بما قبلهما
ما الاول الا بالاخراج واما يعني العاملات والنون فلان قد منهم من قال لها موضع من الاعراب فان كانتا بعد معرفة كانتا
في موضع الحال وان كانتا بعد نكرة كانتا صفة قوله ذكر النحويون بجار البدل في معنى النفي وبجار الرفع الا والسر

او لا لانا بعد

او لان البدل لا يختص بالرفع بل يكون في المنصوب المذكور كما مر بنا احدا الا زيدا والمجرور كما كتبت الى احد الا زيد قوله
ويسمى مفرغا لانه فرغ العامل الذي قبل الا لما بعدها فيحذف المستثنى منه وجعل اعرابه لما بعد الا ويسمى باسمه ان كان
في المعنى مخرجا من مستثنى منه محذوف فهو غير جائز لما مر في نحو جاءني القوم الا زيدا فان الاسم باي ما قد ادى معه انه لا بد
ان يكون زيد موصوفا بجميع الاوصاف الا العلم وهو محال قوله واما في الاكثر لان حاشا في الاستثناء يجيء عند اكثر النحاة اختلف
في حاشا فذهب سيبويه الى انه حرف جر وذهب الفراء الى انه فعل لا فاعل له والكوفيون الى انه فعل كعدا وخلا واستدل على
بان لام الجر يتعلق بها في قوله تعالى حاش لله ما علمنا عليه من سوء والجواب عن الفراء ان الفعل لا بد له من فاعل معلوم في كلام العرب
وعن المبرد ان اللام زائدة لا يحتاج الى التعلق كقوله تعالى ردف لكم او نقول فقد جاء الجمع بين حرفي الجر كقوله اتى عن
فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا شفاء على زيادة احدهما ومع حاشا لله حاشا لله في السوء قال في الصحاح
حاشاك وحاشا لك معناهما واحد تقول حاش لله اي معاذ الله بلا الف اتباعا للكتاب والاصل حاشا بالالف
قوله وغير صفة الا انه قد يحكم مستدرا على تقدير حذف المضاف في تقدير لفظ غير وقوله صفة خبره لكنه منصوب حكما لانه معمول لتقديره
وصفت صفة وقوله حملت على الا في بعد في مكان وافقتا والصواب انه يرفع صفة على انها صفة غير قوله وانما قال تابعة
لجمع لانها لو كانت تابعة لمفرد منتج لها لترك فائدة قوله تابعة ولا بد منه قوله تابعة اي مذكورة بعد متبوعها المذكور
احترازا عن قولك ما ام الا زيد على تقدير ما ام رجال الا زيد لانه لا يكون حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه خلاف غير فانه يكون
فيها ذلك لكونها اصيلة في الوصفية بخلاف الا فانها غير اصيلة فيها وفي قوله الا انها لو كانت تابعة لمفرد منتج نظر لان
لفظ المنفي غير مذكور في المتن ما يخبر عنه فالصواب ما ذكره الزوزني في شرح اللباب حيث انه انما اشترط ان تكون تابعة
لجمع ليوافق حالها صفة حالها اداة استثناء فكما لا تدخل في الاستثناء في متعدد ملفوظ او مقدر كذا لا بد لها
اذا كانت صفة من موصوف متعدد ملفوظ فلا يجوز جاءني رجل الا زيد ولا يجوز تقديم الموصوف قبل الا كما جاز في غير
لما عرفت الان قوله والعاملون يقول الا حاجة الى قيد غير المحصور والجواب ان الاعداد الفاء جمع لكنها ليست
بجمع اصطلاحي بل يعني انها تشمل الافراد وهذا كاف في الاطلاق لفظ الجمع عليها قوله وفي الجواب الاخير نظر اي
في قوله وعن الثالث الخ بالاولى ان كل منهم جاز الاستثناء فيه لكن ما ذكره يقول لانه في بيان ضابطه وقد اعرف
ان الجواب مطورحة فالاعتراض الثالث مقبول ونقول لما جاءني رجل الا زيد بالرفع وارد على رايه لان الا فيها غير تابع
لجمع فلا ما ان في الاستثناء وتعذر الصفة منه انه بالعكس والجواب عنه ان قولنا جاءني رجل الا زيد ممتنع مطلقا

اى كونه صفة فلان المستثنى ينبغي ان يكون غير متعدد لفظا او تقديرا وبهذا تبين لك فلما ذكرنا انها ينبغي ان
يكون تابعة لجمع ليوافق حالها صفة حالها استثناء فيكون قوله فانه يصح الصفة كلاما غير صادر عن فطانة
لان الرازى صرح بعدم صحتها والامام جلال الدين العجدوانى ايضا عليه واذ اثبت انها لا تثبت للصفة
ومعلوم انها لا تثبت للاستثناء ايضا فيكون المثال الذى اورده نقضا لما جاز فلا يرد قوله كقوله وكل اخ مفارقه اخوه
البيت لعمرو بن معدى كرب وهو حامل لا نوك بفناء العالم ويحتمل ان يريد [illegible] الا انه فان ما دام
الدنيا والفرقدان النجمان قريبان من القطب وكل اخ مبتدا ومفارقه خبره ولعمر ابيك مبتدا خبره محذوف
اى لعمر ابيك قسمي وجواب القسم محذوف اى لعمر ابيك انه كذلك والاستشهاد في ان الا جاءت بمعنى غير وان
لم توجد الشرائط وليست للاستثناء والا لفسد الا الفرقدين لانه بعد كلام موجب فلما رفعه علم انه حمله على غير
وجعله وصفا لكل اخ وفيه نظر لانا لا نسلم انه لو قيل كذلك لتعين كونه للاستثناء لجواز ان يكون صفة ايضا وفي
كونه صفة ايضا نظر لانه وصف المضاف والمعنى وصف المضاف اليه كما يرى [illegible] كل رجل يا نبي فله درهم والفاء لزم
الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر وذلك ضعيف وليت شعرى بانهم لم يسموا كونها صفة واجابوا عنه تارة
بالشذوذ وتارة بالضعف وتارة بالحمل على الضرورة الى غير ذلك ولم يجعلوها للاستثناء لان كونها للصفة متعذر
لكونها غير تابعة لجمع منكور والامر اضافة واردة وليس الدليل على عدم كونها للاستثناء او لا يرد عليه شيء وليس
بمتعذر فان قلت لو كانت للاستثناء لقيل الا الفرقدين قلت لم لا يجوز ان يحمل معناه ايضا على ضرورة الوزن
كما حملتم وليس يسلم ولم لا يجوز ان يكون من لغة بلحارث [illegible] وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء سواء وجدت تلك
الشرائط او لا كما هو مذهب سيبويه واكثر المتأخرين عملا بالبيت المذكور وبقوله صلى الله عليه وسلم الناس كلهم
هالكون الا العالمون الحديث في الكلام وهو مذهب الكوفيين ان الا في البيت بمعنى الواو فان الفرقدين ايضا يتفرقان
قوله كقوله ولم يبق سوى العدوان اى البيت من الحماسة والعدوان الظلم [illegible] اى [illegible]
فدان اى جازيناهم بالجزاء كما فعلوا كذلك [illegible] والاستشهاد ان سوى وقع فاعل لم يبق وهو شاذ
وقيل تقديره لم يبق شيء سوى العدوان قوله وكقوله تجانف عن اهل اليمامة ناقتى اى تجانف [illegible]
[illegible] اهل اليمامة [illegible]
لسوائكا [illegible] والاستشهاد ان سواء وقع مجرورا [illegible] اعلم ان الا هي اصل الادوات

الاستثنائية

86

الاستثنائية الثاني قد ذكروا لا سيما وبله بمعنى سوى وبعد بمعنى غير ولما في قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ
واما له من ادوات الاستثنائية والثالث في الاسماء التي للاستثناء فان الاستثناء من الاثبات نفي ومن النفي
اثبات والرابع الاستثناء الواقع عقيب الجمل كقول القائل من قذف زيدا فاجلدوه واحكم بفسقه واردد
شهادته الا ان يتوب فعند الشافعي يرجع الى الكل وعند ابى حنيفة يختص بالجملة الاخيرة وذهب
بعضهم الى التوقف والبحث عنه خارج عن علم النحو في وقوع الفعل بعد الا الفعل لا يقع الا مفرغا ولذا لا يقع الا بعد نفي فان
وقع بعد الا مضارع لا يشترط ان يكون قبلها فعل بل وجود النفي كاف كقولك ما زيد الا يفعل كذا وما زيد الا فاعل فيكون خبر
المبتدا وان وقع بعدها فعل ماض يشترط ان يكون قبلها فعل منفي كقوله تعالى وما ياتيهم من رسول الا كانوا او في معنى النفي
في القسم نحو انشدك الا فعلت فان معناه ما اسألك الا فعلك فهو مستثنى مفرغ وفي وقوع الجملة الاسمية بعد الا
كقولك ما جاءني احد الا زيد خير منه وهذا مما [illegible] النوع باعتبار الصفة لا فرق بين ان يكون الوصف بالمفرد او بالجملة
واذا وقعت الجملة بعد موصوفة كانت حالا كقولك ما مررت بزيد الا ابوه قائم وهي صفة في الاصل واما الواقعة
بعد النكرة فهي صفة والاجود ان يكون حالا عند من يجوز الحال من النكرة ويجوز دخول الواو ومعها فتقول ما مررت باحد الا
زيد خير منه والاكثر ان يكون بدلا من احد كان الجملة لا تبدل من المفرد السادس من حروف الاستثناء ما يجوز
تخفيفا عند قيام قرينة قال ابو سعيد انما حذف ليس الاول ليس غير خاصة دون غيره من ادوات الاستثناء السابع
في انه يجوز اضماره كقوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو [illegible] الكلام واعلم ان له تعلق بكلام الشارح لكن لا يخلو
عن فوائد جمة قوله ولهذا جواز تقديم الخبر على الاسم اعلم انهم ذكروا انه لا يجوز وقوع خبر كان ماضيا لو لا انه
كان عليه بخلاف خبر المبتدا الا ان يكون مع قد فانه يجوز كقولك كان زيد قد قام الا ان قد تقرب الماضي الى الحال
فيجوز وقوعه خبر العدم دلالة كان على الحال او وقع شرطا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من دبر فكان
الواجب عليه ان لا يذكره قوله وتقديره لان كنت منطلقا انطلقت الجار والمجرور متعلق بانطلقت اى لاجل
انطلاقك انطلقت لان ان وان كانت مصدرية الا انها مع اللام كالشرطية في السببية لان المعنى لاجل انطلاقك انطلقت
فكما ان السبب مقدم في الشرطية فكذا ههنا هذا عند البصريين واما عند الكوفيين فان بمعنى ان الشرطية
ومن مذهبهم ان ان المفتوحة تكون للمجازاة ايضا وعلى هذا يحملون قوله تعالى وان تضل احدهما بالفتح
قوله واما وجب حذف كان ههنا لان ما عوض عنها اه ولوجود القرينة وهي ان المصدرية لا تتعدى
الفعل [illegible] ان الشرطية والاولى يليها الخاص فصح تقدير العام الخاص مع وجود النصب منطلقا وهو كان

لا الواقع في جميع الافعال تحت الكون قوله المنصوب بلا التي لنفي الجنس وانما لم تعد اسم لا التي لنفي الجنس كما عد اسم ان و
لان الكلام في المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبني كلا رجل فلما قصد المنصوب
احتاج الى ذكره هاهنا قلت كما ان المنصوب في بعضه موجب لكونه من المنصوبات كالمفعول واسم ان وخبر ما
قلت باقي المنصوبات اما منصوبة لفظا وتقديرا او محلا والمبني بلا التي محله نصب عند سيبويه واتباعه
كلاهما وقالوا ان النصب تابعه لا النصب في موضعه ولا النصب في لفظ وكذا اذا ارتفع على محل الاصل لا على محل
رجل وما لا محله ليس للاعلى في موضع اصل فهو لا رجل لانه اما يكون حاله منصوب المحل اذ اوقع موقع منصوب واسم لا
المفرد لا يكون منصوبا ابدا ولانها اذا كانت في اسمها مفردا تكون معها كالكلمة الواحدة فلا ينبغي عملها في
شيء اصلا وعلى هذا يجوز ان لا يكون لا عاملة في الخبر كما لم تعمل في الاسم ويجوز ان تكون عاملة فيه اذ لا مانع عنه والحاصل
ان القائلين بان لا [illegible] تركيب مع اسمها المبني وصار كلمة [illegible] قائلين بانها غير عاملة في محل اسمها ولا في خبرها
ومنهم [illegible] الزجاج [illegible] قائلين بانها عاملة في محل اسمها فيكون منصوب المحل وفي خبرها لاقتضائها
اياهما وثمرة الخلاف تظهر في نحو لا رجل ولا امرأة [illegible] فعند سيبويه يجوز وعند غيره لا يجوز واعلم
انهم ذكروا ان في قول النحويين نفي الجنس يجوز لان المنفي ليس هو الجنس بل هو حكمه لان المنفي في لا رجل
في الدار ليس هو الرجل بل كونه في الدار قوله ان كان نصبه بالكسر بني على الكسر ذكر [illegible] نقلا عن [illegible]
ان جمع المؤنث السالم بعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين [illegible] نظرا الى ان التنوين للمقابلة لا التمكن
والتنوين الذي ينبغي ان لا يكون في اسم لا [illegible] تنوين التمكن لان ما هو عامله [illegible] الاعراب كما ان لا يكون في المبني
والجمهور يكسرونه بلا تنوين لانها وان لم يكن للتمكن فهي شبيهة لتنوين التمكن والمازني يفتحه بلا تنوين [illegible]
في الحركة [illegible] بعد لا [illegible] وذكروا ان [illegible] قوله [illegible]
الدار مبني على جواب سؤال سائل [illegible] ما قاله المحقق في شرح
الكافية [illegible] قوله بني على ما [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

مع الاول

مع الاول تركيب المعدودات التي لم توجد في كلامهم مثله والتوقع في التركيب على ما هو الظاهر لكان لوجه ولم يعدل باحدهما التركيب بل
عدل بهما جميعا وللقائل ان يقول هذا منقوض بالوجه الاول قوله والثاني حسن ارفع الاول وفتح الثاني اعلم ان الزمخشري ذكر
وجها سادسا وهو عكس الوجه الخامس ولا حاصل له لان عكس الوجه الخامس فتح الاول ورفع الثاني وهو الثالث بعينه
فالحاصل ان الوجه خمسة صورة واحد عشر حكما لان الثانية في الوجه الثالث يحتمل ان يكون بمعنى ليس المرفوع اسمه او
بمعنى ليس [illegible] مرفوع الاسم بعدها على الابتداء [illegible] كما هو مذهب المبرد وفي الوجه الرابع يحتمل ان يكون بمعنى ليس في
الاول والثاني او الاول بمعنى ليس والثاني عاملة كما هو مذهب المبرد فان قال الزجاج الحول الحيلة والقوة قوله واما الاعراب
فظاهر لان بناء الاسم لتضمن الحرف لا للاضافة والصفة فصار معربا قوله حمل على اللفظ من قال لا اب وابنا مثل مروان
وابنه اذ قاله الفرزدق في مدح عبد الملك بن مروان ومروان ملك من ملوك العرب والمجد الكرم اذ تزين به حلة رداه
وتأزر به حلة ازاره قوله وابنا مروان بالنصب على اللفظ وهو المستشهد وبالرفع على المحل ويروى بنصب مثل على الوصف
حملا على اللفظ او المحذوف وبرفعه على الخبر او على الصفة حملا على المحل والخبر محذوف [illegible] محذوف
نعتبره الذي بعده قوله المصنف اشار الى بطلان مذهب سيبويه ثم اعلم ان مذهب سيبويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة
واللام مقحمة [illegible] مفردة وهذه اللام [illegible] تأكيد لتلك [illegible] والذي حملهم في منع الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف اليه
باللام المقحمة تأكيدا دون سائر الاضافات انهم قصدوا نصب المضاف المعرف وهو غير نكرة لا تحقيقا وحق المعارف المنفية بلا
الرفع مع تكريرها ففصلوا بينهما لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكريرها فظهر
الجواب عن جواز عمل لا في المعارف وهو غير جائز واما قوله [illegible] ولا ابا حسن [illegible] حذف الخبر ليس
ببعيد فاجاب بعضهم بانه انما لم يرفع ولم يكرر لانه في تقدير [illegible] ولا ابا حسن لها واعلم ان ما فيه اللام
لا تأتي على هذا الحد الا في بابين احدهما باب النفي بلا كما مر والثاني باب النداء كما في قول سعد بن مالك بن ضبيعة يا بؤس للحرب
التي وضعت اراهط فاستراحوا وانكر الامام المرزوقي افادة هذه الاضافة التعريف والتخصيص وان كانت معنوية حيث
قال اللام في قوله يا بؤس للحرب دخلت لتأكيد الاضافة في هذا الموضع لان اضافة لا تخصص ولا تعرف وانما المعنى يا بؤس
الحرب الا ترى انه لو لم يرد الاضافة لنون يا بؤسا في النصب لكونه نكرة او كان يجعله معرفة فيبنيه على الضم والذي يدل على
ان هذه الاضافة لا تخصص [illegible] النكرات فثبت ان ما صار اليه سيبويه [illegible]
عن الحق قوله [illegible]

والجبن الخوف والمنايا واحده المنية وهي الموت ما يقف اليبس وان زاده وهو مستشهد لجعل جبن علما لمسمه
لكن بحففة منايانا جمع مبتدا محذوف وقوله او بنا معطوف عليه اي وكلي الجبن منايانا اي علامة ... وقوله
من بعدنا قوله معنوية اسم لما ان المضاف اليه لا يكون الا اسما بناقص قوله في بعض الخواص الاسم والاضافة اي كونه مضافا
وقد استلفنا لك ما هو الحق المبين عند ذكر قوله ما لا او الجر لفظا مررت بزيد اي بسان المضاف اليه الذي نسب اليه
شي بواسطة حرف الجر لفظا اعلم ان كلام الشيخ ابن الحاجب ... ان المضاف لا يجب ان يكون اسما لانه قال نسب اليه شي
ولم يقل اسم ومثل بقوله مررت بزيد ولكن قد صرحت في اول الكتاب ان المضاف والمضاف اليه لا يكونان الا اسمين وقد صرح
به الزمخشري وغيره وان في اطلاق اسم المضاف على مررت ما فيه ما ينبغي ... الكلام المره واستبقى ... اللغة
باللام البزه ولكن ... الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه فنقول اما تسمية مررت باسم المضاف فتحقيقه
ما ذكره الهندي حيث قال والحق ان مررت من حيث ان زيدا في بزيد مفعول ... ما ول باسم ومن حيث انه مضاف اليه
ما ول به ولو قال فقد اضفت المرور الى زيد فعلم ان المضاف قد يكون اسما وقد يكون فعلا ما ولا بالاسم
كالمبتدا واما تسمية زيد في مررت بزيد باسم المضاف اليه فقد نقل الزوزني عن الرضي انه قال قد سمى سيبويه
المجرور بحرف الجر مضافا اليه لكن ذلك خلاف ما اشتهر الان من اصطلاح القوم لانه اذا اطلق المضاف
اليه يراد به ما انجر بحرف مقدر واما من حيث اللغة فنحو زيد في مررت بزيد مضاف اليه بلا ريب لانه اذا اضيف اليه المرور
بواسطة حرف الجر فلا كلام ويعلم منه ان اطلاق المضاف على زيد في مررت بزيد انما هو بحسب اللغة سواء اول مررت باسم
او لم يأول اما اذا لم يأول فظاهر واما اذا اول فلان المضاف اليه المصطلح ينبغي ان يكون الاضافة بينه وبين المضاف
معنوية او لفظية ايضا ينبغي ان يكون العامل في المضاف اليه المصطلح اما المضاف او الحرف المقدر او الاضافة على
الاختلاف المشهور وهو منتف فلا يكون مراد الهندي من قوله ما ول بالاسم ان زيدا من حيث انه مضاف اليه لغة ما ول بالاسم
وفي بعض الشروح واما اطلاق على المجرور بحرف الجر اسم المضاف اليه لان حروف الجر تسمى حروف الاضافة لانها تضيف معاني
الافعال الى الاسماء قوله تفيد تعريفا مع المعرفة ... وانما حكمنا بان غلام زيد معرفة وغلام لزيد نكرة لان ... يحصل
لكل واحد من الغلمان المنسوبين الى زيد على طريق البدل وهو معنى النكرة واما الاول فانه اشارة الى معهود مخصوص
بينك وبين مخاطبك فافادت الاضافة تعريف العهد كما يفيد الالف واللام تعريف العهد نحو الغلام ولولا ذلك لم يبق
فرق بينهما لحصول اختصاص زيد بالغلام في الصورتين قوله الا اسماء توغلت في الابهام نحو مثل وغير وشبه

ومن حيث انه مضاف اليه صح

وكذلك

وكذلك كل ما هو بمعنا مماثل نحو كل ونظرك وسواك وغيرها فان قلت لم يستثن المص من الاسماء لانها تفيد التوغل وان اضيفت
الى المعرفة كما قاله الشارح قلت كانه اختار ان اضافة هذه الاسماء لفظية قال صدر الافاضل امتناع تعرف هذه الاسماء
ليس لتوغلها في الابهام كما قالوا والا لما تعرف المغاير والمشابه والمماثل اذا اضيف الى غير معلوم لها بل لانها صفات في الاصل
للحال بمعنى مماثل ومغاير فيكون الاضافة هنا لفظية فلم يكتسب المضاف بها تعريفا فان قلت اذا كانت الاضافة فيها لفظية لجاز دخول
اللام عليها قلت اجاب عن هذا السؤال الاندلسي بقوله وهذه وان كانت في الاصل صفات الا انها اغتصبت فاشبهت الاسماء ولذلك
لا يعمل عمل سائر الصفات فمن حيث انها صفات كانت الاضافة فيها لفظية ومن حيث شبه الاسماء لم يجوز دخول اللام المعرفة على المضاف توفيرا
على الشبهين حظهما وقال صاحب اللباب انه لا يجوز ادخال الالف واللام على غير ... عليه سيبويه لانه لا يراد لفظ ... الاضافة
والمضاف اليه اما مذكور او منوي في حكم الثابت فلا يجتمع مع الالف واللام ولا يجوز تثنيته ولا جمعه نص عليه سيبويه ولا يجوز
ادخال الالف واللام على كل وبعض ايضا كره الاصمعي وتمام الا تعرف بالاضافة ... الرتب وعد وغيث وقولها
قوله قال ذو الرمة تلك الاثافي والرماد البلاقع اسم ذي الرمة غيلان وكنيته ابو الحارث وذو الرمة لقب وعنه
امراه مجري عليه واول القصيدة امنزلتي مي سلام عليكما على النأي اللاتي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف العمى
تلك الاثافي ... مي اسم امراة التسليم مصدر سلم والسلام الاسم ... هنا الجرع ... وعدم الخبرة ...
وقد حذف احدى النافيتين ... الاثافي كالاوادي والاماني في جمع اثفية ... امنية على وزن افعولة ...
الهمزه ... اعلال ... والاثافي الحجار القدر وقد يكون ... والجبل ... والبلاقع جمع البلقع الارض الخالية التي ...
بها ينادي المنزلتين ... وشد جوبه ويسلم عليها ويستفهم عن رجوع تلك الايام التي مضت مع ... والقول
... سلم ... وا ... عليها وقال ... الوصل ... تلك الاثافي في منازل الحبيبة والرماد
الخالية وقال الهندي ... ما الكره ... ومنزلتي مي منادى مضاف والثاني ظاهر
وقوله تلك الاثافي فاعل يكشف والفاعل يرجع ... قوله قال الفرزدق فيما وادرك ... الاشبار
وصدره ما زال مذ عقدت يداه ازاره ... يدنى فواقف ... ظل ... العبار ...
يمدح يزيد بن المهلب ... قوله سما اي زاد ... الاشبار ... ادرك
... الاشبار اشارة الى مدحه على بن ابي طالب رضي الله عنه ... البلوغ ... وبالعذر ... ذلك ...
العذر وقيل المراد به السيف ... وقيل اراد ... وكانت ... بالملوك ...
... من صغره الى كبره ... الجيوش ... العساكر قوله ما زال فعل من افعال الناقصة

واسمه مستتر ومنظرف مضاف الى الجملة بعدها وقسما معطوف على عقودت وكذلك الذي ادركن وجمر نارا قوله بنى في البيت الثاني
المتوافق الروايات ومعتبط الغبار مكان لم يعانا فيه قتله ولم تثار غبار حتى اثاره والاستشهاد في البيتين
على ان المضاف في الاعداد جاز مجردا عن حرف التعريف كما في قوله جمع الاشياء وثلث الاثافي والعالم ان يقول لا شاهد
في البيتين لان الكوفيين يجوزون تجريد المضاف [illegible] ادخال اللام لا يقولون بجواز دخول اللام على كل عدد مضاف
فان قلت المقام مقام القول لانه قسما وادر الغزالي هو حجة اليهم الاشعار والعلامة [illegible] الاثافي فلما لم يقل ذلك
دل على ان المضاف يكون بدون اللام في باب العدد وهو المستشهد قلت لو استقام النظم مع اللام فيهما لما بعد
استعمالهما معرفتين فالاستشهاد بهما ليس [illegible] قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها البيت
للاعشى وآخره عوذا تزجى خلفها اطفالها وروى اطفالها الى بها من الابل البيض يستوي فيه الواحد والجمع
كالفلك وعبدها اى العبد الذي يرعاها والعوذ جمع العائذ بالعين المهملة والذال المعجمة هي الحديثة النتاج في الصحاح
العوذ الحديثات النتاج من الظباء والابل والخيل واحدتها عائذ مثل حائل وحول وتزجى اي تساق و
الاطفال جمع الطفل بالطاء المهملة وهو المولود وولد كل وحشية طفل قوله الواهب صفة ممدوحه اي هو
الواهب وهو مضاف الى المائة والهجان صفة المائة وعبدها معطوف على المائة وعوذا تزجى حالان من المائة خلفها
ظرف تزجى واطفالها فاعل تزجى والاستشهاد انه عطف وعبدها على المائة فيكون التقدير الواهب عبدها وهو
مثل الضارب زيد لكنه ضعيف قوله وكذلك جاز رب شاة وسخلتها تعالى لاولاد الغنم ساعة [illegible] من
الضان والمعز جميعا ذكرا كان او انثى سخلة والجمع سخل وسخال قوله وجوابه ان يقول الحق في اضافة الحسن
الوجه اي [illegible] ان يقول الخفة ينبغي ان يكون بحذف التنوين او النون لا بحذف [illegible] ولو سلم فينبغي ان يكون
من المضاف [illegible] بعضهم [illegible] الاول [illegible] الخفة [illegible] اصل [illegible] الخفة افترقت حكمها قوله لان المضاف
اليه غير معرف باللام في الضارب زيد [illegible] وجه الشبه توقف الثاني لان اللام في الثاني [illegible] التصحيح
لو لم تكن لوجب ان تجاز الضارب رجلا بالنصب على المفعولية قوله [illegible] الاضافة [illegible] غير نظر
الى التخفيف لامتناع اجتماع النون واللام [illegible] وتحقيق الكلام ان ضاربا اضيف الى الكاف لا نظرا الى
التخفيف لانها لو كانت له لم تلزم [illegible] الاضافة المقصود بها التخفيف [illegible] الكلمة كما في ضارب زيد وضاربا زيدا
واللازم باطل فالملزوم مثله فلا تكون الاضافة للتخفيف بل [illegible] اجتماع التنوين او النون مع الضمير المتصل
لان النون يؤذن بالانفصال [illegible] قوله وتعلة الجنة [illegible] وهي [illegible] واما نسبوها الى [illegible] بما يثبت [illegible]

السول

السول ومعاوى الاقوام قوله لانه تعالى قطيفة جرد وثياب اخلاق القطيفة دثار مخمل والجرد هو الثوب اذا آل
وانسحق والاخلاق جمع خلق وهو البالي قوله [illegible] في الاعيان [illegible] في الكتاب من الامثلة للتماثلين
في الخصوص واما المتماثلان في العموم نحو الكل والجمع [illegible] الجميع الا جمع الكل قوله وذلك لان الدراهم اخص من الكل والتي هي
اخص جمع العين لان الكل قبل الاضافة جاز ان يكون الدراهم او غيرها وبعد الاضافة اختص بالدراهم وكذلك الكل اسم لجملة اجزاء
الشيء والاجزاء اسم للشيء وكذلك لفظ الغير قبل الاضافة جاز ان يطلق على العدم المحض والعدم المضاف [illegible] والموجود
وبعد الاضافة يختص بالشيء الذي لا يطلق الا على الموجود [illegible] وبعده كذا [illegible] بعض الشروح وقال صاحب
الهادي هذا اذا كانت اللام في التي الجنسية اما اذا كانت للعهد فاعمية الغير [illegible] لاشتماله جميع الموجودات بخلاف التي
فانه مخصوص بشيء معين كزيد او عمرو او غيرهما قوله متمسكا بقوله واني مالك ذو المجاز بدار [illegible] ذو المجاز وبدار
[illegible] اي تقدير من الله احلفك [illegible] ذو المجاز موضع بمنى كان به سوق في الجاهلية [illegible] الله اتركك بها هذا
الموضع واقسم باني مالك [illegible] الموضع بدار قوله قدر مبتدا والجملة التي بعده خبره والمبتدا النكرة تخصص بكونه المعنى
فاعلا والتقدير [illegible] معرفة [illegible] مالك ذو [illegible] بدار مفعوله واني قسم [illegible] الفعل
والمفعول [illegible] محذوف والتقدير [illegible] اسمها وبدار خبرها [illegible] والاستشهاد انه اذ
لام الفعل [illegible] قوله وان كان شاذا ووجه الشذوذ عدم كون الاب علما قوله فلما تبين اصواتنا [illegible] تبين وبكى والبنات
حالات متعددة [illegible] وتبين في البيت متعد [illegible] التغريد [illegible] الابين جمع الاب بقول
فلما سمعن تلك النساء اصواتنا بكين وقلن لنا فديكم بابائنا [illegible] الثاني قوله فلما طرق [illegible] حين
مضاف الى الجملة بعده [illegible] وهو العامل فيه والتابع ظاهر قوله [illegible]
[illegible] في لغات غيرها ذكرت وهي التشديد مع الفتح واتباع الفاء لحركة الميم في الاحوال الثلاثة [illegible]
قوله هذه اللغات الثلاث الاخيرة وهي المهموزة والمعتل [illegible] المقصور [illegible] للغة الاولى [illegible] حالة الاضافة
ظاهر واما حالة الافراد [illegible] الاعراب [illegible] حالة الافراد [illegible]
فلا مخالفة في الظاهر [illegible] اعرابها بالحركات لفظا كالاولى [illegible]
قوله [illegible] الشيء المنكر الذي [illegible] والفعل [illegible] قوله النعت تابع يدل على معنى في متبوعه
المتكلمون يفرقون بين الوصف والصفة فالوصف عندهم لفظ [illegible] والصفة هي المعنى القائم بالموصوف وعند النحويين
الوصف والصفة والنعت بمعنى واحد واصل الصفة وصف [illegible] قوله عموما اي في جميع استعمالاته [illegible] في جميع استعمالاته
يدل على معنى في متبوعه اي ما سواه [illegible] حالا او نعتا [illegible] فانه لا يستعمل الا [illegible] يدل على معنى في متبوعه مثلا اذا قلت

الواصف صح

انما يعني بانه يدل على معنى في متبوعه والا لم يكن المتبوع مذكورا او في بعض استعمالاته يدل على معنى في متبوعه كقولك اي رجل فانه يدل على معنى في متبوعه اذا استعمل نعتا اما اذا لم يستعمل نعتا كقولك اي رجل عندك فلا قوله والمضمر لا يوصف ولا يوصف به اعلم ان الاسماء بالنسبة الى الوصف والوصف به على ثلثة اضرب اسم لا يوصف ولا يوصف به وهي ثلثة اقسام المضمر والالف واللام والمضاف والمبهمات اي اسم الاشارة واما القسم الرابع وهو ان يوصف ولا يوصف فلا يوجد في الاسماء المفردة وانما ذكر في الجمل فانها يوصف بها ولا يوصف قوله فلان بعض المضمرات وهو انا في غاية الوضوح فحمل الباقي عليه قيل عليه انه انما يتم ان لو كان فائدة النعت التوضيح لا غير وليس كذلك اذ الاصل في الوصف المعارف ان يكون للتوضيح والتخصيص فلا ما يوصف لذلك فالاولى ان الوصف لغيره قوله الموصوف اخص او مساو اعلم انهم اختلفوا في معنى الاخص ههنا وما المراد منه فبعضهم ذهبوا الى ان المراد منه الاخص المنطقي وهو ما يكون تحت الشيء لا غير عكس كلي اذا قلت مررت بزيد الطويل فالطويل اعم من الموصوف لان الطويل كما يكون لزيد يكون لعمرو ونحوه وزيد اخص وربما لا يكون الا طويلا ودليلهم على ان الصفة يجب كونها عامة بهذا المعنى انها لو اختصت وتساوت لا احتاج الى ذكر الموصوف بل يكتفى بها نحو رايت الانسان الادمي فانه لا فائدة في الجمع بينهما لافادة كل منهما فائدة صاحبه وبعضهم ذهبوا الى ان المراد بالاخص ههنا الاعرف لا الاخص المنطقي لانه لا يطرد الا في المعارف واما في النكرات اما في المعارف فانك تقول لقيت الشيء العجيب وظاهر انه لا يطلق العجيب على كل ما يطلق عليه الشيء واما في النكرات فانك تقول رايت شيئا ابيض والحاصل لو اريد الاخص المنطقي لا ينتقض بمثل الحيوان الضاحك فان الموصوف اعم من الصفة فلا يكون المراد ذلك بل المراد ان المعارف الخمس اذا وصف بعضها ببعض كان من الواجب ان لا يكون الموصوف اعرف من الصفة لان الموصوف هو المقصود واجيب عن الاول بانه ممنوع وعن الثاني بان النكرات يجوز الوصف الاعم منها بالاخص كقولك شيء طويل وعلم نافع وذكر جميل لان الغرض من وصفها تقليل عمومها تخصيصا ويحصل بها في عدم التعيين فلا كلام يحافظ فيها على تقدم الاخص على الاعم وعن الثالث بان لا نسلم ان الحيوان اعم من حيث المفهوم وان كان اعم من حيث الخارج فان مفهوم الضاحك شيء له الضحك وهو لا يلزم ان يكون حيوانا والا لكان الحيوان داخلا في طبيعة الضاحك ولكان الضاحك حيوانا كالحيوان وليس كذلك واذا عرفت ما ذكرنا فاعلم ان الشارح اشار الى المذهب الثاني بقوله اي والموصوف يجب ان يكون اعرف من الصفة والى المذهب الاول بقوله او يجب ان يكون اخص من الصفة او مساويا والحاصل من حيث المفهوم زعما منه ان لفظ المتن يحتمل كليهما وليس كذلك لانه لو كان المراد بالاخص فيه المعنى الاول لوقع او مساويا ضائعا لما عرفت من استدلالهم فلا وتوهم ان هذا الموضع مما لم ينقب عنه ولم تركب مهرته فخذه مني وان لم اكن اهلا لذلك قوله حملا على الصفة قوله وتعريفها يعني لانها معها اذا اريد اللام الصفة اما اذا اريد اللام لا عهد فلا كلام في الجواز

باعتبار معناها

باعتبار معناها انما هو باللام اي تعريف اسماء الاجناس في اعتبار معانيها ومدلولاتها التي هي في نفسها انما تحصل باللام لانه الموضوع لتعريف الشيء باعتبار نفسه فاختص وصف المبهم باسم الجنس ذي اللام لا بالمضاف الى العلم او الى غيره لان الاضافة تعرف الاسم باعتبار النسبة لا باعتبار معناه في نفسه الذي هو المقصود ههنا قوله او ما هو مثله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا البيت صدر البيت وشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب اي جملة والاستشهاد بها والمذكور من عجب خبرها وبك حال والمعنى شاهد كونها موصولة الا انه يلزم زيادة من في الاثبات والاستشهاد به عطف الايام على الضمير المجرور المتصل بدون اعادة الجار حرف الجر حمله الشارح على الشذوذ والكوفيون على الجواز قوله بقي وقول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرأ البيت لابي داود وتوقد اصله تتوقد قوله اكل امرئ الهمزة للاستفهام وكل مفعول تحسبين والياء فاعله وامرأ مفعوله الثاني ونار معطوف على امرئ ونارا على امرئ الثاني والاستشهاد مذكور في الشرح قوله فلما جاز تقرر امر المتبوع اي تعينه وتحققه ذكر التابع المعنى الذي يدل عليه المتبوع وتمكنه في نفس السامع خرج العطف بالحروف والبدل لان احتمال ارادة متعلق المتبوع معهما مثله مع عدمهما الا ترى انك اذا قلت جاءني زيد احتمل ان يكون الجائي متعلق زيد واستدرك الجاي انه مجازا فكذا اذا قلت جاءني زيد فقولك جاءني واذا قلت جاءني زيد زيد فانه لم ينف ذلك الاحتمال قوله ولما قال في النسبة او الشمول اي يثبت ذلك التابع ما يدل المتبوع عليه من امره في نسبة الحكم الى نفسه او في نسبته الى جميع اجزائه قوله واعلم ان الحد المذكور لا يتناول الجمع واجوابه اجيب عنه بان يتناول الحد بهذه الاشياء لظاهر لان المراد بالتقرير المذكور اعم من ان يكون بالاستقلال او بالتبعية قوله فلا حاجة الى قوله فلو قال قوله او نسبته شيء غير المتبوع الى شيء غير المتبوع كما في قولك ضرب زيد اخاه لا اخاك قوله فان انت تاكيد لفظي مع انه لم يكرر اللفظ الاول اجيب بانا ليس نعني بتكرار اللفظ الاول ان يعاد اللفظ الاول بعينه حتما بل لو اعيد مرادفه يكون مما نحن بصدده فلا حاجة الى قوله فالاولى ان نقول بتكرير اللفظ الاول او اتيان مرادفه قوله اي والتاكيد المعنوي بالفاظ معدودة هي التسعة المذكورة وما اخذ منها بالتثنية والجمع قال اما كلا جمع وعامة عند سيبويه بمنزلة كل وان تفعل عنها سائر النحاة واعلم ان النفس والعين يعبر بهما عن حقيقة الشيء اذا اريد بهما تاكيدا ومعناهما اثبات الحقيقة والكل مشتق من تكلله الشيب اذا احاط به فمنه الاكليل واما اجمعون فقال انه جمع جمع بمعنى كل واجمع والجمعون وجمعاء وجمع وكلا وكلتا العموم واكتع من قولهم اتى عليه حول كتيع اي تام ومنه ما بالدار كتيع اي احد حكاه يعقوب وقال الجوهري سمعته من [illegible] اعراب بني تميم وابتع بتقديم الباء التحتانية بواحدة على التاء الفوقانية تقتضي طول العنق مع شدة مغرزه وذلك يدل على اجتماع القوة وابصع بالصاد المهملة من البضيع وهو الجمع قال الجوهري سمعته من بعض النحويين ولا ادري ما صحته

وهو المضمر واسم يوصف ويوصف به صح

الطويل نح

ما يفيد

وصف نح

جموع صح

فانه

[illegible]

[illegible]

وبعضهم
ما رواه بعضهم بالضاد المعجمة بالعالي وهو من قولهم جنبته تبضع الى التبل عن فالان فيه تنابخا ملو الكلم من العجاج
وكلام ابن جني يشعر بانه لا اشتقاق لهذه الالفاظ كعطشان في قولهم عطشان نطشان فيكون من الاتباع بدون تشدد
مرعيا فيها التوافق في الوزن ولام الفعل قوله لقائل ان يقول الخ ان المثنى يحمل الواحد كما يحمل الجمع نحو كل الخ
ان تقول رجعت الرجلان كلاهما دفعا لارادة الجمع قوله سهوان البابي حقه ~~[illegible]~~ كل واجمع واكتع
وابتع وابصع قوله لكن رفع لان الجمع الكل ان اي لفظ الكل لان الكل واجمع يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين
فانهما يليان العوامل كثيرا الا انما جاز تاكيد الضمير المذكور بالكل واجمع بلا تاكيد بالمنفصل لان الكل واجمع يليان
العوامل اي تبعانا غير تاكيد كقوله تعالى كل نفس ذائقة الموت وكلا اتيناه حكما وعلما وفي كل بالكلون لحاجاتها
لكنه قليل فلا يظن انهما فاعل او مفعول يعني ان اللبس فيهما اقل لملازمتهما للتبعية في الاعم الاغلب بخلاف النفس
والعين فانهما يليان العوامل كثيرا اي يعمل فيهما العوامل لا بحكم التبعية نحو جاءت زيد نفسه ورايت
نفسه وجاء نفسه وكذلك العين فلو قالوا زيد قام نفسه الخ كرره عينه في غير توكيد جاز ان يظن انهما فاعلان
للفعل الذين قبلهما لوقوعهما في اكثر الاحوال بغير التاكيد فلذا احسن كلام الشارح وفي جعله الحجة بالكل واجمع هذا الحكم نظر
لان الكل وان وقع غير تاكيد في بعض المواضع الا ان اجمعين عوض لا يقع كذلك اي لا يلي العوامل فلا يتبينه
بالفاعل والا كذلك الكل فالاولى ان يقال لان الكل يلي العوامل الخ واجمع وما كان منه لفظ اضعف في التبعية
من كل ولهذا قدم عليه ما دام يشترط التاكيد جمع كل معه بالطريق الاول ثم فسر التاكيد جاز الضمير المتصل والنفس
او العين كلاهما تاكيد للضمير المنفصل والنفس او العين للضمير المنفصل الا انهما بعد عوا حق بالتاكيد لهما في الاول
لوجود الفصل بينهما وبين المتصل بالمنفصل قوله واكتع واخواته اتباع لاجمع لانه هذا اذا جعلت هذه الالفاظ
غير مشتقة كما هو مذهب ابن جني اما اذا كانت مشتقة فيكون موضوعه معنى ما يفيده اجمع ويكون مثله في
التوقف في لزوم التبعية افرادا او جمعا لكن الفائدة الجديدة قوله علم ان هذه الالفاظ المؤكد بها لها ترتيب اعلم ان
في هذا اربعة اقوال المشهور ما ذكره الشارح والثاني لابن كيسان انه لا بد من تقديم اجمع واما البواقي
فلا ترتيب فيها والثالث انه يجوز حذف اجمع لكن يجب رعاية الترتيب في البواقي والرابع انه يجوز حذف اجمع
ولا يجب رعاية الترتيب في البواقي ولكل منها مستندات تركناها مخافة التطويل ثم ان لهم فيما ذكر وجهان
احدهما ان الثاني تاكيد للاول والثالث للثاني وهكذا والاخر ان الجميع تاكيد للمؤكد الاول قوله واجاب عنه
بعضهم بانه يجوز الاول الا انه لما كان صاحب المفصل لا يبعد جعل لكن الاسماء توكيدا لفظيا فاذا
جعلنا اكتعون ابصعون ابتعون تاكيدا لاجمعين مع انها لا توافق اجمعين الا في لام الفعل فلا تجعل هذه الاسماء

توكيدا

توكيدا مع توافقهما الا في الفاء اكثر حروفها كان اولى بهذا الكلام وهو مشعر بان اكتع وابصع وابتع اذا جعلت توكيدا لاجمع
كن من التوكيد اللفظي فتدبر قوله الاول بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه انما قيل لهذا بدل الاشتمال قال بعضهم لاشتمال
الاول على الثاني نوبه اخذ الحاجبي وابو البقاء لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له
بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى الثاني فيجيء الثاني ملخصا لما دل عليه الاول مبينا وقيل لان الثاني
مشتمل على الاول وقال الجرجاني في قولهم سلب زيد ثوبه لان الثوب لما اتصل به واشتمل عليه صار بمنزلة ما هو جزء منه في
الدلالة منه وقال المبرد الاشتمال الفعل المسند الى المبدل على البدل فقط وتبعه لان الاعجاب في نحو اعجبني زيد حسنه واقع مستند
الى زيد لا يكتفي به من جهة المعنى لانه لم يعجبك اللحم والدم بل المعنى فيه وكذا سلب زيد ثوبه ظاهره انه لم يسلب نفسه عن
نفسه شيء منه واليه ذهب [illegible] الغجدواني ويرد على هذا بدل البعض نحو اعجبني زيد راسه فالاحسان النسبة
الى الراس مثله الى الحسن في الاشتمال لكن لا نقدح هذا في اختصاص التسمية لانا هذا البعض له لقب يختص به وهذا
البدل يختص بهذا اللقب في الاصطلاح وان وجد معناه في غيره وفي آخر صاحب اللباب في قولهم نظرت الى القمر فلكه منه
بدل الاشتمال فلا يرد ان ههنا قسما خامسا وهو بدل الكل من البعض اذا عرفت هذا علم انه لا بد في بدل
الاشتمال من ضمير كما كان في بدل البعض ويكون متصلا ومنفصلا وظاهرا ومقدرا قوله قال الشاعر ان على الله ان تبايعا
البيت للقطامي قوله تبطاعا جبران والتاء في الغبيتي مكسورة وهل بدل من البيت بدل الاشتمال وهو تشهد
والعطاعا معمول ثان لا لغبيتي اي ما وجدت عن ضياعا قوله اقسم بالله ابو حفص عمر واخوه ما ان بها من نقب ولا دبر
اغفر له اللهم ان كان فجر قصة هذا ان اعرابيا اتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله
فظنه كاذبا فلم يحمله وقال والله ما نقب ولا دبر فانطلق الاعرابي فحمل بعيره وهو يمشي خلف بعيره هذا الشعر فقال نقب البعير بالكسر
اذا رقت اخفافه ودبر بالكسر اذا تجرح ظهره والعجف الهزال قوله ما ان بها ان زائدة اي ما بها نقب وقوله اغفر له دعاء
قوله اللهم اصله يا الله فحذف حرف النداء وعوض عنها ميم مشددة عوض عنها ولهذا لا تجتمعان وعند الكوفيين يا الله امنا بخير فحذف
بالخير صرف حرف النداء من الاول والهمزة والميم من الآخر فبقي اللهم وعند البصريين الاول قوله انا ابن التارك البكري بشر
اعلم ان التارك ان عدي بنفسه الى مفعولين لتركته عليه الطير ابقيتها او الا فحال وعلى كلا التقديرين ارتفع بالظرف المستقر اعني عليه
وقوله ترقبه حال من الطير لكونه فاعلا لعليه ووقوعا صفة الطائر اما في الطير واما في المستكن [illegible] ترقبه وقيل عليه الطير لغو متعلق
بوقوعا والطير ترقبه جملة اسمية حال من البكري بالضمير فقط ووقوعا مفعول ثان والاستشهاد مذكور في الشرح قوله ابا البكري
الذي تركه شرا بحيث ينتظر الطيور ان يقع عليه اذا مات يعني جرحه جراحة قريبة الى الموت قوله اما العري المعنون

ولان البدل هو الذي يعتمد الحديث لكن قال النحاة لو قال زوجتك بنتي فاطمة واسم بنته عائشة فان اراد عطف البيان صح
النكاح لان الغلط يقع في معتمد الكلام وان اراد البدل لم يصح لان الغلط يقع في معتمد الحديث وهذه العبارة اوردها
الحديثي **قوله** فالمبني هو الذي لا يوجد فيه احد الشرطين على سبيل منع الخلو فقط اي فالمبني هو الذي لا يوجد فيه احد الشرطين بل يوجد
فيه ضدهما على سبيل منع الخلو فقط **قوله** لا انها تسمى بالاسماء جواب سؤال مقدر يرد على قوله لكونها معطوفة على الاسماء
وتقريره ان يقال لما كانت معطوفة على الاسماء فلا تكون اسماء لوجوب المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه فاجاب بقوله لا انها
كونها معطوفة على الاسماء لا لانها لا تسمى بالاسماء بل لانها لا يطلق عليها اسماء في الاصوات في الاصطلاح مثل الاصوات فقط **قوله** في قوله
تعالى حتى توارت بالحجاب اي الشمس وقوله تعالى ولابويه اي لابوي الميت **قوله** امتناع الفصل بين الجار والمجرور وتحقيق هذا الكلام
ما ذكره الحديثي من عدم كون المجرور منفصلا بقوله وذلك ان المرفوع والمنصوب يحتاجان حيث لم يتقدم عليهما شيء او حيث
لم يتقدم شيء يصلح للاتصال به كان قام وضربا لك ضربت فيتعذر الاتصال بخلاف المجرور لا يتقدم على جاره ولم يحذف جاره
فلم يحتج الى الانفصال فبقي على اصله في الاتصال **قوله** لوجود قرينة دالة على ان قوله وهي الهمزة فانها تدل على انه للمتكلم الموحد
مذكرا كان او مؤنثا والنون لانها تدل على الاربعة الباقية كما ان التاء والياء قرينة للخطاب والغيبة كما ذكره الغجدواني وقيل
القرينة في المتكلم هو التكلم ثم اعلم انه حاصل لزوم الاستتار بحاله فاللازم في اربعة افعال افعل امرا للخطاب ونفعل
وافعل ونفعل وغير اللازم فيما سواها ومعنى اللزوم ان الاستتار في هذه الافعال الاربعة خاصة لا يسند البتة الى المظهر
ولا الى البارز وغيرها يسند الى الظاهر والى المستتر والى البارز ... او وقع الفصل كما قام زيد ... وما قام الا هو
قوله لوجوب استكنان الضمير المرفوع المتصل اذا كان مفردا غائبا ... فان قلت قد علم من كلامهم ان
استكنان ضمير الواحد الغائب غير لازم وههنا يفهم من قوله لوجوب لزوم الاستكنان قلت الغرض من قولهم استكنان ضمير
الواحد الغائب غير لازم ان اسناد الفعل الى الضمير الغائب لا يكون لازما بل يجوز ان يقام اسم ظاهر مقامه ويسند الفعل اليه ...
... اذا اسند الفعل الى الضمير الغائب يجب ان يستتر فيه اي لا يبرز هذا الضمير ... الا اذا ... الفصل **قوله** واما
يكون الضمير المستتر ... على ... صاحبها ... عنه فانه ينفصل عند ...
قوله فاذا ابرز الضمير علم ان الضارب زيد واذا لم يبرز علم ان الضارب عمرو فان قلت من اين علم هذا واحتمال
عود الضمير اليهما باق سواء ابرز او لم يبرز فيكون الالتباس باقيا في صورة الابراز وعدمه قلت الالتباس في صورة
الابراز ان الانفصال عدول عن الاصل فيرجع الى الابعد المذكورين لانه ايضا عدول عن الاصل فاذا كان الضارب زيدا
وابرز يكون ذلك الابراز آية على عوده الى الابعد المذكورين فيرتفع الالتباس ح وكذا الالتباس في صورة الاستتار

لانه اصل

92

لانه اصل فيرجع الى الاقرب المذكورين لانه ايضا اصل فاذا كان الضارب عمرا واستتر يكون ذلك الاستتار آية على عوده الى
الاقرب المذكورين فلا التباس اما اذا كان الضارب زيدا واستتر لم يعلم انه عائد الى عمرو على ما هو الاصل فيكون
الضارب هو او عائد الى زيد على ما هو المقتضي فيكون الضارب هو ... لازم الابراز ح **قوله** لانه اذا لم يكن موجودا
ولا مشابها لم يحتج الى ... الفصل وكذا ان ... ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر ليؤذن بانه خبر لا نعت مثلا اذا
قلت زيد المنطلق جاز ان يتوهم السامع كون المنطلق صفة ... فحيث ... بالفصل ... كونه خبرا لا صفة ...
ذكروا وقالوا ولا يقع فصلا ... ان ... اما ... واذا كان ... معرفة اما اذا كان نكرة مشابهة ...
افعل ... وكذلك ... هو ... معرفة لكن لم يكن المبتدا فانها
من النواسخ كقوله تعالى ان كان هذا هو الحق وان الله هو السميع العليم وان كان الاول ضميرا كقوله تعالى وما
ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين و نبئ عبادي اني انا الغفور الرحيم وان ترن انا اقل منك مالا وولدا فلا يلتبس
الالتباس او النكرة لا يقع صفة للمعرفة ... الموصوف في الاعراب و... الوصف ... فكان القياس
على مقتضى التعليل ان لا ... ان يكون المسند اليه ... النواسخ سوى افعال القلوب وان يكون ... الا ان يكون
الخبر معرفة ... اجازوه ... كما ... والاخفش جوز وقوعه بين الحال وصاحبه وعليه ... هؤلاء بناتي هن
اطهر لكم بنصب اطهر ... مثاله ... الجواز ... ان كنت ... كلام
... حيث ... عنها ... لم ... اليه ... فاضيا ... الى الله تعالى ... الى كلام ...
... فائدة التوكيد وجعل ... او ... ولولاه لجاز ان يكون المنطلق صفة لزيد ... البطل
هذا هو الاصل ثم ... التوكيد فيما لا ... فيه وعن بعض الامثلة المذكورة ... علي و...
منه علي ... اللام في ... ضمير ... للتاكيد ... المجرد التاكيد ... قوله تعالى ولسوف يعطيك
ربك فترضى **قوله** ولم يحمل على المعرفة لعدم المشابهة جواب سؤال مقدر كانه لو لم يثبت ... الصفة فيما اذا كان الخبر
... وعدم ... المشابهة للمعرفة ... على المعرفة فاجاب بانه لم يحمل على المعرفة لعدم المشابهة ... لان الخبر
ليس ... على المشابهة لجواز دخول اللام عليه **قوله** ... باسم ... بعضهم ... من الاعراب لانه
حرف والخليل ايضا قائل بانه لا موضع له من الاعراب لانه عنده اسم **قوله** كالكاف في ذلك واولئك وانت اعلم ان سيبويه
... والخليل ... على ان الاسم المضمر هو ... واياك ... سيبويه ما يتصل ...
على احوال المرجوع اليه من التكلم والخطاب والغيبة ... الخليل و الاخفش ... اسماء اضيف ... اليها

وهو ضعيف لان الضمائر لا تضاف وقال قوم من الكوفيين اياك واياه واياي اسماء بكمالها وهو ضعيف اذ ليس في الاسماء الظاهرة والمضمرة ما يختلف آخره كافا وهاء وياء **قوله** ويسمى هذا الضمير ضمير الشان واما سمي به لان هذا الضمير لا يجيء الا في كلام له شان عظيم وهيج في قلوب الناس والكوفيون يسمونه ضمير مجهول **قوله** سيأتي في قوله الا من موضع الكناية يعني موضع الكناية موضع عبادة الشعار جمع جؤذر وهو ولد البقرة الوحشية والطباء جمع ظبي والمراد بهما ههنا من يشبههما **قوله** اي من زائدة على ضمير الشان مقدرة والتقدير انه وهو المستشهد لانه لو لم يقدر بل عمل ان في من لبطلت صدارته فلزم التقدير ويعمل في معمولاته فعل الشرط ويلتق مع معمولاته جزاءه وكلاهما مجزومان باسم الشرط والمعنى ظاهر **قوله** ولم يجز بعوله منصوبا على شي فلما لم لا يكون معناه وحده منصوبا ضعيف بخلاف لم يوح عليه الكوري حمله على سبيل الضعف العارض يعني الانحراف **قوله** ومعنى لولا انتهاء الشي معنى رابع على التأكيد وذكر المعنى مقدار ما بعد معناهما على تأويل المصدر كما تعال فانه يدل على المعنى الزائد على الذي هو الربط **قوله** كقوله في فتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل يعني الشاعر يصف فتية في تركيبه بجعلها متن الشرح والمعنى ظاهر والاستشهاد انه اعمل ان المخففة في ضمير الشان المقدر والتقدير انه ثم اعلم ان هذا الضمير يفارق سائر الضمائر من وجوه الاول انه لا يحتاج الى تقدم ما يعود عليه الثاني انه لا يعطف عليه الثالث انه لا يؤكد الرابع انه لا يبدل منه والخامس ان يفسر بجملة والمقصود منه الابهام ثم التفسير كما هو بعض المخروج الخاص السادس انه لا يكون مجرورا بحرف جر خبره من الجملة لانها لما جرت مجرى المفرد من حيث انها هي المبتدأ كما ان الخبر المفرد هو المبتدأ لم تحتج الى عائد لا يكون مفردا والسابع انه يلازم الافراد الثامن ان الجملة بعده لها محل من الاعراب التاسع انه لا يتقدم النظائر والعاشر انه لا يكون الا غائبا الحادي عشر انه لا يظهر تثنيته ولا جمعه الثاني عشر انه لا يستعمل الا في موضع يراد منه التعظيم والتفخيم **قوله** وقد ادخل تثنية المذكر حال الرفع اذا اعلم ان الف ذان وتان وياء ذين وتين ليسا اعرابا بنايهما وكتبا كتفقيف على وتا لمجرد تثنيته الرفع المجل ذان وتان للمنصوب والمجرور ذين وكذا في تين وتين فيكون تثنيته او تاء المجهنات الاعداد من فعول ان وتان في الاحوال الثلث وكذا عند من يقول انهما صيغ من حملة الاعداد الكلي بجيء بذا ومن ههنا الاعداد حملا في جملة عوامل الكلام في الموصولات **قوله** اما بنيت الموصولات لشبهها بالحروف من حيث احتياجها الى الغير وذهب بعضهم الى ان الموصول وحده لا موضع له من الاعراب وانما يكون موضع الاعراب وانه تضمنه والمختار ان الموصول وصلته له محل من الاعراب بدليل ظهوره في المعرب من الموصولات نحو جاءني ايهم قام ابوه **قوله** وصدر الموصول قال تقديم المعمول للحصر

عدل

عندنا ان الموصول لا يكون لانه كلمات قليلة وليس في التعليل ان يحد ولو قال قائل يا عدا اسما السنة كان ما يعني **قوله** وصلته جملة خبرية اختلف في الصلة فالجمهور على انه لا محل للصلة من الاعراب لان الجملة انما تقدر بما اعراب اذا صح وقوع المفرد مقامها وعنده بعضهم هي متوسطة باعراب الموصول اعتقادا منه انها صفة الموصول وليس بشي لان الموصولات معارف باتفاق منهم والجملة لا تقع صفة للمعارف **قوله** اي صلة الالف واللام بمعنى الذي والتي لا يكون الا اسم فاعل او مفعول اختلف في هذه اللام فذهب الاخفش والمازني ومن تابعهما الى انها اسم والكل منهم دلائل اعرضنا عنهما مخافة التطويل وقد ذهب جار الله وتبعه صاحب اللباب الى انها منقوصة من الذي فان قلت اتفقوا على ان اسم الفاعل مع فاعله ليس بكلام ولا جملة فكيف يصح قوله صلة الالف واللام لا يكون الا اسم فاعل قلت كانهم اتفقوا على ذلك اتفقوا على ان اسم الفاعل بمعنى الفعل في موضعين احدهما الواقع بعد حرف النفي او الف الاستفهام الرافع للظاهر كما مر والآخر الواقع صلة للالف واللام بمعنى الذي وهو مع المرفوع به جملة واقعة صلة اللام فيكون الصلة جملة فان قلت ما ذكره الا ان يحكم على محله هو الموصول دون الصلة فههنا هي الموصول دونه قلت لما كان الموصول غير قابل للاعراب اجرى الى الصلة وكانت قابلة للاعراب لفظا ما عرب كما اخر الاعراب عن الاسم على الى ما بعده لكونه حرفا واجرى على غيره لقابليته فاجعل هذا الكلام في صماخي اذ نيك فانه من رموز مهم المكتنة وكنوزهم المخفية **قوله** اي الموصولات الذي اه اعلم ان ورنه عند البصريين فعل كعم وعند الكوفيين الاسم الحسن منه الدال وحدها وما عداها زايدا بالالف واللام فلثني بن اللفظ كما هو البصريين واما الياء فلا يبقى بحذفه عند التثنية بل يجوز حذفها واسكان الدال في بعض اللغات **قوله** كقوله وبئري ذو حفرت وذو طويت اوله فان الماء ماء ابي وجدي قال الكسدان المعنى ان الماء الذي في ان الماء الذي فيه النزاع ماء ابي وجدي اي ورثها اباه وبئري اي والبئر المتنازع فيه بئري التي حفرتها وطويتها يقال طوى البئر بالحجر والبئر بالحجر اي بناه به وتركيبه ظاهر **قوله** وذو طويت يعني الذي والمراد بعد ذلك ان البيت للاستشهاد لان ذو ههنا ليس بمعنى الذي بل بمعنى التي لانه وقع صفة للبئر وهي مؤنثة فالاولى ان يقول ومن الموصولات ذو وتستوي فيها المذكر والمؤنث ويستشهد بهذا البيت لانهم اوردوا هذا البيت للاستشهاد لا لكون ذو بمعنى الذي والاول اورده كذلك **قوله** لا يخفى للفظ ذوانا عارفه **قوله** ويعنه لان لا يجوز كون الحذف في قوله منصوبا وبعدم جواز كونه غير منصوب مع جهد الحذف المرفوع وان كان جائزا في بعض الصور لكن لا يكون منصوبا وفيه ما فيه لان عدم كون حذف المبتدا او الخبر منصوبا ممنوع لانه ورد به التنزيل وان يثبت نصبه بجملة عن السبت بانه لا التكاد يصح لان الامام المرزوقي ذكر انه لا لتكرار ان يكون التنوين كانوا كانوا عليه لان شئل عليه لا يجوز حذفه وهو مجرد دعوى والذي يختلج في صدر هذا الفقير ان يقال في الجواب عن الاول ان الضمير المرفوع الواقع مبتدأ او خبرا لا يخلو ان يكون متصلا او منفصلا والاول يلزم منه البطلان فتعين الثاني ويلزم عدم جواز صرفه لانه اذا كان منفصلا لا يقوم بنفسه مجرى مجرى الظاهر فكما انه لا يحذف لا يحذف وكفى بعدم المنصوب منفصلا مع كون فضلة شهيدا للمصنف والذي ... هذه المسألة من النحويين ابو سعيد ومثل قولهم ...

مبهم فيه منكر واحتج بان طول الكلام حسّن الحذف ولا يخفى عدم طوله اذ ليس في الكلام غير انه ان اريد انه يحتمل عوده ضمير الفاعل على الى كما نوا على الذي
من وجوه احدها صدق ثبوت الجمع وجعل كان تامة والثاني ان يكون اسم خبيث ويكون كاف التشبيه في موضع الحال اي هو حال
كونهم شبيهين بالذي كانوا او في موضع الصفة وهو اظهر فان قلت فاتصنع بقوله تعالى ايهم اشد حتى الجواب عنه ما ذكره
الزوزني من ان الحروف لقيام المضاف اليه مقامه وبعد حذف الوالة وعدم حذف الحديثي اتصابه وما ذكره ابن يعيش
من انه اذا اضيف عادة الى المرفوع بين النقص وقلة حصل بحدوث لاتحرص من اخواته وذهب الخليل الى انه مرفوع على الحكاية
وتقديره كل من شيعة يقول فيهم ايهم اشد واي استفهامية ومعمول لننزعن تعلية من كل شيعة كقولنا فتلى من كل
قبيلة وحاصل الجواب انا لانم ان اي المحذوف صدرها ضمير مرفوع موصولة بل هي استفهامية قوله وكذلك تقول في الاخبار عنه
بالالف واللام القارية انا اريد اللام مبتدا وضاربه صلته والعائد الهاء فيه وهو الذي وضع موضع انه وانا فاعل وانه
خبر انا ابرز الفاعل لان ضاربه جار على اللام لانه صلته اللام لزيد وضارب للمتكلم فيكون الصفة جارية على غير من هي له قوله
تعذر تصدير الجملة بالذي وتعذر تاخيره الى تاخير الشان لانه يبطل صدارته وايضا يلزم وقوع المفسر قبل المفسر قوله والامتناع
وقوع الضمير حالا وكذا على التمييز لانهما لا يقعان الا نكرتين قوله كقوله ربما تكره النفوس الخ البيت لامية بن ابي الصلت الفرجة
النفصي من الهم وهي بفتح الفاء تستعمل في المعاني وبالضم في الاجسام كالحائط ونحوه والعقال الحل الذي يشد به ركبتا
الابل يعني رب شي تكرهه يزول عن قريب قال الشيخ ابو عمرو ابن الحاجب حكم على ما بانها نكرة لدخول رب عليها وحكم على الجملة بانها
صفة على قياس نكرة رب من الامر اما صفة او حالة ولنه وفرجة ايضا صفة اخرى وكحل العقال صفة فرجة والاستشهاد
ظاهر وقيل ان ما ههنا كافة لوقوع الجملة بعد رب مثلها [illegible] ربما [illegible] وليس فيه [illegible] والاول اولى
لان ما اذا جعلت كافة كان [illegible] موقع المفعول تقديره ربما تكره النفوس شيئا [illegible] الموصوف وابقاء
الصفة جار واوجب [illegible] موضعه قليل [illegible] قوله السادس [illegible] اعلم ان ما اما اسمية
او حرفية اما الاسمية فان ما كثيرا يتنوع كثيرة حتى بلغها بعض المتاخرين الى [illegible] ولكن اصولها الستة المذكورة وزاد بعضهم
الظرفية والمصدرية والحق ان الظرفية داخلة في المصدرية والمصدرية [illegible] واما الحرفية فان تنوع نافية
وزائدة وكافة ومصدرية [illegible] وزاد صاحب الهادي المبهمة كقوله تعالى في اي صورة ما شاء ركبك قوله وتكون نكرة
على من غير نار [illegible] ومعناه [illegible] والباء فيها مزيدة في المفعول [illegible] وفضلا [illegible] كما في [illegible] الارض [illegible] والتقدير
كفى حب النبي ايانا فضلا والوجه ان يكون فضلا معمولا لكفى [illegible] حال منه اي فضلا [illegible] والاستشهاد انه وصف
من بالمفرد وهو غيرنا وروي غيرنا بالرفع فيكون خبر مبتدا محذوف [illegible] ان يكون موصولة او موصوفة والجملة اعني هو غيرنا
صلة او صفة [illegible] الاستشهاد فيه قوله رب من انضجت غيظا صدره النضج بالفتح الحرقة اي رب شخص احرقت صدره

غيظا وقوله

غيظا وقوله قد تمنى لي اه الجملة صفة ثانية لمن والاستشهاد على ان من وصف بالجملة وهو انضجت ويكون رب لا يدخل الا على النكرة
يدل على ان من ليست موصولة قوله اسماء الافعال اسماء بمعنى الامر او الماضي قال ابن الحاجب اعلم ان البحث عن
اسماء الافعال من وجوه حدها والدلالة على اسميتها وفائدة لوضعها وموضعها من الاعراب وعلة بنائها اما
حدها فقد حدها ابن الحاجب بانها اسماء بمعنى الامر او بمعنى الماضي [illegible] فيه الحديثي بناء على ان الاسماء لا تكون بمعنى الافعال لاختلافهما   الماضي
حقيقتان مختلفتان وفيه نظر واما الدلالة على اسميتها فلانها لا تدل على معنى في نفسها غير مقترن بزمان فان قلت كيف يمنع دلالتها
على الزمان وصه يدل على السكوت المقترن بالزمان [illegible] يدل على الامهال المقترن به قلت مسماها لفظة الافعال لا مدلول
الافعال وهي بهذا المعنى لا تدل الا على الحدث والزمان [illegible] مدلول مدلولها لانها وضعت للدلالة على صيغ الافعال
كوضع الاسماء للدلالة على مسمياتها واجاب الشيخ ابن الحاجب ايضا عنه بان المراد بقولهم مقترن باحد الازمنة الثلاثة وغيرها
مقترن ان يكون ذلك اصل الوضع لا باعتبار استعماله على خلاف الاصل [illegible] الاسماء من قبيل الفعل [illegible] هو لها
[illegible] الاسم وجب ان يعدا [illegible] اصل وضعها للمصادر ثم استعملت للزمان على خلاف اصلها كما ان صلاحا في اصل وضعه مجرد
عن الزمان ثم استعمل للزمان [illegible] كلاهما جمع كونه اسما مع اقترانه باحد الازمنة الثلاثة فكذلك هذا وهذا
الجواب اولى مما ذكره الشارح من تعريف الاسم على ما لا يخفى فان قلت العوض معوض باسم الفاعل بمعنى الماضي قلت قد يمنع ان
مفهوم هذه الاسماء لفظ ومفهوم اسم الفاعل ليس كذلك واما فائدة وضعها فالاختصار والمبالغة واما الاختصار فانها بلفظ
واحد مع المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع واما المبالغة فان صه مثلا ابلغ في الدلالة على السكوت من اسكت وكذلك ما قبلها واما
موضعها من الاعراب ففيه ثلاثة مذاهب احدها انه لا موضع لها من الاعراب لان كل واحد من الافعال التي سميت به لا موضع لها من الاعراب
فوجب ان يكون الدال عليها كذلك والثاني انها في موضع النصب على المصدر لان المعنى [illegible] الاعراب [illegible] حكم على موضعه
وكذلك قلت [illegible] رويدا [illegible] ذكره صاحب اللباب [illegible] قلت [illegible] ان الرفع بالابتداء
في [illegible] ضرورة [illegible] يتحقق ولا يحصل كونه مبتدأ الا [illegible] اشتراك اللفظ [illegible] الا حين
لان ما ثبت بخلاف القياس فغيره عليه لا يقاس والمذهب الثالث انها في موضع الرفع بالابتداء لانها اسماء مجردة
عن العوامل اللفظية مسندة الى فاعلها [illegible] الحكم لها بالرفع قياسا على اقائم الزيدان واليه مال الشيخ ابن الحاجب
حيث قال في شرح الكافية وهذا الوجه اوجه لانها اسماء جردت عن العوامل اللفظية فوجب ان يحكم عليها بالابتدائية
والعامل [illegible] اقائم الزيدان فان قلت الحد المذكور غير شامل [illegible] مسندة [illegible]
واقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام [illegible] قلت [illegible] الثاني خبر عن المبتدا
[illegible] واقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام [illegible] لكونها عاملة بدون الاعتماد بخلاف الصفة فكونها

مثل ركبة ... [illegible] سماه جرداً ... العوامل اللفظية ... وقوعها منفردا ... [illegible]

... عليها ... فكيف ... بخلاف الصفة ... وقوعها مسندا كالصفة ... الحكم عليها بكونها

معربة لانها ... ماعلى الاعراب لان ... معرب ... اسماء الافعال ... المبني فتكون مبنية وان

وقعت مركبة ... على الاول ... الفعل ... عليها ... الجر ... بنائها

فما كان منها ... موضع الفعل الماضي وما كان منها للامر ... على مذهب البصريين لانه وقع موقع فعل الامر

... مبني ... واما على مذهب الكوفيين ففعل الامر عندهم معرب ... موقع الجملة لان الجملة

غير معربة ... على ... العلة ... موقع ... المعام

[illegible]

محذوف قوله كقوله اما ترى حيث سهيل طالعا كانه جعل حيث بمعنى مكان معال حيث سهيل بمعنى مكان سهيل وسوى به مع [illegible]
على انه مبتدأ المحذوف الخبر اى حيث سهيل موجود فحذف الخبر الا انه على [illegible] طالعا ومع الاضافة لغيره بعضهم لزوال علته
علة البناء اعنى الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه وفى حيث ست لغات الياء مع الحركات الثلث والواو
معها وترى فى البيت من الرؤية البصرية فيستدعى مفعولا واحدا وهو طالعا وبحا [illegible] اوساطعا صفات نجما
وحيث ظرف ترى وبعضهم على انه مفعول ترى وعلى روايه الرفع طالعا حال على ما مر والاستشهاد على انه قوله اى الظرف المكان
او الوقت ظاهر كلام سيبويه ان اذا المفاجاة ظرف زمان حاضر واليه اشار بقوله او الوقت والعامل فيها الفعل المقدر وهو فاجأت
وقال الكوفى تقدير فاجأت اول من جعل اذا بمعنى فاجأت ويمنع اظهاره استغناء بقوة ما فى اذا وفى الكلام من الدلالة عليه فيكفر
الفاء لعطف الجملة واذا مفعول به لفاجأت فكانك قلت خرجت ففاجأت زمان زيد قائم الا ان فاعل تعبر به قوله حتى فانه
قال لم يوضع المبتدأ بعد اذا التى للمفاجاة وهى ظرف معمول لما دل عليه من معنى فاجأت بالكلام وقال المبرد وعليه
اكثر المتاخرين هى ظرف مكان ولا تجوز على هذا القول اضافتها الى الجملة الاسمية لان ظروف المكان لا تضاف الى الجمل الا
حيث فلا بد من ان تذكر بعدها جملة كخرجت فاذا زيد قائم او اسم مفرد بعده حال كخرجت فاذا زيد قائما فعلى الاول
اذا ظرف مكان لغو والعامل فيه الخبر وهو قائم كما تقول فى الدار زيد قائم اى خرجت فبحضرتى زيد قائم وقال الاندلسى
وان شئت رفعت قائما على انه خبر المبتدأ والعنت اذا كما يلغى فى الظرف فى نحو فى الدار زيد قائم وعلى الثانى اذا هو
الخبر لان ظرف المكان يقع خبرا عن الجثة وقائما حال من الضمير فى الظرف والعامل فيه الحال هو الظرف فى معنى الفعل
او الفعل الدال عليه اذا وهو فاجأت وعن الاخفش وابن برى ان اذا المفاجاة حرف دال على المفاجاة فكذا
ينبغى ان تحقق هذا المقام فانه لم ار احدا اتى بتوضيحه فلم ادع فضل التصحيح فى تقديره قوله اعلم انه لو قال
فيقع المبتدأ بعدها عالجا قلت لزوم المبتدأ بعد اذا المفاجاة انما هو للفرق بينها وبين الشرطية وهذا الفرق
كما يحصل بالمبتدأ الاصطلاحى يحصل بالمبتدأ الاصلى وهو عمر والمنصوب كقولك اذا عمرا يضربه وان كان منصوبا فى الحال
الا انه كان فى الاصل مرفوعا فاعل قوله والزمان مضاف الى مضمون الجملة اى لفظ الزمان المقدر مضاف الى هذه الجملة
والتقدير قبيل زمان العصر موجود فحذف الزمان لقيام القرينة عليه وهى غلبة اضافة الازمنة الى الجملة دون الامكنة
فيتبادر الفهم الى كل مضاف الى الجملة الى الزمان قوله لانه ليس بمضاف الى دارت فيمتنع الخ اى كون العامل فيه اذ دارت
لان اذ ليس بمضاف الى دارت لا هذا عدو من جعلها للمكان لان ظرف المكان لا يضاف الى الجمل الا حيث فيجوز ان يعمل

مابعدها

ما بعدها فيما قبلها واما عدوه بجعلها للزمان فلا يعمل دارت لانه اذا والاصل ان المضاف اليه لا يعمل فى المضاف والذى ماقبله بل العامل
فيه او خبر البعد المحذوف والعامل فيها بينا لان اذ ليست بمكانيه حتى يتاتى عمل ما بعدها فيها والحق انها ظرف مكان والحكم انه لا يقع بعدها الا المبتدأ والخبر
الا الفعل الماضى بالاستقراء وقد يجى للتعليل كقوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم وقيل تقديره بعد اذ فحذف المضاف
وقيل انما يجعل زائدة فى مثل قولنا بينا زيد قائم اذ اقبل عمرو ويقال ان الاصمعى لا يرى الا طرحها فى جواب بينا وبينما
قوله يكون الفعل مبنيا عليه وذلك لانه لا يمكن ان يخبر عن الزمان بالمصدر الا على تقدير المضاف اى زمان الصدور للعلم به ودلالة
الفعل عليه قوله هو ضعيف لان المعنى لا يساعد الا على جعل منذ مبتدأ لان معنى ما رايته منذ يوم الجمعة اول
المدة يوم الجمعة وما رايته منذ يومان جميع المدة يومان ولا شك ان المقدم هو المبتدأ ههنا ولو كان بمعناه
قوله لانه نكرة غير مخصصة بوجه فانه قلت اليس تقديم الخبر الظرف مخصصا لوقوع النكرة مبتدأ قلت نعم
لان الظرف انما يكون مصححا اذا كان ظرفا وجميع المدة يومان ليس ظرفا للعومان اذ لو كان ظرفا له لكان زائدا عليه وليس
كذلك اذ ليس البعض فى جميع المدة انتفاء الرؤية يومان بل المراد انه هو هذا وهو مذهب البصريين والكوفى فيه قولان احدهما انهم
يجعلون منذ مركبة من من وذو الطائية التى بمعنى الذى فاذا قلت ما رايته منذ يومان فاصله عندهم ما رايته من ذو هو يومان
اى من الزمان الذى هو يومان فحذفوا هو وواو ذو وجرّا بالضمة وضموا الميم اتباعا فصار منذ والذى حملهم على ذلك
كسر ميم منذ فى بعض اللغات فعلى هذا يكون يومان خبر المبتدأ والثانى ان تقديره ما رايته من اذ مضى يومان فحذف الفعل
وبقى اذ والخفض لها كانه هلا ان القول قوله لانه ضعيف لان المعنى لا يساعد ذلك لانها جواب [illegible] الجواب كانه
لما قال ما رايت زيدا قيل ما امد انتفاء الرؤية فقال يومان فكما ان الجملة المسئول بها لا موضع لها من الاعراب
فكذلك جوابها قال صاحب الهادى قال غير السيرافى لا موضع لها من الاعراب لان الجملة اذا وقعت حالا لا يجوز
تقديمها على العامل فيها اسما كان او حرفا ويكون فيها الواو والعائد وهذا ليس كذلك وهو ظاهر واذا قلت ما رايته
منذ يومين كانت الجملة واحدة قوله ولكن نصبت العرب غدوة بلدن خاصة الغدوة بضم الغين ما بين صلاة الغداة وطلوع
الشمس قال الكافى النصب على التمييز او على انه خبر كان المحذوفة وقال ابن الحاجب النصب ضعيف لان غدوة مضاف اليه
لكن كانه توهم ان نونها تنوين فلم تجز الاضافة ونصبت نحو رطل زيتا ومعنى لدن على انها ليس بمنزلة التنبيه شبهها به
وقال الرضى اعلم ان خصوصية غدوة بنصبها ليس بمقتضى الشبه المذكور بل مع كثرة استعمال لدن مع غدوة
قوله وان اختصا بالنبا من بين سائر الظروف لعدم ظهور معنى فيهما الا اذا قلت ما رايته قط فمعناه ما رايته فى الزمان الماضى

وذكر الكل على وضع وهو ليس بين سائر الظروف نظر قوله وتنفيها لام الاستغراق زمان الماضي والمستقبل قوله واما المعرف باللام

التعريف فاللام فيه اما لتعريف الجنس اي للاشارة الى نفس الحقيقة من غير اعتبار ما صدق عليه من الافراد نحو الرجل خير من المرأة والناس

الدينار والدرهم اي جنسه الناس وجنسه الدينار والدرهم سبب الرابطة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ

موضوع مفرد ان المعرف بها سيذكر واما لتعريف استغراق الجنس اي للاشارة الى الحقيقة في ضمن جميع الافراد لا الحقيقة من

حيث هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى

في المستثنى منه لو سكت عن ذكره كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا واما للعهد الخارجي اي للاشارة

الى حصة معينة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة تقول جاءني رجل فاكرمت الرجل اذا ادركته

والعقبة وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية او للعهد الذهني اي للاشارة الى فرد موجود من الحقيقة غير معين باعتبار كونه معهودا

في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة وذلك بعد قيام قرينة على ان القصد ليس الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث

الوجود لا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق بان قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرناه

وهذا المعرف المعنى كالنكرة لانه ليس ليس بمعين ولهذا قد يعامل معاملتها كثيرا كالوصف بالجمل كقوله ولقد امر

على اللئيم يسبني وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا واما حملهم على الحكم بكونه معرفة يكون المعارف جارية عليه من

وقوعه مبتدا او ذا حال او وصفا للمعرفة وموصوفا بها الى غير ذلك والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق

على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة كما سامه واما عليها مع ملاحظة

الافراد كلها وهو الاستغراق ومثله كل مضاف الى نكرة واما على حصة معينة منها واحدا كان او اثنين او جماعة

وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة واذا

عرفت هذا فقوله اذا كان سوق معهودة بينك وبين مخاطبك نظر لانه قد تقرر في علم المعاني ان مثال العهد الذهني ادخل

السوق حيث لا عهد في الخارج والاولى بين فرق بين العهدين قوله علم ان فيه نظرا اي في قولنا فان انت وضع للمخاطب مع كونه متناولا

لغيره وهذا الاعتراض يرد على اسماء الاشارة ايضا وحاصل الجواب ان لفظ انا وهذا مثلا وان كان مفهومهما الذي وضعا له

ليس شخصا كليا التشخص انما هو بحسب الخارج لا بالنظر الى مفهوم اللفظ واورد عليه الكرماني نقضا بان قال يلزم فعلى ما ذكر يكون

اطلاق مثل انا او انت له هذا الاعتبار الى الاعتبار كل باعتبار معلوم الاعتبار وليس او قصد به شخص معين قوله المضاف الى احدها

بحسب المضاف اليه يعني انه المضاف الى المضمر المتكلم اعرف من العلم والحاصل ان الترتيب هكذا المضمر ثم ما اضيف الى المضمر ثم العلم

ثم ما اصنف الله

ونحو علم الشخص

ثم ما اضيف اليه وهكذا الى آخره قوله فالواحد والاثنان عدد لو قيل انها عدد لا تنافي اذ قلت لفظ الاحاد نحو احد لانهما بمنزلة الافراد

للجنس بل بينا ذلك او ورد به سيبويه ولهذا قال المصنف في شرحه للمفصل الواحد والاثنان ليسا بعدد وانما ذكرا معه للاحتياج

اليهما فيما بعد العشرة قوله مع كونه موصوفا لكنه احاد الاشياء فيشتمل عليه البحث لفظ الاعداد لا اسماء التي وضعت لكمية

احاد الاشياء فلا ينتقض بالدراهم لان احدا لا يصدق على لفظ الدراهم وان اريد معدوده نحو جاءني عشرة رجال قوله الا اثني عشر

واثنتي عشرة فانه معرب لان الجزء الاول وذلك لان الالف والياء في نفسهما اعراب فلم يكن بناؤه مع قيام الاعراب وبابه الذي

اثني عشر اعرب من بين سائر العقود للدلالة على قصد الحاق الاعراب الذي ليس كما يعلق لا خصاصهم بالاعراب من

بين الجميع كما لا يحب ان يعلق بعض العقود المقصودة دون الباقي والنعلما وذلك لان العوض الدلالة على الاصل

فمخبث ان يعرب مع احد من الباب واعرب ستة عشر وسبعة عشر لكان هذا السؤال جاء فلا يجب التعليل في امثال هذا واما الاسم

الثاني فانما بني لانه عاقب النون في اثنين وقام مقامها ولم يبن على الكسر وان كان حركة النون اذا لم يكن كالحق اثنا قوله ونحو

ثلثة اشياء عند الخليل وسيبويه اعلم ان ظاهر لفظ الاشياء تقتضي ان يكون جمع شيء ان فعلاء اذا كان معتل العين تجمع

العلة على افعال نحو شيخ واشياخ لكنه لو كان كذلك لكان منصرفا لما ان هذا الوزن منصرف ابدا وقد جاء غير منصرف

كقوله تعالى ولا تسألوا عن اشياء ان تبد لكم تسؤكم فذهب الخليل وسيبويه الى ان الهمزة للتانيث وان الكلمة اسم جمع

مرادة الجمع نحو القصباء والحلفاء والطرفاء فانها اسم الجمع وليس بتكسير واصله شيئاء على فعلاء فقلت الى لفعاء

استثقالا لتقارب الهمزتين في الاخر فالهمزة الاولى في اشياء لام الفعل والثانية زائدة للتانيث ولذلك لم ينصرف وذهب

الاخفش الى ان الاصل اشيئاء على افعلاء فحذفت الهمزة المتوسطة تخفيفا ثم فتحت الياء لتجاور الالف فوزن الكلمة افعاء

وهي الصاعفة مصروفة وذهب الكسائي الى ان اشياء افعال كثير لم يرد اشباه الا انهم لم يجمعوها على اشياوات واشبهت

ما واحده فعلاء فلم يصرف والحاصل ان اشياء تنع مما دون عشرة لانه اما جمع او اسم جمع قوله لعدم مميز فوق العشرة

مع انه مضير عدد ومميز عدد اي لان اسم الفاعل الذي يعد الصيغة لا بد له من فعل يكون مشتقا منه كما اشتق الثاني

من تثنيهم والثالث من ثلثتهم ولم يوجد بعد العشر فعل مع جعلتهم احد عشر فلا لك الا تجاوز العشرة قوله وهو

اسم الفاعل من ثلثتهما بالتخفيف ما في الصحاح ثلثت القوم اثلثهم بالكسر اذا كنت ثالثهم او كملتهم ثلثة بنفسك ومضارع

ثلثة من تلك الافعال بفتح عينها وهي اربع وسبع وتسع ويكسر في البواقي قوله وتقول حادي عشر احد عشر اعلم ان المركب الاول

معناه الاثر كما الثاني فلم يعرب اربعة اسماء اثني واحد او مما يشبط بما يبقى مبنيا والاضافة بهذا المعنى اي باعتبار حالة

معنوية مطلقا اي سواء كان مادون العشرة كثالث ثلثة او ما فوقها وسواء قيل حادي عشر او احد عشر او حادي احد عشر

فان المركب الاول مضاف الى الثاني كما سبعة آلاف ولفظ حادي مضاف الى المركب واما قوله ولكن ان يكون الاضافة معنوية لان المضاف
مع ما بعده بمعنى واحد وبعض الى احد ثلثة وبعض ثلثة فلم يجوزوا عاليه كما لا يكون اعمال وايضا لانه ليس ما حوادم فعل عامل بخلاف الاضافة
باعتبار التصيير فان الاضافة لفظية اذا كان الحال او الاستقبال كقولك هذا رابع ثلثة الآن او غدا اما اذا كان بمعنى الماضي كقولك
رابع ثلثة امس فالاضافة فيه ايضا معنوية قوله ان شئت حادي احد عشر احد عشر وبعضهم حادي عشر احد عشر وجهان آخران على
ما ذكر وهو ان يقال حادي احد عشر بحذف الاسم الثاني من الاول والاول من الثاني فيبقى لفظ كلفظ المركب الاول لكن الاول معرب
مضاف الى الثاني قال الكاكي فيعرب المضاف لزوال التركيب المقتضي لبنائه ويمزج مع الثاني ويبنى المضاف اليه مبنيا لبقاء علة
بنائه وهو تضمن الحرف وجوز ان لا اضافة وقال الشيخ ابن الحاجب انهما مبنيان للمزج واقامة عجز الباقية مقام المحذوفة
واما اذا كان المحذوف هو المركب الاخير كما هو عند البعض فالجزآن مبنيان كما كانا بلا اختلاف قوله واعلم ان العدد موضوع
على الوقف نحو واحد اثنان ثلثة كما سماه وجوه التهجي اذ عدت لان المعاني المقتضية للاعراب مفقودة بخلاف ما اذا قلت
هذا واحد وكاف والهمزة في احد واحدى منقلبة عن واو والاستعمال المعروف الاحد الا في الاعداد المركبة والحادي مقلوب واحد
ووزنه عالف قوله تمييز الاعداد ما دون العشرة والمائة والالف بالاضافة وما فوق العشرة بالالف واللام كما يقول
الاحد عشر درهما قوله فهي التاء والالف المقصورة اي اختلفوا في تسمية علامة التانيث تاء او هاء فالبصرية على الاول
والكوفية على الثاني وقيل ان اصطلاح البصرية اولى لانهم اعتبروا الوصل والوصل هو الاصل لا الوقف والزمخشري
عدّ الالف الممدودة من علامات التانيث ورد بان التانيث مستفاد من الصيغة لا من الالف قوله وفَعَلى بفتح الفاء والعين
كأجلى بالجيم اسم موضع قال الجوهري مرعى لهم معروف وفُعَلى بضم الفاء وفتح العين كشُعبى بالشين المعجمة والعين المهملة
وهو موضع قوله وفِعْلى بكسر الفاء وسكون العين كذفرى في الصحاح الذفرى من القفا ... يكون واحدا وجمعا ...
والاينون فمن جعل الالف للالحاق نونه في النكرة ومن جعلها للتانيث لم ينونه قوله بخلاف الاخريين فانهما لا يختصان
بالمؤنث بل قد يكون للالحاق كارطى وعلقى كقولهم ارطاه وعلقاه ويصرف ... فيمن صرف قوله نفساء
وهي المرأة التي وضعت حملها قوله وعاشوراء وهو اليوم العاشر من محرم قوله وغير ذلك كبيراء بكسر الفاء
وفتح العين ... على وزن فاعلاء بكسر العين وعقرباء واصدقاء وزمكاء بكسر الفاء والعين وتشديد اللام
وبزّاكاء وبروكاء كلاهما بفتح الفاء قوله وكل عضو زوج ... لكونه معطوفا على ... اعلم انهم ذكروا ان
كل ما كان من اعضاء البدن زوجا فهو مؤنث كاليدين والعينين والرجلين والاذن ... الجنب والكبد وكل ما كان
واحدا فهو مذكر كالظهر والكبد والكرش قوله وغير ذلك كالتصغير والحال والتركيب واسقاط التاء من عدده

قوله ادام

قوله ادام بلبس اي جواز التذكير انما هو ادام بلبس المؤنث بالمذكر كقولك حضر القاضي اليوم امرأة واما اذا التبس كما اذا سمي امرأة بزيد
فلا يجوز ان تقال حضر القاضي زيد لرفع الالتباس قوله وكقوله لقد ولد الاخيطل ام سوء على باب استها صلب وشام
الاخيطل تصغير شخص من نصارى العرب صُلُب جمع صليب للنصارى وشام اي خال يعني ولدت الاخيطل امرأة على باب استها
علامات يعني انها عارفة بذلك الموضع الاخيطل مفعول ولد وام سوء فاعله صلب مبتدأ وشام معطوف عليه وخبره هو الجار
والمجرور المتقدم والجملة صفة ام سوء والاستشهاد على انه ترك الحاق العلامات بولد لوقوع الفصل بينه وبين فاعله بالمفعول
وذكر الانوثية اي ام سوء مغن لفاعل ولد ... واسروا النجوى الذين ظلموا قوله والذين بدل ... مبتدأ او فوقه قوله
وانت في ظاهره غير الحقيقي ... قوله المؤنث الذي ذكرناه ... على ان المراد والمؤنث المذكور هو المؤنث اللفظي
قوله واعلم انه يلزم من قوله ... اخذا السعد التفتازاني ... عن الجمع ... العلامة واذا اسند الى ظاهره جاز
وقوله ان يجب فاعل يلزم وقوله اي تعال فاعل ... ابن الحاجب بان تانيث اسماء الاعلام كطلحة مستفاد منه
فانه لا يعتبر لفظها فلا يؤنث مسندها ولا يعود ضميرها بل يعتبر معناها لانها تطلق على معانيها الاول ان مدلولات الاعلام
فاعتبر فيها مدلولاتها الغالبة التي هي المقصودة منها فاعتبار تانيثها يوهم اعتبار مدلولاتها الاول فيختل المعنى قوله
واما لم يعتد بالتانيث الحقيقي في لزوم تانيث الفعل يعني لم لم يعتبر والزوم تانيث الفعل في المؤنث الحقيقي لجواز نبغات
مثلا فاجاب بقوله اجراء لباب جمع على المذكر السالم مجرى واحد قوله لم لم يعمل بالعكس ... اعتبار التانيث
بحسب اللفظ على اعتبار التانيث بحسب المعنى اي فان قيل لم لم يلزموا تانيث الفعل في المؤنث غير الحقيقي كما في المؤنث
الحقيقي اجراء لباب الجمع مجرى واحد قلنا لترجيح اعتبار التانيث بحسب اللفظ اي الذي ... على الجمع ... على اعتبار
التانيث بحسب المعنى ... محل ... على غير الحقيقي ... على المرجح عليه يكون اولى واليق
واما قلنا ان اعتبار التانيث غير الحقيقي ... اعتبار التانيث الحقيقي لان الاول اقرب الى المذكر من الثاني وهو ظاهر
وحكم ظاهر التثنية حكم المفرد في الحقيقي ... نحو عمرو ... لما بينهما وهي العدالة والقرب الى الرسول صلى الله عليه وسلم وكونهما كوكبين
مضيئين قوله لم يذكر المصنف ... الانواع وهي الاسم الصحيح والملحق به والمتعلق باللام قوله ملهيان اي ملهي وهو اللهو
قوله اعشيان في الاعشى وهو الذي لا يبصر بالليل قوله تقول كحلان قراءة ... القراء ... القاف وتشديد الراء جمع قاري ... وكذا
ان لا يكون مبالغة له ... ان يكون قرّاء بضم القاف ... مبالغة للقاري يعني العابد من تقرّا اي تنسك والجمع قراؤن بفتح
القاف على ما ذكر في الصحاح قوله صحراوان ... صحراء ان اصل حمرا بالالف المقصورة للتانيث

وزيد بعدها الف لمد الصوت ثم حركت هاء التأنيث عن الف مد الصوت لكون علامة التأنيث تاء آخر الكلمة ثم ابدلت الف التأنيث همزة بما حركت الالف **قوله** مقصوده بحروف مفردة اى بالحروف التى تكسر مفرد وذلك الجمع **قوله** لعدم حروف مفردها اذ المفرد اسد وعمرو بكر ورجل عبد الله ونسوة رهط وجمع حرف ما من الافراد **قوله** لان صيغة المفرد لا يبقى حالة الجمع فى اكثر الامر نحو حمار وحمر والاولى ان يقول لان حروف المفرد لا يبقى لان الصيغة لا يبقى فى جميع جمع التكسير بل يتغير اما لفظا او تقديرا اللهم الا ان يكون مراده الاول جمع المصحح وهو بعيد عن الصواب لان المجى فى جمع التكسير كثير على معلوم والظاهر ان هذا الحد مخصوص بجمع التكسير بدلالة قوله بتغيير ما فلا احتياج الى الاحتراز عن المصحح بتغيير آخر **قوله** وقد يقال المراد سوى ان قوله مقصوده ان الجمع فليس هذا ادا كان بحروف مفردة متعلقا بدال وما دام لم يتعلق به فلا يلزم زيادة بما بل يجى بما يتعلق بها قوله بحروف مفرده والالباب على انه متعلق بما ذكر ما كونه بانيا فانه لا يقال ذكر به بل غلبة فتكمى بهذا الا ان يكون قوله اعلم ان الاول اولى او يقول قوله مقصوده احتراز عن رجال علما كما صرح به الحديثى حيث قال وانما قال مقصوده لئلا يتوهم دخول رجال اوله اذا جعل علما **قوله** لان التمر ليس بجمع على ما ينبغى لان المقصود اثبات عدم كون الحد صادقا عليه وذلك انما يكون بانتفاء قيد من قيوده لا بانتفاء المحدود لا يلزم المعلوم انه اذا انتفى المحدود انتفى الحد **قوله** بان يكون بعض افراده ماشيا وبعضه راكبا يعنى ان الجمع العرب نظر الى معانيه المختلفة فان معناه المعروف العرب ويجى بمعنى الشعر لا بمعنى ضيارون بان يكون بعض افراده ماشيا وبعضها غير ماش **قوله** اعلم ليس الاسم الذى يراد معه ملاء الجمع اما اسم او صفة الاول اما ان يكون الفظ التى يراد معه الجمع لئلا يلزم تقسيم الشى الى نفسه والى غيره **قوله** وكذلك العرب مفعال ومفعيل كمكثار لكثير الكلام ومنطيق للبليغ ومنه مفعال يجمع الفاء نحو حصان وزران ومفعل بكسر الميم نحو مدعس مطعن فان المذكر والمؤنث فيها مستويان وذلك لانها امثلة عدل بها للمبالغة والكثرة ولم يجر على افعالها كالحدوث فصارت كالمنسوب نحو دارع ولابن وتامر فكما ان المنسوب لم يلحقه لعدم كونه جاريا على الفعل فكذا هذا **قوله** افروقة وضحكة قال فى الصحاح الفروق بالتحريك الخوف وقد فرق بالكسر يقول فرقت منك ولا يقول فرقتك وامراة فروقة ورجل فروقة ايضا ولا جمع له ورجل ضحكة على وزن همزة اى كثير الضحك وضحكة بالتسكين الذى يضحك منه وكذلك امراة **قوله** وهو لا يجال ان الارض والسنة والاوز الى السنة واحدة السنين واذا جمعت بالواو والنون كسرت السين وبعضهم يقول والاورقون جمع الاورة وهو البطر الماء والكرة هى ارض قيها حجارة سود وقد يقال الاوزن ايضا كانه جمع اراة وقلون بضم القاف جمع قلة ايضا بضم القاف وهى خشبة بقدر اصبع يضرب بخشبة اخرى فتنشز عن موضعها وهو لعبة الصبيان وبرى لغون بالغين وهو جمع لغة وثبون جمع ثبة بضم الثاء وتخفيف الباء وهى الجماعة

قوله لم يعوض

قوله لم يعوض عن تاء التأنيث المقدر كما فى ارض وذلك لان الارض اسم مؤنث والاصل ان يدخل المؤنث علم التأنيث للفرق بينه وبين المذكر وكان تاء التأنيث فيها مرادة محذوفة فعوض عنها بالجمع وفتحوا الراء ليحفظ حرف من التعبير بينهما على ان فتحة التكسير والتعليل ايضا ان سنيه يرجع بالقياس تغير راءه **قوله** او على الاعلال والادغام كما فى سنة ودجة اما الاعلال ففى سنة لان الاصل سنوة او سنهة وكذلك فلون لان الاصل قلوة وثبون لان الاصل ثبى واما الادغام ففى حرة لانه لما كان مضاعفا اشبه سنة لانه حرفا واحد اعضاه كالمحذوف لاما وقيل انه لم يجمع جمع السلامة بل اعتبر على حاله بان زيد فى اوله همزة وقيل ان الحرة ذكر الوقون وفى قوله او على الاعلال او الادغام تسامح لان الادغام انما هو احد الاعلال **قوله** وهو فى غاية السماجة من يجى بالضم والجيم اذا قبح **قوله** نحو حمامات وسرادقات اعلم انه لا يجوز جمع المذكر الى بتاء التأنيث بالالف والتاء لانه ليس قصد تانيثه جمع التكسير بحصله وقد شذ من ذلك كل اسم مفرد مذكر لم يستعمل جمع تكسيره الا نادرا فانه يجمع بالالف والتاء نحو حمامات بالتخفيف قال الجوهرى الحمام عند العرب ذوات الاطواق من نحو الفواخت والقماري وساق حر والقطا والوراشين واشباه ذلك يقع على الذكر والانثى لان الهاء انما دخلته على انه واحد من جنس لا للتأنيث وعند العامة انها الدواجن فكان الكسائي يقول الحمام هو البرى واليمام هو الذى يالف البيوت ويدجن فيها وجمع الحمامة حمام وحمامات وحمائم وربما قالوا حمام للواحد وحمام ان يقرا بالتشديد لان الجوهري قال والحمام بالتشديد واحد الحمامات المبنية وسرادقات جمع السرادق وهو الذى يمد فوق صحن الدار وكل بيت من كرسف فهو سرادق كذا فى الصحاح ومن ذلك سجلات سطلات وشعبانات ورمضانات وشوالات وذوات القعدة وذوات الحجة والمحرمات ورجبات **قوله** ومن فعل تفعال وفعالى على فعال مثل سلام وكلام وهو اسم مصدر سبحان **قوله** كعوله امن رسم دار مربع ومصيف آنست لعينيك من ماء الشئون وكيف رسم الدار اثره والمراد من المربع والمصيف مطر الربيع والصيف والشئون جمع الشان هى مواصل قبايل الراس وملتقاها ومنها تجى الدموع قال ابن السكيت الشانان عرقان ينحدران من الراس الى الحاجبين ثم الى العينين كذا فى الصحاح والوكيف من وكف البيت وكفا اى قطر والمعنى آن رسم دار تربع ومصيف وذلك لما الزمان الذى يقطر من عينيك فرسم مصدر ودار مفعوله ومربع ومصيف على وهو المستشهد وقوله رسم دار متعلق بلعينيك وهو متعلق بالمحذوف فى محل الرفع خبر وكيف ومن ماء الشئون متعلق بمحذوف فى محل النصب حال وكيف ويحتمل ان يكون متعلقا بوكيف **قوله** وقد جاء فى الشعر ضعيف اللكاية اعداؤه اللكاية الفال النكول والجراة الى الاعداء ان يظن براحى الاجل اى يوخر الاجل بطول العمر قوله ضعيف خبر مبتدا محذوف

قال ابن السكيت شاة داجن دراجن اذا الفت البيوت واستانست [illegible]

التعيلة [illegible] الراس وفيها تلتقى الشئون بعضها الى بعض [illegible] بها الشئون [illegible] قبايل الراس الواحدة قبيلة وهى تتون [illegible]

[illegible]

اى هو ضعيف والنكاية مصدر واعداؤه منصوب به وهو المستشهد والنوادر ويراح الاجل مفعول له حال قوله الا ما شذ
نحو اشهب فهو مشهب اى اشهب الرجل بالسين اى الهلالة اذا اكثر في الكلام واحصن الرجل تزوج فهو محصن اى
افلس وعشب المكان اى صار ذا عشب اى كلاء وايرس المكان اى اصفر ورقه بعد الادراك وايفع الغلام اذا ارتفع
قوله عنى الاعشاء على العبد اى الحر وزاد بعضهم الموصول نحو مررت بالضارب زيدا قوله كتبت الكتاب الحافظا
عورة العشيرة اى العشيرة القبيلة والنطف بفتح النون التلطخ بالعيب يقال هم اهل الريب والنطف
وقد نطف الرجل بالكسر اذا اتهم بريبة ورجل وكف مكان نطف وهو العيب يقال ليس عليك في هذا وكف
اى منقصة وعيب والكوهة اورد الجوهري في باب الفاء في فصل الواو وذكرنه ههنا استشهادا لحذف النون
من حافظو مع اسم الصف قوله والعامل فيه معمول الاسم انه لا يجوز بعد المفعول لفعل التفضيل اى قال الحديثي وينبغي
ان نذكر بعد الجرح اسم التفضيل المشتق من الفعل اللازم فيزاد في آخر حد صفة المشبهة بلا زيادة على ما ذكر
لكن اضافه الى ذكره لانه ظاهر معلوم لكل احد فكانه مذكور قوله فقال قوم انها لا يجوز لاستلزامها اضافة الشيء الى
نفسه اعلم ان المانع هو باب شاذ وسند في كونه اضافة الشيء الى نفسه وذكر ان مراده منه ان اصله حسن وجهه
بالرفع لان المعنى علم في عمله الرفع ان فعله يرفع واضافة الشيء الى فاعله اضافة الشيء الى نفسه وفي بعض الشروح
من الحسن هو الوجه فاضافة الحسن الى الوجه اضافة الوجه الى الوجه في الاسم واجيب عنه بان الاصل فيها الخفض
لانها للثبوت كما مر فيكون من اضافة العام الى الخاص ان الحسن ولئن سلم ان اصله الرفع فانما اضيف بعد ان اخرج
الوجه عن كونه فاعلا بان نصب تشبيها بغلامه ثم اضيف فلا يكون من اضافة الشيء الى نفسه وقيل ان الحسن
ليس هو الوجه بل الحسن هو الشخص لا الا انه الوجه قوله لا تجوز مطلقا بل في الصفة المشبهة انما هو تشبيهها باسمي
الفاعل والمفعول في جواز ما فيها قوله الاولى اعلم ان صفة المشبهة مشابهة لمطلق اسم الفاعل لانها كان او غيره
ومشابهة العام يستلزم مشابهة الخاص حتى يحكم بجواز المسائل الاربع اللازم منهما بالاولوية وان اريد بالجواز فيهما
الجواز في المطلق فممنوع كما يجيء قوله واما جعل اسمي الفاعل والمفعول بغير المتعديين اعلم ان اسم الفاعل المتعدي
واسم المفعول المتعدي الى اكثر من واحد لا يضافان الا الى المفعول فاذا قيل هذا ضارب زيد او معطى زيد لم يكن زيد
الا مفعولا لان الاضافة الى الفاعل على خلاف الاصل لان المضاف اليه يغاير المضاف واسم الفاعل نفس فاعله
فهو هو ولا انه يشبه ما ضافه الى مفعوله واما اسم الفاعل من الفعل اللازم واسم المفعول اللازم وهو المشتق من

اى الحسن الوجه

المتعدي الى واحد

من المتعدي الى واحد لانه لا يجوز نصبهما المتعلق وهو الفاعل حقيقة توسعا وتشبيها اضافتهما اليه تشبيها بهما بالمتعدي
فيهما ونصبوا فاعلهما على التشبيه بالمفعول او التمييز ثم اضيفا اليه والصفة لما كانت شبيهة باسم الفاعل من
حيث المعنى اعطاها بالفاعل شبهت به في جميع انواع عمله تكميلا للشبه وتوسعا ولما لم تكن لها مفعول اضاف
اليه او نصبه جوزوا اضافتها الى الفاعل ونصبها اياه تشبيها بالمفعول او تمييزا على ما مر واذا شبهت الصفة به اى
فتشبيه وتشبيه اسم المفعول اللازم بهما متعديين اولى اذ لو لم يشبهت به في العمل شبه هو واسم المفعول
بها فيهما اخفض بما على التعاوض قوله اعلم ان الحد المذكور يشكل بمثل احنك الشاتين وآبل الحناء اى المعيب
عنه بانه شاذ وقيل ان معنى احنك اشد بها الكلا فيجوز الا يكون مشتقا من قولهم احتنك الجراد الارض اذا اكل ما
عليها وكذا آبل من حنيف الحناء معناه اشد الناس بالنار في رعى الابل واعلمهم بها فيجوز ان يكون من ابل الرجل
بالكسر ابالة فهو ابل اى حاذق في مصلحة الابل وقيل كانه شاذ لكن لا من هذا الوجه بل من جهة انه بني من المزيد خلافا
للزمخشري ومن الشاذ اولى واخوف فانه لا فعل لهما واما قولهم هذا اخصر من كذا ففيه شذوذان لانه بني من المزيد
مبني للمفعول وهو الحصر واصل المثل آبل من حنيف الحناء قبيلة قوله فان لو قال وشرطها غالبا لكان اصوب اعلم
سيبويه يحكي المرو بحق اى ما لاول ميرة اولا اخره رجع الى الفعل فليس فيه كثير على التكثير او الحق انه يحكي الثلاثي
غالبا وان لم يذكر قوله ولا يشكل بمثل ولست بالاكثر منهم حصى البيت للاعشى في اخره وانما العزة للكاثر
المراد الحصى العدد والكاثر الغالب اى لست بالاكثر منهم عددا وانما العزة للغالب وقيل المراد بالحصى الذهب والفضة
ونصب حصى بالتمييز ولما تقرر انه لا يجمع بين من التفضيلية والالف اللام وجب ان يتاول امثال هذا وتاويله في هذا
البيت ان منهم لا يتعلق بافعل التفضيل بل بمحذوف وقيل من للتبيين قوله ومن التى يستعمل مع اسم التفضيل لابتداء
الغاية وقيل انها متعلقة بمحذوف يكون في موضع الحال لست كالى قولك انت من بني فلان اى تبع تريد انت
كائنا من بني فلان النجاح وقيل انها بمعنى في كما ذكره الشارح قوله كقوله تعالى يعلم السر واخفى ذكر ان المراد من اخفى حديث
النفس وقيل السر ما سترته في قلبك وانت تعلمه واخفى من السر ما هو مستور في قلبك وانت تعلمه وكذا قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم وما انت اعلم به مني وما حذف منه لفظ من على سبيل اللزوم آخر تقول جاني زيد ورجل آخر وتكون
مطلقا مع ان استعماله بمن قوله والا لزم من قوله المضاف اليه التناقض جواب سوال مقدر تقريره ان يقال ان لم يكن اذا
قلت زيد افضل الناس فانت مفضل زيدا على من اضيف اليه فضل ومن جملتهم زيد فيكون مفضلا الى على نفسه

تبا ور

اى الكل

فان كان سواد ولا ابام [illegible] قوله ونحو نصيب اشعر اجمل جلدته نصيب على لفظ التصغير اسم شاعر والمراد في اجمل جلدته اجمل اللون
اهل السودان انشد شعرا للوليد بن عبد الملك وقيل للفرزدق فاستحسنه فقال له انت اشعر اهل جلدتك وقيل
انه قال للفرزدق ذلك [illegible] منه وقال جعلني من اشعر السودان والمراد نصيب شاعر اهل جلدته لان اهل جلدته
شعراء ونصيب اشعر منهم قوله ولا يعمل مظهرا اه لا يعمل اسم التفضيل في الفاعل والمفعول به الا عند حصول الشرائط
فاما عمله لانه حتى تكون بمعنى الفعل كما سنذكر ان شاء الله تعالى فان قيل ما ذكرتم معروض باسم الفاعل الذي للمبالغة
اذ ليس له فعل في المبالغة وبالصفة المشبهة ايضا اذ لا فعل لها ايضا بمعناها في الثبوت اجيب عن الاول
بانه محمول على اسم الفاعل الذي ليس للمبالغة بخلاف افعل التفضيل فانه ليس فيه ما يحمل عليه [illegible] الثاني
بانها وان لم يكن لها فعل بمعناها لكنها شابهت باسم الفاعل في انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث فحملت عليه بخلاف
افعل التفضيل لانه ليس جاريا على الفعل الا انه [illegible] العمل [illegible] اسم الفاعل في التثنية والجمع
والتذكير والتانيث قوله [illegible] افضل [illegible] وهو الاصل [illegible] ان افعل الذي يستعمل بمن اصل وهو ليس بمعنى الفعل
[illegible] العاملة حتى يعمل في الظاهر كالصفة المشبهة فانها [illegible] على الفعل
لكنها تشبه بما يجري على الفعل كما ذكره وكذا [illegible] ما هو الاصل لا يعمل في الظاهر فلان لا يعمل غيره اولى واحرى
[illegible] فلنا ان المستعمل بمن اصل لانهم [illegible] افعل التفضيل [illegible] فعل التعجب [illegible] بين الاسما
يبنى منه فعل التعجب واما استعمال افعل التفضيل بمن توافق فعل التعجب في لزوم الافراد بخلاف غيره ولا شك ان ما وافق
اصله في اكثر احكامه افضل بالنسبة الى ما خالفه [illegible] المظهر [illegible] ان عمله في المضمر لا يتوقف على حصول الشرائط
وكذا لا يتوقف عمله في غير الفاعل والمفعول من الظروف والحال وغيرها اذ [illegible] العمل [illegible] على الكذب كما في العمل
فيها قوله الا اذا كان لشيء [illegible] استثناء من قوله ولا يعمل في مظهر اه لا يعمل افعل التفضيل في الفاعل والمفعول به الظاهر الا اذا
تحققت الشروط وهي ان يكون افعل التفضيل صفة لشيء من حيث اللفظ وهو [illegible] المعنى لمسبب ذلك الشيء ويكون ذلك المسبب
مفضلا اي [illegible] زيادة الفضل باعتبار الاول اي باعتبار ما اجري عليه اسم التفضيل من حيث اللفظ على نفسه باعتبار غيره
او [illegible] يكون المسبب مفضلا اي [illegible] زيادة الفضل عليه باعتبار غير الاول وهو عين زيد [illegible] ان المسبب
مفضل ومفضل عليه باعتبارين [illegible] اسم التفضيل [illegible] النفي [illegible] الكتاب وتوضيحه انما يكون [illegible]
قوله باعتبار الاول [illegible] من الضمير [illegible] في مفضل الراجع الى المسبب [illegible] على نفسه متعلق بمفضل المقدر وقوله باعتبار غيره

حال من المجرور

حال من المجرور في نفسه وهو مفعول بواسطة الحرف [illegible] الحال عنه وتقدير الكلام فضل المسبب حال كونه مصاحبا وملابسا
اعتبار الاول وفضل على نفسه حال كونه مصاحبا وملابسا لاعتبار غيره قوله مثل ما رأيت رجلا [illegible] كان مثاله ذكر المصنف رحمه الله
ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن جار على الرجل من حيث اللفظ لانه صفته لكن ما هو الحسن في الحقيقة
هو مسببه وهو الكحل والكحل مفضل باعتبار انه في عين الرجل مفضل على نفسه باعتبار انه في عين زيد وهو اعني قوله في عين زيد
حال من المجرور في منه اي كائنا في عين زيد وقوله في عينه حال من الكحل مقدم عليه وذكر صاحب [illegible] ان في عينه ومنه وفي عين زيد متعلقات
باحسن فان قلت [illegible] الكحل سببا للرجل قلت المراد بالمسبب المتعلق وانما كان الكحل متعلقا به لانه مطروق في الرجل التي
هي [illegible] وقيل الكحل جعل سببا للحسن العين فالكحل سببا مجازيا فالمراد من المسبب المعنى اللغوي وقيل يمكن ان يحمل المسبب
على معناه المتعارف اي على المتعلق وذكر ان التفضيل [illegible] الكحل [illegible] فيكون العين سببا للكحل في التفضيل [illegible]
سببا فان قلت [illegible] ما ذكرتم [illegible] للرجل [illegible] خلافه قلت [illegible] التفضيل بالحسن لعين
الرجل [illegible] [illegible] الكحل كما [illegible] جدا [illegible]
الكتب [illegible] زيادة على غيره باعتبار انه في عين الرجل ولغيره عليه باعتبار انه في عين زيد [illegible]
ان المراد [illegible] تفضيل الكحل [illegible] في عين زيد على الكحل في عين كل رجل [illegible] المفضل والكافية
حتى رأيت في بعض [illegible] ان الكحل فاضل في عين زيد مفضول في عين غيره [illegible] ان الكحل في عين
زيد مفضول وفي عين غيره من الرجال فاضل فثبت ان ما بعد من هو المفضل وما قبلها هو المفضل عليه لكن النفي [illegible]
ان هذا العكس بالنظر الى صورة الاثبات وفيه تسامح لان النفي [illegible] المحقق [illegible] مفضلا عليه
ابقاء الحكمة [illegible] النفي ومراده [illegible] عليه قوله [illegible] عمل اسم التفضيل في الظاهر عند وجود الشرائط
[illegible] بمعنى الفعل الذي اشتق هو منه [illegible] عند [illegible] لان قوله ما رأيت
رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد بمعنى قوله ما رأيت رجلا حسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد [illegible] على
معنى انه [illegible] التركيب الاول [illegible] التركيب الثاني وعلى العكس [illegible] الصدق [illegible] كل واحد منهما بمعنى
الآخر [illegible] قلت ان المثالين متلازمان لان معنى الثاني نفي مساواة حسن كحل عين الرجل بحسن كحل عين زيد وهو مستلزم اثبات
زيادة حسن كحل عين زيد لان النفي يتوجه الى ما بعده [illegible] وما كان المراد في الموجب اثبات المماثلة بين حسن كحل عين الرجل وبين
كحل عين زيد كان المراد في المنفي نفي المماثلة [illegible] الكلام [illegible] حسن كحل عين الرجل ليس زائدا على حسن كحل عين زيد [illegible] تشبيه في
[illegible] ان لا يكون المشبه زائدا على المشبه به [illegible] وهو تفضيل حسن كحل عين زيد على حسن كحل عين الرجل [illegible] معنى الكلام

المثال الاول تفصيل حسن الكحل الواقع في عين زيد لان المتكلم اذا ادعى زيادة حسن كحل عين الرجال على حسن كحل عين زيد استعمل اسم التفضيل الواقع في الموجب مبالغة لحسن كحل عين الرجال على حسن كحل عين زيد لانه لم يرض بمساواته فاذا اراد المخاطب
نفي قول المتكلم ينبغي ان يحمل معنى كلامه في المنفي ايضا على المبالغة وهي لا تكون الا اذا حمل على زيادة حسن كحل عين زيد على
حسن كحل عين الرجال فلا يكون معناه نفي زيادة حسن كحل عين الرجال على حسن كحل عين زيد لاحتمال مساواته لما في عين زيد
فلا يكون فيه مبالغة لكن المقصود حصول المبالغة في المنفي فينبغي ان يحمل على زيادة حسن كحل عين زيد على حسن كحل عين
الرجال لينتفي زيادة حسن كحل عين الرجال وكذا المساواة فيحصل في المنفي ما قصد من المبالغة فاذن كان معنى المثال الاول كالثاني في
تفضيل حسن كحل عين زيد فيحصل الحكم وهو كون اسم التفضيل بمعنى الفعل فيعمل في لانتفاء مانع العمل واذا ثبت ان الشروط
المذكورة تاثيرا في جعلها اسم التفضيل بمعنى الفعل علم انه ان فقد شيء منها يلزم ان لا يكون في معناه فلا يعمل في الظاهر واما
اشتراط النفي فلانه لو كان مثبتا لم يكن بمعنى الفعل الا ترى ان قولنا رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد معناه
معناه التشبيه ومساواة الكحل في الحسن بخلاف قولنا ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد والوجه الثاني من الوجهين
ان الكحل في المثال لو لم يكن مرفوعا بالفاعلية لكان مبتدا لانتفاء احتمال شيء آخر لان احسن لا يصلح لان يكون مبتدا والا لكان
المبتدا اقبل صلوحا للابتداء ويتوهم الخبر لان الكحل خبر معدوم على صحة كون احسن مبتدا وهو مبني على ان كون المبتدا نكرة
والخبر معرفة ممتنع لكن الثاني اعني كون الكحل مرفوعا بالابتداء باطل اذ يلزم ح الفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو متمم
لمعناه وبمنزلة جزئه وهو منه باجنبي وهو الكحل لانه على تقدير ان يكون مبتدا لا يكون معمولا لاحسن فيكون اجنبيا وانما
قلنا انه متمم لمعناه وبمنزلة جزئه لان احسن ومنه بمنزلة المضاف والمضاف اليه وهما كلمة واحدة فكما لا يجوز الفصل
بين اجزاء الكلمة الواحدة لا يجوز بين ما هو ككلمة واحدة فيمتنع الفصل بينهما بالكحل على تقدير ان يكون مبتدا واما اذا كان مرفوعا
بالفاعلية فلا يلزم الفصل بالاجنبي بالكحل لانه ح يكون معمولا له والمعمول لا يكون اجنبيا فان قلت على تقدير كون الكحل مبتدا
تقدم منه عليه لئلا يلزم الفصل باجنبي ولا استبعاد في الخبر قبل الفصل على تقدير جعل احسن مبتدا اجيب بانه انما ادعينا وجوب
ارتفاع الكحل بالفاعلية وعدم جواز حمله على خلافه في مثل هذا التركيب فاذا قدم منه لا يمتنع حمله على خلافه لتغير التركيب واما اجاب
المص رحمه الله في شرحه بقوله ولو قدمت منه لرجع الضمير الى غير مذكور يعني يلزم اضمار قبل الذكر عن مبتدا لانه يكون من تتمة الخبر
بنية التاخير وهو غير جايز كقولك في داره زيد قوله وكذلك ان تقول الخ اي كذلك يعمل في الظاهر عبارة اخرى احصر من الاول وهي ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد بحذف الضمير من منه ومن في عين زيد وادخال من في عين زيد فيفيد ما ذكرناه واعلم
انه لا بد من تقدير ذكر المتعلق وهو الكحل مضافا الى عين زيد ليصح المعنى فالتقدير من كحل عين زيد قوله فان قدمت ذكر

العين

العين اما اورد هذه العبارة بحرف الشرط لعله استعمالها وكثرة التغيير ولهذا احتاج الى نظر خاص بكلام الفصحاء قال الحاجبي
وكل ان يقول انه لم تقدم المفضل عليه مع على الفعل وهو عليه زيد والتسمية غير زيد مفضلا عليه انما هو على رايه وبالجملة
وهذا متروك مع ان التفصيل باجمعه للعين لا للكحل فيكون باقي الكلمات محذوفا مستغنى عنه للعلم به فنقول ما رايت كعين
زيد احسن فيها الكحل تقديره ما رايت عينا كعين زيد احسن فيها الكحل منه فيها الضمير المجرور الاول عائد الى عينا والثاني الى
الى الكحل والثالث الى عين زيد هذه العبارة كما ترى احصر العبارتين المذكورتين مع ان معناهما معناهما اذ المراد
تفضيل حسن عين زيد على حسن كحل عين غير زيد مثله في العبارتين فان قلت الاتفاق من ارتفاع الكحل بالابتداء هو
الفصل بالاجنبي منتف مع تمكن العبارة فينبغي ان يجوز رفع احسن قلت اجاب عنه المص بوجهين احدهما ان هذه العبارة
فرع عبارة الاولى فكما لا يجوز في الاصل لا يجوز في الفرع وثانيهما ان الفصل فيهما مقدر ايضا على تقدير جعل احسن قوله وهو
مثل ما انشده سيبويه مررت على وادي السباع الخ البيت لسحيم بن وثيل اليربوعي قوله ولا ارى كوادي السباع اقل به
ركب مثل ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل حيث تقدم المفضل عليه على اسم التفضيل فتقديره ولا ارى واديا كوادي
السباع حين يظلم اقل به ركب منهم به الضمير في به المذكور لوادي الموصوف بالكاف اي به المقدر لوادي السباع ولو عبرت
بالعبارة الاولى قلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه تابة منهم في وادي السباع ما قل وهو من حيث اللفظ على واديا
وهو في المعنى لمشبه وهو الركب مفضل باعتبار من هو له وهو مولد به مفضل عليه باعتبار وادي السباع ولو عبرت بالعبارة
الثانية قلت ولا ارى واديا اقل به ركب من وادي السباع اي من ركب وادي السباع قوله واديا مفعول لارى وانكار
والمجرور اعني كوادي السباع حال منه او مفعول ثان وقوله حين يظلم حال من وادي السباع والعامل فيه معنى التشبيه اقل صفة
لواديا وقوله ركب فاعل لاقل وهو المراد بالاستشهاد والجملة الفعلية الخ قوله اتوه صفة لركب والتايه التوقف والتلبث
وهو نصب على انه تمييز من اقل اي توقفا او مفعول مطلق من اتوه لانه نوع من الاتيان وقيل على انه حال اي متلبثين
لشدة الخوف وقوله احوف عطف على اقل او على تابة اي حصلت حالا وقوله الا ما وقى الله استثناء مفرغ وما مصدرية
اي في كل وقت الا وقت وقاية الله تعالى الساريا قوله ساريا منصوب بوقى وقيل حال من ضمير احوف وقيل تمييز منه
قوله واعرابه نصب رفع وجر واعلم ان الاعراب في الاسم وضع كل واحد منه ومنها لدلالة على معنى فالرفع للفاعلية
والنصب للمفعولية والجر للاضافة لان المطلوب من الاسماء هو المعاني واما الفعل فاعرابه لا يدل على معنى لان المطلوب
من الفعل بيان صدور الفعل من شخص في زمان من الازمنة الثلاثة وهذا المعنى لا يتغير بتغير الحركة الاولى الا ترى ان قولك يضرب
الآن يدل على صدور الفعل في الزمان الحاضر لا يتغير هذا المعنى برفع الباء ونصبها وجرها بخلاف قولك ما احسن زيدا فان كل واحد

ضمير رفع ادرو نصبه وجه مخالف للاخر كما مر قوله الا لام الجحود لام زائدة لتأكيد النفي الخ واما سميت هذه اللام لام الجحود لمجيئها بعد
كان الجحد عبارة عن نفي ما سبق ذكره قوله كقوله سأترك منزلي لبني تميم الخ مصراع معقول سأترك والبني تميم متعلق
والحق من لحق يلحق الا ادرك معطوف عليه والستريحا منصوب بأن المقدرة بعد الفاء والاستشهاد في نصب الفعل بعد
الفاء وليست بعد الاشياء الستة والكوان انه شاذ مع ان الرواية المشهورة لا لحق بالحجاز رفعا بدلا كون الفاء عاطفة
والستريحا منصوب لعطفه على لألحق وقد يقال ان لم يكن من اللحوق بالحجاز على تقدير الجزاء من ما كان عن واجب وهو الشرط
في المعنى والى هذا اشار بقوله واراد به ان الحق الشرح الخ اراد به الشرط الاول سبب للثاني قوله لا تنه عن خلق وتأتي
مثله الخ البيت لابي الاسود الدؤلي الخلق الطبيعة وحركت اللام للوزن والاسكان ايضا جائز بالسكون حصر الخلول
لا تنه احدا عن خلق وتفعل انت مثله فانك اذا فعلت ذلك يكون عارا عظيما وله عار عظيم مبتدأ [illegible] وكلا النهي
عن الشيء والاتيان بمثله عار عليك وعظيم صفة عار والاستشهاد في نصب تأتي بعد الواو في جواب النهي ويروى
تأتي بسكون الياء وجعله مرفوعا على الحال الا وانت تأتي مثله اى لا تنه عن شيء في حال اتيانك مثله قوله للبس عباءة
وتقر عيني الخ البيت لبنت بجدل الكلابي والمعنى ان لبس الخشن من الملبوس مع قرة العين احب الي من لبس الشفوف
يقال قرت عينه وتقر بالفتح في الماضي والكسر في الغابر نقيض سخنت الشف بالفتح ستر رقيق قال ابو نصر ستر احمر رقيق
من صوف فيستشف ما وراءه وتركيبه ظاهر والاستشهاد انه نصب تقر بأن المقدرة بعد واو العاطفة قوله فهذه الحروف
التي ينصب بعدها ان على ثلاثة اقسام قسم يمتنع اظهار ان بعدها وهو حتى والواو والفاء واو ولام الجحود وقسم يجب وهو اللام
اذا دخلت على لا النافية كقوله تعالى لئلا يعلم وقسم يجوز وهو اللام اذا لم يقع بعدها لا والواو العاطفة فان قلت موضع ان المقدرة
مع الفعل بعد هذه الاحرف من الاعراب قلت ذكر عبد القاهر انه على ثلاثة اقسام احدها لم يكن موضعها الرفع بالابتداء والجر بالحروف
كما اشار اليه الشارح في تقدير الامثلة الثاني لم يكن موضعها النصب كقولك ليت لي مالا فانفقه فكأنك قلت ليت ان يثبت
لي مالا فانفقه اي ليت استقرارا مانعا فا الثالث الا يكون فيه الرفع والنصب كقولك اذهب فتدرك اي ان شئت
كان التقدير ليكن منك ذهاب فادراك وان شئت كان التقدير اذهب ان تذهب فتدرك قوله كقوله اين تصرف بها العداة
تجدنا الخ البيت لابن همام السلولي العداة جمع عدو وفي الصحاح فانما يقال قوم اعداء وعدى بكسر العين فان اذا خلت
الهاء قلت عداة بالضم والعيس الابل البيض الباء في بها زائدة لانه يقال صرفت الرحل والعداة فاعل تصرف تجدنا
جزاء الشرط ونصرف بحكم في محل النصب مفعول ثان لتجدنا والاستشهاد ان اين جزم تصرف وتجد قوله كقوله متى ما تلقني
فردين ترجف الخ البيت لعنترة تلقني من اللقاء اي منفردين ترجف اى تضطرب وتتحرك وروانف جمع رانفة

وهي طرف الالية

وهي طرف الالية والاستطارة التفرق والازعاج والمراد به هاهنا التحرك من قولهم استطار الشيء اذا تحرك واصله تستطاران بنون مخففة
قلبت الفاء للوقف يعني اذ القيتني في حال كوننا فردين لا يعينني احد ولا يعينك احد تتحرك اطراف اليتيك من خوفي فالواو في
كما في احد تتحرك طرفا اليتيه بلغني فعل الشرط وفردين حال من الفاعل والمفعول وترجف جزاء الشرط وروانف اليتيك
فاعل ترجف وتستطارا معطوف عليه والاستشهاد ان متى ما جزم فعلين قوله كقوله متى تأته تعشو الخ البيت للحطيئة
يمدح بغيض بن شماس وهو من بني سعد بن زيد مناة عشوت الى النار اعشو اليها عشوا اذا استدللت عليها
ببصر ضعيف متى كلمة شرط وتأته مجزوم بها وتعشو فعل وفاعله متخلل بين الشرط وجزائه وهو في محل النصب بالحال اى عاشيا
لان المضارع اذا خلا عنهما اى شيء فعنه على الحال وان شئت جعلته على البدل وتجد جزاء الشرط وخير نار مفعوله وعندها
ظرف وخير موقد فاعله والجملة صفة نار [illegible] صفة [illegible] معولا واصل الانه من [illegible] والاستشهاد ان
جزم فعلين كما رأيت قوله كقوله فاصبحت انى تأتها تلتبس بها الخ البيت للبيد بن ربيعة بن مالك وسبب انشاد هذا
الشعر ان عم لبيد اسمه عامر اتلف حمامه لجار لبيد فغضب لبيد وانشد قصيدة من جملتها
هذا البيت وقيل كان عمه قد ضرب جاره بالسيف الضمير في تأتها وبها الداهية
تلتبس اى تختلط كلا مركبيها اى كلا جانبي تلك الداهية اى قدامها وخلفها
شاجر اى مضطرب ومتحرك تحت رجلك تتزلزل فعلت فعلا لا تخلص من شؤمه
من داهية مثلك من قدامك فلقفاك وتحت رجلك شبه الداهية بالدابة
الشموس حتى ركبها الراكب اسقطته تأتها جملة فعلية وفعلها مجزوم بانى
وتلتبس ايضا مجزوم بها وهو المستشهد كلا مركبيها مبتدأ وشاجر خبره
وتحت رجلك ظرف شاجر والجملة في محل النصب على الحالية بالضمير فقط
ويحتمل ان يكون خبرا بعد خبر وانى مع معمولها خبر اصبحت قوله وامثلته ارى
العمر كنزا ناقصا الى اخر البيت لطرفة ارى فعل من افعال القلوب والعمر
مفعوله الاول وكنزا مفعوله الثاني وناقصا صفة كنزا وكل ليلة ظرف ناقصا
وما شرطية وتنقص مجزوم من النقص والايام فاعله والدهر معطوف
عليه وينفد ايضا مجزوم من باب علم قال في الصحاح نفد الشيء بالكسر نفادا
فني

والاستفهام الا ما اشرطية جزم فعلين كما راب قوله كقوله واذا تصبك من الحوادث نكبة الخ ماجد النكبة واحدة نكبات الدهر تقول
اي صابته نكبة اي مضرة ونكب فلان فهو منكوب وغيابه الحب قعره وكذا غيابة الوادي المراد ههنا الغم فتنجلي اي
فتزول وتنكشف تصبك مجزوم باذا وهو المستشهد نكبة فاعله فاصبر الفاء جزائية واصبر جزاء اذا فكل غيابة
الفاء تعليلية وكل غيابة مبتدأ فتنجلي خبره ودخول الفاء على خبر المبتدأ اذا كان موصوفا بما يشبه الشرط ضعيف ويحتمل
ان يكون التقدير فكل غيابة تصيبك او تكون الفاء زائدة قوله كقوله فاصبح مغانيها قفارا رسومها المغاني جمع مغنى وهو
المنزل وقفار جمع قفر وهو المكان الخالي من الماء والنبات والرسوم جمع الرسم وهو الاثر يقال رسم الدار اي اثرها
اي صارت منازل المحبة خالية وآثارها مندرسة كان لم تؤهل ولم تونس سوى اهل الوحش مغانيها اسم اصبحت
وقفارا خبرها ورسومها مبتدأ وكأن لم تؤهل خبره وما عليها ضمير عائد الى الرسوم وسوى ظرف لم تؤهل مقدم عليه والجملة
خبر رسومها ورسومها مع الخبر خبر بعد خبر لاصبحت ويحتمل ان يكون رسومها بدل الاشتمال [red] من مغانيها وكان لم
الا خبر بعد خبر لاصبح الاستشهاد انه فصل بين لم ومعموله وهو تؤهل قوله علم ان المراد بالسبب هو السبب في العقل
مع لحكم العقل ان الثاني يوجد عند وجود الاول يعني وجوده معلقا عليه كما ان طلوع الشمس في المثال وان كان سببا لوجود
النهار لكن بالنظر الى الخارج وذلك عند العقل فيتبع قوله مثال الربع قول زهير وان اتاه خليل يوم مسغبة الخليل
الفقير المختل الحال المسغبة الجوع من سغب بالكسر يسغب سغبا اي جاع الحرم بكسر الراء الحرمان ويروى بفتحها تقول اني
ان الممدوح فقير يوم جوع يقول ما لي غائب ولسن بممنوع خليل فاعل اتاه يوم مسغبة ظرفه يقول جواب الشرط
لا غائب ليس غائب اسمها ولا حرم ما والتصويب ان يجعل النفي الكل ومالي مبتدأ وغائب خبره ولا حرم معطوف على لا غائب
وتقدم الخبر ابطال عمل لا والاستشهاد على انه رفع تقول والاداة رفع تقول وهو جواب للشرط على معنى التقدم عند سيبويه
كانه قال يقول ان اتاه خليل وعند الكوفيين على اضمار الفاء اي فيقول قوله اعلم انه اذا تقدم الجزاء كما انت طالق ان دخلت الدار
واكرمتك ان تكرمني فعند البصريين الجملة المتقدمة دالة على الجزاء وليست هي الجزاء والتقدير انت طالق ان دخلت الدار
فانت طالق وعند الكوفيين الجملة المتقدمة هي الجزاء من غير تقدير جزاء آخر قوله كما قال اكتف بنم الناس اي اكتف عن
الحديث بنم الناس قوله مثال الامر قيل انما قال مثال الامر ولم يقل الامر لان الامر حقيقة طلب الفعل بسبيل الاستعلاء
وههنا ليس الغرض بيان ذلك بل المقصود بيان نوع من الصيغة التي تدل على الفعل واليه اشار ان هذا نوع
نوع من الكلام المخاطب به وقال الزوزني في شرح اللباب انما قال دون ان يقول الامر لان الامر كما اشتمل هذا النوع

المخصوص

سهو سهو
يصبحوا الامه

المخصوص من الفعل اشتهر في المصدر فاراد ان يعين ان المقصود اللفظ لا المصدر قوله وانما قال وحكم آخره حكم المجزوم ولم يقل
لكونه مبنيا كالكوفيين فانه عندهم معرب واصله باللام ثم حذف حرف المضارعة للتخفيف الاساس وجوابه مسطور في المطولات قوله فانه
يتوقف على شيء يتعلق به ضرب الضارب قال الامام الاندلسي في المحصل شرح المفصل واورد على تعريف المتعدي ان غير المتعدي يتوقف
تعقله على الفاعل ولذلك حده المنطقيون بانه اللفظ الدال على معنى لموضوع غير معين يتوقف على تعقل الفاعل في الحكم وان لم يكن
معينا واجيب بانه الفعل لا يتوقف تعقله من حيث كونه فعلا على من يقوم به لانا نعقل الفعل ولا نخطر ببالنا من يقوم به ولذلك نقول
ما رسمه صفة يتعلق بالشيء على ما هو به من غير ان يتعرض الى ذكر الفاعل ولو كان الفاعل مأخوذا في تعقله لوجب التعرض في حده كما وجب
التعرض لمتعلقه وقيل ان الزمان والمكان يتوقف عليهما تعقله وهو غير صحيح فانا نعقل الفعل مع الذهول عن ذلك
نعم قد لا يوجد الا كذلك لكن لا يلزم من ذلك ان يتوقف تعقله عليهما كما ان الجسم لا يوجد الا في مكان وزمان وان لم يكن ذلك
داخلا في حقيقته فلا يتوقف تعقله على تعقلهما هذا ما افاده ذكر الامام في التحصيل وفخر الائمة في التوفيق قوله وغير المتعدي
يصير متعديا باحد ثلاثة اشياء اعلم انهم بلغوا اسباب التعدية الى ستة الثلاثة التي ذكرت وسين استفعل
مع ما يزيد عليه حرف الباء كخرج الشيء واستخرجته والف المفاعلة نحو جلس زيد وجالسته والسادس ان يتضمن الفعل معنى — والهمزة في
فعل آخر متعد كتضمنهم رحبت معنى وسع فبهذه الستة يصير الفعل المتعدي بها بحيث يتوقف تعقله على امر لم يكن قبل ذلك
فيلتحق ما اصله كذلك ... ان التعدي بهذه الحروف يكون من غير تغير حصل بها للفعل لان الفعل يكون باحد معناه
متعديا وليس المراد ... الالفاظ باعتبار ... يكون الفعل متعديا بل لا بد من اعتبار معنى ... بها لان
الفاعل بها يكون للتصيير وغيره فالتي للتصيير هي التي يكون للتعدية اذا كان معناها التصيير فاذا قلت ذهب زيد واذهبت
زيدا صار متعديا بالهمزة لما لم يكن افادت التصيير مع بقاء المعنى الاول في اصله واعلم ان الزمخشري مثل للمتعدي
باي وقولهم غضبت عليه الصيغة ورده الاندلسي بانه غير مستقيم اذ معنى التصيير فيه مفقود الا ان الكل اذا قلت
غضبت الصيغة وغضبت عليه الصيغة صح ولا يدل على افادت تصييرا فقط الا يكون قبيل ما كنى فيه نعم يصح
ان يقال جاء وتجوز ان الفعل متعد اليه لكن لا باعتبار هذا التعدي الا ان كفى فيه كما يعدى الفعل اللازم متعديا الى الظرف
وغيره ولسنا نعني بهذا التعدي والفرق بين التعدي الذي يكون لصدده وبين غيره قد حققناه في الحواشي المعلقة في شرح التصريف للعلامة
التفتازاني واعلم ان الواحد يتعدى بعدة حروف على قدر المعنى المراد منه قال بعضهم كان المعاني تكمنة فيه والحروف الجر
يظهر بها فاذا اردت ان تبين ابتداء الغاية قلت خرجت من الدابة وان اردت المجاوزة قلت خرجت عن الدار وان

اظننت واخبث

وان اردت المصاحبة قلت خرجت بسلاحي قوله وبمعنى الى ثلثة مفاعيل كاعلم واري الخ وقد اجاز الاخفش
وادخلت وازعمت قوله افعال القلوب ماذكره فيه نظر لانه كان معلوما من المتن فلا حاجة الى ايراد قوله اعلم
وقد يستعمل اريت استعمال ظننت فيقال اريت زيدا منطلقا وكذا اري وترى وكذلك القول اذا دخل عليه همزة
الاستفهام لانه بالهمزة يصير مشكوكا فيه فيشبه الظن كقولهم متى تقول زيدا منطلقا اي متى تظن زيدا منطلقا قوله وفيه
نظر لجواز حذف كلا واحد من المفعولين والخبر تمام ذكر الاول ليس انه يجوز الاقتصار والحذف في افعال القلوب عند
دلالة الدليل كما يجوز في المبتدا والخبر وكذلك لا اسم ماهذا الحذف اقتصارا لان المحذوف مراد معنوي واما حذف لفظا وهو مراد
معنى كلا المفعولين الثاني من باب كسوت فيبقى الفرق بين ما من الافعال وباب كسوت ان الحذف لا يجوز فيها الا
بدليل وفي باب كسوت يجوز سواء كان هناك قرينة لا تدل على المحذوف اولم يكن فحصل الجواب عن النظر المذكور
وقد اجاب عنه الشارح النحرير العلامة الكشاف فليطالع ثمه وعلى الآية الكريمة ان يبخلون دال على البخل فيجوز
الحذف قوله اي ومن خصائص هذه الافعال التعلق بها اذا توسطت بين المفعولين قال الامام الحديثي الحال الملغى من
المفعول المطلق بين الحسن والقبح اذا كان ضميرا او اسم اشارة وقبيح اذا كان مظهرا مضافا الى ياء المتكلم وان
لم يكن مضافا فهو اقبح كزيد ظننته او ظننت ذاك او ظني منطلق اذ العامل لا يلغى عن بعض معمولاته دون بعض
فعلى هذا السقط ما قيل انه اذا الغي بالتوسط مثل زيد ظننته مقيم مثلا فكيف يعمل في الضمير قوله اعلم اني لم اعرف
فائدة هذا الحكم في قوله حكم معناه قلت يمكن ان يقال ان معناه صار مثلا الانفعال وغيره لا يتصف بالانفعال بل لكونه
منتقلا الى هو حكم الانتقال فعلا اعطى صار غيره حكم معناه وكذلك معنى كان في قولك كان الله عليما استمرار الفاعل على
المفعول فيكون الخبر صفة مستمرا عليها بعد اعطى كان غيره حكم معناه فافهم فانه لطيف وذكر الحديثي ان معناه
لا اعطاء الخبر حكم معناه اي اثره من الثبات ونفي وصيرورة واستمرار الى غير ذلك قوله تتبعها فنوا والمطي كانها قطا الحزن الخ
البيت لابن ... والبيداء البادية التي تبين فيها الماشي القفر الخالي والقطا نوع من الطيور الحزن الارض الغليظة
فراخا جمع فرخ بيوضها جمع بيض يعني تتبعها بالمغارة تسرع بنا المطي كما تسرع هذا الطير الى بيوضه بعد ان صارت فراخا
يعني اسرعه الى الافراخ اسرع من اسراعه الى البيض والتقدير كانت بيوضها فراخا اي صارت وهو المستشهد
والخامس مما هو من الناقصة اكثر الاختلاف فيه الى الغي موضعه منها النحل مسندا وقطا الحزن خبر كان واسمها
الضمير وكان مع اسمها وخبرها خبر المبتدا بيوضها اسم كان وخبرها مقدم عليها وهو قوله فراخا والجملة حالية قال جار

العادي

الهادي لو حملنا كان على معناها في غير ما ذكر ان صار لكان مدار خبرها البيوض فيما مضى كانت فراخا وهذا محال قوله او دامت كان
الكاس صنعان شاهت الخ شاهت من شيب بالكسر يشيب شيبا اذا فرح بيلته العدو والكاس
مبتدا وصنعان خبره وشاهت بدل من صنعان او خبر محذوف المبتدا والتقدير احدهما شاهت والآخر مثنى معطوف
عليه قوله بالبرد متعلق بحتى وكنت اصبح صلة الذي قوله او اسمها ان كان فيها ضمير الشان والجملة بعدها خبرها قوله
كان فقيل اذا كان الامر كذلك اي اذا كانت ثلثة ما قررنا كان الواجب الخ قوله لا مساغ لكون اقسام الشيء
قسيما له اعلم ان قسم الشيء هو ما كان مندرجا تحته واخص منه وقسيمه هو ما كان مقابلا له ومندرجا معه تحت شيء آخر
مثلا اذا قسمت الحيوان الى حيوان ناطق وحيوان غير ناطق كان كل واحد منهما قسما من الحيوان وقسيما للآخر ويمتنع كون
قسم الشيء قسيما له اذ يكون ذلك قسما في الواقع وقد جعلت انت قسيماله ويمتنع كون القسم قسيما عكس ذلك
واذا عرفت هذا فالجواب عنه بقوله ملنا اما على عن وكذا ليلا يطول فليس بصواب لانا نجوز كون اقسام الشيء
قسيما له لترك الاطلاق ممنوع مع انه لا فرق بين العبارتين في الاطلاق وغيره ان الحق عدم اقسام الناقصة على الانواع
الاحوال رح عكس ذلك فالصواب ان يغار انه ما حصل اقسام الناقصة قسيما لها وانما لزم ذلك ان لو كانت الاقسام
معطوفة على ناقصة وليس كذلك بل قوله ويعني صار معطوف على قوله لثبوت وقوله ويكون فيها ضمير ان الخ كذلك
كما هو ايضا معترف قوله وانما خص الاول بالناقصة مع ان الاخيرين كذلك اعلم ان بعضهم طعن في هذا الجواب بانه
لم يشير بالناقصة الى شيء من الاقسام الثلثة وجوابه انه لما لا يمكن كون كل من الثلثة اقساما للناقصة فعدم تسليم اطلاق
الناقصة عليها يكون ابرد من الثلج قوله الكون كل واحد منهما لطمع الحصول والاشتقاق قال سيبويه معنى عسى الطمع والا شفاق
الطمع فيما يستقبل والله اشار بقوله لطمع الحصول والاشتقاق ان لا يكون قوله كقوله عسى الغوير ابؤسا الغوير تصغير
الغار قال الاصمعي اصل هذا المثل انه كان غار فيه ناس فانهدم عليهم او اتاهم فيه عدو فقتلوهم فصار مثلا لكل
شيء يخاف ان ياتي منه شر وقال ابن الكلبي والغوير ماء لكلب معروف ومثل هذا المثل تكلمت به الزباء لما تنكبت الجاد قصير
اللخمي بالاحمال الطريق المنهج واخذ الغوير قوله كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه اي الكرب الغم والفرج
والبيت لهدبة بن الخشرم وكان من قصته انه [illegible] ابن عمه وكان هدبة
قد قتل ابن عم زيادة بن زيد الحارثي فحمل الى معاوية فتقدم عبد الرحمن اخو المقتول الى معاوية فادعى عليه قتل اخيه
فقال معاوية ما تقول يا هدبة فقال اتريد ان اجاوب شعرا او نثرا فقال شعرا فانه اعجب منه الاقرار فقال معاوية
اراك اقررت فقال هدبة هو ذلك فطلب عبد الرحمن ان يقيده فكره معاوية قتله ووجه به الى المدينة

ازاراده

يحسن بها حتى يبلغ اى الكثرة معاد الشعر الذى منه الاستشهاد فى المغنى فبلغ اى زاروه فوصف عليه عشر ذمات خال
الا القعود فدفعه الله فقتله وتشابه فى البيت صدر ان من خبر عسى وهو قليل والاقرب اسم عسى والاولى نعت الكرب
وفرج اسم كان وورائه خبره ويجوز ان تكون تامة وفرج فاعل لها قوله كقوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا
البيت لرؤبة واوله ربع عفاه الدهر طولا فانمحى الربع بمعنى الدار المنزل وعفاه درسه وانمحى من محاه يمحوه محوا ويمصح
بمعناه قوله ربع مبتدأ وعفاه الدهر خبره وطولا تمييز والفاء عاطفة وانمحى معطوف على عفاه واسم كاد ضمير الربع وان
يمصح خبر كاد والالف للاطلاق والاستشهاد على ان استعمال كاد مثل استعمال عسى فى ان الخبر فعل مضارع مع ان قوله اذا غير
النأى المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح وفى بعض الرواية اذا غير النأى والنأى البعد والهوى عشق العشاق
والرسيس اثر الشيء وبقيته يعنى اذا غير هجران احباء المحبين وزال محبتهم عن قلوبهم لم يقرب زوال محبة
مية وهى معشوقته يعنى اذا لم يقرب زوال حبها فكيف بزوال حبها وتركته ظاهر والاستشهاد مذكور فى الشرح قوله والا لم
يكن لتخطئتهم وجه قال الاندلسى روى كاعن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة فوقف ينشد الناس بالكناسة قصيدته الحائية
فلما وصل الى قوله اذا غير الخ فناداه ابن شبرمة اراه قد برح فشنق ناقته وجعل يتأخر بها ويتفكر ثم قال
اذا غير النأى المحبين لم اجد قال عنبسة فلما انصرفت الى ابى اخبرته فقال اخطأ ابن شبرمة حين انكر على ذى الرمة
ما انشد واخطأ ذو الرمة حين غير شعره انما هو كقوله تعالى اذا اخرج يده لم يكد يراها فعلم من هذا الجواب تخطئتهم اياه
قوله فما مبتدأ نكرة بمعنى شيء عند سيبويه والخليل ومخصص المبتدأ انما هو العموم كما مر فى بحث المخصصات واما بكونه
فى معنى فاعل واليه مال الزمخشرى حيث شبهه بقولهم شر اهر ذا ناب على الكوفى وانكر بعض الناس كون ما نكرة بمعنى شيء
لانه يلزم ان يكون قولنا ما اعظم الله بمنزلة شيء اعظم الله وهذا كفر واجاب عنه السيرافى من وجوه ثلثة احدها ان معنى قولنا
شيء اعظم الله ان عباده يعظمونه الثانى انهم يعنون به كمالا ما بينه المعتبرين من عجائب السموات والارض انه تعالى
اعظم العالم الذى يرجع وكذا الشيء اليه فيكون بمعنى عظيما لا شيء جعله عظيما فرقا بينه وبين خلقه قوله الا انما الازمة ههنا
ليدل على الانشاء قال الزمخشرى فى حواشى المفصل مجرورة الباء علم التعجب لانه لو قيل اكرم زيد لم يدر اهو تعجب ام امر
فزادوا الباء لهذا كان ان هو اليم فى منى اى علامة للتقسيم ولا كذلك غيره قوله كما قال ما احسن زيدا اى هو به ولازمه
قوله ثم اجرى مجرى الامثال فلم يتغير عن لفظ الواحد المكلم بتغير الامثال واما لم يتغير المثل لان المقصود من ضربه تشبيه
الواقع بحال من ضرب به المثل قوله وذلك المضمر اما ضمير نكرة منصوبة اعلم انه قد يجمع بين الفاعل الظاهر وبين التمييز
تأكيدا فيقال نعم الرجل رجلا الله ان وقع الاستغناء عنه كما فى قوله تعالى ذرعها سبعون ذراعا والثانى ان الظاهر

ههنا ليس

ههنا ليس يراد به واحدا بعينه ففيه ابهام والمضمر قبل الذكر كذلك وهو مثل قولهم ربه رجلا معناه رب رجل قوله
وهو مركب من حب الشيء وحبذا اذا صار محبوبا اعلم ان الاصل حبب على وزن حسن فحذف حركة الباء الاول
وادغمت فى الثانية فصار حب وبعضهم ينقل حركة الباء الاول الى الحاء بعد اسقاط حركة الحاء واليه اشار بقوله
وحب والاول اشهر واما هو قبل التركيب انما نعدى فانه لا غير قوله وبهذا قال بعضهم حبذا مبتدأ وما بعده
خبره قال الجوهرى اصله حبب على ما قال الفراء وذا فاعله وهو اسم مبهم من اسماء الاشارة جعلا شيئا واحدا فصار بمنزلة
اسم واحد يرفع ما بعده وموضعه رفع بالابتداء وزيد خبره والاكثر لم يغير ذا من ذا لانك تقول حبذا امرأة ولو كان بدلا
لقلت حبذه المرأة قوله ولا يتغير فاعلها بمعاطف المخصوص يعنى عدم تغير ذا على هذا اللفظ اما لما مر والا لانه فاعله
معاطفة المخصوص نعم فكما لا يتغير الضمير فى نعم عن كونه مفردا مذكرا سواء كان الممدوح مثنى او مجموعا او مؤنثا استغناء
بذكر الاسم المميز للضمير اذ هو هو فى المعنى فكذا لا يتغير ذا على هذا اللفظ اعلم انه كما لا يتغير ذا عن هذا اللفظ لما ذكرنا
لا يجوز تصغيره ولا وصفه ولا تأكيده ولا العطف عليه اما لانه جرى مجرى الامثال وهى لا تتغير واما لانه لما امتزج بحب صار له
حكمه وتنزل منزلة بعض حروفه وكذا الابدال منه لان المبدل منه فى حكم المطروح وذا ههنا لا يجوز اطراحه واذا قلت
حبذا الرجل زيد فالرجل هو المخصوص وزيد بدل منه او عطف بيان له كما فى مثل نعم السلطان وانت تريد نعم رجلا السلطان
فلو حذف المميز لا يدرى ان السلطان فاعل او مخصوص والفاعل مضمر بخلاف حبذا فانه يعلم ان فاعله ذا واذا ذكر بعده
الاسم المخصوص كذلك قوله هى من اعلم ان حروف الجر على ثلثة اضرب ضرب لازم للحرفية وهو من قوله من الى قوله فتلوه
وضرب يكون اسما وحرفا وهو من قوله على الى قوله ومنذ وضرب يكون فعلا وحرفا وهو من حاشا الى الاخر قوله
وثانيهما التبعيض الخ اعلم ان كونها للتبيين والتبعيض والزيادة كلها راجعة الى المعنى الاول وكذلك كونها للبدل نحو ارضيتم
بالحيوة الدنيا من الاخرة وللتجريد فى النعت نحو لقيت منه اسدا وللاستغراق فى ما جاءنى من رجل والعوض عنه وكذا ما جاءنى من احد
ونحو قولهم ما جاءنى من رجل اى زيادة نهاهى وكذا ما جاءنى من احد ظاهره ان اصل الاستعمال الا فى العموم وكذلك لا يستعمل الا فى النفى
ما ما قولهم ما جاءنى من رجل عام لانه فرحه الاستغراق اصل الكلام بعد صدوره وحيث انما تفيد الاستغراق تثبت زيادتها
الا ترى انك لو حذفتها لكان نفيا للرجل واحد كما تقول ما جاءنى رجل بل رجلان فينبغى ان لا يحكم على من بالزيادة بل تجعل
للاستغراق قال الجوهرى لا تكون بمعنى على كقوله تعالى ونصرناه من القوم اى على القوم وقد تكون للقسم مكسورة الميم ومضمومها
كحرف اى لافعلن وذكر الجندى انها تكون للانتهاء قربت منه فانه مساو لقربت اليه وتجى للفصل اذا دخلت على ثانى
المتضادين كقوله تعالى والله يعلم المفسد من المصلح وتجى بمعنى الباء كقوله ينظرون من طرف خفى وتجى بمعنى فى كقوله

كوا من السوم اي من السوم قوله والثاني ان تكون بمعنى مع وهو اختيار احمد الاول وحكى صاحب الهادي انها تجي بمعنى في وذكر الكوفيين
انها للتبيين في قوله تعالى رب السجن احب الي مما يدعونني اليه اي تبيين فاعلية مصحوبها اي تفصيل الحب او البغض وتجي بمعنى
اللام كقوله تعالى والامر اليك كما تجي اللام بمعناها كقوله تعالى الحمد لله الذي هدانا وتجي بمعنى في كقوله كانني الى الناس اي
في الناس ومنه قوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيمة وتجي بمعنى من كقوله فلا يروى الى اي مني وتجي لفظ الى واحد الالآ
وهي النعم قوله مسند لا بمثل قوله فلا والله لا يلفي اناس فتى حتاك يا ابن ابي يزيد والاستشهاد
انه اوصل حتى الضمير والباقي ظاهر قوله وثانيها ان تكون بمعنى على وهو قليل كقوله تعالى ولاصلبنكم
الخ قال الزمخشري انها على اصلها لان الجذع ظرف للمصلوب لاستقراره وقال الشيخ الحاجب
كل ما فيه استواء او منزل منزلته فهو موضع في وكل معنى الاستعلاء دون الاستقرار
فهو موضع على وكل ما فيه معناهما فهو موضع الخير من نظر الى المعنى نحو جلست على الارض
وفي الارض وقد تجي للمصاحبة كقوله تعالى ادخلوا في امم اي مع امم وللتعليل كقوله تعالى
لمسكم فيما اخذتم عظيم وكقوله صلعم عذبت امراة في هرة حبستها وللمقايسة وهي الداخلة
على ما يقصد تعظيمه وتحقير متلوه كقوله تعالى فما متاع الحيوة الدنيا في الآخرة الا قليل
وبمعنى الباء كقوله تعالى ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه يكثركم به قوله ورب بوها الزيادة
نبا سالح وقد تجي للبدل نحو اعتضت بهذا الثوب خيرا منه وللتجريد نحو لقيت بزيد
بحرا وللتعليل كقوله تعالى انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل وبمعنى عن كقوله تعالى يوم
تشقق السماء بالغمام وبمعنى على كقوله تعالى ومنهم من ان تامنه بقنطار يؤده اليك
وجعل الاخفش مررت به منه وبمعنى من التبعيضية كقوله شربن بماء البحر ثم ترفعت
متى لجج خضر لهن نئيج ذكره الفارسي قوله واما في المنصوب نحو التقي هذا واما في
المجرور نحو ما صحبن لا بسالن بمن بمائة قوله كقول الهذلي لله على الايام ذو حيد
الى آخره قوله لله متعلق باقسم والا محذوف منه من يبقى للامن من الالباس اي لا يبقى
وذو حيد فاعل يبقى بمشمخر متعلق بيبقى وقوله به الظيان والآس جملة اسمية
صفة مشمخر وهو الجبل العالي وروى ذو صيد بفتح الحاء والاول اجود والر
والاستشهاد على ان اللام للقسم بمعنى الواو واللام تجي للتبين اذا تعلقت باسم

غراب

فعل

فعل او تعجب او تفضيل نحو سبب لك وما احب زيدا الي عمرو والذين امنوا اشد حبا لله وتجي للصيرورة
كقوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وتسمى لام العاقبة وبمعنى في كقوله تعالى ونضع الموازين القسط ليوم
القيمة وبمعنى عند كقراءة الآية لانه قيل المعنى عند يوم القيمة وبمعنى الى كقوله تعالى كل يجري لاجل مسمى وبمعنى بعد
كقوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس اي بعد زوالها وبمعنى على كقوله تعالى فلما اسلما وتله للجبين وبمعنى من كقوله
جرير ونحن لكم يوم القيمة افضل اي افضل منكم وبمعنى الفاء كقوله تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله وبمعنى
مع كقوله [illegible] قوله والثالث ان تكون فعلا ماضيا فيقال رب رجل كريم [illegible] او
سوء الخلق [illegible] ان عاملها [illegible] وفيها لغات رب الراء مضموم والباء مخففة مفتوحة
او مضمومة او مسكنة ورب الراء مفتوحة والباء مشددة مفتوحة او مخففة مفتوحة وربت بالتاء والباء
مشددة او مخففة مع فتح الراء وضمها وضم الراء وفتح الباء مشددة وهي المشهورة قال الجوهري
وقد يدخل عليها التاء فيقال ربت دالة على ما انثها لا انها كلمة وكذلك كل ما زيدت على الحرف ومنهم من يقف
عليها بالتاء ليفرق بين الحرف والاسم ومنهم من يقلبها هاء كما التاء التي في الاسم المؤنث قال الامام الاندلسي
دخول التاء الاولى على ان رب اسم لا الحروف الصافية قوله ذكره الله ما زيد قائم او قائما على اللغتين الاول على لغة بني
تميم والثاني على لغة اهل الحجاز كما مر قوله فلقد اراني للرماح دريئة البيت [illegible] وهو للعطا ابن الفجاءة الدريئة حلقة
يتعلم عليها الطعن قال الاصمعي هي مهموزة والجوهري [illegible] اورده في باب المهموز اراني فعل ماضي وفاعل ومفعول
وللرماح متعلق به ودريئة مفعوله الثاني من عن يميني متعلق بمحذوف في محل النصب على انه حال من الرماح وهذه نصب
على الظرفية والعامل فيه ما قبله واما مي معطوف على يميني قوله كقوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها البيت لكعب بن
زهير وقيل لمزاحم بن الحارث العقيلي واوله تصل وعن قيض ببيداء مجهل غدت من الغدو وهو ما بين طلوع
الشمس الى صلوة الغداة ونقيضه الرواح وهو من زوال الشمس الى الليل قال الاصمعي [illegible] غدت من عليه والقطا
انما يذهب ليلا فقال لم يرد الغدو وانما ذكره للتعجيل الظمؤ بكسر الظاء المعجمة غاية العطش تصل بالصاد المهملة
اي تسمع لاجوافها صليلا اي صوتا والقيض ما تشقق من قشور البيض والبيداء القفر الذي يبعد من سلكه
والمجهل المغارة التي يجهل الماشي الطريق فيها ويروى بزيزاء بكسر الزاي [illegible] وهو موضع تقول غدت
تلك القطا من فوق ذلك الفرخ لان الفوقية ثابتة ما دام صغيرا بعد ما اشتد عطشها تصوت من شدته

وعن قشور البيض بتلك المفازة قوله غدت فعل من افعال الناقصة واسمها ضمير القطا ومن عليه متعلق به وبعد ظرف مضاف
الى ما وهي مصدرية اي بعد تمام ظمئها تصل جملة في محل النصب خبر غدت وعن قيض ان يعطف على عليه كما ثبت عن اسماء الصغا
وكان من البيت شاهدان وان جعلته متعلقا بغدت جاز ويجوز ان يكون قوله بعدما خبر غدت وتصل جملة حالية
او خبر بعد خبر والاستشهاد في البيت على انه ادخل حرف الجر على على وعلم انهما اسمان وقيل على في البيت بمعنى عند
لان الفرخ بعد خروجه يكون عند امه لا تحتها وقد عرفت كون عن من اسماء التنوير وجاءت عن للبدل كقوله تعالى لا تجزي نفس عن نفس
شيئا وللاستعلاء كقولهم بخل عنه ورضي عنه الاصل عليه قال الكاكي وللاستعانة كقولهم رميت عن القوس اي بالقوس
وجاء للتعليل كقوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة اي للموعدة وجاء بمعنى بعد كقوله تعالى لتركبن
طبقا عن طبق اي بعد ويجيء مع كقولك لا تكن عنه ذلك الامر وابطا اي منه لان الوني بعد لا نغني ولا تنيا في ذكري
وعلى تجيء للمصاحبة كقوله تعالى الحمد لله الذي وهب لي على الكبر … وتعذر والسحاب واشباههما وللتعليل
كقوله تعالى ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم وللظرفية كقوله تعالى واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان
وبمعنى من كقوله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم وبمعنى الباء كقوله تعالى حقيق على ان لا اقول
على الله الا الحق وللاستدراك كقوله صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين فراى غيرها خيرا منها فليكفر عن يمينه واما الفعلية
نحو علا … ويكتب بالالف لانها من ذوات الواو ومجاز عنه على البيت قوله كقوله ليضحكن عني كابن دالمنهم والاستشهاد بعلو ج
ظاهر قال الكاكي الكاف تجيء للتعليل كقوله تعالى واذكروه كما هداكم وقال الفراء قد تجيء بمعنى على كقول بعض العرب كخير في جواب
من قال كيف اصبحت قوله كقوله وام اوعال كها او اقربا البيت للعجاج واوله نحى الذنابات شمالا كثبا
وام اوعال كها او اقربا ذات اليمين غير ما ان ينكبا نحى بتشديد الحاء المهملة اي بعد والذنابات بالذال المعجمة
بعدها نون وبعدها باء منقوطة بنقطة من التحت اسم موضع كثبا اي قريبا يقال رماه من كثب اي من قرب وام اوعال
اسم جبل صغير كها الضمير المؤنث يرجع الى ذنابات يعني ان ذكرنا الحمار يمضي في عدوه ناحية من الذنابات جاعلا مكانها
عن شماله قريبة من الموضع الذي عدا فيه وليست ببعيدة وام اوعال على يمينه من الموضع الذي عدا فيه كها اي كالذنابات
منه او اقرب اليه منها وقوله غير ما ان ينكبا ما زائدة ومعناه ما عدل عن طريقه وشماله ومقدارها بين كل واحد من الموضعين
متقارب الا ان تعارض عدوه فحصر الذنابات ان قال الشاعر في العدو اقرب من ام اوعال وان كان الى ام اوعال
صارت اقرب اليه من الذنابات نحى فعل وفاعله مضمر فيه الذنابات مفعوله الاول وشمالا مفعوله الثاني

وكثبا صفة

وكثبا صفة ويحتمل ان يكون حالا على تقدير جعل الذنابات ناحية وشماله قريبة منه قوله وام اوعال مبتدا وقوله كها خبره
وقوله او اقربا معطوف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار ويجوز ان يكون ام اوعال منصوبا عطفا على الذنابات وقوله
كها عطفا على المفعول الثاني وقوله او اقربا عطف على محل الجار والمجرور على معنى وجعل ام اوعال كالذنابات او اقرب
والاستشهاد على دخول كاف التشبيه على المضمر وقوله كها وذلك قليل قوله ويجيئان للظرفية في الزمان الحاضر اذا كان
بمعنى في اي تجيء منذ ومذ جارتين للظرفية اذا اريد بهما الزمان الحاضر قال ان اريد بمدخولهما اي ان اريد بمدخول منذ
ومذ جارتين ابتداء زمان الماضي الذي انتهاؤه ما انت فيه يكونان للابتداء وان اريد بمدخولهما الزمان الحاضر
من غير تعرض للابتداء والانتهاء يكون للظرفية اي بمعنى في نحو ما رايته مذ يومنا اي في جميع يومنا قوله واذا اصبحت
ما بعدها تكون افعالا وهو مذهب المبرد دون الكوفيين ودليلهم انها ينصرف فيها الحذف تدخلها نحو حاش لله
والحرف لا يتعلق بها واجيب بان التصرف ههنا ليس على حد تصرف الافعال والحروف عرض لها بعض الحروف نحو لكن واللام
في الآية للتعليق لشيء الا انها زائدة وعلم بهذا البحث ثم اعلم انه بقي من حروف الجر تيم الغسيم في كيمه ولولا اذا دخل
الضمير المجرور المتصل عند سيبويه ومع اذا اسكنت على احد الوجهين ومتى عند الاخفش ومتى في لغة هذيل ولعل … سبعة
ذكرها الشراح رحمهم الله من حروف الجر ولم يعتبر المحقق لقلتها قوله لخروجها عن مشابهة الفعل لفظا فيه نظر لانه لا يخفى ان
دخول ما الكافة لا يزيل … قوله وقد جاء قول النابغة الا ليتما الخ بالوجهين اي بالرفع والنصب وقبله احكم
كحكم فتاة الحي اذ نظرت الى حمام شراع وارد الثمد قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد
الشراع جمع شارع الثمد الماء القليل قال النابغة الذبياني للنعمان بن المنذر احكم عدلا او كن حكيما كما حكمت … من
العشادة وهي زرقاء اليمامة المشهورة بحدة البصر وقوة النظر اي تثبت ما تنطق في امر من سعي الي حتى
تصيب في الحكم كما اصابت الزرقاء حين نظرت الى حمام تطير بين جبلين فقالت ليت الحمام ليه الى حمامتيه
ونصفه قدية تم الحمام مية فاتبع الحمام الى ان وردت الماء فعدت فاذا هي ستة وستون ولا شك انها اذا ضم
اليها نصفها تم واحد يلحق مائة وتفظ قالت من البيت وهو فعل وفاعله ضمير الزرقاء والا للتنبيه وما في ليتما
كافة وهذا الحمام بالنصب اسم ليت على جعل ما زائدة ولنا خبره والى حمامتنا اي مع حمامتنا ويجوز ان يكون هذا الحمام
بالرفع وهو مبتدا او ما كافة ولنا خبر المبتدا ونصفه عطف على هذا الحمام على كلا الوجهين وقوله فقد اصله الفاء
على السكون وكسرها للشعر في محل محذوف خبر المبتدا الرفع اي فذلك عدو الاستشهاد على جواز ان يكون ما في ليتما كافة
او غيرها قوله لان مقول القول جملة اعلم ان مقول القول يكون جملة محكية ولا يكون لفظا منصوبا كقولك قلت حقا

مثال الحكاية قال زيد عمرو منطلق بنصب منطلق حكاية موضعها نصب على المفعولية ولذلك قال زيد جاء عمرو
بجاء عمرو حكاية محلها النصب ولا يكون مفعول القول مفردا الا اذا كان قولا مصدرا كما قلنا لان القول مصدر
يعني الحكاية فاذا قال احد الله اكبر وتقول انت صدق جوابه قلت قولا حقا فان معناه قلت الله اكبر وما هو الكلام حق
فقولك قولا اولى بما بعد المجرور فلذا جاز ان يكون مفردا فاذا وقع في مفعول القول مفرد فاعلم انه مرفوع بانه مبتدا
وخبره محذوف او خبر مبتدا محذوف اذا كان كذلك فيجب الكسر بعد القول لان مفعول القول جملة قوله واذا وقعت جواب
القسم نحو والله ان زيدا قائم اعلم ان المص ذكر جملة مواضع وليس الكسر مخصوصا فيها بل يكسر اذا وقعت في موضع
وكذا اذا وقعت بعد حتى الابتدائية وكذا اذا وقعت بعد الا للتنبيه وكذا اذا وقعت في محل القطع عن الكلام السابق
كقوله تعالى فلا يحزنك قولهم انا نعلم ما يسرون وما يعلنون وكذا بعد اذ قال صاحب الهادي وبعد حيث لانها تضاف
الى الجملة قال وانما بعد فتحها عند من اضاف حيث الى المفرد وسنقول انها تفتح عند من اضافتها الى الجملة ايضا بتاويله
وكذا يكسر بعد الامر وكذا بعد النهي وكذا بعد ثم وكذا بعد كلا وكذا بعد الدعاء كقوله تعالى ربنا اننا سمعنا مناديا
وكذا بعد النداء قوله وفتحت انصبا اذا كانت مع ما بعدها مضافا اليها وكذا اذا كانت معطوفة على اسم ان
كقوله تعالى ان لك ان لا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تظمأ فيها وكذا بعد حتى الجارة وكذا بعد الفاء العاطفة وكذا اذا
وقعت خبر مبتدا وكذا بعد مذ وكذا اذا ابدلت من اسم كقوله تعالى واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم
في موضع النصب بدل من احدى الطائفتين وكذا بعد القول اذا كان بمعنى الظن نحو قولك اتقول ان زيدا منطلق كما تقول اتظن
وكذا وقعت بعد علمت واخواتها قوله كنت اراك زيدا كما قيل سيدا اه البيت للفرزدق واراك مبنيا للمفعول
بمعنى الظن والقفا خلف الراس واللهازم جمع لهزمة بكسر اللام قال في الصحاح في اللهزمة عظمان ناتئان في
اللحيين تحت الاذن والمراد بقوله عبد القفا واللهازم انه لئيم ويستعمل العبد بمعنى اللئيم يعني هو لئيم القفا لان
الناس يضربون قفاه لمذلته ولئيم الفم اما بمعنى انه عبد البطن او كثير الاكل واما لانه لا يتكلم الا بالفحش قوله اراك
فعل مجهول مفعوله الاول قائم مقام فاعله وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث والكاف في كما للتشبيه وما
مصدرية اي كظنهم ذلك واذا للمفاجاة والباقي ظاهر والاستشهاد مذكور في الشرح قوله لكونها قائمة مقام
المفعولين هذا مذهب سيبويه وقال الاخفش ان وما بعدها في موضع المفعول الاول والثاني محذوف التقدير
علمت قائما كما بنا قوله ولكنني من حبها لعميد العميد المكسورة الضعف من العشق قوله ثم حذف النون الاولى
الى آخرها قوله ثم ادغمت النون في النون شاذ لانه قبل حذف النون كانت النون مدغمة فالاولى ان تقول

ثم حذفت

ثم حذفت النون الاولى كراهة اجتماع النونات فصار ولكنني والصواب ان يقال مراده بالنون الاولى والنون المدغمة من ان
لا نون لكن وثمة لا يرد عليه شيء لان حركة الهمزة لما نقلت الى نون لكن وحذفت ثم حذفت النون الاولى من ان التقى حرفان
متجانسان متحركان وهما نون لكن ونون ان الثانية من ان فحذفت حركة النون الاولى وهي الكسرة ثم ادغمت في الثانية
فصار لكني واجاب عنه الكوفيون بانه شاذ ضعيف او لا نسلم ان اللام لام ابتداء وانما هي زائدة كما في خبر المبتدا
في قوله ام الحليس لعجوز شهربه قوله [illegible] انشد ومالك انك ان قلت لمسلما البيت لعاتكة بنت زيد بن نفيل
ورواه صاحب الهادي شلت يمينك ان قتلت لمسلما شلت يمينه اذا كانت [illegible] بحيث لا يقدر على الاخذ
يعني انك قتلت مسلما فوجبت عليك عقوبة القاتل المتعمد قوله ان صفة المحذوف ان المخففة لمسلما مفعول قتلت والثانية خطاب
للمذكر والباقي ظاهر والاستشهاد ان ان المخففة دخلت على قتلت وهو ليس من دواخل المبتدا والخبر والجواب مذكور في
الشرح قوله كقوله فلو انك في يوم الرخاء سألتني قال صاحب المطر ان الكاف والتاء المكسورة في انك خطاب امراة يعني
فراقك لم ابخل [illegible] شديد وصلك الي احب من كل محبوب ومع ذلك لا ابخل بما سألتني حتى لو سألتني فراقك لاجبت
وذلك مبالغة في ارضائه اياها وقال شارح ابيات المفصل الرواية بتذكير الضمائر في البيت والمعنى يصف نفسه بالجود
حتى لو سأل الحبيب الفراق مع افراط محبته لاجابه الى ذلك كراهة رد السائل الكاف اسم ان المخففة سألتني خبرها
فراقك مفعوله او مفعولا ابخل محذوفان وانت صديق جملة حالية والاستشهاد على ان المخففة عملت في ضمير الشان
المقدر والكاف قوله في فتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل تمام البيت والمراد بالاستشهاد ههنا
ان ان دخلت على الاسم ولم تعمل [illegible] احد الحروف الاربعة وذكر صاحب الهادي والكوكب وجدته في ديوان الاعشى
في فتية كسيوف الهند قد علموا ان ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيل قوله ووجه مشرق اللون [illegible] الصدر
[illegible] والقياس ان تقول حقان لان [illegible] لا حذف النحية الاولى [illegible] الا انه
توهم حذفها ههنا للضرورة [illegible] في الاستعارة [illegible] ظاهر والاستشهاد [illegible] كان
يعني حيث لم تعمل [illegible] قوله ياليت ايام الصبا رواجعا البيت لرؤبة وتمامه وكنت في وادي العقيق راتعا
يريد يا ليت ايام الصبا ايام الشباب والنشاط والعقيق واد بظهر المدينة والراتع من قولهم خرجنا نلعب ونرتع اي
ننعم ونلهو والتقدير يا قوم ليت ايام الشباب تعود وكنت في ذلك الوادي اتنعم قوله يا [illegible] والمنادى محذوف
كقوله تعالى الا يا اسجدوا والباقي ظاهر والاستشهاد على ان الاسمين وقعا منصوبين بعد ليت والجواب مذكور
في الشرح قوله اي ولعل للترجي في وقوع امر اعلم ان لعل اما للتوقع مرجو كقولك لعل الامير يكرمني او التوقع مخوف

لكنني

وبني استئنافا كقولك لعل زيدا يودك وفيها لغات لعل وعل ولعن وعن ولأن ولغن بالغين المعجمة ولأنّ وان كانهم
ابدلوا من العين همزة كما ابدلوا من الهمزة عينا في قولهم اشهد عن محمدا رسول الله والا يفعلون ذلك الا في الهمزة المفتوحة
قوله وداع دعا يا من يجيب الى الندا بفتح النون الجود ورجل ندا اي جواد والمراد ههنا العطاء ادعل
مغوار اي مقاتل الغزاة في وداع بمعنى رب وما حرف نداء والمنادى محذوف والسعد بريا قوم من يجيب قوله دعوة ثمير
لعوسه وارفع الصوت ويحتمل ان يكون مصدرا لادع والاستشهاد على ان لعل ههنا حرف جر ولذا لم يقل ابا المغوار
لان نصب اسماء الستة مصاحبا الى غير المتكلم انما يكون بالالف قوله وهذا التاويل جيد لو لم يكن الجر بها لغة قبيلة قلت
تاويل المحقق انما هو على تقدير رد لغة تلك القبيلة فافهم وقيل ان المغوار مجرور بلام الجر المحذوفة لاجتماع اللامات
وقيل المحذوف صدلام لعل فانه لما حذف لامها ادغمت الباقية في لام الجر بعد فتح لام الجر مع المظهر حملا
على فتحها مع المضمر وتقويه رواية بعضهم بكسر اللام واسمها ضمير الشان المحذوف وقريب مبتدا اي جواب
قريب ولابي المغوار خبره والجملة خبر لعل وهذا التاويل وان كان بعيدا اولى من جعلها حرف جر لانه اخراج لها
عن وضعها والتاويل بغيره قوله من غير مهلة اي من تعقيب قال الشيخ ابن الحاجب في شرح المفصل المراد
بالتعقيب ما يعد في العادة تعقيبا لا على سبيل المضايقة فرب شيئين يعد الثاني عقيب الاول في العادة وان كان
بينهما ازمان كثيرة كقوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام
لحما وقيل معنى قوله بغير مهلة لا يتخلل بين الاول والثاني مهلة كقولك دخلت البصرة فالكوفة اي لم توقف بعد دخول البصرة عن
آخر عن دخول الكوفة والاكثر في العطف بالفاء ان يكون المعطوف عليه سببا والمعطوف مسببا كقولك [illegible] فقام وقد لا يكون كذلك
كقوله تعالى وارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وقد يكون التعقيب في مجرد اللفظ كقولك توضأ رسول الله
صلى الله عليه وسلم فغسل وجهه ويديه وقد يكون العطف بها لمجرد التشريك فهي حينئذ في موضعها للواو كقوله بسقط اللوى
بين الدخول فحومل وتكون زائدة عند الاخفش قوله مهما مررت ان يعني ادوات مررت بزيد ثم عمرو يلزم ان يكون
المهلة مرورا وان يعني يكون المرور بعمرو متأخرا او منقطعا عن المرور بزيد قوله فان ام اما متصلة واما منقطعة اعلم
ان ام على ضربين متصلة ومنقطعة فالمتصلة لا تدخل الا على الاستفهام لان الواضع وضعها عليه ولا تدخل
الا على الهمزة بمنزلة اي والمنقطعة تدخل على الاستفهام والخبر دون الامر والنهي قال الاندلسي ام المتصلة هي تعطف
اسم على اسم او فعل على فعل وهما في جملة واحدة والمنقطعة تعطف جملة على جملة لان الثاني منقطع عن الاول
سابقه للمظهر شرط ام المتصلة ان يقع احد المستويين بعد همزة الاستفهام والآخر بعد ام وان يكون الواقع

بعد ام

بعد ام مفردا الا جملة كقولك ازيد عندك ام عمرو والا لكون تكرار ههنا لانه لا اشكل في لفظة عندك حتى تكرارها فان كان الواقع
بعد ام جملة لم تكن متصلة بقولك اقام زيد ام قعد عمرو ولم تكن الاستفهام عن شيء واحد بل عن شيئين مختلفين وقال
صاحب الهادي يشترط في كونها متصلة ثلث شرائط احدها تعادل همزة الاستفهام اي تتصل بها والثاني ان تكون
السائل عنده علم احدهما ويطلب تعيينه والثالث ان لا يكون بعدها جملة ابتدائية واما كررت النقل عن الائمة لتكون على
بصيرة في الفرق بين ام المتصلة والمنقطعة قوله ليعلم من اول الامر كون الكلام مبنيا على الشك اعلم ان الشيخ
ابا علي الفارسي لم يجعل اما المكسورة من حروف العطف لعلتين احدهما دخول العاطفة عليها وهو الواو والمكور
اجتماع حرفي العطف والثانية ان حروف العطف يكون بعد المعطوف عليه وهو ههنا وقعت قبله قلنا دخول
الواو لجمع اما الثانية واما الاولى وهو دخلت اما لجمع الاسم الذي بعدها الى الاسم الذي بعد اما الاولى ثم اما الاول
فليست بحرف عطف بل انما دخلت لمجرد الشك والعاطفة هي اما الثانية واليه اشار الشارح بقوله ليعلم من اول الامر
كون الكلام الى آخره قوله بل للاضراب عن الاول مثبتا كان او منفيا اي بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم
الى التابع ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فيحتمل جاء زيد
بل عمرو ويحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه واما المنفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته
وانتفائه في المتبوع بمعنى ما جاءني زيد بل عمرو وثبوت المجيء لعمرو مع احتمال زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء
الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة ومذهب المبرد انه في النفي يفيد
نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت او الحكم متحقق الثبوت بمعنى ما جاءني زيد بل عمرو وما جاءني عمرو فعدم
مجيء عمرو منصوص ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او مجيئه متحقق فصرف الحكم عن المتبوع الى التابع في صورة الاثبات
ظاهر وكذا في النفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال وذلك لان الحكم المذكور في الكلام هو النفي
ولم يصرف الى التابع على مذهبهم فعلى هذا يكون في قوله وهي للاضراب عن نفي مجيء زيد الى اثبات مجيء عمرو
تسامح فان معنى الضرب معقود على ما عرفت الآن ويمكن ان يأول على مذهب الجمهور بان الحكم هو المجيء من حيث
يعتبر نسبته اعم من ان يكون ثابتا او منفيا فههنا نسب المجيء الى الاول منفيا ثم صرف عنه الى الثاني اثباتا وجعل
الاول في حكم المسكوت عنه قوله وهذا التفصيل انما هو اذا عطف المفرد على المفرد او الجملة على الجملة اعلم انه
اذا وقع بعدها مفرد فهي عاطفة ويمتنع ان يجامعها الواو وان وجد معها الواو كقوله تعالى ولكن رسول الله

بدل
معها

يكون مخففة لامتناع اجتماع العاطفين واذا كان بعدها جملة فهي مجمعة جامعها الواو او لا فلا يكون عاطفة الا اذا كان
بعدها مفرد نص عليه الجزولي واعلم ايضا ان الكوفيين جعلوا ليس عاطفة لانه يمتنع عطف الاسم على او بالعكس
واذا عطف الاسم على الاسم يجب اتحاد عاملها بحيث تستقيم المعنى فيمتنع مات زيد والشمس واذا عطف الفعل على
الفعل يجب اتحاد زمانهما فيصح قام زيد ولم يقعد ويمتنع قام زيد ويقعد صرح به ابن يعيش قال الاندلسي
قد شذت اشياء في العطف منها قولهم مررت برجل قائم ابوه لا قاعد وقاعد معطوف على قائم وليس
بقاعد صحة عائد الى الرجل كما كان في قائم وجاز جواز المعطوف على غير العاكس والعاكس لا قاعد ابوه ومنها
رب شاة وسخلتها ويا زيد والحارث وامثاله قوله وكقولك اما والذي ابكى واضحك والذي امر فائله
ابو صخر الهذلي يقسم بالله تعالى الذي ابكى واضحك اه اما للتنبيه والذي والواو للقسم والبواقي كلها صلات
للموصولات واستشهادا على ان اما دخلت على الحرف لان التقدير اقسم بالذي قوله كما ان ما عذرة اه لم يكن اه
البيت للنابغة والعذرة بكسر العين المهملة بمعنى العذر تأكيد هجا النابغة لنعمان فاعتذر اليه بهذا
التقصيد يعني بان عذرة قد صدرت مني الكلام فان قبلت فهو المراد وان لم تقبل فقد تحزنت في بلدك لا
افارق بلدك حتى ترضى عني فما حرف تنبيه وان اسم عذرة خبرها قبلت خبر كان اسمها مستتر يعود الى العذرة
وعذر باه خبر ان واما مع جملتها جواب الشرط والاستشهاد على ان ما دخلت على المركب ان مع ما بعدها
وقد تحذف الالف من اما فيقال ام والله وقد جاء هم الله وعم والله قوله لانها تستعمل في العرف للبعد
والمتوسط فينبغي ان لا يقال يا الله ويا رب لانه تعالى اقرب الينا من حبل الوريد وقلت ولذلك استغفارا
من التساهل واستعاذة عن مصارف القبول لعله ليستجاب فنعم مصدقه مغفرة انتهى وعن امير المؤمنين
عمر رضي الله عنه انه سأل عن قوم شيئا فقالوا نعم فقال اما النعم الا بل فقالوا بلى بكسر العين وعن بعض
العرب نحم بالحاء المهملة قوله كقول من قال اعام زيد اي والله ويحذف الواو وقال الاه الله لانه التقى
الساكنين على حدة ولم تحرك الياء بالفتحة وقال ان الله وقد يحذف الياء وقال الله وقد يبدل واو
القسم فاء وقال ايها الله قوله كقول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان فضالة اتى ابن الزبير
فقال يا امير المؤمنين ان ناقتي قد دبرت ونقبت حتى وصلت اليك فقال له ارقعها بسبت
واخصفها بهلب وسر بها البردين فقال اني جئتك مستوصلا ولم اتك مستوصفا فلعن الله ناقة

حملتني اليك

حملتني اليك فقال ابن الزبير ان وراكبها قوله والمراد بالمخبر اه قوله تصديق المخبر اه اي المراد بالمخبر هو المتكلم
اعم من ان يتكلم بخبر او بانشاء وليشمل الاستفهام والدعاء وعلى هذا لا الذي يتكلم بالخبر فقط قوله كقوله
كان ظبية تعطو الى ناضر السلم اوله ويوما توافينا بوجه مقسم وقائله ارقم بن علباء اليشكري
وقال الاندلسي هو لابن صرم اليشكري ويروى ويوم بالجر ويروى الى وارق السلم توافينا اي تصل الينا
من الموافاة وهو الاتيان المقسم على صيغة اسم المفعول الجميل كان لكل موضع منه اعطي قسما من
الحسن والملاحة تعطوا اي تأخذ الناضر بالضاد المعجمة الطري والسلم اسم شجر في البادية اي رب يوم
تأتينا فيه تلك المرأة بوجه حسن كظبية تأتي الى ثمر الشجرة وتتناول اوراقها الطرية فيوما الفاء عاطفة
على رواية الجر يكون بواو رب وقائل توافينا ضمير المرأة وبوجه متعلق به كانه الكاف حرف جر وظبية
مجرورها وتعطوا الجملة صفة ظبية والاستشهاد على زيادة ان بعد الكاف قوله على تقدير ظبية اي
زيادة ان على تقدير جر ظبية انما هو على رواية الرفع فعلى النفي كان المخففة واما رواية النصب فعلى اعمالها
قوله كقوله مي بئر لا حور سري وما شعر وهو للعجاج اي في بئر الهلاك سري وما علم وقيل انما كانت حسكن
لكن وذهب بعضهم الى ان لا قد يكون اسما بمعنى غير وكذا اذا دخل عليها حرف الجر كقولك جئت بلا زاد وغضبت
من لا شيء قوله حرفا التفسير اعلم ان اعراب ما بعد حرف التفسير باعتبار ما قبله قال الكوفي وتعرب
المفسر باعراب المفسر لانه بيان له وقال الكي اي عاطفة وفيه نظر لان ما بعدها ما قبلها والعطف يقتضي
المغايرة قوله كقوله اقد الترحل غير ان ركابنا البيت للنابغة قال الجوهري اقد الترحل بالكسر
اي دنا ويروى ازف ومعناهما واحد قوله وكان قد كون ان تقرا بكسر الدال فيكون من الضرب الاول من الكامل
وبسكون الدال فيكون من الضرب الثاني منه والقافية طاهر قوله فلا يكن بمعنى ان الناصبة قال صاحب الهادي
ان لو قد تستعمل بمعنى ان للاستقبال فتحصل فيها معنى التمني قوله نحن نؤمنه الخ بخيره من اجاره
من فلان اذا خلصه وهو ههنا خلاف الامن ومعناه الفزع وهو الخوف فان الا نؤمنه يبيت
خائفا وتركه ظاهر والاستشهاد على ان نحن فاعل فعل محذوف التقدير لن نؤمنه نحن قال الاندلسي
لكن فيه مرفوع بفعل مضمر يفسره الظاهر فلما لم يظهر الفعل برز الضمير وليس مبتدأ الجزم نؤمنه ولا كون
في غير شيء من الاسماء التي تجزم بها ان يقع بعدها الاسم المرفوع باضمار فعل كما جاز في ان الا في ضرورة الشعر

اوراق ظ

ابو الغمار رواية

جبل

قوله الامرى اى نفع قولك اما زيد فمنطلق مهما يكن من شئ فزيد منطلق اى حاصل له الانطلاق على كل تقدير وهو
بيان انها في معنى الشرط الا ان ذلك مدلولها الحقيقي اذ مدلولها الحقيقي ان ما بعدها لازم ما يليها قوله
واراد بجواز النصب في الاول بتقدير تذكر والرفع في الثاني بتقدير حصل لانه لا مانع ثم من ظهور التقديرين قوله
كقوله يا ابتا علك او عساكا البيت بروبة اوله تقول بنتا قد اتى اناكا يا ابتا علك او عساكا اى اناكا
اى حان حين ارتحالك الى سفر لطلب الرزق فسافر تجد رزقا قوله بنتا فاعل تقول والاصل بنتي
قلبت ياء المتكلم الفا واناكا فاعل اتى وهذا الاصل ممدود فقصر للوزن والجملة مقول القول وقوله يا ابتا
منادى مضاف الى ياء المتكلم والتاء والالف عوض عن يائه علك تجد رزقا او عساك تجده والاستشهاد
على قول بتنوين الترنم في الفعل وهو عساكا قوله نقول اضربوا اضربن بحذف الواو فان قلت لم
لم تقولوا اضربون مع ان التقاء الساكنين على حده قلت لا نم انه على حده لان الذي على حده ينبغي ان يكون في
كلمة وههنا ليس كذلك بل النون كالكلمة المنفصلة فان قلت فلم حذف الالف في اضربان لعين ما ذكرتم
قلت لم نقل بذلك لان الالتقاء الساكنين على حده بل لدفع الالتباس بالمفرد فان قلت ينبغي
ان تحذف في اضربن لانه لا التباس قلت لو حذف لزال الغرض الذي اتيت الالف لاجله قوله
كقوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه علك لغة في لعلك كما مر اى لا تهنه لعلك
تصير محتاجا ذليلا منحنيا والدهر قد رفعه ونجاه من الفقر والاستشهاد على ان نون الخفيفة حذفت
لالتقاء الساكنين في لا تهين الفقير كانت محذوفة لالتقاء الساكنين فلما حذفت النون اعيدت
فان قلت لم حذفت النون الخفيفة عند التقاء الساكنين في الاكثر بل تحرك قلت الاسم في الرتبة
قبل الفعل فاذا جاز عليه ما اختص به ايضا مقدم على ما اختص بالفعل فحصل التنوين على النون بان احرك التنوين
عند لقائه ساكنا وحذف النون عند ذلك فيقول زيد العاقل ولا تقول اضربن العاقل ليظهر شرف
الاسم بتشريف ما اختص به على ما اختص بالفعل الذي هو دونه وقرئ قل هو الله احد الله الصمد
ولنختم الكلام بحمد الاله البديع • والحمد لله اولا واخرا على ما شرفنا بالوصول الى
الاختتام • وتفضل علينا بتيسير الاختتام • انه ولي الانعام • والموصل الى
المرام • انه المعين على امور كل الانام • والصلوة على محمد عليه السلام •

والله اعلم
بالصواب
واليه المرجع
والمآب

قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد فان قيل قوله لفظ جنس من جنس باب الكلمة ومع جعله جنسا لها ذكر كونه
وضع جنس منها وقد جعله فصلا لها [illegible] والفصل كيف يكون جزء المحدود [illegible] جعله جنسا لها هو
مدلول اللفظ ومدلول اللفظ ليس من جنس الكلمة [illegible] فان مدلول اللفظ قد يكون مهملا والمهمل لا يكون
كلمة [illegible]
[illegible]
اعتبار انها لفظ وضع لمعنى مفرد واعتبار خصوصيتها التي بها امتازت عن سائر الكلمات [illegible]
[illegible]
فان قيل اللفظ جنس للكلمة [illegible]
[illegible] بان اللفظ جنس للكلمة باعتبار معناه
[illegible]

باعتبار العام

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر هدايتك ربنا في الدراية والرواية وكفايتك في البداية
والنهاية بإزاء الحكمة البالغة والنعم السابغة نحمدك على وجودك ونشكرك على عموم فضلك وجودك ونصلي
على سيدنا محمد هادي الكل إلى أوضح المناهج وأقوم السبل إلى حظائر الأنس ومعارج القدس صلى الله عليه وعلى
آله الهادين المهديين وعلى صحبه أجمعين أما بعد فيقول المفتقر إلى الله الغني محمد بن شريف الحسيني أصلح الله حاله
وماله وحسن بلطفه مآله لما اتفقت قراءة قسمي الطبيعي والإلهي من كتاب الهداية الأثيرية تلقفت علمه من
والدي الحبر قدس سره السادات الشريفة اتفق قراءته مرارا كثيرة ومذاكرة النظرية تذكارا وتكرارا أجبت
أن أقيد بالتحرير ما كنت أتداوله في التقرير صونا لتلك الفوائد الرائقة على الإضاعة وتبليغا لتلك
التحقيقات الشائقة إلى حد الإشاعة والإذاعة وهي كما ترى أشبه بكافية لطالبي هذا الكتاب
ومدرسيه وعمدة وافية لكل فطن بنظر فيه والله المشكور على حسن توفيقه فنقول اعلم أن
هذا المختصر مرتب على ثلاثة أقسام الأول في المنطق والثاني في الطبيعي والثالث في الإلهي ووجه ضبطه أن الحكمة هي العلم
بأعيان الموجودات على ما هي عليه بقدر الطاقة البشرية تنقسم إلى نظرية يقصد بها ما يحصل بالنظر من العلوم
والإدراكات وعملية تتعلق بكيفية العمل فالنظرية علم يبحث فيه عما ليس إلينا علمها ولا عملها كالسماء والأرض
والعملية علم يبحث فيه عما إلينا علمها وعملها كالأفعال الصادرة عنا وكل واحد منهما ثلاثة أقسام أما النظرية فلأن ما يتعلق
بأحوال ما لا يفتقر في وجوده إلى المادة كذات الحق تعالى ووصف الوحدة والوجود والكثرة والعلة والمعلول
والكلية والجزئية وما أشبه ذلك فهو العلم الأعلى لتنزهه عن المادة وعوارضها التي هي مبدأ القوة والنقصان
الموسوم بالإلهي تسمية للشيء باسم أشرف أجزائه أو يفتقر إليها ولكن يمكن تجريده عنها في الذهن والتعقل
كالتدوير والتربيع والكروية والمخروطية فإن هذه الأمور يتوقف على جرم متحيز كالخشب مثلا وإن
كانت لا تكون إلا في جرم متعين وهو العلم الأوسط لتنزهه عن المادة بوجه ما الموسوم بالرياضي لأنهم كانوا يفتتحون به
في التعاليم ولكونه رياضة النفس بها أو لا يمكن كالإنسان مثلا فإنه لا يحتاج إلى ... لكن لا بد أن صورته في
لحم وعظم وهو العلم الأدنى لاحتياجه إلى المادة مطلقا وليس يمكن أن يكون الشيء محتاجا إلى المادة في الذهن دون
الخارج الموسوم بالطبيعي لكونه باحثا عن الجسم الطبيعي وأما العملية فلأنها إما علم يتعلق بالأفراد وهو علم
الأخلاق ويتعلق بكمال الشخص بنفسه بحسب القوة العملية كما أن الحكمة النظرية كمال النفس بحسب القوة العلمية
أو علم ما يتعلق بالاجتماع الخاص وهو تدبير المنزل ويتعلق بكمال العملي أيضا لكن بالقياس إلى

الاجتماع

الاجتماع الخاص وبه ينتظم المصالح التي بها يكمل الازدواج بين زوج وزوجة ووالد وولد ومالك ومملوك أو علم يتعلق
بالاجتماع العام أعني معرفة كيفية المشاركة بين أشخاص الناس على العموم وهو سياسة المدن والفائدة فيه أن يتعاونوا
بالاجتماع على المصالح التي بها بقاء نوع الإنسان وهو أيضا من تتمة تكميل القوة العملية ويدخل جملة أقسام الحكمة ومن
أوتي الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا وأما المنطق فهو خارج عنها بل هو آلة لتحصيلها اللهم إلا أن يعتبر الحكمة خروج النفس إلى
كمالها الممكن في جانبي العلم والعمل فيدخل فيه المنطق بل العمل أيضا أو أعم منه فنقول ترك المصنف الحكمة العملية
برأسها لاستغناء الشريعة عنها وأفرد النظرية لانطوائها على السعادة العظمى أعني معرفة الباري تعالى فلهذا
كانت أهم وأولى واقتصر من جملة أقسامها على الطبيعي المشتمل على معرفة النفس والإلهي المشتمل على معرفة الباري تعالى
وترك الرياضي لقلة جدواه في الآخرة مع اشتماله على الأمور الموهومة كالدوائر المفروضة في علم الهيئة ولذا
تركه المتأخرون في كتبهم ولما امتنع الشروع في شيء من العلوم إلا بعد معرفة قوانين المنطق جعل العلم الأول فيه وقدم
الطبيعي على الإلهي مع شرف المجردات على الماديات لأن مباحثه كالمبادي للإلهي ولما فرغ من القسم الأول شرع
في الثاني فقال القسم الثاني في الطبيعيات أي في مباحث الأجسام الطبيعية وهي الجواهر القابلة للانقسام في
الجهات الثلاث وهو أي القسم الثاني مرتب على ثلاثة فنون لأن العلم الطبيعي يبحث عن الجسم الطبيعي وهو قسمان فلكي
وهو الأفلاك التسعة والكواكب وعنصري وهو العناصر الأربعة وما تركب منها فالبحث إما عن أمور تعمها وهو
الفن الأول أو عن أمور تختص بالفلكيات وهو الفن الثاني أو تختص بالعنصريات وهو الفن الثالث الفن
الأول فيما يعم الأجسام الفلكية والعنصرية قدمها لعمومها وشرفها وهو أي الفن الأول مشتمل على
عشرة فصول فصل في إبطال الجزء الذي لا يتجزى وهو جوهر ذو وضع لا يقبل الانقسام أصلا لا قطعا ولا كسرا
ولا فرضا والمقصود أن الجسم لا يجوز أن يكون مركبا من أجزاء لا تتجزى وذلك لأن تركبه منها يكون بتلاقيها وتلاصقها
على وجه يوجب ازدياد الحجم فلا بد أن يكون مترتبة بحيث يكون بعضها وسطا وبعضها طرفا ... لا بد أن يكون جزءا
لا يتجزى بين جزئين كذلك فالوسط إما أن يكون مانعا عن تلاقيهما أو لا يكون والثاني القسمين وكلاهما باطل
هكذا المتقدم كما قال لا سبيل إلى الأول وهو أن لا يكون مانعا لأنه لو لم يكن مانعا لكانت الأجزاء متداخلة أي لكان الوسط
متداخلا في أحد الطرفين ضرورة ... بين الأجزاء تداخل وهو محال فلا يكون ... فلا يتصور ازدياد الحجم
وحصول الجسم المنقسم في الجهات منها وقد فرضنا الوسط والطرف وازدياد الحجم وحصول الجسم هف فثبت
كونه أي الوسط مانعا عن تلاقيهما فما به يلاقي الوسط أحد الطرفين غير ما به يلاقي الطرف الآخر فينقسم الوسط

الجسم

قلت

ضرورة وجود وضعه غير منقسم سقف فان قيل هذا انما يلزم ان لو كان نهاية الانقسام في ذاته ممنوع
بها انا لم نجد انه محلا يلزم الاقسام وهو ظاهر وان لم نجد انه لا يقسمها ويلزم تلاقي الطرفين ووجود وضعه على وجه منقسم
ولانا لو وجدنا عطف على لو وجدنا واشارة الى برهان آخر على بطلان تركيب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى اجزاء
على ملتقى جزئين فاما ان يلاقي ذلك الجزء واحدا منهما او مجموعهما او من كل واحد منهما شيئا والاول وهو ان يكون
ملاقيا لواحد منهما ح والا لم يكن على الملتقى هذا خلف فتعين احد القسمين الاخيرين فيلزم
الانقسام لان الثاني لانه اذا كان ملاقيا لمجموعهما فبعضه على احدهما وبعضه على الآخر فينقسم الوسط واذا كان ملاقيا
من كل منهما شيئا لزم انقسام الكل وهو ظاهر فان قيل نطبق على ان نفس المتصل وانزلنا عليه قلنا
الا لما اراد المقدار ولما ابطل تركيب الجسم من الاجزاء ويريد بيان انه مركب من الهيولى والصورة قال فصل
في اثبات الهيولى كل جسم لهو مركب من جزئين يحل احدهما في الآخر يسمى المحل الهيولى نسبته الى الجسم كنسبة قطع
الخشب اي السرير والحال الصورة نسبته الى الجسم كنسبة صورة السرير اليه ومع حلول الشيء في الشيء ان يكون
حاصلا فيه بحيث يتحد الاشارة اليهما تحقيقا كما في حلول الاعراض في الاجسام او تقديرا كحلول العلوم في المجردات
وبرهانه ان بعض الاجسام قابلة للانفكاك الظاهر السقاط لعظ بعض مثل الماء والعاد انا نكون في نفسه متصلا
واحدا كما عند الحس والا لزم الجزء الذي لا يتجزى وقد ثبت انه يستحيل تركيب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى اصلا ومع
منه انه يستحيل تركيبه من اجزاء لا تتجزى في جهة واحدة او في جهتين فقط بل يجب انه اذا كان كذا فلم يكن كذلك الجزء
منقسما في الجهات الثلث فيكون جسما وح نقول الجسم كالماء مثلا الجسم ان يكون في نفسه متصلا واحدا لا منفصلا
اصلا او يكون هو جسم ايضا فينتقل الكلام الى ذلك الجسم فاما ان يكون متصلا في نفسه او يكون مركبا من اجسام آخر
والاول ليس هو اي جسم لا ينفصل فيه بالفعل والا لزم ان يكون الماء الذي في القصعة مشتملا على اجسام غير متناهية
العدد معلوم انه لا يكون ذلك لانه غير متناه في المقدار فظهر انه اذا استحال تركيب الجسم من اجزاء لا تتجزى وما في حكمها فاي جسم اخذنا فالذي
يكون متصلا في نفسه او يكون مشتملا على جسم هو متصل في نفسه فنقول ذلك الجسم متصل في نفسه وذلك المتصل قابل للانفصال وهو المراد
بما قال ونعلم من هذا اثبات الهيولى في الاجسام كلها لان ذلك المتصل قابل للانفصال اي يطرا عليه الانفصال فالقابل
للانفصال اما ان يكون هو المقدار او الصورة الملازمة للمقدار او معنى آخر اذ ثبت ان الجوهر الممتد في الجهات متصل
في حد ذاته فهناك شيئان الجوهر المتصل في نفسه والمقدار العرضي القائم به المسمى بالجسم التعليمي وهو ايضا متصل في نفسه
وليس شيء منهما قابلا حقيقيا للانفصال لانه اذا ورد الانفصال على الجسم عدما بالكلية لا يستحيل الاول والثاني

واللازم

116

واللازم اجتماع الاتصال والانفصال في حالة واحدة لان القابل يجب وجوده مع المقبول اذ لو كان وجودها ومعنا كذلك
وبه المراد بالانفصال مع المادة فاينا نهاية دور فلسا كون الجوهر الممتد حالا او مع حال غير ملحوظ معها فلا دور فتعين
ان يكون القابل معنى آخر غير الامور المذكورة وهو المعنى بالهيولى واذا ثبت ان ذلك الجسم اي القابل للانفكاك مركب من
الهيولى والصورة وحينئذ يكون الاجسام كلها سواء كانت قابلة للانفكاك او لا مركبة من الهيولى والصورة لان الطبيعة المقدارية
اي الطبيعة الجسمية التي هي الصورة المسلازمة للمقدار اما ان يكون بذاتها غنية عن المحل او لم يكن والاول باطل لان الثاني اذ اذا نظر
الى نفسه فاما ان يكون وجوده بدون الآخر اولا والاول [illegible] باطل لان الاشياء حلولها في المحال في جميع المواد فيعين استغناء كالذاتها
الى المحل فكل جسم مركب من الهيولى والصورة وهو المدعى فصل في ان الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى اي
لا يكون موجودة بدونها والمقصود الاصلي هو بيان ملازم الجزئين بعد اثبات تركيب الجسم منهما لانها اي الصورة
لو وجدت بذاتها دون حلولها في الهيولى كان محلا انتفى لقوله بذاتها فاما ان يكون متناهية في المقدار او غير
متناهية لا يستحيل ان شيء منهما فلم يوجد عن الهيولى لما قال لا يستحيل الى الثاني وهو عدم التناهي لان الاجسام اي
الابعاد كلها متناهية والا اي الى ان لم يكن كذلك لكن يمكن لنا ان نفرض في مواد واحد امتدادان اي خطان على شكل واحد كساقي
مثلث كلاهما لا يزال يتزايد البعد بينهما بحسب تزايدهما مكررا وكلما كان كذلك كان البعد بينهما ازيد فلو امتدا
الى غير النهاية لامكن بينهما بعد غير متناه لانهما كلما زادا امتدادهما زاد البعد والانفراج بينهما فاذا زاد
امتدادهما الى غير النهاية كان البعد الواقع بينهما ايضا غير متناه وان شئت فاعرف ان الانفراج يتبع الامتداد
مع لزوم انحصار ما لا يتناهى بين الحاصرين وهو ما اشرنا اليه وهو ح كما قال في كونه محصورا بين حاصرين لانه
اجتماع النقيضين واما بيان انه لا يستحيل الى القسم الاول وهو التناهي فلانها لو كانت متناهية لاحاط بها حد ان
لان المتناهي ليس الا ان ينتهي الى حد كما في الخط واحد كما في الكرة او حدود معدودة كما في المضلعات فيكون
الصورة متشكلة لان الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة الحد او الحدود بالمقدار واعلم انه يلزم تشكل الصورة اذا كانت
متناهية في جميع الجسمانيات ولم يثبت ذلك بما ذكره من الدليل الا في الامتدادية الكمانية [illegible] ذلك الشكل الحاصل لها اما ان يكون
معلولا للجسمية العامة وهو محال والا لكانت الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد لان الاشتراك في السبب يوجب الاشتراك
في المسبب والا يكون الجسمية العامة يوجب حصول جميع الاجسام او يلزم حصول ذلك الشكل لها بسبب لازم للجسمية اي للجسمية [illegible]

لان الشكل هو الهيئة الحاصلة للاحاطة او الاحاطات دون التناهي

وهو انفعاله تماما اي لعين ما ذكرنا او بسبب عارض للجسمية وهو انفعاله ورائه اي اذا كان حصول ذلك الشكل بسبب عارض لا لكن

زواله اي زوال الشكل بزوال سببه العارض فانه يمكن ان يتشكل الصورة بشكل آخر بعد زوال الشكل الاول فتكون الصورة

المجردة قابلة للانفعال وهكذا ان الهلال والهلال لان الاشكال لا تتم الانفعال كما في الشمعة اذا زورت مرة وكعبت

اخرى لا يعاد تغير الاشكال بموجب الانفعال بقبول بالكرة الامور المختلفة والانفعال من خواص المادة لا يا يقول

يجوز ان يكون الصورة الجسمية قابلة للانفعال مع كونها مجردة عن الهيولى وان امتنع قبولها الانفعال بدونها وكل

ما يقبل الانفعال يلزم تركيبه من الهيولى والصورة فتكون الصورة الجارية عن الهيولى مقارنة للهيولى هذا خلف الاجتماع

النقيضين فصل في ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة لما ثبت لزوم الهيولى للصورة اراد ان يثبت لزوم

الصورة للهيولى حتى يتم التلازم لانها اي الهيولى لو تجردت عن الصورة فاما ان يكون ذات وضع او لا يكون او اختار فان

الهيولى جوهر لا يها والتحيز الذي هو جوهر محل للصورة الجسمية والمتصور بكونه الوصل كونه كذلك فان وجدت الهيولى مجردة عن

الصورة فاما ان يكون قابلة للاشارة الحسية ومتحيزة بالذات او لا لا سبيل الى الكل والجزء من الثاني فلا سبيل الى تجردها

عن الصورة اما انه لا سبيل الى الاول وهو ان يكون ذات وضع فلانها اي الهيولى حينئذ اما ان تنقسم او لا لا سبيل الى

الثاني لان كل ما له وضع اي متحيز لو ينقسم شيئا ما من الحد الذي لا يتجزى والسبيل الى الاول لانها اما ان تنقسم

في جهة فتكون خطا جوهريا او تنقسم في جهتين فتكون سطحا جوهريا او تنقسم في ثلث جهات فتكون جسما وكل واحد

منها باطل اما انه لا يجوز ان يكون خطا فلانه وجود الخط مع الانفصال في الانه لو انتهى الى طرفا السطح المستقيم

الاضلاع لما مر وجود ثلثة خطوط مترتبة بحيث يكون بعضها طرفا وبعضها وسطا باعتبار استقامة الاضلاع

يبطل الترتيب على النظام بين الخطوط طرفا فاما ان يحجب الوسط فلا فيها اي يلاقي الخطين الواقعين في الطرف

او لا يحجب لا جائز ان لا يحجب والا لزم تداخل الخطوط الثلث داخل الوسط في احد الطرفين ويتعين الثاني اي النقدين

مع ان كل خط يحجب ما يعم الواحد والتداخل يوجب ان لا يكون الامر كذلك مع ان ما قرر ان كل خط يحجب ما يعم

بين جانبي حده الطرف ثم هكذا الكلام في الشيء بحسب عما في الطول بل في العرض في العمق وان اراد في حده العرض

ممنوع اذ لا علم للخطاب بالكلية وهو يصحح ان امتناع الانقسام انما هو من المقادير حيث هي مقادير فلا مقدار له

لم يصل الا يمتنع الانفصال فيه بوجه من الوجوه ومال مقدار في جهة واحدة فقط امتنع الانفصال فيه في تلك الجهة فقط وما له مقدار

في الجهتين فقط امتنع التداخل في تلك الجهتين فقط دون الجهة الثالثة وما له مقدار في جميع الجهات امتنع التداخل فيه بالكلية فان قلت

مع ما ذكر

الجسم شيئا

مع ان ما ذكرت يمنع التداخل من الاجزاء التي لا تتجزى ان لا مقدار لها اصلا قلت امتناع التداخل انما هو على تقدير

او على تقدير المقادير وهو باطل لحصول النظام بعضها الى بعض مالا مقدار من جهة فصلا عما له مقدار من الجهات الثلث

ولا جائز ان يحجب والا انقسم الخط في جهتين الطرف والوسط لان ما به يلاقي الوسط احد طرفيه غير ما به يلاقي الاخر

وهو اي انقسام الخط في الوصل محال واما انه لا يجوز ان يكون الهيولى المجردة سطحا فلانها لو كانت سطحا فاذا انتهى

الى طرفا الجسم فلازم وجود ثلثة سطوح مترتبة بحيث يكون بعضها وسطا وبعضها طرفا ما ومع اما ان يحجب الملاقيات او لا

يحجب ويكون الاحد منهما بكل ما مر في الخطاء السطر بعينه اعلم ان ضبط الكلام على وجه كلي يندفع به هو موضع

عند ان يقال المتحيز بالذات ان لم ينقسم اصلا سمي جزءا لا يتجزى وجوهرا فردا او يتحمل ان يتركب منه شيء منقسم

ولو في جهة واحدة وان انقسم في بعض الجهات فقط كان خطا جوهريا او سطحا جوهريا وهاهنا حكم الجزء الذي لا يتجزى

اي يستحيل ان يتركب من الخط ما ينقسم في الجهتين وان يتركب من السطح ما ينقسم في الجهات كلها بل نقول يعلم الاشياء

الثلثة اعني الجزء الذي لا يتجزى والخط والسطح الجوهرية يستحيل وجودها لان كل متحيز بالذات لابد ان يكون ما يحاذي

منه الفوق مغايرا لما يحاذي منه التحت وكذا الحال في اليمين والشمال والقدام والخلف فكل متحيز بالذات يكون

منقسما في جميع الجهات واما المتحيز بالتبع اعني العرض فما لا ينقسم منه اصلا يسمى نقطة وما ينقسم في جهة واحدة يسمى خطا

وما ينقسم في جهتين يسمى سطحا وهذه الامور الثلثة ليست مستحيلة الوجود بل هي موجودة عندهم لكن يستحيل ان يتركب

الخط من النقطة والسطح من الخط والجسم من السطح لما عرفت من لزوم الانقسام محال واما انه لا يجوز ان يكون الهيولى المجردة ٥ ملا يقال

جسما لو كانت جسما اي منقسمة في الجهات الثلث لكانت مركبة من الهيولى والصورة لما مر في فصل اثبات الهيولى

وما فرضنا من ابطال الشق الاول من اصل الترديد وشرع في ابطال الشق الثاني منه فقال واما انه لا سبيل الى الثاني فلانها

اي الهيولى المجردة اذا كانت غير ذات وضع اي لم تكن متحيزة بالذات فاذا اقترنت بها الصورة الجسمية فاما ان

لا تحصل في مكان اصلا او تحصل في جميع الاحياز او تحصل في بعض الاحياز دون البعض والاول وهو ان لا تحصل في مكان اصلا والثاني وهو ان

تحصل في جميع الاحياز محال بالبديهة والثالث ايضا محال لان حصولها اي الهيولى في كل واحد من اجزاء الاحياز ممكن فلو حصلت

في بعض مع امكان الكل يلزم الترجيح بلا مرجح وهو محال بالبديهة فان قلت يجوز الترجيح بلا مرجح لتمويه بحوار ان يتعين لا مقتضى الاجزاء بعضه

الصورة المقارنة للصورة الجسمية على ما سنذكرها قلت حصول بعض اجزاء الهيولى في بعض اجزاء الحيز ترجيح بلا مرجح لان نسبة الصورة النوعية

الى جهة اخرى او كما الحجر على السوية ولا يلزم الاعتراض على ما قلنا العصريان يقال ان الماء اذا انقلب هواء او على العكس
فان الكون والفساد يجريان في جميع العناصر صار الجزء المائي المنقلب او الهوائي المنقلب اولى بموضع من الاخبار
الهوائية او المائية بعد ما كان الكل ولم يلزم الترجيح بلا مرجح ولا الاستحالة وكذا في الشمول بعد المفارقة بالصورة
الحكمية لان الوضع متعلق بموضع ولا يلزم السابق تبيع الوضع اللاحق فلا يلزم ترجيح بلا مرجح فان ذلك
انه او اذا تعلق مثلا جزء من الماء هواء فان كان قبل الانقلاب في الموضع الطبيعي للماء انتقل الى
اقرب مواضع الهواء من ذلك الوضع فالقرب مرجح للحصول فيه وان كان قبل الانقلاب في موضع الهواء
قسرا استقر فيه بعد طبعا فالحصول في ذلك الموضع مرجح فظهر ان الوضع السابق الحاصل قبل الانقلاب مرجح
الوضع اللاحق والمقصود مثل ذلك في الشمول التي تثبت دائرة في وضع اصلا وتلاحق الدلائل بين الشمول بالصورة
الحكمية بين الاجسام الى ان للجزء الذي هو عينها وهو الصورة النوعية لا بها يصير الاجسام انواعا فصل
في اثبات الصورة النوعية وانها من المقومات على وجودها في الاجسام اعلم ان لكل واحد من الاجسام الطبيعية
صورة اخرى غير الصورة الجسمية لان اختصاص بعض الاجسام ببعض الاثار دون البعض فان اختصاص الاجسام الفلكية
بالاشارة وكذا اختصاص الاجسام العنصرية بالاثار على مخصص في نفوسها



[illegible]
[illegible]
[illegible]

حرز من العين والنظر والنفوه والحمى ورجع الرأس والفؤاد والخوف
من السلطان والفزع ومن التابع والتابعة بسم الله الرحمن الرحيم
اني اعوذ بك من شر كل طارق يطرق الا بخير من الجن والانس
اللهم اجعل لي من لدنك نصيرا اللهم احرسني بعزتك وجلالك
عظمتك وسلطانك انه لا اله الا انت رب الملائكة والناس
اجمعين الا تعلوا على الله وأتوني مسلمين كتب الله
لاغلبن انا ورسلي ان الله قوي عزيز الا ان حزب
الله هم الغالبون ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
والحمد لله رب العالمين

الغالب

لمعااا ط ٩ ٥ ٦ ٣
علام لا ااا ٩ اا ٥ ه ٥ علام ٩ ااا ٧ ٦ ااا م ١
لو ٩ ااا سم ٩ او ٩ ع ااو ااا ا ١ ص

دعای بستن تب در ساق دست راست بنویسد
بسم الله الرحمن الرحیم بسم الله [?] و در ساق دست
چپ بنویسد بسم الله الرحمن الرحیم بسم میکائیل
و در ساق پای راست بنویسد بسم الله اسرافیل
و در ساق پای چپ بنویسد [لا برون عنها شمسا]
و لا زمهریرا و در پیشانی بنویسد بسم الله
العزیز الجبار شفا یابد
ان شاء الله تعالی

[illegible] للتبرك والتخصيص [illegible]

[illegible] والا افضل الشافعي والمطهر والاله الطيب [illegible]

وفي احياء العلوم المستحب في زيارة القبور ان يقف
مستدبرا للقبلة مستقبلا لوجه الميت وان يسلم عليه
ولا يمسح القبر ولا يقبله ولا يمسه فان ذلك من عادة النصارى

ولو ترك العطشان شرب الماء يأثم

ولو ترك المريض التداوي لا يأثم

قنية

وكاره في تناول الوضم [illegible] الطعام الا المتجبر يكره

وكاره [illegible] المصافحة [illegible]

[illegible] الا المنافق

عن النبي عليه السلام اذا اتى على
امتي مائة وثمانون فقد حلت لهم
العزبة والعزلة والترهب
على رؤوس الجبال صدق
رسول الله

قال النبي عليه السلام من وضع يده على بطن امرأة
وهي حامل فقال بسم الله الاحد الصمد الذي لم يلد
ولم يولد ولم يكن له كفوا احد اللهم اني سميت
ما في بطنها محمدا فليأتي باذن الله تعالى

[illegible]